

# الاقتصاد الدولى

دكتور

عبد الرحمن يسرى أحمد

استاذ الاقتصاد  
كلية التجارة - جامعة اسكندرية

دار الجامعات المصرية  
٢٢ شارع دكتور مصطفى مشرفه  
الاسكندرية ت ٤٨٢٢٤٦٩





# الاقتصاد الدولى

دكتور

عبد الرحمن يسرى أحمد

استاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة اسكندرية

دار الجامعات المصرية

٢٢ شارع الدكتور مصطفى مشرفه

الاسكندرية ت ٤٨٢٢٤٦٩



## الاقتصاد الدولى

### مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم « قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت  
العليم الحكيم » ( سورة البقرة — ٣٢ ) والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم  
النبيين والمرسلين قال : « ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً  
إلى الجنة » ( رواه مسلم وغيره ) .

★ ★ ★

ان من أدق المسائل التى تواجه الكاتب فى أى مؤلف علمى على المستوى  
الجامعى هى مسألة اختيار الموضوعات التى تستحق الدراسة وتحديد الكيفية التى  
تدرس بها . هذه المسألة قد تكون ذات طابع خاص فى فرع الاقتصاديات الدولية .  
فهذا الفرع من علم الاقتصاد يتسع يوماً بعد يوم عن طريق المساهمات العلمية  
المتتالية التى تتم فيه سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى . هذه المساهمات لم  
تعد تأتى فقط من قبل رجال الاقتصاد والمتخصصين فى الجامعات والمعاهد  
العلمية فقط بل أيضاً من عدد من الهيئات الدولية المتخصصة .

وفى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية حدثت تطورات هامة على المستوى  
الدولى . فقد دخل العالم فى عصر التعاون الاقتصادى بأشكاله المختلفة ودرجاته  
العديدة من اتفاقيات تجارية إلى اتحادات جمركية وأسواق مشتركة إلى مشروعات  
للتكامل الاقتصادى .

كذلك ظهرت مؤسسات دولية جديدة تعمل فى مجالات النقد والتمويل وتقديم  
المساعدات الاقتصادية والفنية فى ميدان التنمية الاقتصادية . وبرزت مشكلة  
البلدان المتخلفة واضحة على المسرح الدولى وصاحبها قلق بالغ بشأن استمرارها  
وزيادة حدتها . وأثير التساؤل حول ما إذا كانت فجوة التخلف تتسع بسبب  
العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين البلدان المتخلفة من جهة والبلدان المتقدمة

من جهة أخرى ؛ ثم هل تستطيع البلدان المتخلفة في ظروف احتلال هيكلها الاقتصادى وتدهور شروط التبادل لتجارها تجاه البلدان المتقدمة والعجز المستمر والحاد في موازين مدفوعاتها وزيادة ديونها الخارجية وأعبائها وتدهور قيم عملاتها ... الخ أن تحقق تقدماً اقتصادياً عن طريق القدر المحدود من المساعدات الاقتصادية والفنية الذى تحصل عليه من البلدان المتقدمة ؟ هل هذا ممكن حقاً ؟ أم أن عليها أن تنمى علاقاتها الاقتصادية فيما بينها وتعمل على الانعزال عن البلدان المتقدمة ؟ أم أن على كل بلد متخلف أن يحاول تنمية نشاطه الاقتصادى داخلياً بجهود الذاتية وموارده المحلية مع أقل قدر ممكن من التعامل مع العالم الخارجى ؟

ومن ناحية أخرى كان للمشاكل النقدية التى ظهرت على المستوى الدولى أثرها الكبير على العلاقات الاقتصادية بين البلدان المختلفة متقدمة ومتخلفة . ولهذا أشدّت الرغبة من قبل الجميع في العثور على نظام نقدى دولى أكثر استقراراً ، وتعددت الأبحاث في هذا المجال .

وفى هذا المؤلف « الاقتصاديات الدولية » لم نذهب إلى دراسة وبحث هذه المشاكل الاقتصادية المعاصرة التى أشرنا إليها ، حيث أن هذه مهمة الدراسات المتقدمة أو المتعمقة ، ونحن هنا نقدم إلى الطالب الجامعى في مرحلة البكالوريوس دراسة تعينه على فهم المشاكل المعاصرة ، أسبابها وامكانيات علاجها . ولذلك حاولت قدر الامكان أن اتخير الموضوعات الأساسية التى تمثل القاعدة العلمية اللازمة لفهم طبيعة المشاكل الاقتصادية التى يواجهها عالمنا . ولذلك حينما يتم الدارس اجتياز هذه المرحلة سيجد أن بإمكانه الاستطراد إلى معلومات أكثر عمقاً بل وأن بإمكانه أن يضع بعض التصورات السليمة عن أسباب وآثار بعض المشاكل التى ناعصرها .

ولقد بدأت في هذا المؤلف بعرض نظرية التجارة الدولية بالتفصيل المطلوب على المستوى الجامعى ثم الانتقادات الموجهة اليها . وتطرق خلال عرض النظرية إلى موضوع « معدلات التبادل الدولى » وكيفية تحديدها . وبعد ذلك تناولت أهم

العوامل الديناميكية التي لا غنى عنها في تفسير قيام ونمو التجارة الدولية في عالم يتسم بالتغير والحركة الدائمة . وبعد هذا تعرضت إلى ميزان المدفوعات الدولية باقسامه المختلفة ومفهوم الاختلال أو التوازن الخاص به ، ثم لسعر الصرف الأجنبي ومحدداته وسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ومحدداتها . وفي فصل خاص تطرقت إلى آثار المعاملات الاقتصادية الخارجية ، من صادرات وواردات سلمية أو خدمية واستثمارات وقروض من الخارج أو اليه ، على نشاط الدخل القومي ، وكيف تتأثر الدخل القومي للبلدان المختلفة عن طريق تجارتها الخارجية . ويأتى بعد ذلك موضوع السياسة التجارية ومحدداتها والمكسب المتوقع منها في ظل الحرية أو الحماية ثم بحث تطور السياسة التجارية في اطار المتغيرات الدولية المستمرة . وأخيراً وليس آخراً تناولت موضوعاً في غاية الأهمية وهو التجارة الخارجية في النظام الإسلامي . فالعالم الإسلامي الذي ظل رمزاً قابلاً في ظل أنظمة اقتصادية وتجارية غريبة عنه بدأ يتحرك وينشط من أجل أحياء الشريعة الإسلامية نظاماً وتطبيقاً . ولابد أن نقول لمن يتشككون في جدوى هذا الاتجاه الجديد : وماذا فعلت بنا الأنظمة المستمدة من الغرب أو الشرق سوى مزيد من التخلف وأزمات حادة في موازين مدفوعاتنا واضطرار للاقتراض من الخارج بفوائد زادت أعبائها إلى حد رهيب في الأعوام الأخيرة ... أليس من الأحرى أن نعود إلى الحق ؟ وقد وعدنا الحق سبحانه وتعالى وعداً صادقاً في قوله « ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض » فلنجهد إذاً في بحث نظرية التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الاسلام ولنعمل على تحليل الأسباب التي تبقينا في اطار التخلف والتبعية الدولية من وجهة النظر الاسلامية ولنرى الخطوات التي بذلناها من أجل تحقيق الأهداف وننتقدها ونعمل على تصحيحها وتعزيزها حتى يرم في النهاية تحقيق الأهداف .

ولقد حاولت قدر الامكان عرض الموضوعات المختلفة بأبسط الطرق التحليلية، ولكنني الفت نظر القارئ أن الدراسة بأكملها في هذا الفرع من فروع الاقتصاد تعتمد على معلومات سبق تحصيلها من النظرية الاقتصادية . ولهذا فإن دراسة مبادئ النظرية الاقتصادية مسألة ضرورية قبل قراءة صفحات هذا المؤلف .

وفي الختام أشير إلى أن هذا المؤلف يعتبر تطوير مباشر لكتاى السابق « الاقتصاد الدولى » الذى صدرت منه عدة طبعات منذ ١٩٧٣ ونفذت . وقد حاولت أن أنفادى بعض أوجه القصور التى ظهرت فى « الاقتصاد الدولى » وأن أضيف إليه بعض الإضافات التى أشعر بأهميتها ، وذلك من واقع إقامى بتدريس هذه المادة العلمية منذ عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩ فى جامعات الاسكندرية وبيروت العربية وأم القرى بمكة المكرمة ( سنوات مختلفة ) .

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويوفق كل من يسعى مخلصاً إلى تحصيل العلم وحمل أمانته بضمير حى ونفس متجردة عن هواها ، وأدعو الله بالخير لزوجى وابنى طاهر وابنتى نهى وقد صبروا كثيراً على وتركونى وشأى من غير تدمير ولا انزعاج بل وشعرت أنهم كانوا دائماً معى قلباً وروحاً فى المدة الطويلة التى قضيتها فى كتابة أصول هذا المؤلف ثم تنقيحها مرة بعد مرة .

والحمد لله رب العالمين

**عبد الرحمن يسرى أحمد محمد**

دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد

جامعة سانت اندروس — بريطانيا

استاد الاقتصاد — كلية التجارة

جامعة الاسكندرية



## الفصل الأول

### طبيعة الاقتصاديات الدولية

اعتاد الاقتصاديون الذين يكتبون في مبادئ الاقتصاد الدول أن يبدأ بمحاولة الاجابة على التساؤل الطبيعي : لماذا نعالج الاقتصاد الدول كفرع مستقل من الدراسة الاقتصادية ؟ والواقع أن الظواهر الاقتصادية التي تدرس على المستوى الدولى لا تختلف الا قليلا من حيث أسمائها وتقسيماتها العامة عن تلك التي تدرس على المستوى القومى ، ولكن فحوى هذه الظواهر ودرجة تعقيدها تختلف كثيرا بلا شك . فالمشاكل النقدية ومشاكل الأسعار والأجور والبطالة — على سبيل المثال — تتكرر على المستوى الدولى ولكنها تختلف من حيث منشأها وجوهرها كما أنها تتطلب حلولاً مختلفة نظرا لاختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية عن تلك التي تسود داخل البلد الواحد . وحينما ندرس تطور الفكر بخصوص الظواهر الاقتصادية الدولية سوف نجد انفصالا واضحا عن التيار العام للدراسة الاقتصادية . فلقد تحقق الاقتصاديون منذ عهد بعيد أنه يمكن استخدام بعض النظريات أو أدوات التحليل الاقتصادى فى كل من المجالين القومى والدولى الا أنهم أدركوا أن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية تستدعى وجود نظريات أو أدوات تحليلية خاصة . وسوف يتحقق الدارس من هذه الحقيقة تماما من خلال دراسته المقبلة ولكن لا بأس من ضرب بعض الأمثلة العاجلة بصورة موجزة ، فى دراسة أسباب قيام التجارة الدولية فاننا نستند الى الأفكار الخاصة بالتخصص وتقسيم العمل والمكاسب الناجمة عنها — وهذه الأفكار مستخدمة فى التحليل الاقتصادى عموما — ولكننا اذ نتقدم لتفسير التجارة الدولية لابد أن نضع عددا من الفروض التي تعكس اطار العلاقات الدولية مثل عدم حركية عوامل الانتاج .. مثال آخر : عند دراسة محددات سعر الصرف — أى سعر العملة الوطنية مقدرا بوحدة من عملة أجنبية — فاننا نستخدم تحليل العرض والطلب وبعض المبادئ العامة التي عرفناها فى دراسة النقود ، ولكننا لانستطيع أن نتقدم فى دراستنا الا اذا أخذنا فى اعتبارنا صورة العلاقات الدولية : أى سعر الصرف لبلد ما وأثر التغيرات فيه على النشاط الاقتصادى لهذا البلد وأيضا على النشاط

الاقتصادى للبلاد الأخرى التى تتعامل معه . ولتوضيح هذا نقول أن حكومة أية بلد من البلاد فى الوقت الحاضر لن تغير من سعر الصرف الخاص بعملتها قبل القيام بدراسة أثر هذا التغير على اقتصاديات البلاد الأخرى لكى تستطيع أن تتنبأ برود الفعل المحتملة من جانب حكومات هذه البلاد .. وقد يصطبغ هذا الكلام بالغموض بالنسبة للدارس الآن ، ولكننا سوف نعرف من دراستنا أن تخفيض أحد البلاد لقيمة عملته يشجع صادراته ويعمل على تخفيض وارداته من الدول الأخرى . أى يزيد من واردات الدول الأخرى منه ويقلل من صادراتها إليه . وعلى هذا فإن حل مشكلة بلد يأتى على حساب بلاد أخرى ، ومن ثم قد يضطر البلد الى تثبيت سعر عملته بالرغم من احتياجه الى التخفيض وذلك لتشابهك العلاقات الدولية .

ولابد أن نؤكد أن هذه الأمثلة ليست شاملة ولا هى أيضا مفصلة بصورة كاملة ، وأن الأمثلة الحقيقية سوف تعرف فى حينها خلال الدراسة . والمسألة الهامة الآن هى أن نعلم أن المشاكل الاقتصادية الدولية تختلف فى جوهرها عن تلك التى نواجهها داخل الدولة الواحدة كما أنها أيضا أكثر تعقيدا فى تحليلها وحلها .. وبالتالي فإن هذه المشاكل الاقتصادية الدولية تحتاج الى دراسة خاصة مفصلة . والآن نذهب الى ذكر وشرح عدد من العوامل الرئيسية التى تدعو الى اختلاف الاقتصاد الدولى عن الاقتصاد القومى .

#### أولا : امكانية تحرك عناصر الانتاج :

عند تفرقتهم الاقتصاد الدولى عن الاقتصاد الداخلى أشار الاقتصاديون الكلاسيك أساسا الى مسألة تحرك عناصر الانتاج . فبينما قالوا أن عناصر الانتاج تستطيع أن تتحرك بسهولة داخل البلد الواحد وفقا لمستويات العوائد التى يمكن أن تحصل عليها فى الأنشطة المختلفة أو فى المناطق المختلفة ، أنكروا حدوث هذا دوليا . فالعمل ورأس المال يمكن أن ينتقل من نشاط اقتصادى الى آخر أو من مكان الى مكان آخر داخل البلد الواحد دون أى تعقيدات تذكر . وبالنسبة للأرض فإنه بالرغم من ثباته الطبيعى إلا أنه يمكن تحريكها من وجهة استخدامها وذلك بتغيير شكل النشاط الذى تقوم به . وحيث تتم تحركات عناصر الانتاج

داخل البلد بسهولة وفقا لامكانية تحصيل عوائد أكبر فان النتيجة النهائية هي تساوى هذه العوائد في جميع الأنشطة الاقتصادية . وهنا يقال أن هذه العناصر الانتاجية قد وزعت توزيعا أمثلا .. هذا الموقف لا يحدث على المستوى الدولى كما أشار الاقتصاديون الكلاسيك .

الا أن الدراسات الاقتصادية التطبيقية — تاريخيا وفي الوقت الحاضر — شككت في صحة هذا الرأى كثيرا أو على الأقل أبدت تحفظات عديدة حوله . فمن ناحية نجد أن عناصر الانتاج لا تتحرك داخل البلد الواحد دائما بله سهولة التي يشير اليها التحليل الكلاسيكى . قد يمكن مثلا لنجار من دميأط أن ينتقل الى الاسكندرية ويحصل على دخل أعلى مقابل نفس العمل الذى يقوم به ولكنه قد لايفعل هذا لأنه يريد أن يعيش في مسقط رأسه أو لأنه قد استقر عائلها أو اجتماعيا في بلده . قد يعلم أحد أصحاب مصانع النسيج في مأنشستر بالمختلرا أن بإمكانه أن يحصل على أرباح أعلى لو قام بتحويل رؤوس أمواله ونشاطه الانتاجى الى إحدى صناعات الأدوات الكهربائية المتمركزة في الجنوب ولكنه قد لايفعل هذا اطلاقا لأنه يريد البقاء في صناعة النسيج لأسباب شخصية أو عائلية أو لأنه يخشى من مخاطر الاقدام على نشاط جديد لم يمارسه من قبل . وكثيرا أيضا مايسمع المزارعين — خاصة في الدول النامية — عن أن محاصيل معينة غير تلك التي يزرعونها قد بدأت تجلب دخولا أكبر ولكنهم يترددون كثيرا أو قد يحجمون تماما عن تغيير محاصيلهم التقليدية . وقد يرجع ذلك الى الخوف من المخاطرة في نشاط جديد أو الى عدم الخبرة في زراعة أو تسويق المحصول الجديد .. كل هذه أمثلة بسيطة تبين لنا أن عناصر الانتاج قد لا تتحرك بسهولة داخل البلد الواحد وفقا لمستويات العوائد التي يمكن الحصول عليها . والأدلة على حدوث هذا في الواقع العملى كثيرة فمثلا لايمكن تفسير الكساد أو البطالة في بعض مناطق معينة في برهطانيا من دون بقية المناطق ، وكذلك مثلا الفرق بين الشمال المتقدم في ايطاليا والجنوب المتخلف ( نسبيا ) الا بالاستناد على المنطق الذى شرحناه وهو أن عناصر الانتاج قد لا تتحرك داخلها بسهولة تبعا للاختلافات في العوائد التي يمكن الحصول عليها .

ومن الناحية الأخرى — أى على المستوى الدولى — نجد أيضا انتقادات عديدة للافتراض الكلاسيكى بعدم حركية عناصر الانتاج . ولقد حدث تاريخيا أن الفترة التى عاصرها الاقتصاديون الكلاسيك على وجه الأخص قد تميزت عن أية فترة أخرى سابقة عليها أو تالية لها بتحركات كثيرة فى عناصر الانتاج على الصعيد الدولى . فلقد شهد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هجرات عمالية كبيرة من أوروبا الى القارة الأمريكية وإلى المستوطنات الحديثة فى استراليا ونيوزيلاند وجنوب افريقيا وبعض جزر المحيط الباسفيكى . كما أن رؤوس الأموال تحركت أيضا فى كميات كبيرة مع المهاجرين أنفسهم وعن طريق الاستثمارات المباشرة التى كان يقوم بها البريطانيون — والقوى الاستعمارية الأوربية الأخرى — فرنسا وهولندا وبلجيكا وألمانيا — فى المستعمرات وفى البلدان التابعة السياسية وفى المستوطنات البيضاء الحديثة .

ولكن بالرغم من هذه المناقشة السابقة والتى تفتح أذهاننا للانتقادات المختلفة بالنسبة للافتراض الكلاسيكى فإننا نستطيع أن نسلم بأن انتقال عوامل الانتاج يتم بصورة أسهل وعلى نطاق أكبر بكثير داخل البلد الواحد بالمقارنة لما يحدث دوليا . ومما لاشك فيه أن كثيرا من الدول فى الوقت الحاضر قد وضعت قيودا كثيرة على تحركات رؤوس الأموال منها الى الدول الأخرى ، وعلى التحركات العمالية ( وخاصة العمال غير المهرة أو الفقراء ) من الدول الأخرى إليها .

وهكذا نستطيع أن نقول على سبيل المثال أنه اذا أصبحت معدلات الأجور فى « سيدنى » أعلى منها فى « ملبورن » ( مدينتى باستراليا ) فإن هذا قد يشجع عمال المدينة الثانية على الهجرة الى الأولى .. ولن تكون هناك عوائق أمام هذه التحركات .. هذا بينما أن ارتفاع الأجور فى سيدنى عنها فى مدينة القاهرة لن يحدث نفس الأثر وذلك للقيود الموصوعة على الهجرة من جانب استراليا أو لعدم مقدرة العمال القاهريين على الهجرة أو لعدم علمهم بالأشياء . ومثال آخر يتكرر بصورة شائعة بالنسبة لتحركات رؤوس الأموال ، بالرغم من أن معدلات الرخية أو أسعار الفائدة قد تكون عالية فى بعض البلاد النامية الا أن تدفقات رؤوس الأموال الى هذه الدول من جانب الدول المتقدمة محدود بعوامل سياسية كثيرة وبموامل اقتصادية تتمثل فى المخاطر المتضمنة وعدم العلم بالأشياء .

## لانيا : السياسة التجارية :

نستطيع أيضا أن نفرق بين الاقتصاد الدول والاقتصاد القومى على أساس درجة حرية التجارة فى السلع والخدمات .. فالدراسات الاقتصادية التاريخية وكذلك أيضا الظروف المعاصرة تشير جميعا الى أنه باستثناء أزمنة قليلة فإن الحكومات فى الدول المختلفة مارست عادة نوعا أو آخر من السياسات المقيدة لتجاريتها الخارجية فى السلع والخدمات . هذا بطبيعة الحال على عكس المتبع بالنسبة للتجارة الداخلية ، حيث أن هذه عادة ماتجرى بحرية تامة . ونقول عادة لأن هناك استثناءات أحيانا تتمثل فيما فرضته أو تفرضه بعض الحكومات فى الماضى أو العصر الحاضر ( وخاصة فى الدول الكبيرة التى قامت على أساس اتحاد عدد من الدولات أو الولايات ) من قيود على التجارة ما بين إقليم وآخر أو ولاية وأخرى داخلها . الا أن هذه القيود الداخلية أنها كانت لايمكن مقارنتها اطلاقا من حيث شمولها أو شدتها بالقيود على التجارة الخارجية .

وتتمثل قيود التجارة الخارجية فى التعريف الجمركية ، فى تحديد حصص للاستيراد وأحيانا أيضا للتصدير ، فى الرقابة على النقد الاجنبى المسموح بمخرجه لشراء سلع أو خدمات أجنبية ، وفى أنواع أخرى من الوسائل المباشرة وغير المباشرة . أما عن الأسباب التى تدعو الى فرض هذه القيود على التجارة الخارجية فانها عديدة وسوف نستجد مناقشتها أو تحليلها بالتفصيل فى هذا المجال التمهيدى . ومع ذلك يمكن ارجاع كل أسباب تقييد التجارة الخارجية الى سبب واحد رئيسى ألا وهو تفضيل ومحاولة تغليب المصلحة القومية على مصلحة الدول الأخرى فى العالم . ومرة أخرى تعود لمقارنة القيود التى قد تفرض على التجارة الداخلية بتلك الخاصة بالتجارة الخارجية ، فنجد أن القيود الداخلية ( فى حالة وجودها ) تهدف الى تغليب مصلحة الاقتصاد القومى ككل وليس جزء منه بأى حال من الأحوال بينما أن وضع القيود الخارجية يهدف الى تغليب مصلحة جزء من العالم ( الاقتصاد القومى ) على مصلحة الأجزاء الأخرى ( اقتصاديات الدول الأخرى ) .

لقد ذكرت في مبدأ الكلام أن هناك استثناءات قليلة لقاعدة تقييد التجارة الخارجية . ولا يجب أن يفهم أبداً من هذا أن تلك الاستثناءات القليلة غير ذات أهمية .. لقد شهد العالم أكبر محاولة لتحرير التجارة الخارجية من قيودها في غضون النصف الأخير من القرن التاسع عشر . حدث هذا على أثر فوز الأحرار Liberals في بريطانيا بثقة الناخبين وقيام حكومتهم بإلغاء كافة القيود على التجارة الخارجية تقريباً خلال العشر سنوات ١٨٤٥ — ١٨٥٤ . وحيث كانت بريطانيا تقود العالم حينذاك من الناحيتين الاقتصادية والسياسية فقد تبعها في سياستها الكثير من الدول في أوروبا وفي المستعمرات والبلدان التابعة سياسياً والمستعمرات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وكندا .. ولقد استمرت فلسفة حرية التجارة سائدة على المستوى العالمي حتى الحرب العالمية الأولى تقريباً ، ولكن تطبيقها وصل حينذاك إلى درجة كبيرة من الضعف والتفكك . ولقد تلقت الحرية التجارية أول معاول الهدم في ١٨٧١ بعد تكوين الدولة الألمانية ثم انتصارها في حربها على فرنسا وانتاجها بعد ذلك سياسة متطرفة في حماية نشاطها الاقتصادي وذلك عن طريق تقييد تجارتها الخارجية . ولم تلبث فرنسا أيضاً أن بدأت تتلمص من سياسة الحرية التجارية التي طبقتها من قبل .. وبعد هذا سرى تيار تقييد التجارة الخارجية تدريجياً ، حتى أنه يمكن القول أن الفترة الذهبية لحرية التجارة لم تمتد أكثر من حوالي خمسة عشر عاماً بين منتصف الخمسينيات ونهاية الستينيات في القرن الماضي . وبعد الحرب العالمية الأولى لم يحتفظ بسياسة حرية التجارة غير بريطانيا وعدد من الدول الأوربية وبعض المستعمرات والبلدان الخاضعة سياسياً . ولدى بداية الثلاثينات في القرن الحالى انتهت هذه السياسة تماماً على أثر تغلب بريطانيا عنها وعودتها إلى التقييد . تلك نبذة سريعة عن أكبر محاولة في العصر الحديث لتحرير التجارة الدولية من قيودها ، ولقد اختلفت آراء الكتاب في تقييم تلك المحاولة وآثارها الاقتصادية . الا أنه يمكن القول أن هناك اجماع بين مجموعة كبيرة من الاقتصاديين الدوليين على أن التجارة الدولية قد انتعشت كثيراً على أثر إزالة القيود المختلفة التي كانت تعوقها . وبالإضافة إلى ذلك يميل العديد من الاقتصاديين إلى الاعتقاد في أن اتباع سياسة حرية التجارة خلال النصف الثاني من القرن الماضي قد ساعد بصورة أساسية في انعام الثورة الصناعية ، والتي كانت قد وصلت إلى

مرحلة الأزمة الشديدة في ظل القيود الكثيرة على التجارة الدولية ، كما ساهم مساهمة فعالة في رفع مستويات الاستهلاك في كثير من دول العالم . وخلال فترة الثلاثينيات شاهد العالم اتجاها متطرفا للغاية نحو تقييد التجارة الدولية ولم ينتهي ذلك الاتجاه الا بقيام الحرب الثانية . وبينما أبقت الكثير من الدول على سياسة التقييد في الفترة التالية للحرب الثانية إلا أن تيار التحرر بدأ يظهر مرة أخرى ولكن على النطاق الاقليمي فيما بين مجموعات من الدول التي دخلت في شكل أو آخر من الاتحادات الاقتصادية .

وفي ختام الكلام حول المسألة التي نعالجها نشير الى أن حرية انتقال السلع والخدمات لا تنقل في أهميتها أو في أثرها عن حرية حركة عناصر الانتاج بين البلدان المختلفة . فلقد أكدت بعض الدراسات الاقتصادية الحديثة أن تحرير التجارة الخارجية في السلع والخدمات يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في توجيه عناصر الانتاج نحو الاستخدام الأمثل لها . ونشير هنا الى دراسة قام بها سامويلسون وستولر<sup>(١)</sup> والتي أكدت أن واردات السلع كثيفة العمل Labour-intensive products ( أى السلع التي يساهم عنصر العمل في انتاجها بدرجة أكثر من أى عنصر انتاجي آخر ) في بلاد مثل استراليا أو الولايات المتحدة والتي تتميز بنُدرة نسبية في عنصر العمل تؤدي الى انقاص عوائد هذا العنصر داخلها . ذلك لأن واردات السلع كثيفة العمل قد أدت الى زيادة عرضها في الأسواق المحلية لهذه البلاد ومن ثم خفضت أسعارها وانقصت انتاجها . وبالتالي أدى هذا الى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال التي كانت تساهم داخلها في انتاج هذه السلع كثيفة العمل مما أدى الى هبوط نسبي في معدلات الأجور<sup>(٢)</sup> .. أى أن

(1) P.A. Samuelson and Stolper, « Protection and Real Wages », « Review of Economic Studies », 9 ( 1943 ), Reprinted in Readings in the Theory of International Trade ( 1949 ).

وتجدر دراسة أخرى تمت فيما بعد وتؤكد نفس نتائج هذه الدراسة المأثلة .

(٢) بالطبع ، في هذه الحالة يتم الاستغناء أيضا عن كميات من العناصر الانتاجية الأخرى التي تنتج بتحصير عمل في انتاج السلع كثيفة العمل . ولكن لأن السلع كثيفة العمل ، فإن الاستغناء عن هذا العنصر يتم حسب عظم بكثير من العناصر الأخرى . يفرص بعض المصادر مع القيود واعتماد الصادرات على العناصر الانتاجية تنوعه فإن التمسك بسياسة هذه الأخيرة يرفع

عملية استيراد السلع كثيفة العمل تقود إلى نفس النتيجة التى يمكن أن تحدث لو سمحت السلطات الأسترالية أو الأمريكية هجرة عمال أجنبى إليها .

### ثالثا : اختلاف النقود :

حيث لكل بلد عملتها النقدية الخاصة بها والتى يتم بها تسوية كافة المعاملات المالية والتجارية الداخلية فإن التجارة الدولية بدورها تستلزم استخدام نقود مختلفة . وهذا هو أحد العوامل الهامة التى تميز الاقتصاد القومى عن الاقتصاد الدولى .. ففى داخل أى بلد من البلاد تتم تسوية كافة المعاملات المالية والتجارية باستخدام النقود الوطنية ولا يملك أى أحد الحق القانونى أن يرفض قبولها . أما حينما يرغب المواطنون فى شراء أى سلع أو خدمات من بلد أجنبى فلا بد لهم أن يحصلوا أولا على قدر من عملته النقدية يساوى قيمة هذه السلع أو الخدمات المطلوبة . فمثلا لو رغب شخص ما فى الولايات المتحدة أن يشتري سلعا من بريطانيا قيمتها ١٠٠٠ جنيه استرلينى فلا بد له أن يحصل على هذه القيمة من الجنيهات الاسترلينية . وفى حالة بلد مثل الولايات المتحدة والذى يتمتع بمركز اقتصادى قوى فى المحيط الدولى فاننا نجد أن عملته — الدولار — تلقى قبولا عاما لدى البنوك وجميع المؤسسات الأخرى المشتغلة بتحويل العملات . ولهذا فالأمريكى لايلقى عادة أية صعوبة تذكر فى تحويل دولاراته الى أية عملات أجنبية أخرى حينما يتعامل على المستوى الدولى . وهناك عدد قليل آخر من العملات التى تماثل الدولار الأمريكى فى ذلك الشأن مثل الدولار الكندى والمارك الألمانى والجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى أو السويسرى .. الا أننا يجب أن نؤكد أن سهولة تحويل مثل هذه العملات على المستوى الدولى لايعنى اطلاقا أن اتمام المعاملات التجارية الدولية سوف يتم بنفس درجة السهولة واليقين التى تتسم بها المعاملات التجارية الداخلية . ذلك لأن سعر الصرف الذى تحول بمقتضاه عملة ما إلى مايساويتها من عملة أجنبية أخرى لا يتسم بالثبات بل ويتعرض للتغير المستمر ، أحيانا يوميا أو بين ساعة وأخرى هذه التغيرات فى أسعار الصرف تعكس التغيرات المستمرة فى المراكز الاقتصادية للدول فى محيط التجارة الدولية



والظروف السياسية كما تعكس حالة المضاربات في البورصات العالمية وتخلق  
جوا من الحيلة والحذر أو التحفظ تجاه المعاملات التجارية الدولية .

وإذا كانت التغيرات في أسعار الصرف تجري بشكل مستمر في حالات  
البلدان المتقدمة التي تتمتع بعملات متينة قابلة للتحويل بسهولة على المستوى  
الدولى فإن الأمر لا يختلف بل هو أكثر حدة في حالات البلدان الأقل تقدماً أو  
النامية والتي لا تتمتع عملاتها الوطنية بنفس الدرجة من المتانة . فهذه الأخيرة  
تعرض أسعار صرفها لتغيرات حادة فيما بين الحين والآخر . وهكذا يمكن أن  
تتبع بسهولة كيف أن اختلاف النقود على المستوى الدولى يؤدي الى وضع  
قيود كبير على التجارة الدولية . بل والأكثر من هذا أن الأزمات الناجمة عن  
التغيرات الحادة في أسعار الصرف وأزمات الحصول على النقد الأجنبي المطلوب  
للتجارة الدولية خلال الخمسون عاما الماضية<sup>(١)</sup> قد ألحقت غالبية دول العالم —  
الواحدة تلو الأخرى — الى وضع نظم نقدية مختلفة من شأنها وضع قيود أكثر  
على سير التجارة الدولية .. وعلى سبيل المثال تثبيت سعر الصرف عند قيمة رسمية  
لا تتفق مع قيمته الحقيقية في السوق الدولى ، ووضع أنظمة حكومية متفاوتة في  
شدتها للحد من عمليات تحويل العملات الوطنية بعملات أجنبية . بل ولم ينجو  
من هذا الاجراء الأخير ( الرقابة على النقد الأجنبي ) في الآونة الأخيرة بعض الدول  
مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والتي تعتبر في موقف اقتصادى أفضل نسبيا  
بكثير من عدد كبير من دول العالم .. وطبيعى أن يؤدي كل هذا الى عرقلة نمو  
التجارة الدولية .

وقبل أن نختم الكلام عن هذه المسألة لابد من الإشارة الى تلك الفترة التاريخية  
السابقة للحرب العالمية الأولى والتي تميزت بتوحيد النظم النقدية في العالم كله على  
أساس « الذهب » .. حقيقى أن كل بلد كان له عملته الوطنية المميزة ولكن  
الاصدار النقدي كان يتم على أساس تغطية كاملة بالذهب ، ولهذا كان لكل  
عملة سعر صرفها الذى لا يتغير ( أى على أساس أن العملة الوطنية تساوى كذا

(١) بالتفصيل من التحول عن نظام الذهب الى نظام الدولار

من أوقية الذهب ) .. وما لاشك فيه أن هذا العامل كانت له أهميته الكبرى ودوره الذى لا يمكن انكاره فى نمو التجارة الدولية حينذاك .

#### رابعا : انفصال الأسواق :

تكلمنا فى النقطة السابقة عن اختلاف سياسة التجارة الخارجية عن تلك الخاصة بالتجارة الداخلية وأخذنا هذا كأحد المعايير التى نفرق بها الاقتصاد الدولى عن الاقتصاد القومى . ونعيد ذكر هذه المسألة لكى نقول أن الأنواع المختلفة من القيود التى تضعها الدول على تجارتها الخارجية تتسبب فى انفصال أسواقها عن بعضها البعض ، وتؤدى هذه الظروف فى حد ذاتها الى تأكيد استمرار ظروف اقتصادية معينة ذات طابع محلى داخل سوق كل دولة . الا أن انفصال أسواق الدول المختلفة قد ينشأ ايضا نتيجة لفعل عوامل أخرى غير سياسة التجارة الخارجية . ومن أهم هذه العوامل : ١ - صعوبة المواصلات والاتصالات ، ب - اختلاف الأتواق . وفى الماضى تسببت صعوبة المواصلات أحيانا فى انفصال تام بين أسواق بعض الدول - على سبيل المثال البلاد التى فصلتها عن بعضها البعض المحيطات أو الجبال الشاهقة الارتفاع أو الطرق البهية غير المأمونة الخ . ومع التقدم المستمر فى المواصلات - ولكن بمخاصة بعد ثورة المواصلات البحرية فى الربع الأخير من القرن الماضى<sup>(١)</sup> - بدأت أسواق الدول المختلفة تقترب من بعضها شيئا فشيئا . ولكن إلى عصرنا الحالى - مائة عام بعد ثورة المواصلات - مازالت صعوبة المواصلات أو ارتفاع تكلفتها تلعب دورا لا يمكن انكاره ( ولو أنه يختلف فى أهميته بالطبع من حالة الى أخرى ) فى الفصل بين أسواق الدول المختلفة .

أما عن صعوبة الاتصالات على المستوى الدولى فهذا أيضا يلعب دوره الهام فى انفصال الأسواق . ومن المعلوم لدينا أن عصر تنظيم وانتظام البريد الدولى جاء على أثر انتظام بعض الخطوط الملاحية البحرية فى الربع الأخير من القرن الماضى وقد كان لهذا دوره فى تقوية الاتصالات بين الدول المنتفعة وساعد فى تنشيط التجارة

---

(١) على أثر افتتاح قناة السويس فى ١٨٦٩ بتمتد مدخل و صاعده السفن البخارية

بيها . وكذلك أيضا يساهم النقل الجوي منذ نهاية الحرب الثانية بدور حيوى فى المحافظة على انتظام وسرعة الاتصالات البريدية بين الدول المختلفة . وبالإضافة نجد أن شبكات الاتصال التلفزيونية والتليفونية والتلكس قد لعبت دوراً هاماً جداً فى تقوية الروابط بين أسواق البلدان المختلفة منذ نهاية القرن الماضى وإلى الآن .

وبالرغم من هذا التقدم الذى شهده العالم فى أجهزة الاتصالات المذكورة — والذى ساعد بلا شك على الربط بين أسواق الدول — إلا أن الفجوة ما زالت متسعة . ويستطيع أى متشكك فى هذا التقرير أن يعقد مقارنة بين وسائل وتكلفة الاتصالات على المستوى المحلى داخل أى بلد من البلاد وبين هذا البلد وبقية أنحاء العالم .

وأخيراً نذكر أن صعوبة الاتصالات الدولية لا تنشأ نتيجة العوامل السابقة فقط ، ولكنها تنشأ أيضا نتيجة اختلاف اللغات . فليس هناك أدنى شك فى أن عدم التمكن من فهم لغة الآخرين سوف يمثل عائقا ضخما فى سبيل قيام أو اتمام المعاملات الاقتصادية معهم<sup>(١)</sup> . ويستشهد من الأدلة التاريخية على أن التجارة بين الدول التى تكلمت بلغة واحدة أو لغات متقاربة قامت وانتعشت قبل تلك التى قامت بين دول ذات لغات مختلفة . وفى العصر الحاضر نجد أن عامل اختلاف اللغات قد قلت أهميته نسبيا بسبب التوسع فى التعليم ، وتاريخيا أدى تمكن عدد صغير من دول العالم فى عصور تاريخية متفاوتة من مد سيطرته على أجزاء كبرى من العالم إلى انتشار عدد قليل من اللغات على المستوى الدولى مما سهل كثيرا فى نمو المعاملات الاقتصادية الدولية .

أما عن العامل الثانى الأساسى الذى يسهم فى الفصل ما بين أسواق البلاد المختلفة فهو اختلاف الأذواق ، وهذه تنشأ بفعل عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية من بلد لآخر ، اختلاف المناخ الجغرافى ، اختلاف

---

(١) يجب أن ننبه القارىء مع ذلك إلى أن عدم تمكن التجار من تفهم السنة بعضهم البعض لم يخل تماما من قيام التجارة الدولية — مثال ذلك تجارة المستكشفين فى العصور الوسطى مع الشعوب التى اكتشفوها عن طريق الإشارة وعرض بضائعهم المختلفة وقبول مقايضتها بسلع الآخرين . وكذلك أيضا تجارة بعض القبائل فى أفريقيا حتى الآن مع بعضها البعض عن طريق نوع مماثل من المقايضة الصامتة .

الأديان أو الفلسفات وأيضاً مرحلة التقدم العلمى . واختلاف الأذواق يؤدي الى اختلافات فى أنواع السلع المطلوبة أو فى أشكائها أو حجمها .. الخ ويلعب هذا بالتالى دوراً هاماً فى فصل أسواق البلاد عن بعضها البعض . ولكن مما يذكر هنا أن التحسن المستمر فى وسائل المواصلات والاتصالات الدولية ، والارتفاع بالتقدم فى وسائل الدعاية والإعلان على المستوى الدولى وخروج أبناء الدول المختلفة بأعداد متزايدة الى العالم لأغراض السياحة والتعليم كل هذا ساعد كثيراً على تقليل الفجوات بين الأذواق الدولية وساهم بالتالى فى التخفيف من حدة انفصال الأسواق لهذا السبب . الا أننا من الناحية الأخرى لا يجب أن نبالغ فى هذا الأثر . فما زلنا نجد علامات كثيرة واضحة على اختلاف أذواق الأمم وآثارها الاقتصادية فى الفصل بين أسواقها : مثال الملابس أو الأطعمة ذات الطابع القومى فى كثير من بلاد العالم أو السيارات الانجليزية المجهزة بمجلة قيادة يمينية والتي تطلب فقط محلياً وفى عدد قليل آخر من دول العالم وهكذا .

## مراجع الفصل الأول :

- 1 \* C.P. Kindleberger, International Economics ( 3rd. edition, Illinois, 1963 ) Chapter 1.
  - 2 \* G. Haberler, The Theory of International Trade ( London, 1937 ), Chapter 1.
  - 3 \* P.T. Ellsworth, The International Economy ( 3rd. edition, London, 1964 ), Chapter I.
  - 4 \* B. Ohlin, Inter-regional and International Trade ( Cambridge, Mass., 1933 ).
- محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ( الطبعة الثالثة — بيروت ١٩٧٠ ) المقدمة ص ٣ — ٩ .
- \* صلاح نامق ، التجارة الدولية ( القاهرة — ١٩٦٤ ) الفصل الأول .



## الفصل الثاني

### نظرية التجارة الدولية .

(١)

#### Theory of Comparative Cost

#### نظرية النفقات النسبية :

عرفنا من قبل مبدأ التخصص في مجال الأعمال وكيف يؤثر هذا على الكفاءة الانتاجية ومن ثم على الدخل ومستوى المعيشة . ولدينا في مجال دراستنا الحالية نظرية في التجارة الدولية تقوم أساسا على الاعتبارات الاقتصادية الخاصة بمبدأ التخصص . تلك هي نظرية النفقات النسبية — أو كما تسمى أيضا نظرية المنافع أو المزايا النسبية Comparative Advantage التي وضعها دافيد ريكاردو في ١٨١٧ وأكملها من بعده جون ستورث ميل ثم آخرين من المدرسة الاقتصادية البريطانية ومن غيرها . ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من قرن مضى إلا أنها مازالت تفرى بالمساهمات العلمية المتتالية فيها ومازالت تحتل حتى الآن مكانا بارزا في مجال تفسير قيام التجارة الدولية . وعلى الرغم من وجود بعض أوجه النقص في النظرية إلا أن العديد من الاقتصاديين المعاصرين ما يزالون يدافعون عنها ويعتبرونها أساسية لتفسير التجارة الدولية .

ضرب ريكاردو مثالا عدديا واضحا وبسيطا لشرح نظريته . فأخذ بلدين هما إنجلترا والبرتغال وافترض أن باستطاعة أى منهما أن تقوم باستخدام مواردها الاقتصادية في انتاج سلعتين فقط هما الأقمشة والخمر<sup>(١)</sup> . ثم يفترض ريكاردو بعد ذلك أن انتاج وحدة من الأقمشة في السنة يحتاج الى عمل ١٠٠ رجل في إنجلترا ، ولكن الى عمل ٩٠ رجل في البرتغال . وإن انتاج وحدة من الخمر في السنة يحتاج الى عمل ١٢٠ رجل في إنجلترا ، ولكن الى عمل ٨٠ رجل في البرتغال .

( لاحظ أن ريكاردو يقيس نفقات انتاج السلع بوحدات من العمل وذلك لاستناده الى نظرية القيمة للعمل ) .

(١) المثال منقول من ريكاردو بنصه مع التصرف في الشرط وطريقة العرض .

ولزيادة التوضيح :

### نفقات الانتاج مقدرة بوحدات عمل / سنة

وحدة من الأقمشة	وحدة من الخمر	
١٠٠	١٢٠٠	المجلترا
٩٠	٨٠	البرتغال

فاذا لم تكن هناك حواجز أمام التجارة بين البلدين فإن البرتغال ستجد أن مصلحتها هي أن تخصص في انتاج الخمر وتستورد الأقمشة من المجلترا .. ومجد المجلترا أن مصلحتها هي ان تخصص في انتاج الأقمشة واستورد الخمر من البرتغال . والسبب في هذا واضح ، فالمجلترا سوف تستبدل وحدة من الأقمشة والتي تكلفها عمل مائة رجل بالسنة مقابل وحدة من الخمر والتي تحتاج منها الى عمل مائة وعشرون رجل بالسنة . فالمجلترا بهذا تحصل على مائتد من الخمر وتوفر عشرون رجل سنويا وهذا هو مكسبها من التجارة الخارجية . أما بالنسبة الى البرتغال فانها سوف تستبدل وحدة من الخمر والتي تكلفها عمل ثمانون رجل سنويا مقابل وحدة من الأقمشة والتي تحتاج منها لعمل تسعون رجل سنويا . والبرتغال بهذا قد وفرت عمل عشر رجال بالسنة وهو مكسبها من التجارة الخارجية .

وبناء على ذلك ، فبالرغم من أن البرتغال متفوقة على المجلترا تفوقا مطلقا في انتاج كل من الأقمشة والخمر الا أن تفوقها النسبي أكبر في ناحية انتاج الخمر مما يدفعها الى التخصص فيه . ومع أن كفاءة المجلترا في انتاج كل من الخمر والأقمشة أقل بصورة مطلقة من كفاءة البرتغال الا أن المجلترا متميزة نسبيا ( أو نفقة انتاجها أقل نسبيا ) في مجال انتاج الأقمشة ، وعلى هذا تخصص في .. ويدفع البلدين الى هذا التخصص المكسب الناتج لكل منهما من عملية التبادل كما ذكرنا عليه .

★ ★ ★



يلاحظ أن هناك نقطتين هامتين في المثال العددي الذي ضربه ريكاردو لتوضيح نظرية النفقات النسبية . أولاً : أنه يفترض أن شروط التبادل بين إنجلترا والبرتغال ستم على أساس وحدة من الأقمشة مقابل وحدة من الخمر ، ويكون المكسب الناتج من التجارة على أساس الفروق في النفقات النسبية لانتاج السلعتين ( كما سبق التوضيح ) . والنقطة الثانية : أنه سواء في حالة إنجلترا أو البرتغال فإن الملحوظ أن السلعة التي يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها هي نفسها السلعة التي تتكلف وحدات أقل من العمل . فإنجلترا مثلاً تتمتع بميزة مقارنة في إنتاج الأقمشة وفي الوقت ذاته فإن وحدة الأقمشة هي التي تتكلف وحدات عمل بالسنة أقل من وحدة الخمر . ونفس الحال بالنسبة للبرتغال ( راجع المثال العددي ) .

ولقد أوضح جون ستوارت ميل أنه يمكن إسقاط هاتين النقطتين من الحساب بدون المساس بأساس نظرية النفقات النسبية .

ولتوضيح هذا افترض جون ستوارت ميل<sup>(١)</sup> أن إنتاج ١٠ ياردات من الأقمشة القطنية في إنجلترا يتكلف من وحدات العمل نفس ما يتكلفه إنتاج ١٥ ياردة من التيل . أما في ألمانيا فإن إنتاج ١٠ ياردات من الأقمشة القطنية يتكلف مثل ما يتكلفه إنتاج ٢٠ ياردة من التيل .

تيل		أقمشة قطنية	
بالياردة		بالياردة	
١٥	=	١٠	إنجلترا
٢٠	=	١٠	ألمانيا

ومن هذا المثال العددي نجد واضحاً أن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج التيل بينما نجد أن إنجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الأقمشة القطنية . ولايضاح أكثر يمكن إعادة وضع مثال ميل بالطريقة التالية :

(١) نص مثال جون ستوارت ميل مع التصرف في الشرح وطريقة العرض .

في إنجلترا : ياردة واحدة من الأقمشة القطنية = ياردة ونصف من التيل .  
في ألمانيا : ياردة واحدة من الأقمشة القطنية = ياردين من التيل .

فالأقمشة القطنية أرخص نسبيًا في إنجلترا حيث يمكن استبدال الياردة منها  
بياردة ونصف من التيل بدلًا من ياردين كما هو الحال داخل ألمانيا . بينما أن التيل  
أرخص نسبيًا في ألمانيا حيث يمكن استبدال ياردة منه بنصف ياردة من الأقمشة  
القطنية بدلًا من  $\frac{2}{3}$  ياردة من الأقمشة القطنية كما هو الحال في إنجلترا .

لقد أوضح لنا الشرح السابق أنه لكن نستطيع تبين الميزات النسبية التي  
يتمتع بها بلدان بتاجران في سلعتين فإن علينا أن نقارن بين معدلات التبادل بين  
هاتين السلعتين كما تحدت داخل كل من هذين البلدين قبل بدء التجارة .  
فاختلاف معدل التبادل بين الأقمشة القطنية والتيل في ألمانيا عنه في إنجلترا هو  
سبب قيام التجارة بينهما . ومن الممكن ايضاح ذلك بصورة أخرى اذا افترضنا  
تساوى معدلات التبادل بين السلعتين في البلدين فهنا لا تقوم التجارة بينهما حيث  
لا ينتج منها أى مكسب .

مثال : إنجلترا :

١٠ ياردات من الأقمشة القطنية = ١٥ ياردة من التيل .

ألمانيا :

٢٠ ياردة من الأقمشة القطنية = ٣٠ ياردة من التيل .

معدل التبادل بين الأقمشة القطنية والتيل هو ١ : ١,٥ في كل من  
البلدين وعليه لا ينتج أى مكسب من تبادل هاتين السلعتين بينهما .

وناقش جون ستيوارت ميل النقطة الأخرى في المثال الذى ضربه ريكاردو وهى  
الخاصة بشروط التبادل Terms of Trade . فقال أن فرض ريكاردو القائل بأن  
شروط التبادل تتم على أساس استبدال وحدة من سلعة معينة مقابل وحدة من  
السلعة الأخرى ( ١ : ١ ) هو فرض غير أساسى بالنسبة لنظرية النفقات النسبية  
بالإضافة الى عدم صحته في جميع الأحوال . فمثلا باستخدام المثال العددي

الذى أعطاه جون ستيوارت ميل فانه لا يمكن القول بأن إنجلترا سوف تبادل وحدة من الأقمشة مقابل وحدة من التيل الألماني .. فهذا يجلب خسارة لإنجلترا حيث أن معدل التبادل بين السلعتين داخلها هو وحدة من الأقمشة مقابل وحدة ونصف من التيل .

وبالطبع فليس هناك ما يدعو لأن نتمسك بحرفية الشرط القائل بأن شروط التبادل بين الدولتين تتم على أساس وحدة من سلعة مقابل وحدة من سلعة أخرى وما يتضمنه هذا من مكسب . وفي المثال الذى أعطاه جون ستيوارت ميل فإن إنجلترا قد تتاجر مع ألمانيا ١٠ وحدات من الأقمشة مقابل ١٥ وحدة من التيل (١ : ١,٥) . وفي هذه الحالة لن تكسب إنجلترا أو تخسر من التجارة مع ألمانيا حيث أن المعدل المذكور هو نفسه السائد داخليا وليس هناك حافز على القيام بالتجارة الخارجية بالنسبة لإنجلترا في هذه الحالة. أما إذا استطاعت إنجلترا أن تبادل ١٠ وحدات من الأقمشة مقابل ٢٠ وحدة من التيل (١ : ٢) وهو المعدل السائد داخل ألمانيا فانها تحصل على أقصى ربح ممكن من التجارة الخارجية . ولكن بطبيعة الحال لا يمكن لألمانيا وهى تبادل وحدتين من التيل مقابل وحدة من الأقمشة القطنية أن تحقق أى مكسب من تجارتها الخارجية ، ومن ثم لا تجد حافزا على القيام بها .

وبناء على ذلك يشرح لنا جون ستيوارت ميل أن التجارة ستقوم ما بين الدولتين اذا ما كان معدل التبادل بين السلعتين يتراوح ما بين المعدلين السائدين داخلهما . ففي هذه الحالة تحقق كل دولة مكسباً من التجارة الخارجية يتمثل في الفرق بين معدل التبادل السائد لديها داخليا ومعدل التبادل الأفضل الذى سوف يتحدد من خلال عملية التبادل مع الدولة الأخرى .

ولقد أوضح جون ستيوارت ميل أن شرط التبادل الفعلى بين الدولتين سوف يتحدد على أساس : (١) طلب كل منهما على السلعة التى تنتجها الدولة الأخرى ، و (٢) مرونة هذا الطلب . أى أن شرط التبادل يتحدد على أساس الطلب المتبادل .

فاذا كان لانجلترا احتياجات كبيرة من التيل الألماني بينما أن ألمانيا لها احتياجات صغيرة نسبياً من الأقمشة التي تتخصص فيها الأولى فسوف تميل شروط التبادل بين الدولتين لصالح ألمانيا . وإذا فرضنا أيضاً أن احتياجات إنجلترا وانفاقها على التيل الألماني يتزايد كلما نقص سعره فإن شروط التبادل سوف تميل أكثر ضد صالح إنجلترا . والعكس صحيح . فإذا كان طلب إنجلترا على التيل الألماني قليل نسبياً ومرونته قليلة فإن انخفاض سعر التيل الألماني سيتمكن إنجلترا من الحصول على شروط تبادل أحسن . وهذا ما أسماه ستوارت ميل بمبدأ الطلب المتبادل Reciprocal Demand . وسوف تناقش هذا الموضوع بشيء من التفصيل فيما بعد .

### تطور صياغة النظرية :

تعرضنا من قبل لجوهر نظرية النفقات النسبية لدى المدرسة الكلاسيكية من خلال شرحنا لمثال ريكاردو ثم مثال جون ستوارت ميل . ومن الافتراضات التحليلية التي تضمنتها الأمثلة المشار إليها وجود بلدين وسلعتين فقط وثبات النفقات النسبية . أما الفروض الأساسية التي ارتكز عليها التحليل فتمثلت في وجود المنافسة الكاملة ، والتوظيف الكامل ، والقدرة التامة للعناصر الانتاجية على الحركة داخل البلد ولكن ليس خارجها ، ومثالب الأذواق . كما دافع أعضاء المدرسة الكلاسيكية جميعاً دفاعاً تاماً عن الحرية التجارية وافترضوا وجودها من أجل تحقيق مزايا التخصص الدولي القائم على تقسيم العمل الدولي .

ولقد تطورت صياغة نظرية التجارة الدولية بعد ذلك مع تطور علم الاقتصاد وتطور ادواته وفنونه التحليلية . لقد اهتم الكلاسيكيون اساساً بتحليل جانب العرض في نظرية التجارة الدولية وذلك ببيان ما يمكن انتاجه وتصديره من جانب دولة إلى دولة أخرى عند هيكل معين للنفقات النسبية . وفيما بعد ذلك بدأ الاقتصاديون من المدرسة النيوكلاسيكية يهتمون بتحليل جانب الطلب أيضاً داخل كل دولة لمعرفة أثره على التجارة الخارجية . ومن المعروف أن العرض والطلب معاً يحددان السعر السائد في السوق ، ومن ثم تحول الاهتمام الى « الأسعار النسبية »

بدلاً من « النفقات النسبية » . ولكن مع استمرار فرض المنافسة الكاملة والتوظيف الكامل يمكن القول بعدم وجود أية آثار احتكارية على الأسعار وكذلك عدم وجود أية فجوات انكماشية أو تضخمية ، وهذا مما يجعل الأسعار أو النفقات النسبية شيئاً واحداً .

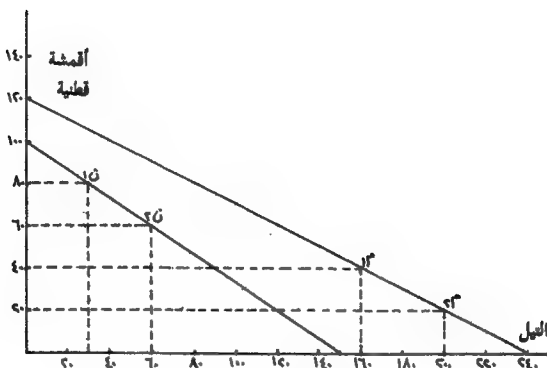
وبالطبع فإن ادخال جانب الطلب في النظرية لابد أن يدخل أموراً جديدة فيها، ولكننا في تحليلنا الذي نعتمد فيه على منحنيات السواء، سنأخذ فقط بفرض تماثل الأذواق في البلدان المتاجرة وسوف ينعكس هذا الفرض تحليلياً في تماثل خريطة السواء بالنسبة للسلمتين لدى البلدين المتاجرين . وفيما بعد يمكن أن نعرف أثر الاختلاف في الأذواق على التجارة حتى أنه مع وجود نفس امكانيات الانتاج لدى البلدين يمكن أن تقوم التجارة بسبب ذلك .

وفيما يلي نعرض الصيغة المتطورة للنظرية في ظروف ثبات النفقات ثم في ظروف تغيرها مع التمسك بالافتراضات التحليلية المبسطة الخاصة ببلدين وسلعتين فقط ، واستمرار الاعتماد على الفروض الأساسية التي قامت عليها النظرية ... وبعد ذلك سوف نبين كيف أن الافتراضات التحليلية المبسطة يمكن الاستغناء عنها دون المساس بجوهر النظرية . أما الفروض الأساسية فعلى قدر تعرضها للانتقاد فإن النظرية سوف تتعرض أيضاً للانتقاد ، وعلى قدر إمكان تطويرها مع عدم المساس بجوهر النظرية على قدر ما يمكن تطوير النظرية في عالم مليء بالتغيرات المستمرة .

#### أولاً : ثبات النفقات النسبية :

سوف نستخدم في عرضنا الحالي منحنيات امكانيات الانتاج لبيان جانب العرض ومنحنيات السواء لبيان جانب الطلب وكما ذكرنا فسوف نستمر في افتراض بلدين وسلعتين فقط . وخلال عرضنا سوف نبرز الفروض الأساسية التي يستند إليها التحليل .

يمثل الخط ن في الشكل (١ - ٢) امكانيات الانتاج لانجلترا . ونفترض أنه اذا خصصت انجلترا كل مواردها الاقتصادية لانتاج الأقمشة القطنية فانها تستطيع



شكل ( ١ - ٢ )

ان تنتج مائة وحدة منها في السنة ( فترة معينة من الزمن ) ولا شيء من التيل . أما إذا خصصت مواردها لانتاج التيل فانها تستطيع ان تنتج منه ١٥٠ وحدة في السنة . واستقامة الخط ن تعني ان التحرك من أى نقطة الى أخرى يتم على أساس معدل ثابت (  $100 : 1 = 150 : 1,5$  ) ، وهذا يمثل فرض ثبات النفقات النسبية للآنتاج وأى نقطة على الخط ن تمثل امكانيات الانتاج للمجترات . فعند النقطة ن ١ تستطيع المجترات انتاج ٨٠ وحدة من الأقمشة و ٣٠ وحدة من التيل . فإذا ماتنازلت المجترات عن ٢٠ وحدة من الأقمشة القطنية لتنتج ٦٠ وحدة فقط من هذه السلعة فانها تستطيع ان تزيد انتاجها من التيل بمقدار ٣٠ وحدة أى إلى ٦٠ وحدة من هذه السلعة . وأيضا مايمثله الرسم البياني بالانتقال من النقطة ن ١ إلى النقطة ن ٢ . راجع أيضا الجدول ( ١ - ٢ )

وثبات نفقات الانتاج يعتمد على فرض معين الا وهو صلاحية العناصر الانتاجية المتاحة للتحويل من نشاط انتاجي لآخر ( من انتاج الأقمشة القطنية إلى

انتاج التيل أو العكس ) دون أن تتأثر انتاجيتها وذلك عند أى مستوى من مستويات الانتاج . ولذلك فإن تحول كمية معينة من عناصر الانتاج عند أى مستوى من المستويات من نشاط انتاج التيل إلى نشاط انتاج القطنيات سوف

جدول ( ١ - ٢ )  
امكانيات الانتاج بالسنة

المجلد (ن)										
أقمشة قطنية	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠	١٠
تيل	١٥	٣٠	٤٥	٦٠	٧٥	٩٠	١٠٥	١٢٠	١٣٥	١٥٠
المجلد (م)										
أقمشة قطنية	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠
تيل	٢٠	٤٠	٦٠	٨٠	١٠٠	١٢٠	١٤٠	١٦٠	١٨٠	٢٠٠

يعنى دائما التخلي عن وحدة ونصف من التيل وإضافة وحدة من الأقمشة القطنية وذلك دون نقص أو زيادة . ومعنى ذلك أن معدل التحول الحدى  $Marginal\ rate\ of\ transformation$  ثابت<sup>(١)</sup> . ويعنى ذلك أيضا ان نفقة الفرصة البديلة  $opportunity\ cost$  للوحدة من الأقمشة أو للوحدة من التيل ثابتة دائما .

وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا ، فالخط م يمثل امكانيات الانتاج فيها . فإذا فرضنا ان ألمانيا خصصت كل مواردها لانتاج التيل فسوف تنتج ٢٤٠ وحدة من هذه السلعة فى السنة ولا شيء من الأقمشة القطنية . أما إذا خصصت مواردها فى إنتاج الأقمشة القطنية فقط فتستطيع انتاج ١٢٠ وحدة من السلعة ولا شيء من التيل وتماما كما شرحنا بالنسبة للخط ن فى حالة المجلد ن فإن الانتقال من نقطة

(١) منحني امكانيات الانتاج يسمى أيضا بمنحني التحول ومنحني المنحنى عند أى نقطة أو بين نقطتين متقاربتين بقياس ماسميه معدل التحول الحدى وهذا ثابت فى حالة الخط المستقيم .

إلى أخرى على الخط م يتم دائما على أساس معدل ثابت . ويمكن التحقق من ذلك بمقارنة امكانيات الانتاج بين النقطتين م ، م ، م في الشكل البياني ( ١ - ٢ ) وكذلك مراجعة الجدول ( ١ - ٢ ) .

وثمة فرضين أساسيين لصحة المناقشة السابقة : أولهما فرض التوظيف الكامل للعناصر الانتاجية وثانيهما فرض الحركة التامة لهذه العناصر داخليا .. وبالنسبة للفرض الأول نجد أن إنجلترا مثلا [ وقد افترضنا أنها تنتج سلعتين فقط ] أما أن توظف عناصرها الانتاجية في انتاج الأقمشة القطنية أو في انتاج التيل . فالعناصر الانتاجية التي تخرج من انتاج الأقمشة القطنية عند أى مستوى من مستويات الانتاج لا تبقى عاطلة وإنما توظف بالكامل في انتاج التيل ، والعكس صحيح . ولذلك لا يبقى أى قدر من العناصر الانتاجية الموجودة في الدولة متعطلا عند أى مستوى من مستويات الانتاج . لذلك لا يمكن أن ينقص انتاج السلعتين في آن واحد ، فما ينقص من إحدى السلعتين يعوض تلقائيا بزيادة في السلعة الأخرى . أما الفرض الثاني فهو الحركة التامة لعناصر الانتاج داخل الدولة ( وليس خارجها ) . وأهمية هذا الفرض تكمن في تحقيق التوظيف أو الاستخدام الأمثل للعناصر الانتاجية . ذلك لأن حركة العناصر الانتاجية إنما تتبع التغيرات أو الفروق النسبية في عوائدها . فالعناصر الانتاجية تترك نشاطا انتاجيا وتتحرك نحو آخر لأن العوائد في هذا الأخير أكبر نسبياً . وتظل العناصر الانتاجية في حركتها إلى أن تتساوى معدلات العوائد التي تحصل عليها في جميع الأنشطة وهنا نقول أنها قد أصبحت في وضع الاستخدام الأمثل . وهذا الفرض ضروري جداً لضمان توجيه العناصر الانتاجية دائما نحو السلعة التي تتمتع بميزة نسبية عند قيام التجارة الدولية. والآن دعنا نفترض ان إنجلترا تعيش بلا تجارة خارجية ، أى أنها تكتفى ذاتيا . في هذه الحالة نجد أن من الممكن استخدام تحليل منحنيات السواء لتحديد الكميات التي تنتج من الأقمشة القطنية والتيل لاشباع حاجات المجتمع . ففرض أن المجتمع الإنجليزي له تفضيلات معينة تنعكس في مجموعة من منحنيات السواء فإن من الممكن تحديد نقطة الانتاج التوازنية عند تماس منحني امكانيات الانتاج مع أعلى منحني سواء ممكن . وحيث افترضنا عدم وجود تجارة خارجية



فان الكميات التى تنتج من الأقمشة القطنية والتيل عند هذه النقطة هى نفسها الكميات التى سوف يستهلكها المجتمع . وعند النقطة التوازنية ستجد ان معدل الاحلال الحدى بين السلعتين ( ميل منحنى السواء عند النقطة يساوى معدل التحول الحدى بينهما ) ميل خط امكانيات الانتاج ) . كما ينبغي ان نلاحظ ان ميل خط امكانيات الانتاج سوف يقيس الأسعار النسبية بين السلعتين أو معدل التبادل الداخلى بينهما ، وهو ثابت فى هذه الحالة مهما تغيرت الكميات المنتجة من السلعتين<sup>(١)</sup> ونفس هذا التحليل يمكن ان يتم بالنسبة لألمانيا ، فينتج المجتمع عند نقطة التوازن كمية معينة من التيل مع كمية أخرى من الأقمشة القطنية مما يحقق له الوضع الأمثل انتاجيا واستهلاكيا وهذا الوضع رهن تساوى معدل الاحلال الحدى بين السلعتين مع معدل التحول الحدى بينهما مع معدل التبادل أو الأسعار النسبية لهما كما شرحنا من قبل .

**والآن ماذا يحدث عند قيام التجارة الخارجية ؟** تبعاً لنظرية النفقات النسبية فإن كل دولة سوف تخصص فى انتاج وتصدير السلعة التى تتميز فيها نسبياً . وسوف نشرح هذا التقرير باستخدام المثال الذى بين ايدينا .

لقد سبق ان ذكرنا ان إنجلترا تتمتع بميزة نسبية فى انتاج الأقمشة القطنية بينما أن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية فى انتاج التيل وذلك عند معدلات التبادل المذكورة هذا الأمر يتضح الآن أكثر بمقارنة الخططين ن ، م فى الرسم البيانى ( ١ - ٢ ) لذلك فانه عند قيام التجارة الخارجية ستجد إنجلترا أن من مصلحتها ان تخصص انتاجها كاملاً فى انتاج الأقمشة القطنية ( تنتج ١٥٠ وحدة منها ولاشيء من

(١) على العكس ان يقوم برسم امكانيات الإنتاج لإحدى الدولتين فى شكل خط مستقيم ثم يرسم منحنى سواء يتماس معه فى نقطة ما . بعد ذلك يقوم بتحديد الكميات المنتجة من كلتا السلعتين وهى نفسها الكميات المستهلكة منهما داخل الدولة . ويلاحظ أنه مهما كانت النقطة التى يتماس عندها منحنى السواء مع خط امكانيات الانتاج فلان الأسعار النسبية للسلعتين ( معدل التبادل بينهما ) سوف تتساوى مع معدل التحول الحدى بينهما دائماً . معنى ذلك أن معدل التبادل الداخلى يتحدد فى هذه الحالة دائماً ومطلقاً بطرف العرض فقط معتمداً على امكانيات الانتاج التى تأخذ شكل الخط المستقيم .

وسيجد الدارس فيما بعد المعالجة البيانية الشاملة للموضوع قبل وبعد قيام التجارة الخارجية فى الشكل

( ٣ - ٢ ) .

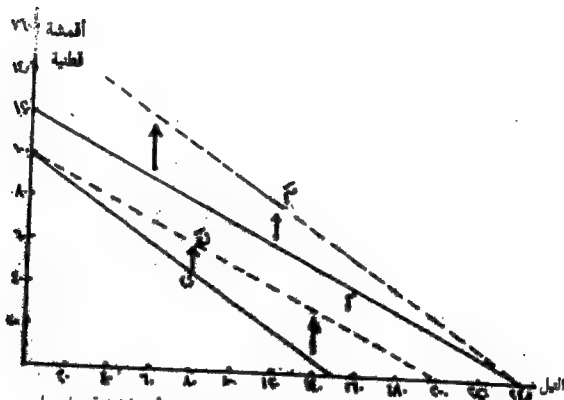
التيل ( التيل ) بينا أن ألمانيا ستجد مصلحتها في أن تخصص تخصصاً كاملاً في انتاج التيل ( تنتج ٢٤٠ وحدة منه ولاشيء من الأقمشة القطنية ) . وستشبع كل دولة احتياجاتها من السلعة الأخرى التي لا تنتجها عن طريق الاستيراد من الدولة الأخرى . وتقرر النظرية ان كل دولة سوف تتمكن من اشباع حاجاتها لشكل أفضل بعد قيام التجارة الخارجية وذلك بالمقارنة بوضع الاكتفاء الذاتي الذي افترضناه سابقاً .. ولن يكون هذا الا نتيجة إعادة تخصيص عناصر الانتاج لتكون بأكملها في النشاط الانتاجي الذي يتمتع بميزة نسبية .

وبلاحظ أنه عند قيام التجارة بين الدولتين لا يمكن لـ إنجلترا أن ترضى بشروط تبادل تقل عن ١٠ وحدات أقمشة قطنية مقابل ١٥ وحدة من التيل حيث أن هذا هو معدل التبادل السائد عندها داخلياً بين السلعتين . ومن الناحية الأخرى فإن أقصى مكسب يمكن أن تحصل عليه إنجلترا من التجارة الخارجية سوف يتحقق اذا استطاعت بمبادلة ١٠ وحدات من الأقمشة القطنية مقابل ٢٠ وحدة من التيل . وهذا هو معدل التبادل السائد داخل ألمانيا بين السلعتين . ولتوضيح هذا باستخدام الرسم البياني السابق فالتا نستطيع أن نقول ان إنجلترا لن تحقق أى مكسب أو خسارة من التجارة مع ألمانيا اذا بادلت ١٠٠ وحدة من الأقمشة مقابل ١٥٠ وحدة من التيل بينما ان مكسبها يصل الى أقصاه اذا بادلت ١٠٠ وحدة من الأقمشة مقابل ٢٠٠ وحدة من التيل الألماني .

وبالنسبة لألمانيا يمكن قول نفس الشيء ، بمعنى أنها لن تحقق أى مكسب من تجارتها الخارجية اذا بادلت ٢٤٠ وحدة من التيل مقابل ١٢٠ وحدة من الأقمشة القطنية الانجليزية بينما ان مكسبها من التجارة الخارجية يصل إلى اقصاه حينما تبادل ٢٤٠ وحدة من التيل مقابل ١٦٠ وحدة من الأقمشة الانجليزية ( ٢٤٠ : ١٦٠ = ١٥ : ١٠ ) وذلك وفقاً لمعدل التبادل السائد بين السلعتين داخل إنجلترا .

---

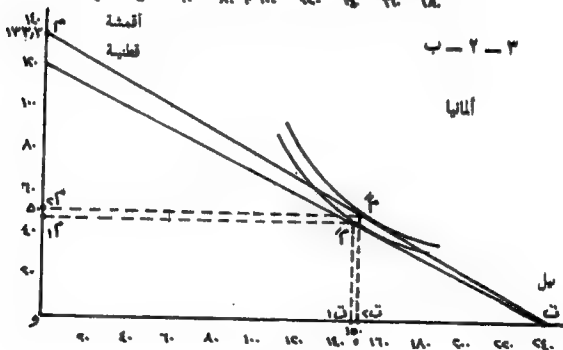
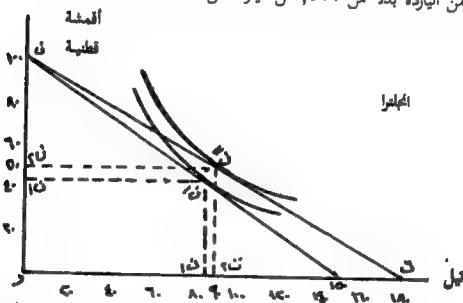
(١) لقد أخذنا في مثالنا نفس الأرقام التي وردت في مثال جون ستوارت ميل السابق وبخاصة بمعدلات التبادل الداخلية السائدة بين الأقمشة القطنية والتيل في كل من إنجلترا وألمانيا ولأوضحنا حينذاك كيف تتحدد الميزة النسبية لكل من البلدين .



والشكل الباني (٢ - ٢) يوضح هذه الحالة . لاحظ أن المنحدر تحصل على أقصى مكسب متصور من التجارة الخارجية إذا انتقلت من الخط ن الخاص بها قبل قيام التبادل مع ألمانيا إلى الخط م والذي يعكس معدل التبادل بين الأقمشة القطنية والنيل السائد داخل ألمانيا ( لاحظ أن م مواز للخط م الخاص بألمانيا ) وفي هذه الحالة فإن ألمانيا لا تحصل على مكسب إطلاقاً من تجارتها الخارجية . ونفس الشيء يقال بالنسبة لألمانيا : أي أنها إذا انتقلت بعد قيام التجارة مع إنجلترا من الخط م ( الخاص بها ) إلى الخط ن والذي يعكس معدل التبادل بين الأقمشة القطنية والنيل داخل إنجلترا ( لاحظ أن ن مواز للخط ن في الرسم ) فإنها تحصل على أقصى مكسب متصور من تجارتها الخارجية ولكن إنجلترا لن تحصل على مكسب إطلاقاً في هذه الحالة .

وبما سبق نجد أنه لكي تقوم التجارة الخارجية بين إنجلترا وألمانيا لابد أن يتحدد شرط التبادل أو معدل التبادل الدولي بين المعدل السائد داخل إنجلترا والمعدل السائد داخل ألمانيا ، وهذا شرط ضروري لكي يتحقق مكسب لكل من الدولتين . فبالرغم أن يكون معدل التبادل الدولي بين المعدلين المختلفين بالخطتين ن ، م .

رأى أن ندرس العوامل المحددة لمعدل التبادل الدولي دعنا نفترض ان هذا المعدل — في المثال الحالي — قد تحدد عند [ وحدة أقمشة = ١,٨ من التيل ] وهذا المعدل سيحقق مكسبا لكل من إنجلترا وألمانيا في عملية التجارة الخارجية ، حيث يلاحظ أن كل ياردة من الأقمشة القطنية التي سوف تخصص فيها إنجلترا ستبادل الآن مقابل ١,٨ ياردة بدلا من ١,٥ ياردة من التيل . وفي ألمانيا فان هذا المعدل يبين أن ياردة من التيل الذي ستتخصص في إنتاجه سوف تبادل مقابل ٥,٥٥ من الياردة بدلا من ٥,٠٠ من الياردة من الأقمشة القطنية .



في الرسم البياني (٣ - ٢) بقسميه ١ ، ب نعيد رسم المنحنيات أثر التغير الذي حدث في معدل التبادل بين السلعتين وذلك بعد قيام التجارة الخارجية . في الشكل (٣ - ٢ - ١) حالة إنجلترا ممثلة . ونجد أن الخط ١٠٠ ق = ١٥٠ ت (١) يعبر عن امكانيات الانتاج ومعدل التبادل داخل إنجلترا قبل قيام التجارة الخارجية . نقطة التوازن هي ن . وقد تحددت بتماس منحنى السواء الخاص بالمجتمع مع خط امكانيات الانتاج . والكميات المنتجة من الأقمشة والتيل هي ١ و ١ ، و ت ١ على التوالي وهي نفسها الكميات المستهلكة من هاتين السلعتين .

الآن بعد قيام التجارة الخارجية نرسم الخط ١٠٠ ق = ١٨٠ ت ليعكس معدل التبادل الدولي ( الذي افترضناه ) . نلاحظ ان امكانيات الانتاج الداخلية لم تتغير فهي كما كانت تساوي مائة وحدة من الأقمشة القطنية ( أو ١٥٠ وحدة من التيل ) . ولكن هذه المائة وحدة من الأقمشة يمكن مبادلتها بعد قيام التجارة الخارجية بمائة وثمانين وحدة من التيل بدلا من مائة وخمسين وحدة كما كان الوضع قبلها .

وحيثما نقول ان إنجلترا سوف تخصص في انتاج الأقمشة فان هذا يعني انتقال نقطة الانتاج من ن إلى ن حيث الأخيرة = ١٠٠ ق . معنى هذا ان عناصر الانتاج التي كانت مستخدمة في انتاج و ت ١ من التيل قبل قيام التجارة الخارجية سوف تتحول بأكملها إلى صناعة الأقمشة القطنية مما يزيد انتاجها بالكمية ن ١ .

وبما نلاحظ ان نقطة الاستهلاك التوازنية سوف تختلف عن نقطة الانتاج بعد قيام التجارة الخارجية على خلاف ماكان عليه الوضع قبلها . ان نقطة الاستهلاك التوازنية بعد قيام التجارة الخارجية ستحدد بتماس الخط ١٠٠ ق = ١٨٠ ت الذي يمثل معدل التبادل الدولي ( الاسعار النسبية بين السلعتين ) . مع أعلى منحنى سواء ممكن . ومن الرسم نلاحظ ان التوازن الاستهلاكي للمجتمع بعد قيام التجارة الخارجية يتحدد عند منحنى سواء أعلى من ذلك المنحني الذي تحدده عنده التوازن قبل قيامها ونقطة التوازن الجديدة للاستهلاك هي ن . ونجد أن

المجتمع الإنجليزي عندها يرغب في استهلاك و ن ٢ من الأقمشة القطنية ( أكبر من و ن ١ ) بالإضافة إلى و ت ٢ من التيل ( أكبر من و ت ١ ) . ويلاحظ في الظروف الجديدة ان الكمية المنتجة من الأقمشة القطنية هي و ن بينما ان الاستهلاك المطلوب و ن ٢ وان الفرق بين الانتاج والاستهلاك ( و ن - و ن ٢ = و ن ٢ ) سوف يتم تصديره إلى الخارج . ومن الناحية الأخرى فان الكمية المطلوب استهلاكها من التيل = و ت ٢ سوف يتم استيرادها بالكامل من الخارج حيث أن انتاج التيل أصبح متعدياً في المجمل بعد تخصيصها الكامل في الأقمشة القطنية . وسوف يلاحظ الدارس ان  $و ت ٢ = و ن ٢ / و ن ٢ = و ن ٢ / و ن ٢$  وهذا هو ميل الخط ١٠٠ ق = ١٨٠ ت<sup>(١)</sup> وهذا يتحقق ان كمية الصادرات كمية الواردات تم وفقاً لمعدل التبادل الدولي .

وبطريقة مماثلة يمكن ان نرى موقف ألمانيا قبل وبعد قيام التجارة الخارجية ممثلاً في الشكل ( ٣ - ٢ - ب ) . وعلى الدارس ان يقارن نقطة التوازن م قبل قيام التجارة الخارجية مع نقطة التوازن م بعد قيامها ويتأكد من أن هناك مكسب مؤكد من هذه التجارة يتمثل في زيادة الكميات التي تستهلك من كلتا السلعتين على غرار ما أوضحنا في الحالة السابقة .

ويلاحظ أن نفس مجموعة منحنيات السواء تظهر في الشكلين ١ ، ب وهذا يتماثل الأدواق . كما يلاحظ الدارس ان ميل الخط [ ١٠٠ ق = ١٨٠ ت ] في الشكل ١ متساوى مع ميل الخط [ ١٣٣,٣ ق = ٢٤٠ ت ] في الشكل ب وهو معدل التبادل الدولي الذي استقر عليه الوضع بعد قيام التجارة الخارجية [ ١ ق = ١,٨ ت ] . أما الملاحظة الأخيرة فهي أن كمية الصادرات من الأقمشة القطنية الإنجليزية ن ٢ [ في الشكل ١ ] هي واردات ألمانيا من الأقمشة القطنية و م . [ في الشكل ب ]<sup>(٢)</sup> بمعنى ان و م = و ن . وكذلك فان كمية الواردات الإنجليزية من التيل و ت ٢ [ في الشكل ١ ] هي صادرات ألمانيا من التيل ت ٢ [ في الشكل ب ] .

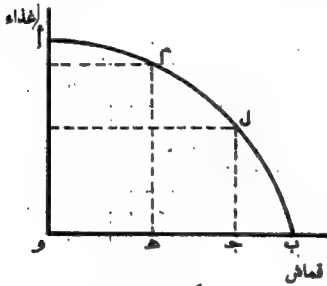
(١) ق = الأقمشة ، ت = التيل .

(٢) لاحظ أن و م = ٥٠ ق استهلاك ألمانيا من الأقمشة بعد التجارة وهذه هي صادرات إنجلترا من ق ، ولاحظ أيضاً واردات وصادرات التيل من الرسم بالإنكسار .

ثانيا : تزايد النفقات النسبية مع افتراض بلدين وسلعتين :

سوف نظل محتفظين بالفرض التحليل الخاص ببلدين وسلعتين فقط من أجل التوضيح والشرح . ولكننا سوف نغير فرض ثبات النفقات النسبية ونستبدله بتزايد النفقات النسبية . أما الفروض الأساسية التي يركز عليها التحليل : المنافسة الكاملة ، التوظيف الكامل ، الحركة التامة للعناصر الانتاجية داخلها وليس خارجيا ومثال الأذواق فهي باقية معنا .

وفي الشكل البياني التالي نقوم بتمثيل حالة تزايد النفقة لاحدى البلدان . أما السلعتان الممثلتان على المحورين فهما نوع ما من الغذاء ونوع ما من الأقمشة .



شكل ٤ - ٢

ان منحني امكانيات الانتاج — في ظل افتراض النفقات المتزايدة — سوف يأخذ الشكل المبين (في شكل ٤ — ٢) وهو مقعر تجاه نقطة الأصل «و» . ونستطيع أن نلاحظ من الرسم أنه لابد من استبدال كمية متزايدة من القماش مقابل الحصول على كل وحدة إضافية من الغذاء في الاتجاه من ب إلى ا . ويمكن أن نعبر عن نفس الحقيقة بقولنا أنه بالتحرك من النقطة ب إلى النقطة ا فإنه يتم استبدال كل وحدة من القماش مقابل إضافة كمية متناقصة من الغذاء .

ويلاحظ أنه في المدى الأخير — مثلاً من النقطة م إلى أ — تتزايد جداً كمية القماش التي يجب التخلي عنها للحصول على كل وحدة إضافية من الغذاء حتى أننا لانكاد نحصل على أى إضافة جديدة من الغذاء مقابل التخلي عن الكمية الأخيرة من القماش . أى حينما نقترّب جداً من أ . ومعنى هذا كله ان نفقة الوحدة من الغذاء مقاسة بالكمية المضاعفة أى الكمية التي نتخلي عنها من القماش سوف تتزايد كلما اتجهنا إلى زيادة انتاج الغذاء . بعبارة مختصرة ان نفقة الفرصة البديلة Opportunity Cost للوحدة من الغذاء سوف تتزايد كلما زاد انتاج الغذاء . وسوف تصبح الزيادة في النفقة أشد فأشد حدة كلما اقتربنا من نقطة التخصص الكامل في انتاج الغذاء أو التخلي الكامل عن انتاج القماش .

ونفس المناقشة يمكن تصورها بالنسبة للقماش حينما نتوسع في انتاجه مقابل انقاص الناتج من الغذاء أى عند التحرك على منحني امكانيات الانتاج في الاتجاه من (أ) إلى (ب) . فحينما نتحرك إلى يمين النقطة أ فاننا نزهّد من انتاج القماش حتى نحصل إلى الحد الأقصى منه عند النقطة ب وحينئذ يصبح انتاج الغذاء صفر . هذه العملية تتم بنفقة فرصة متزايدة بمعنى ان اضافة كل وحدة من القماش يستلزم التخلي عن كمية متزايدة من الغذاء . وفي المدى الأخير من منحني امكانيات الانتاج — مثلاً من ل إلى ب — تزداد جداً كمية الغذاء التي يجب التخلي عنها لاجل الحصول على وحدة اضافية من القماش . حتى أنه قرب النقطة ب نكاد نتخلي عن كمية ما من الغذاء فلا نحصل على شيء تقريباً من القماش وهذا يعني أن نفقة الفرصة لوحدة من القماش تصل إلى أقصى ما يمكن عند التخصص الكامل في انتاج القماش والتخلي تماماً عن انتاج الغذاء .

والسبب في هذه الظاهرة ان العناصر الانتاجية المتاحة على مستوى المجتمع لا يمكن ان تكون صالحة لانتاج القماش أو الغذاء بنفس الدرجة عند المستويات المختلفة من الانتاج ، كما سبق وافترضنا في حالة ثبات النفقات . فنجد أن قدرأ من هذه العناصر مناسب جداً لانتاج القماش ولكنه غير مناسب بنفس الدرجة أو ربما اطلاقاً لانتاج الغذاء . والعكس صحيح فهناك قدر من العناصر المتاحة صالح ومناسب جداً لانتاج الغذاء ولكنه قليل أو ربما عديم الصلاحية في انتاج



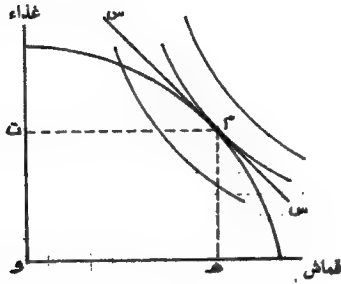
القماش . ولذلك حينما نبدأ من الصفر في انتاج القماش فاننا نستخدم عناصر الانتاج الاكثر صلاحية لهذا النشاط أى التى تتمتع فيه بانتاجية مرتفعة نسبياً وهى نفسها الاقل صلاحية لانتاج الغذاء . وحينما تتحول هذه العناصر من نشاط انتاج الغذاء فلن يتأثر هذا الا بقدر بسيط بينما يزيد انتاج القماش بقدر كبير نسبياً . ولذلك فانه عند هذا الوضع تكون نفقة الفرصة البديلة للوحدة من القماش منخفضة نسبياً . ولكن كلما ازداد انتاج القماش فإن ذلك لن يتم الا باستخدام عناصر أقل صلاحية نسبياً ، أى أقل انتاجية نسبياً ( وهى فى نفس الوقت أكثر انتاجية نسبياً فى نشاط الغذاء ) فنحصل على كل وحدة اضافية من القماش بالتخلى عن كميات متزايدة من السلعة الأخرى . — أى أن نفقة الفرصة البديلة لهذه الوحدة التى نضيفها تكون متزايدة . ونفس هذه المناقشة يمكن أن تجرى على السلعة الأخرى وهى الغذاء .

وظاهرة تزايد النفقة هى التى تفسر تقرر منحني امكانيات الانتاج تجاه نقطة الأصل . وبما أن معدل التحول الحدى كان ثابتاً فى حالة ثبات النفقة فانه متزايد فى هذه الحالة .

ولقد عرفنا من قبل أن ميل خط الاسعار النسبية أو معدل التبادل الداخلى يتطابق مع ميل خط امكانيات الانتاج فى حالة النفقات الثابتة ولكن الحال يختلف هنا فى حالة النفقة المتزايدة . أن معدل التبادل الداخلى بين السلعتين هنا سوف يتحدد بشيئين : بمنحني امكانيات الانتاج الذى يمثل ظروف العرض ومنحني السواء الخاص بالمجتمع والذى يمثل ظروف الطلب<sup>(١)</sup> .

فى الشكل البياني رقم (٥ — ٢) نصور وضع الاقتصاد المغلق . منحني امكانيات فى ظل تزايد النفقة هو ا ب ويظهر من الشكل انه يتماس مع أعلى منحني سواء ممكن عند النقطة م . ومعدل التبادل الداخلى بين السلعتين يتمثل

(١) معنى هذا أن الاسعار النسبية تتحدد بظروف العرض فقط فى حالة ثبات النفقة أما فى خلاف هذه الحالة فالأمر يختلف . ومع ذلك فانه طالما نفرض المنافسة الكاملة فانه لا فرق بين النفقة والسعر عند وضع التوازن .



شكل ٥ - ٢

في الخط  $س س$  ، ويلاحظ أنه يتماس مع كل من منحنى امكانيات الانتاج ومنحنى السواء عند النقطة م . وشرط التوازن لم يتغير عن حالة النفقات الثابتة ، فعند النقطة م يتساوى معدل التحول الحدى ومعدل الاحلال الحدى ومعدل التبادل بين السلعتين .

ويلاحظ أن المجتمع — عند التوازن — سوف ينتج الكميات و ت من الغذاء ، و هـ من القماش وهذه هي نفسها الكميات التي يرغب في استهلاكها من كلتا السلعتين في غياب التجارة الخارجية .

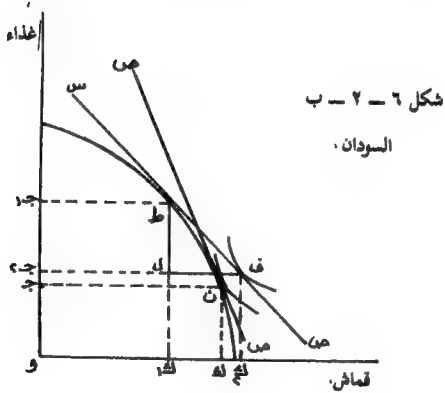
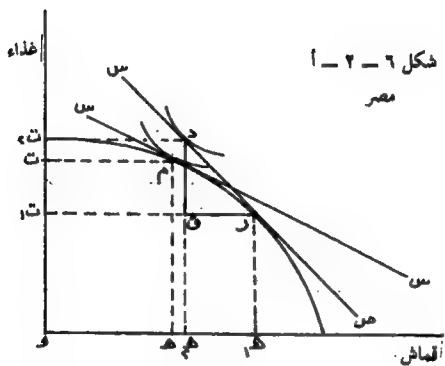
والآن نستطرد لبحث الوضع عند قيام التجارة الدولية . سنفترض ان منحنى امكانيات في الشكل السابق (٥ - ٢) يخص بلداً معيناً ، مصر مثلاً . وان البلد الثاني هو السودان ، وانه بمقارنة معدلات التبادل الداخلية السائدة بين القماش والغذاء في البلدين |وجدنا مصر تتمتع بميزة نسبية في القماش بينما أن السودان يتمتع بميزة نسبية في الغذاء . ويظهر هذا في الشكل (٦ - ٢) بقسمة ا ب (١) :

(١) مع ملاحظة استخدام نفس مقياس الرسم البياني في القسمين ا ، ب من الشكل ٦ - ٢ . وتذكر ان فرض تمثيل الأدوات الذي يتمكس على عهظة سواء متائلة للبلدين .

فكما نرى بمقارنة معدلات التبادل الداخلية السائدة في مصر والسودان قبل قيام التجارة بينهما وهى  $s$  ( مصر ) ،  $s$  ( السودان ) نجد أن سعر القماش منخفض نسبياً في مصر بينما  $s$  سعر الغذاء منخفض نسبياً في السودان . والآن سوف يتحدد معدل واحد للتبادل بين السلعتين في مجال التجارة بين مصر والسودان وهذا هو  $s$  ( في القسمين ١ ، ب من الشكل ) ، وقد تحدد بقوى الطلب المتبادل بين البلدين . ونلاحظ أن المعدل  $s$  من أفضل من  $s$  لمصر حيث يرفع سعر القماش نسبياً وأفضل من  $s$  من للسودان حيث يرفع سعر الغذاء نسبياً . والواقع أن قيام التجارة الخارجية يؤدي دائماً إلى زيادة الطلب على السلعة الرخيصة نسبياً داخل كل بلد وبالتالي يؤدي إلى رفع سعرها النسبي بالمقارنة بالوضع السابق لذلك .

وفيما يلي نتناول وضع مصر الممثل في القسم ١ من الشكل ليرى أثر التغير في الاسعار النسبية على الانتاج والاستهلاك محلياً والصادرات والواردات خارجياً . إن التحسن النسبي الذي حدث في سعر القماش ( أو الانخفاض النسبي الذي حدث في سعر الغذاء لديها ) سوف يدفع المنتجين المصريين إلى نقل بعض العناصر الانتاجية المستخدمة في نشاط انتاج الغذاء إلى نشاط انتاج القماش . فزيادة الكميات المنتجة من القماش وتقل الكميات المنتجة من الغذاء ويتحدد التوازن كما نرى في الشكل عند النقطة  $r^{(1)}$  بدلا من  $m$  وهذا يعنى أن كمية القماش المنتجة ازدادت من  $o$  إلى  $h$  ، بينما نقصت كمية الغذاء المنتجة من  $o$  إلى  $t$  . أما الكميات التي يرغب المجتمع في استهلاكها فتختلف الآن عن الكميات المنتجة من السلعتين . والوضع التوازني بالنسبة للاستهلاك يتحدد بتماس خط الأسعار النسبية الجديد  $s$  مع أعلى منحني سواء ممكن للمجتمع . وكما يظهر من الشكل فإن هذا التوازن الاستهلاكي يتم عند النقطة  $d$  ويعنى أن المجتمع سيقدم على استهلاك  $h$  من القماش ، و  $t$  من الغذاء .

(١) نقطة التماس بين خط الأسعار النسبية أو معدل التبادل الجديد  $s$  من من جهة ومنحنى امكانيات الانتاج من جهة أخرى .



وهي أكبر من الكميات التي كان يستهلكها قبل قيام التجارة الخارجية<sup>(٢)</sup> .  
 وحيث أن مصر بعد قيام التجارة تنتج و ت ، فقط من الغذاء بينما ترغب في  
 استهلاك و ت ، فانها سوف تستورد ت ، ت . ومن الناحية الأخرى فانها تنتج  
 الآن و هـ ، من القماش بينما سوف تستهلك و هـ فقط وبالتالي يمكن ان تصدر  
 هـ هـ . واجمالا يمكن القول ان الزيادة في مستويات الاستهلاك التي تمت بعد  
 قيام التجارة الخارجية تمثل المكسب من هذا النشاط<sup>(١)</sup> وترجع إلى مزيد من  
 التخصص في انتاج القماش وهي السلعة التي تتميز فيها مصر نسبيا والذي اتاح  
 امكانيات التصدير والاستيراد . ويلاحظ هنا أن قيام التجارة الخارجية قد أدى إلى  
 توسع البلد في انتاج السلعة التي يتمتع فيها بميزة نسبية على حساب السلعة  
 الأخرى ، ولكن هذا التوسع لم يكن ابدا على غرار ماحدث في حالة النفقات  
 الثابتة . فمما لاشك فيه أن ظروف النفقة المتزايدة في الانتاج تضع قيدا على  
 التخصص في انتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية فتجعله دون مستوى التخصص  
 الكامل . ومازال مصر كما نرى تنتج بعض احتياجاتها من السلعة التي لا تتميز  
 فيها نسبيا — الكمية و ت ، من الغذاء كما يظهر في الشكل .

وتحليل مماثل يمكن لنا أن نتبين مايجد للبلد الآخر — السودان — قبل  
 وبعد قيام التجارة الخارجية . وباختصار ( راجع الشكل ٦ — ٢ — ب ) نجد أن  
 الكميات المنتجة والمستهلكة من القماش والغذاء تتحدد قبل التجارة بالنقطة  
 التوازنية ن . وحيث يتمتع السودان بميزة نسبية في الغذاء فان السعر النسبي له  
 سوف يرتفع بعد قيام التجارة مع مصر وازدادة الطلب عليه ويمثل هذا في تغير  
 (٢) فيما لتحليل منحنيات السواء فان المنحنى الأعلى دائما يعطى وضعا أفضل من المنحنى الذي يقع أسفل  
 منه . وطالما ان السلعتين عاديتين — أي أننا استبعدنا ان تكون احدهما رديئة — فان النقطة التوازنية على  
 المنحنى الأعلى ( مثل هذه في المثال الحالي ) سوف تعطى دائما كمية أكبر من كلتا السلعتين أو كمية أكبر  
 من إحدى السلعتين ونفس الكمية السابقة من السلعة الأخرى أو كمية أكبر من السلعة التي انخفض سعرها  
 نسبيا بعد قيام التجارة وكمية أقل من السلعة الأخرى التي ارتفع سعرها . وسوف نستبعد الاحتمال الأخير  
 لتوضيح مكسب التجارة الخارجية .

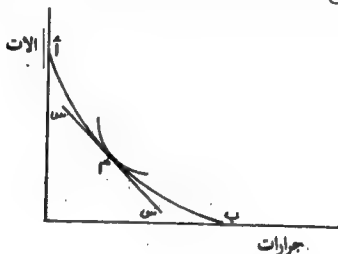
(١) راجع الملاحظة الهامشية السابقة ، وبناء عليها يمكن القول ان مكسب التجارة الخارجية يمكن ان يظهر في  
 شكل كميات اضافية من كلتا السلعتين كما في مثالنا الحالي أو كميات إضافية من إحدى السلعتين إذا  
 كانت كمية الاستهلاك من السلعة الأخرى بقيت ثابتة .

وضع معدل التبادل من ص إلى ص ص . وتبعاً لمعدل التبادل س ص لتحديد نقطة توازنية للإنتاج هي ط وأخرى للاستهلاك هي ف . ويمكن ان نرى ان استهلاك السودان بعد التجارة الخارجية أفضل لأن ف تقع على منحني سواء أعلى من ذلك الذي تقع عليه النقطة ن . كما نستطيع ان نرى ان صادرات السودان من الغذاء جـ جـ = ط ل . وان وارداته من القماش هي كـ كـ = ف ل وهذه الكميات هي الفرق بين ما ينتجه وما يستهلكه من كل منهما . وحيث قد وحدنا مقياس الرسم البياني في القسمين ١ ، ب من الشكل ٦ — ٢ ، نستطيع أن نرى ان صادرات مصر من القماش ر ق = واردات السودان من القماش ف ل . وان واردات مصر من الغذاء د ق = صادرات السودان من الغذاء ط ل . وهكذا نرى ان وضع السودان بعد قيام التجارة أفضل من وضعها قبلها وذلك بالرغم من أن امكانيات انتاجها لم تتغير وهذا هو المكسب الناشئ عن التخصص .. ولكن التخصص كما نرى ليس كاملاً حيث مازالت السودان تنتج جانب من احتياجاتها من القماش وهي لا تتمتع بميزة نسبية فيه .

#### ثالثاً : تناقص النفقات النسبية :

ترتبط حالة تناقص النفقات النسبية | بظروف تزايد غلة الحجم ، وهي ظروف لا تؤخذ عادة في الاعتبار اذا تمسكنا بفرض المنافسة الكاملة الذي قامت عليه نظرية التجارة الدولية . فلقد تبين الاقتصاديون من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ان تزايد غلة الحجم في حالة استمراره يمكن ان يغير الموقف النسبي للمشروع في السوق ومن ثم تتعرض ظروف المنافسة الكاملة للتغير . لذلك لم يسمح هؤلاء بظروف تزايد غلة الحجم الا في أضيق الحدود . ولكن الوضع في عالمنا المعاصر أصبح مختلفاً حيث تتمتع العديد من الصناعات في البلدان المتقدمة بظروف تزايد غلة الحجم . ومنطقياً فان هذه الظروف التي تعنى تناقص النفقات سوف تعنى زيادة امكانية التخصص الدولي على عكس ما يحدث في ظروف تزايد النفقات . ولكن من جهة أخرى لانستطيع ان نتوقع ان يكون للاوضاع الاحتكارية التي تتحقق في ظروف تزايد غلة الحجم أثراً موافقاً للتجارة الدولية وهذا ما يجب ان يؤخذ في الاعتبار .

وفى الشكل البيانى رقم ( ٧ - ٢ ) تمثل حالة النفقة المتناقصة بمنحنى امكانيات الانتاج ا ب المحدث تجاه نقطة الأصل ، ومعنى هذا التحذب انه كلما



شكل ٧ - ٢

زاد المستخدم من العناصر الانتاجية فى انتاج أى واحدة من السلعتين كلما أمكن التمتع فيها بغلة الحجم المتزايدة فتتخفص النفقات النسبية أكثر . وفى مثالنا الحالى نفترض ان السلعتين هما نوع من الجرارات الزراعية ونوع من الآلات الحديدية وان ما يحدث من تزايد لغلة الحجم أو تناقص للنفقة فى أى منهما إنما نتيجة الوفورات الداخلية . لنبدأ من نقطة معينة على منحنى امكانيات الانتاج هى م حيث يتحدد وضع التوازن قبل قيام التجارة الخارجية بنفس الاسلوب الذى سبق اتباعه فى الحالتين السابقتين لثبات وتزايد النفقات . فعند النقطة م يتماس منحنى السواء للمجتمع مع منحنى امكانيات الانتاج ويتحدد معدل التبادل الداخلى س م بالتماس مع كلا المنحنيين . وشرط التوازن كما هو : معدل التحول الحدى = معدل الاحلال الحدى = معدل التبادل بين السلعتين . والنقطة م هنا تمثل حالة توازن غير مستقر وهى حالة لاتستقيم مع ظروف المنافسة التى افترضتها النظرية . فإذا حدث أى تغير فى أسعار الآلات بالنسبة للجرارات فأصبح سعر الجرارات أعلى نسبياً مما كان عليه [ فى هذه الحالة يصبح الخط س س أشد انحداراً عن الوضع المبين فى الرسم ] فان عناصر الانتاج تخرج من صناعة الآلات إلى صناعة الجرارات وتستمر فى التدفق إلى هذه الأخيرة مدفوعة بتزايد الغلة وتناقص النفقة .

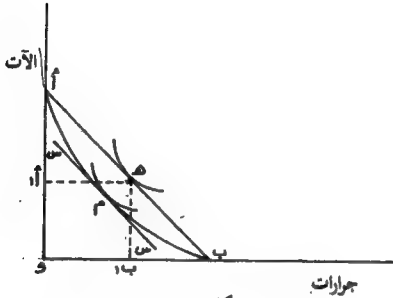
وفي هذه الحالة نجد أن المنتجين لن يستطيعوا العثور على أية نقطة توازنية جديدة قبل الوصول إلى النقطة ب والتي تمثل وضع التخصص الكامل في الجرارات .  
وتقاربا يمكن تصور الحالة العكسية بمعنى أنه اذا ارتفع سعر الآلات نسبياً فان عناصر الانتاج سوف تتحول من صناعة الجرارات إلى صناعة الآلات ولن يتحقق أى توازن قبل الوصول إلى النقطة ا والتي تمثل حالة التخصص الكامل في الآلات .

وحيث ترجع ظروف تزايد الغلة إلى الوفورات الاقتصادية الداخلية فان الوضع الممثل في الشكل (٧ - ٢) إنما يمثل وضعاً مؤقتاً جداً . فالبلد الذى نتكلم عنه فى تحليلنا يواجه موقفاً دقيقاً بين التخصص الكامل فى الآلات أو فى الجرارات . ولكن ما أن يتم التوجه نحو أحد هذين البديلين وبناء الطاقة الانتاجية اللازمة له ، فان منحني امكانيات لن يظل على وضعه المحدب تجاه نقطة الأصل بل سيتخذ الشكل المعادى الذى عرفناه فى حالة تزايد النفقة .

على أى حال دعنا نفترض الآن بلدين متماثلين فى الطاقة المتوفرة من عناصر الانتاج وكلاهما ينتج الجرارات والآلات ويعملان فى ظروف النفقات المتناقصه الذى امكانية التبادل التجارى بينهما . وعلى سبيل التكرار فاننا مازلنا نحفظ بفرض تماثل الأذواق . وبالإضافة فاننا نؤكد على أننا نفترض ضمناً تماثل الظروف التكنولوجية ومقائلا غير متغيرة . فى ظل الفروض التحليلية المذكورة سنجد أن منحني امكانيات الانتاج متماثل فى البلدين ، وهو محدب تجاه نقطة الأصل . والشكل (٨ - ٢) يبين هذه الحالة حيث المنحني ا ب يمثل امكانيات الانتاج للبلد الأول ( اليابان مثلاً ) والثانى ( فرنسا مثلاً ) . وطالما فرضنا تماثل الأذواق فان الكميات المنتجة والمستهلكة من الجرارات والآلات سواء فى اليابان أو فى فرنسا سوف تتحدد بالنقطة م فى حالة الاقتصاد المغلق كما سبق الشرح .

وبالرغم من تماثل ظروف العرض والطلب والاسعار النسبية فى البلدين كما فرضنا الا أن ظروف تناقص النفقة تسمح بقيام تبادل تجارى بينهما . فمثلاً بمجرد قيام تجارة بين اليابان وفرنسا سوف تنتبه كل منهما إلى امكانية التمتع بغلة الحجم





شكل ٨ - ٢

المتزايدة في ظروف التخصص . فمثلا تتجه فرنسا إلى زيادة إنتاجها من الجرارات ، وما أن تبدأ في هذه العملية فانها تتحرك من النقطة م ولن تستقر حتى تخصص فيها بالكامل فتصل إلى النقطة ب على المحور الأفقي . وتتجه اليابان إلى التخصص الكامل في الآلات فتتحرك من النقطة م ولا تستقر الا بعد أن تصل إلى النقطة ا . ويلاحظ أنه لا يهتم أى البلدين بتخصص في إنتاج الجرارات أو الآلات .

ويلاحظ أن فروض هذه الحالة لا تستدعي ولا تؤدي إلى تغير الأسعار النسبية للسلعتين ( معدل التبادل بينهما ) بعد قيام التجارة الخارجية . في الشكل (٨ - ٢) نرسم خط الأسعار النسبية بعد قيام التجارة واصلا بين النقطتين ا ، ب حيث تحددت الكميات المنتجة من الجرارات والآلات في ظروف التخصص الكامل لكل من البلدين . ويلاحظ ان هذا الخط ا ب يوازي الخط الأول م س دلالة على عدم تغير الأسعار النسبية . وبالنسبة لنقطة الاستهلاك التوازنية فانها تتحدد بعد قيام التجارة بنقطة خط الأسعار النسبية في وضعه الجديد (ا ب) مع أعلى منحني سواء ممكن ويكون ذلك كما نرى عند النقطة هـ .

وحيث تقع النقطة هـ على منحني سواء أعلى من ذلك الذى تقع على النقطة م فانها أفضل منها . وهكذا نرى أن كل من البلدين حقق مكسبا من التجارة الخارجية في ظروف تناقص النفقات وذلك من جراء التخصيص الكامل في إحدى السلعتين . ونستطيع ان نرى أن فرنسا سوف تنتج و ب من الجرارات وتستهلك منها و ب ، وتصدر ب<sub>1</sub> ب إلى اليابان مقابل استيراد و<sub>1</sub> من الآلات اليابانية . أما اليابان فهي تنتج و<sub>1</sub> من الآلات وتستهلك منها و<sub>1</sub> وتصدر و<sub>1</sub> إلى فرنسا مقابل استيراد ب<sub>1</sub> ب من الجرارات الفرنسية<sup>(1)</sup> .

### ادخال تعدد السلع والبلاد في التحليل :

افترضنا في تحليلنا السابق كله وجود سلعتين وبلدين فقط في مجال التجارة الخارجية وذلك بفرض التبسيط في عرض النظرية . ولا شك ان من الممكن استبدال هذا الفرض التحليلي ، وتفسير قيام التجارة الدولية في عديد من السلع وبين عديد من الدول على أساس الاختلافات في المزايا النسبية .

### أولا : تعدد السلع بدلا من سلعتين فقط :

نستطيع ان نسترشد هنا بمثال عددي يضربه سامويلسون<sup>(1)</sup> . فهو يأخذ امريكا وأوربا كبليدين أو وحدتين سياسيتين تتاجران معاً . وكلا من أمريكا وأوربا تستطيعان انتاج السلع الآتية : القمح ، السيارات ، الكتان ، الساعات ، الأقمشة الصوفية والعطور . وتحت فرض ثبات نفقات الانتاج ( للتبسيط ) فاننا سوف نقوم بترتيب السلع المذكورة بين البلدين تبعا لقانون النفقات النسبية كالآتي :

أوربا	عطور	أقمشة	ساعات	كتان	سيارات	قمح	أمريكا
-------	------	-------	-------	------	--------	-----	--------

(1) لاحظ أنه في هذه الحالة البسيطة جداً للصورة تتناقص النفقات يتساوى البلدان في المكسب الخلق من التجارة بينهما .

(1) P. Samuelson, Economics, P.663 - 664, 8th edition, New York, 1970.

والجدول التالى (٢ - ٢) يفسر تسلسل هذا الترتيب :

(٣)	(٢)	(١)	
تكاليف السلع المختلفة في أوروبا مقدرة نسبياً على أساس التكاليف في أمريكا (٢ ÷ ١)	أوروبا تكلفة الوحدة من السلعة مقدرة بالنسبة لتكلفتها وحدة من الأصواف	أمريكا تكلفة الوحدة من السلعة مقدرة بالنسبة لتكلفتها وحدة من الأصواف	السلع
٣,٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	سيارات
٢,٠	١,٦	٠,٨	كثبان
٠,٦	٣,٠	٥,٠	عطور
١,٥	٧٥,٠	٥٠,٠	ساعات
٤,٠	٠,٨	٠,٢	قمح
١,٠	١,٠	١,٠	أصواف

ملحوظة : اختيار وحدة الأصواف للقياس هو اختيار عشوائى بحث .

١ - حسب مايشير الجدول السابق نجد أن نفقة انتاج الوحدة من القمح هي أقل النفقات بالنسبة للسلع التى تنتجها أمريكا ، ومن الناحية الأخرى فإن نفقة انتاج الوحدة من السيارات هي أعلى ما يكون . ( العمود رقم ١ ) . وكذلك الحال بالنسبة لأوروبا حيث نجد أن القمح ينتج بأقل نفقة بينما تنتج الوحدة من السيارات بأعلى نفقة ( العمود رقم ٢ )

٢ - الآن بمقارنة نفقات السلع المختلفة في أوروبا بنفقات نفس السلع في أمريكا نجد أن الدولة الأخرى متفوقة تفوقاً مطلقاً على أوروبا في السيارات والكثبان والساعات والقمح ، وتعاود معها في الأصواف . أما أوروبا فتتفوق على أمريكا تفوقاً مطلقاً في انتاج العطور فقط .

٣ - بحساب النفقات النسبية - أى نفقات السلع المختلفة في أوروبا بالنسبة لنفقات انتاج نفس السلع في أمريكا ( عمود ٣ ) نجد أن أمريكا أكثر ماتكون تفوقاً في انتاج القمح وبلى ذلك السيارات ثم الكثبان ثم الساعات بينما أوروبا متفوقة

نسبياً في العطور وبلى ذلك الأصواف ثم الساعات ثم الكتان . وعليه فمن البدايه نستطيع ان نقول ان امريكا سوف تخصص في انتاج القمح والسيارات حيث أن تفوقها النسبي أكبر ما يكون . ولكن أين يقع الخط الفاصل ؟ هل ستخصص امريكا أيضاً في انتاج الكتان والساعات تاركة لأوروبا انتاج العطور والأصواف فقط ؟

والواقع ان الاجابة على هذا السؤال قد تتحدد بمدى قوة الطلب على هذه السلع المختلفة ... فمثلا اذا مازاد الطلب على السيارات والقمح فإن امريكا قد تخصص في انتاجها تاركة لأوروبا انتاج بقية السلع ... وهناك احتمال كبير أيضاً أن تنتج امريكا الكتان حيث ان نفقة انتاج الوحدة منه في أوروبا ضعف مالدنيا ...

وبجب ملاحظة ان أرقام الجدول السابق ماهي الا للشرح والتوضيح فقط ولم يقصد بها الا بيان مبدأ التخصص على أساس المزايا النسبية في حالة تعدد السلع .

وبلاحظ أننا افترضنا ثبات النفقات النسبية في المثال السابق ولا شك ان ادخال فرض تزايد النفقات النسبية وهو الاقرب إلى الواقع العمل سوف يغير الصورة ولكنه لا يغير من جوهر المناقشة والذي هو صلاحية مبدأ التخصص في مجال التجارة الدولية في حالة تعدد السلع . ان تزايد النفقات النسبية سوف يضيق بلا شك من نطاق التخصص ( كما رأينا في تحليلنا في صفحات سابقة ) . ولهذا من الممكن ان نتوقع ان يزيد عدد السلع التي تنتجها أوروبا داخليا في ظروف تزايد النفقة [ بالمقارنة بحالة ثبات النفقة ] وان يزيد انتاجها من هذه السلع أيضا .

ثانيا : افترض تعدد البلاد :

أما ادخال فرض تعدد البلاد فانه لن يزيد الأمر تعقيداً ففرضية المزايا النسبية اتقرر أن كل بلد سوف يتخصص في انتاج السلعة أو السلع التي يكون له فيها أكبر المزايا النسبية ، أى : السلع التي تنتج بنفقات أقل نسبيا من تلك السائدة

فى البلاد الأخرى من العالم . ومن الممكن فى المثال السابق الذى أعطيناه أن نتخيل أن أمريكا تنقسم الى عدد من الدول وان واحدة منهم هى أكثر ماتكون تفوقا فى انتاج القمح بأقل النفقات النسبية ، وأخرى هى أكثر ماتكون تفوقا فى انتاج السيارات بأقل النفقات النسبية وهكذا . والحال كذلك بالنسبة لأوربا فهذه تنقسم الى العديد من الدول .. وعليه فالتقسيم السياسى للدول فى وحدات كبيرة أو صغيرة لا يجب أن يخفى جوهر مبدأ المزايا النسبية وأن التخصيص الدولى يتم على هذا الأساس .

## مراجع الفصل الثاني :

- (1) \* W.R. Allen and C.I. Allen, Foreign Trade and Finance ( London, 1959 ).
- (2) \* R. Caves, Trade and Economic Structure ( Cambridge. Mass.. 1960 ), Chapter 2.
- (3) \* P.T. Ellsworth, The International Economy ( 3rd. edition, London, 1964 ), Chapters 4 and 5.
- (4) \* G. Haberler. A Survey of International Trade Theory ( Princeton, 1961 ), Chapters 1,2. and 3.
- (5) \* C.P. Kindleberger, International Economics ( 3rd edition, Illinois, 1963 ), Chapters 5 and 6.
- (6) \* P. Samuelson, Economics ( 8th edition. New York. 1970 ) Chapter, 34 and Appendix PP. 658 - 667.

- (١) \* حازم البيلاوي ، نظرية التجارة الدولية ( الاسكندرية ١٩٦٨ ) الفصلين الثاني والثالث .
- (٢) \* سعيد النجار ، تطور الفكر الاقتصادي في نظرية التجارة الدولية ( القاهرة — ١٩٥٩ ) .

## الفصل الثالث نظرية التجارة الدولية (٢)

### معدل التبادل الدولى

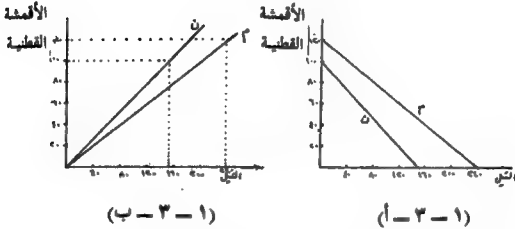
ذكرنا فى الفصل السابق أن معدل التبادل الفعلى يتحدد فى التجارة الدولية على أساس قانون الطلب المتبادل . ولقد أوضح جون ستيوارت ميل فى حالة التجارة البسيطة بين دولتين وفى سلعتين ان معدل التبادل سوف يتحدد على أساس طلب كل من الدولتين على سلعة الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب، ويمكن لنا الآن التقدم مرحلة أخرى فى هذا التحليل .

### تحليل ادجورث — مارشال :

سنقوم الآن بعرض تحليل ادجورث — مارشال Edgeworth and Marshall لكيفية تحديد معدل التبادل الدولى ، مع ملاحظة ان هذا التحليل يستند إلى نظرية الطلب المتبادل التى وضع أساسها جون ستيوارت ميل .

لقد عرفنا من دراستنا السابقة ان ميل منحنى امكانيات الانتاج لاي بلد يبين لنا معدل التبادل الداخلى — وذلك بافتراض ثبات نفقة الانتاج . وعلى سبيل التكرار فان منحنى امكانيات الانتاج ن فى الشكل البياني رقم (٢ — ٢) يبين لنا معدل التبادل بين الأقمشة القطنية والتيل داخل انجلترا وكذلك فان م فى نفس الشكل يبين لنا معدل التبادل بين نفس السلعتين داخل المانيا . ونستطيع الآن ان نعيد تصوير هذه المنحنيات نفسها بحيث تأخذ شكل الخطوط المستقيمة المنبثقة من نقطة الاصل على النحو المبين فى الشكل البياني رقم (١ — ٣) .

### شكل بياني رقم (١ - ٣)



ولقد لاحظنا من التحليل المدعم بالرسم البياني في الفصل السابق ان معدل التبادل السائد داخل انجلترا - أى ن في الشكل البياني رقم (٢ - ٢) وفي (١ - ٣ - أ) لن يحقق لها أى مكسب من التجارة الدولية اذا ساد بينها وبين ألمانيا . ومن الناحية الأخرى فان معدل التبادل الممثل بالخط م يمثل افضل شرط للتبادل الدولي بالنسبة لانجلترا لأن معنى هذا ان تستطيع مبادلة اقمشتها القطنية بالتيل الألماني وفقا لمعدل التبادل السائد داخل ألمانيا . والعكس صحيح بالنسبة لألمانيا حيث ان افضل شرط للتبادل مع انجلترا يتحقق اذا استطاعت ان تبادل وفقا للمعدل الممثل بالخط ن ، بينما انها لن تحقق أى مكسب من التجارة مع انجلترا اذا ساد المعدل الداخلى م دوليا . ومن ثم فقد شرحنا على ضوء الرسم البياني رقم (٢ - ٢) ان تحسن شرط التبادل الدولي بالنسبة لانجلترا معناه تحرك معدل التبادل من ن الى ن حيث ميل ن = ميل م ( معدل التبادل السائد في ألمانيا ) . ويمكن ان نلاحظ نفس الأمر في الرسم البياني الأخير رقم (١ - ٣ - ب) حيث أن تحسن شرط التبادل بالنسبة لانجلترا يعنى التحرك من ن في الاتجاه الى م . والعكس بالنسبة لألمانيا حيث ان تحسن شرط التبادل بالنسبة لها معناه التحرك من م في الاتجاه الى ن .



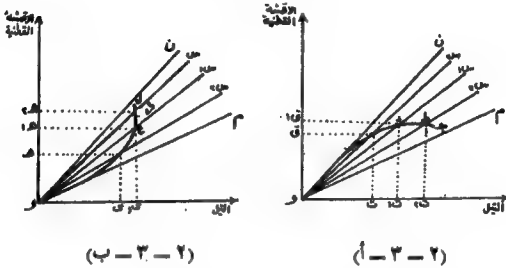
**والسؤال الآن هو :** اين سيتحدد معدل التبادل الدولى على وجه الدقة ؟  
بالقرب من ن أم بالقرب من م وسوف يتحدد مكسب كل بلد من التجارة الدولية على النتيجة النهائية .

والواقع ان تحديد معدل التبادل الدولى بصفة نهائية يعتمد على ظروف عديدة تؤثر فى الطلب المتبادل ومرونته .. بعبارة أخرى فان معدل التبادل الدولى يعتمد على الظروف التى تؤثر فى الكميات التى يرغب كل بلد فى استيرادها من السلعة التى لا يتميز فيها والكميات التى يرغب فى تصديرها من السلعة التى يتميز فيها نسبيا عند كل مستوى من مستويات الأسعار النسبية المحتملة للسلع الداخلة فى التبادل الدولى . ولقد امكن لكل من ادجورث ومارشال تصوير منحنيات الطلب المتبادل بيانيا ، وسوف نعرض هنا جوهر ما توصلنا اليه بالاستعانة بالمثال السابق وذلك على الوجه الآتى :

**أ — بالنسبة لانجلترا :**

فى الشكل البياني رقم ( ٢ — ٣ — أ ) يوضح الخط ن المنبعث من نقطة الاصل معدل التبادل السائد داخل انجلترا بينما ان الخطوط س ، س ١ ، س ٢ تمثل معدلات تبادل دولية أفضل من ن بالنسبة لها ، وأفضل معدل للتبادل يمكن ان نحصل عليه لانجلترا هو م كما سبق ان شرحنا . ومنحنى الطلب المتبادل لانجلترا هو و ج كما يظهر فى الشكل البياني . وبينما ان الخطوط ن ، س ، س ١ ، س ٢ الى م تمثل معدلات التبادل المحتملة بين الأقمشة القطنية والتيل عند احجام متفاوتة من التجارة الدولية فان منحنى الطلب المتبادل يعبر عن كميات الأقمشة القطنية التى تعرض بصفة نهائية من جانب انجلترا مقابل كميات معينة من التيل الالمانى عند كل معدل من معدلات التبادل المذكورة . ويبدأ منحنى الطلب المتبادل بالنسبة لانجلترا من نقطة الاصل وعند بداية الخط ن ويظل منطبقا على هذا الخط مسافة مادلالة على ان الأمر سواء بالنسبة لانجلترا فى ان تستورد كمية قليلة من التيل أو تنتجها محليا اذا ما ساد هذا المعدل المذكور (ن) فى التبادل الخارجى . وبعد نقطة ما يبدأ منحنى الطلب المتبادل فى الابتعاد تدريجيا عن الخط ن متخذا الشكل شبه الهلالى الموضح بالرسم البياني . مثلا اذا كان معدل

### شكل بياني رقم (٢ - ٣)



منحنى الطلب المتبادل بالنسبة لانجلترا منحنى الطلب المتبادل بالنسبة لمانيا

ملاحظة: في هذا الرسم البياني لم نتقيد بالازقام التي وردت في المثال العددي الوارد في الفصل السابق وذلك لغرض الشرح والتوضيح - أى أن ميل م ، ن في الرسم الحالى لا يتساوى مع ميل كل من م ، ن في الرسم البياني بالشكل رقم (٢ - ٢) أو في الشكل (١ - ٣) .

ولكن مازال م يعبر عن معدل التبادل بين السلعتين داخل المانيا التي تتفوق نسبيا في صناعة التيل ، بينما ن يعبر عن معدل التبادل داخل انجلترا التي تتفوق نسبيا في الأقمشة القطنية ( انظر الشرح ) .

التبادل الدولي هو س . فان انجلترا تعرض و ق من الأقمشة القطنية مقابل و ت من التيل . اما اذا ساد معدل التبادل س ١ فان انجلترا تعرض و ق ١ مقابل و ت ١ . وعند معدل التبادل س ٢ فان انجلترا تعرض و ق ١ ايضا مقابل و ت ٢ . ويلاحظ من هذا انه كلما انخفض السعر النسبي للتيل الالمانى وامكن

زيادة الكميات المستوردة منه داخل إنجلترا كلما رغبت في استبدال عدد أكبر من وحدات التيل مقابل كل وحدة اضافية تصدرها من الأقمشة . وفسر هذا على أساس ان الاهمية النسبية للوحدات الاضافية المستوردة من التيل تتناقص تدريجيا مع كل زيادة في استيراده بينما ان الاهمية النسبية للوحدات المنتجة من الاقمشة تتزايد كلما زادت صادراتها وقلت الكميات المتوفرة منها محليا . وفي النهاية نصل الى المرحلة التي لا تعرض فيها إنجلترا أية كميات اضافية من الاقمشة القطنية مقابل الكميات الاضافية التي يمكن ان تحصل عليها من التيل . ومثل هذه المرحلة تظهر في الرسم البياني بين النقطتين د ، ط حيث أن إنجلترا لا تعرض شيئا من الاقمشة القطنية مقابل الكميات الاضافية ت ١ ت ٢ التي يمكن ان تحصل عليها من التيل الألماني . وعلى هذا الأساس نستطيع تفسير الشكل الهلالي لمنحنى الطلب المتبادل .

وبلاحظ ان منحنى الطلب المتبادل يمكن اعتباره منحنى عرض متبادل ايضا أو كما اطلق عليه ادجورث ومارشال Offer Curve حيث أنه يصور من ناحية الكميات التي يطلبها البلد من السلعة التي لا يتميز فيها نسبيا مقابل عرض كمية محددة من السلعة التي ينتجها ويتميز فيها نسبيا عند معدلات التبادل المختلفة .

#### ب — بالنسبة لالمانيا :

ويمكن رسم منحنى الطلب المتبادل بالنسبة لالمانيا بطريقة مماثلة . والرسم البياني رقم (٢-٣) يبين معدلات التبادل الداخلية بين الأقمشة القطنية والتيل داخل كل من إنجلترا والمانيا وهي ن ، م والمعدلات التي تتراوح بينهما . وبأخذ منحنى الطلب المتبادل لالمانيا الشكل شبه الهلالي و ل وهو يبدأ من الخط م — المعدل السائد داخل المانيا — ويظل منطبقا عليه لمسافة مادالة على أنه عند المعدل المذكور فان الأمر سواء بالنسبة لالمانيا في ان تستورد الاقمشة القطنية أو

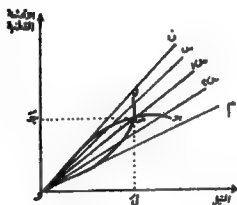
تنتجها داخليا . اما عند معدلات التبادل س ٢ ، س ١ على التوالي فان المانيا تصبح على استعداد لعرض كميات متزايدة من التيل حيث ان المعدلات المذكورة تعبر عن التحسن التدريجي في سعره النسبي في عملية التبادل الدولي . ولكن بنفس المنطق السابق ( في حالة إنجلترا ) فان الكميات التي تعرضها المانيا من التيل مقابل الأقمشة القطنية سوف تتزايد بمعدل متناقص مع كل انخفاض في السعر النسبي للأقمشة القطنية وزيادة المستورد منها . أى ان المانيا سوف تطلب كمية متزايدة من الأقمشة القطنية مقابل عرض كمية محددة من التيل مع كل زيادة في استيراد الأقمشة وزيادة في صادرات التيل لأن الأهمية النسبية لوحدة التيل سوف تتزايد بينما ان الأهمية النسبية لوحدة الأقمشة المستوردة سوف تنخفض . وبعد مرحلة معينة تصبح المانيا غير مستعدة لعرض أية كميات اضافية من التيل للتبادل مقابل أية كميات تعرض عليها من الأقمشة القطنية الانجليزية . ويوضح الرسم البياني ان المانيا تطلب و هـ من الأقمشة القطنية الانجليزية مقابل عرضها و ي من التيل عند معدل التبادل س ٢ ثم تطلب و هـ ١ من الأقمشة الانجليزية مقابل عرضها و ي ١ من التيل عند معدل التبادل س ١ . اما عند معدل التبادل س فانها غير مستعدة لعرض اية كميات تزيد عن و ي ١ من التيل مقابل الكميات الاضافية التي يمكن الحصول عليها من الأقمشة القطنية الانجليزية هـ ١ هـ ٢ . أى أن عرض التيل الألماني في المبادلة الدولية لا يتغير بين النقطتين ع ، ف .

#### جـ - تحديد معدل التبادل الدولي :

الخطوة الأخيرة في هذه التحليل تتم بتجميع منحنيات الطلب المتبادل لكل من إنجلترا و المانيا في شكل واحد . ويحدد معدل التبادل التوازني للسبعين المتبادلين بين إنجلترا و المانيا عند نقطة تقاطع المنحنيات و جـ ، و ل ، كما هو موضح بالرسم التالي رقم ( ٣ - ٣ ) . وعلى ذلك نرى ان معدل التبادل الذي يسود التجارة الدولية ( بافتراض بلدين وسبعين ) هو س ١ وعنده تصدر إنجلترا و جـ من الأقمشة القطنية مقابل استيراد و ل من التيل الألماني . اما بالنسبة لالمانيا فان صادراتها هي واردات إنجلترا أى و ل و وارداتها هي صادرات إنجلترا أى و جـ .

وينبغي ان نلاحظ ان أى نقطة اخرى بخلاف نقطة التقاطع ص لا يمكن ان تكون نقطة توازن في السوق الدولي ، بعبارة أخرى فان أى معدل للتبادل بخلاف س ١ مثلا في الحالة المبينة بالشكل رقم (٣ - ٣) لن يكون مستقرا أو توازنيا . ولا ثبات هذا يمكن افتراض معدل آخر للتبادل بخلاف س ١ مع افتراض ان منحنيات الطلب المتبادل لكل من إنجلترا والمانيا تأخذ الاشكال المبينة في الرسم البياني رقم (٣ - ٣) على وجه التحديد . وبعد هذا يمكن للقارئ ان يقارن الشكل الأخير بالشكل السابق رقم (٢ - ٣) ، أ ، ب ليتأكد من أن و ج د = و ق ١ كما أن و ل = و ي ١ .

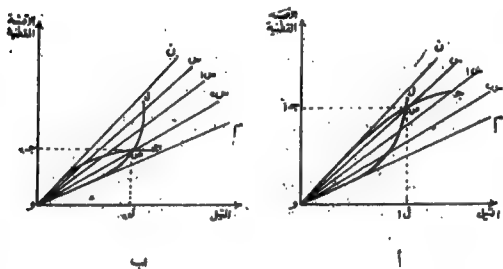
### شكل بياني رقم ٣ - ٣



ملاحظة: مقياس الرسم المستخدم في هذا الشكل لا يختلف عن المقياس المستخدم في الشكل السابق (٢ - ٣) . كما أن ميل كل من م ، س ٢ ، س ١ ، س ، ن متساوي في كل من الشكلين الحالي والسابق .

وسوف يتضح انه عند سيادة أى معدل آخر للتبادل بخلاف س ١ ستكون هناك فجوة ما بين الكمية التى يعرضها البلد من السلعة التى يتميز فيها نسبيا والكمية التى يطلبها مقابلها من السلعة التى يتميز البلد الآخر فى انتاجها . أى أن معدل التبادل الدولى س ١ هو وحده المعدل التوازنى — أى المعدل الذى يحقق التوازن بين الطلب والعرض بالنسبة لكل بلد من البلدين .

شكل يباى رقم (٤ - ٣)



ملاحظة: مقياس الرسم المستخدم فى هذا الشكل لا يختلف عن المقياس المستخدم فى الشكلين السابقين (٢ - ٣) ، كما أن ميل كل من م ، ٢ ، س ١ ، س ، ن متساوى فى الشكل الحالى مع الشكلين السابقين .

وأخيراً ينبغي ان نلاحظ ان نقطة التقاطع التى تحدد معدل التبادل الدولى التوازنى سوف تتغير بتغير أشكال منحنيات الطلب المتبادل وذلك كما يظهر فى الرسم البيانى التوضيحى بالشكل رقم (٤ - ٣) أ ، ب . ويلاحظ انه اذا تحدد المعدل عند س كما فى الحالة (أ) فان المانيا تحقق مكسبا من التجارة الدولية أكبر من هذا الذى يتحقق لها فى الحالة التى وردت بالشكل السابق (٣ - ٣). اما اذا تحدد معدل التبادل الدولى التوازنى عند س ٢ كما فى الحالة (ب) فان انجلترا تتحقق مكسبا من التجارة الدولية أكبر من هذا الذى تحقق فى الحالة التى وردت بالشكل (٣ - ٣) .

انتقاد التحليل السابق :

انتقد جراهام<sup>(١)</sup> النظرية السابقة للطلب المتبادل فى تحديد معدل التبادل الدولى على أساس انها لم تأخذ فى الحسبان جانب العرض . وقال أنها ضيقت من نطاق نظرية التجارة الدولية حتى جعلتها تبدو غير صالحة إلا للاحاطة بالتجارة فى كميات ثابتة أو محددة من السلع المنتجة . وهذا فى رأى مما يجعل التجارة الدولية فى السلع العادية أشبه بتجارة التحف الأثرية والصور الفنية النادرة .

وأضاف جراهام أن ضعف نظرية الطلب المتبادل — كما سبق عرضها — سيظهر واضحاً إذا افترضنا عدداً من البلدان وعدد من السلع ، حتى ان معدل التبادل الدولى لن يكون شيئاً محدداً وأنه سوف يتأرجح عند مستوى معين غير واضح .

والحقيقة ان انتقاد جراهام بالنسبة لمسألة العرض غير صحيح . فمن الممكن لنظرية الطلب المتبادل أن تأخذ فى الحسبان جانب العرض والتغيرات فيه .

أما الانتقاد الخاص بعدم قدرة النظرية على تحديد معدل التبادل الفعلى بشكل قاطع فهو صحيح طالما افترضنا ظروف ثبات النفقة مع تعدد البلاد وتعدد<sup>(١)</sup> نحن بالدارس الذى يهد ان يزود بمعلومات أوسع بالنسبة لانتقادات جراهام ان يرجع إلى أحد المراجع المتخصصة مثل مقالة ماكدوجال :

G.D. Mac Dougall, Some Practical Illustrations and Applications of The Theory of Comparative Advantage, Economic Journal, December 1951.

السلع . أما إذا افترضنا ظروف تزايد النفقة النسبية والذي هو أقرب شيء للواقع فإننا نستطيع تجاوز هذا الانتقاد . وبدون الدخول في تفاصيل أكثر فسوف نبين فيما يلي كيف يمكن لنظرية الطلب المتبادل ان تأخذ في الحسبان ظروف الطلب كما تظهر من خلال منحنيات السواء وظروف العرض والتغيرات فيه من خلال تحليل منحنيات امكانيات الانتاج وذلك في ظروف تزايد النفقة النسبية<sup>(١)</sup> .

### خطوات التحليل :

سنبنى التحليل هنا على أساس المثال المبين في الفصل السابق والخاص بحالة تزايد النفقة وفيه مصر والسودان تتبادلان سلعتين هما نوع من الغذاء ونوع من القماش [ وعلى الدارس ان يراجع هذه الحالة قبل أن يستطرد في التحليل الحالي على الشكل ٦ - ٢ ] .

والخطوة الأولى في هذا التحليل تتمثل في اشتقاق منحنى الطلب المتبادل الخاص بمصر . والخطوة الثانية هي اشتقاق المنحنى بالنسبة للسودان . أما الخطوة الثالثة والأخيرة فتتمثل في الجمع بين المنحنيين لتحديد معدل التبادل الدولي بين مصر والسودان .

### (١) اشتقاق منحنى الطلب المتبادل لمصر :

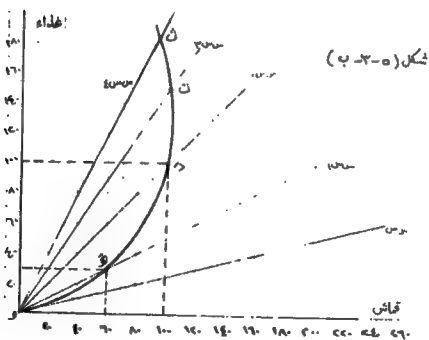
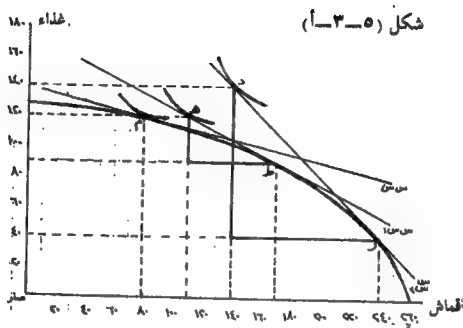
النقطة م في الشكل (٥ - ٣ - ١) تمثل النقطة التوازنية للانتاج والاستهلاك قبل قيام التجارة مع السودان . ومعدل التبادل الداخلى كما تحدد بوضع التوازن هو س س حيث ١ غ = ٤ ق . وعلى سبيل التكرار فإن مصر لديها ميزة نسبية في القماش . والآن دعنا نفترض ان التجارة مع السودان قد قامت وأن معدل التبادل سيكون ممثلاً بالخط س س ١ حيث ١ غ = ٢ ق وهذا أفضل من المعدل الداخلى . وكما في الشكل فإن مصر عند هذا المعدل تفر من وضع عناصرها

(١) يرجع الفضل إلى ميد Meade في بيان تحليل الطلب المتبادل في ظل هذه الافتراضات انظر :

J.E. Meade, A Geometry of International Trade, Chapters 1 - 4.

وماعرضه الكتب المدرسية ، وما نعرضه هنا بصورة مبسطة وواضحة تعتمد على معلومات سبق ذكرها في الفصل السابق .





الانتاجية بين الغذاء والقماش . فبدلاً من أن كانت تنتج ١٢٠ وحدة من الغذاء ، ٨٠ وحدة من القماش ستنتجه الآن إلى إنتاج ٩٠ وحدة من الغذاء فقط ، ١٧٠ وحدة من القماش — لاحظ النقطة ط — أما عن استهلاكها فيتحدد بتاس الخط س س ١ مع أعلى منحني سواء ممكن عند النقطة هـ . ومقارنة الإنتاج مع الاستهلاك يتضح ان مصر سوف تستورد ٣٠ وحدة من الغذاء مقابل تصدير ٦٠ وحدة من القماش عند المعدل التبادل س س ١ .

دعنا نصور ما قلناه حتى الآن في القسم ب من الشكل (٥ - ٣) . ان معدل التبادل الداخلى س س مصوراً بنفس الميل ١ غ = ٤ ق ولكن منبعثاً من نقطة الأصل ، وليس مصر تبادل خارجي في هذه الحالة — أى أننا عند نقطة الأصل و — أما المعدل س س ١ فيمثل في القسم ب بشعاع آخر منبعث من نقطة الأصل حيث ١ غ = ٢ ق . والنقطة هـ على الخط س س ١ في القسم ب تصور لنا ان مصر تطلب ٣٠ وحدة من الغذاء مقابل عرض ٦٠ وحدة من القماش وهو ما توصلنا إليه من قبل في القسم ا من الشكل .

نفترض الآن معدلاً آخر للتبادل ، ويتمثل ذلك في الخط س س ٢ حيث ١ غ = ١ ق ، في القسم ا من الشكل (٥ - ٣) . ان إنتاج القماش والغذاء في مصر سوف يتحدد بالنقطة التوازنية ر . أما الاستهلاك التوازلي من السلعتين فسوف يتحدد بالنقطة د على منحنى السواء الذى يتماس مع الخط س س ٢ . وبذلك يتضح ان مصر عند المعدل ١ غ = ١ ق تعرض ١٠٠ وحدة من القماش للتبادل ( الصادرات ) مقابل طلب ١٠٠ وحدة من الغذاء ( الواردات ) . ومرة أخرى يمكن تصور هذا القسم (ب) من الشكل (٥ - ٣) حيث نجد ان س س ٢ ينبعث من نقطة الأصل بميل يتحدد بمعدل التبادل ١ غ = ١ ق . والنقطة د تصور كيف ان مصر تعرض ١٠٠ وحدة من القماش مقابل طلب ١٠٠ وحدة من الغذاء عند المعدل المذكور .

وبنفس الطريقة يمكن تمثيل معدلات أخرى للتبادل افتراضية ثم نبين عندها

(١) مثلاً  $\frac{1}{4}$  غ = ١ ق وهو المثل يانيا بالخط س س ٢ ، ٢ غ = ١ ق وهو المثل يانيا

بالخط س س ١ . ولنفرض أننا اشتققنا التقاطعين ت ، ث

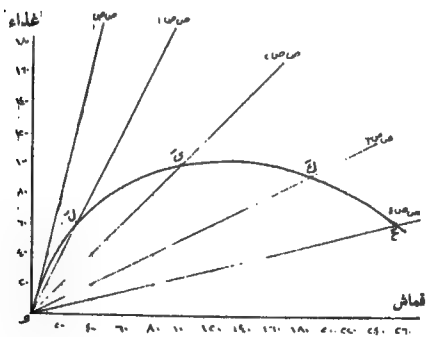
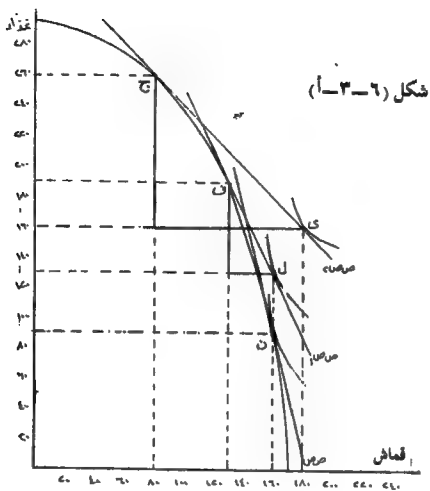
باستخدام منحنيات السواء ومنحنى امكانيات الانتاج الكميات التي تطلبها مصر من الغذاء من الخارج والكميات التي هي على استعداد لعرضها مقابلها من القماش الذي تنتجه . ويمكن تمثيل هذه المعدلات الافتراضية كمخطوط منبعثة من نقطة الأصل كما في القسم ب من الشكل تماما كما فعلنا من قبل .

وكما هو واضح من الشكل ( ٥ - ٣ - ب ) فاننا بتوصيل نقطة الأصل مع النقاط هـ ، د ( وما يماثلها في حالة افتراض معدلات تبادل أخرى ) سنحصل على شكل منحنى الطلب المتبادل ( أو العرض المتبادل ) لمصر . وهذا المنحنى يبين لنا كميات القماش الذي ترغب مصر في عرضها للتبادل الدولي مقابل كميات معينة تطلبها من الغذاء . ويلاحظ أنه بالرغم من تحسن معدل التبادل عند الانتقال من س إلى س ١ الى س ٢ فان الكميات التي تعرضها مصر من القماش تزايد تدريجيا بمعدل متناقص مقابل ماتطلبه من غذاء . وهذا يدل على تزايد الأهمية النسبية للسلمة المصدرة كلما زادت كمية الصادرات منها . ولهذا يأخذ منحنى الطلب المتبادل الشكل الهلالي الذي سبق شرحه عند عرض طريقة أدجورث - مارشال .

## (٢) اشتقاق منحنى الطلب المتبادل للسودان :

يمكن اشتقاق منحنى الطلب المتبادل للسودان بنفس الطريقة السابقة ، انظر الشكل ( ٦ - ٣ ) بقسميه ١ ، ب . وفي القسم ١ نجد أن ص ص هو معدل التبادل الداخلي في السودان قبل قيام التجارة مع مصر حيث  $٤ غ = ١ ق$  وقد تحدد بظروف الطلب والعرض ممثلة في منحنيات السواء وامكانيات الانتاج . وسوف نلاحظ ان نقطة التوازن قبل قيام التجارة ن تحدد الكميات المنتجة والمستهلكة داخليا . وفي القسم ب من الشكل يمكن ان نصور ص ص في شكل شعاع مستقيم منبعث من نقطة الأصل له ميل يتحدد بالمعدل  $٤ غ = ١ ق$  . والعروض للتبادل من الغذاء أو المطلوب من القماش المستورد صفر .

والآن على غرار ما فعلنا من قبل سنفترض معدلات أخرى للتبادل نحفز على قيام التجارة الخارجية .. سنفترض المعدل ص ص ١ حيث  $٢ غ = ١ ق$  ثم المعدل ص ص ٢ حيث  $١ غ = ١ ق$  . وعند المعدل ص ص ١ نجد ان انتاج السودان



من الغذاء والقماش يتحدد بالنقطة ف واستهلاكها بالنقطة ل ، وانها تعرض ٦٠ وحدة غذاء ( صادرات ) للتبادل الدولى مقابل طلب ٣٠ وحدة من القماش ( واردات ) ، وكل هذا يتضح من القسم ١ بالشكل . اما فى القسم ب فيمكن تمثيل هذا الطلب أو العرض المتبادل عند المعدل ٢ غ = ١ ق بالنقطة أـل على الخط ص ص ١ المنبثق من نقطة الأصل .

أما عند المعدل ص ص ٢ فيمكن ان نلاحظ ان تحسن معدل التبادل ( المفترض ) بالنسبة للسودان سوف يحفزها على عرض ١٠٠ وحدة من الغذاء الذى تنتجه مقابل طلب ١٠٠ وحدة من القماش المصرى . ويتمثل هذا بالنقطة إـئى التى تقع على الشعاع ص ص ٢ المنبثق من نقطة الأصل فى القسم ب من الشكل .

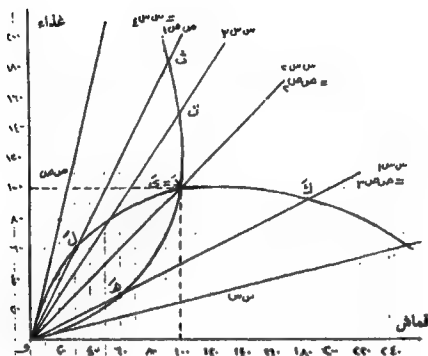
وعلى الدارس ان يقوم بنفسه باجراء خطوات اشتقاق النقطة إـئى فى القسم ب من الرسم الموضح فى القسم ١ على غرار ما فعلنا من قبل . وقد كان من الممكن بالطبع ان نفترض معدلات أخرى للتبادل . مثل  $\frac{1}{3} \text{ غ} = ١ \text{ ق}$  ،  $\frac{1}{4} \text{ غ} = ١ \text{ ق}$

عندما نقاط أخرى مثل ك ، ح

والآن اذا وصلنا نقطة الأصل مع النقطتين ف ، إـئى فى القسم ب من الشكل أو نقاط أخرى مشتقة على نفس الأساس ) فاننا نستخرج منحنى الطلب المتبادل للسودان . والشكل الهلالى لهذا المنحنى يوضح زيادة الأهمية النسبية للغذاء ( وهى السلعة التى يتمتع فيها السودان بميزة نسبية ) كلما زادت الصادرات منها بافتراض تحسن معدل التبادل الدولى تدريجياً .

### (٣) تحديد معدل التبادل الدولى :

سوف نقوم الآن بجمع المنحنيين اللذين حصلنا عليهما فى الشكلين ( ٥ — ٣ ب ) ، ( ٦ — ٣ ب ) ، وسوف نجد أنهما بالضرورة يتقاطعان وفى الشكل ( ٧ — ٣ ) يتضح ان تقاطع المنحنيين قد تم عند معدل التبادل ١ غ = ١ ق بتطابق النقطتين د ، إـئى . وعند نقطة التقاطع فان مصر تطلب ١٠٠ وحدة من الغذاء السودانى مقابل عرضها ١٠٠ وحدة من القماش المصرى



### شكل ٧ - ٣

\* لاحظ أن مقياس الرسم اليالى المستخدم فى هذا الشكل هو نفسه الذى استخدم فى الشكلين ٣-٥ ب ، ٣-٦ ب

بينما السودان تطلب ١٠٠ وحدة من القماش المصرى مقابل عرضها ١٠٠ وحدة من الغذاء السودانى . وعلى ذلك فان نقطة التقاطع نقطة توازنية للعرض والطلب من جانب الدولتين .

وعلى ذلك فإن المعدل المثلث بالخط  $س س_١ = س س_٢$  هو معدل التبادل التوازلى .  
وللاحظ أنه عند أى معدل آخر للتبادل غير  $١ غ = ١ ق$  لن تكون التجارة الدولية فى حالة توازن . فمثلا عند  $س س_١$  حيث  $١ غ = ٢ ق$  نجد أن كمية الصادرات التى تعرضها مصر من القماش أقل من واردات القماش المطلوبة من

(١) قارن ما تعرضه مصر من القماش عند النقطة  $س_٢$  بما تطلبه السودان عند النقطة  $ك$  حيث  $س_٢$  ،  $ك$  تقعان على الخط  $س س_١ = س س_٢$  (  $١ غ = ٢ ق$  أو  $\frac{١}{٢} غ = ١ ق$  ) وذلك فى الشكل ٣-٧

الشكل ٣-٧

(٢) قارن مثلا بين النقطتين  $ل$  ،  $ث$  فى الشكل ٣-٧ وقم بمناقشة عائلته للسابقة .

جانب السودان<sup>(١)</sup> . ويؤدي هذا الفائض في الطلب إلى رفع المعدل التبادل . فيرتفع سعر القماش نسبيا وتعرض مصر منه أكثر من ذي قبل . ولـى المقابل عندما يحدث هذا من جانب مصر يحدث العكس من جانب السودان فتتخفـض الكمية التى تطلبها من القماش المصرى حتى يتم التعادل عند النقطة التوازنية المصورة فى الشكل الأخير . ونفس الوضع يمكن شرحه بالنسبة للغذاء<sup>(٢)</sup> .

---

(١) قارن ماتعرضه مصر من القماش عند النقطة  $د$  بما تطلبه السودان عند النقطة  $ق$  حيث  $د$  ، لك تقعان على الخط  $س س$  ،  $ص ص$  (١ غ)  $ق ٢ =$  أو  $٧ غ - ١ ق$  وذلك فى الشكل ٧-٣

(٢) قارن مثلا بين : النقطتين  $ل$  ،  $ث$  فى الشكل ٧-٣ وقم بمناقشة مماثلة للناطقة .

### مراجع الفصل الثالث :

- (1) C.P. Kindleberger, International Economics, Chapter 6, R.O.Irwin, Illinois, 1958.
- (2) G.D. A, Mac Dougall "Some Practical Illustrations and Applications of the Theory of Comparative Advantages", Economic Journal, Dec. 1951.



## الفصل الرابع

### نظرية التجارة الدولية

(٣)

#### نظرية هكشر — أولين

##### والانتقادات

شرحنا في الفصل السابق ان نظرية المزايا النسبية تقرر ان الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الدولية يتوقف على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد إلى آخر ، وان اكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في انتاج السلعة التي يتميز فيها نسبيا — أى التي ينتجها بنفقة منخفضة نسبيا<sup>(١)</sup> . ولكن النظرية لم تشرح لنا لماذا تختلف معدلات التبادل بين السلع داخل البلد الواحد ، وسلمت بالتفسير الكلاسيكى في ان اختلاف نفقات انتاج السلع المختلفة داخل البلد الواحد انما يرجع الى اختلاف احتياجات كل سلعة من عنصر العمل ( نظرية القيمة للعمل ) . ثم أن النظرية اكتفت ضمنا بتفسير اختلاف النفقات النسبية للسلع الداخلة في التجارة الدولية على أساس اختلاف المهارات العمالية بين البلدان المختلفة نتيجة التخصص وتقسيم العمل .

ولقد جاءت مساهمة هكشر E. Heckcher ومن بعدها مساهمة تلميذه أولين B. Ohlin لتتناول أولى المحاولات الرئيسية لتفسير الاختلافات في المزايا النسبية . وبالرغم مما بين المساهمتين من اختلافات الا أنه يمكن التجاوز عنها وجمعهما في إطار نظرية واحدة . ونلاحظ في كتابات هكشر ربطا صريحا ما بين النظرية الاصلية التي بدأها ريكاردو وبين تفسيره لاسباب الاختلافات في النفقات النسبية . الا أن هذا ليس هو الحال تماما عند أولين ، فقد وجه انتقاداته الى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل . كما اعتقد أن الأخذ بأسعار السلع وليس بنفقاتها

---

(١) أو سعر منخفض نسبياً — تذكر فرض المنافسة الكاملة .

هو المطلق السليم في تفسير قيام التجارة الدولية . فالاسعار تعكس لنا اذواق المستهلكين من ناحية والظروف المؤثرة في الانتاج من ناحية أخرى — أى جانبى العرض والطلب . كما أن الأسعار هي الأساس الفعل في قيام التبادل الدولى في الواقع العملى . وقد يرد على هذا بان نفقات انتاج السلع تتساوى مع اسعارها في ظل المنافسة الكاملة في الأسواق عندما يتحقق التوازن . ومع ذلك فقد ترفض هذه الحجة على أساس عدم توافر شروط المنافسة الكاملة في الأسواق . ولكن في أى حال من الأحوال سوف نجد أن الانتقادات التي وجهها أولين لـ «تمسّ جوهر الغرض المفسر لنظرية المزايا النسبية ألا وهو ان التخصص الدولى القائم على أساس اختلاف المزايا النسبية Comparative Advantages يحقق أكبر مكسب ممكن من التجارة الدولية ومن ثم يعد اساسا قويا لقيامها . هذا ما دعى الاقتصاديون الى اعتبار نظرية هكشر — أولين التي تعرف احيانا باسم النظرية الحديثة في التجارة الدولية نظرية مكملّة وليست بديلة لنظرية النفقات النسبية .

ولقد جاء تطور النظرية الحديثة كما أشرنا سابقا على مرحلتين ؛ الأولى تتمثل في مساهمة هكشر وتتلخص في تفسيره لأسباب اختلاف النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية . أما المرحلة الثانية — والتي وضعت النظرية في صيغتها النهائية — فتتمثل في مساهمة أولين الذي اهتم ببحث اسباب اختلاف الاسعار النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية . ولقد بنى أولين تفسير هكشر لاختلاف النفقات النسبية لأنه يحيط بجانب العرض في الصورة الكلية وقام بتنقيحه ثم أضاف تفسيراً يخص جانب الطلب أيضا .

أما بالنسبة لتقهر هكشر عن أسباب اختلاف النفقات النسبية فهو يعتمد على افتراضين أساسيين هما :

- ١ — اختلاف الاسعار النسبية لعناصر الانتاج في البلدان المختلفة كنتيجة للاختلاف في درجة الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر .
- ٢ — ان انتاج السلع المختلفة يحتاج الى نسب متفاوتة من عناصر الانتاج — أى اختلاف دوال الانتاج للسلع المختلفة .

أما الفرض الأول فيعني ان عنصر العمل سيكون رخيصا نسبيا في البلدان التي تتميز بكثافة سكانية مرتفعة نسبياً ... ويكون سعر الفائدة مرتفعا نسبيا في البلدان التي تعاني من ندرة نسبية في رأس المال وبالعكس ... بينما يكون ربح الأرض مرتفعا في البلاد التي تعاني من ندرة نسبية في هذا العنصر وهكذا .. واستخدام تعبيرات « الندرة النسبية » أو « الوفرة النسبية » يتضمن هنا قياس الندرة أو الوفرة لعنصر من عناصر الانتاج بالنسبة للعناصر الأخرى ، ويتضمن أيضا مقارنة البلاد بعضها البعض في امتلاكها لهذه العناصر بنسب متفاوتة ... فقد تحتوي بلد كالهند أو الصين على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والمناجم الخ ... ولكن نظرا للكثافة السكانية الشديدة في هذه البلاد يكون عنصر العمل هو العنصر المتوفر نسبيا وتكون الأرض عنصر نادر نسبيا . فهذا القياس النسبي يتضمن اعتبار عرض عناصر الانتاج والمطلوب من كل منها في داخل كل بلد . وتحدد أسعار عناصر الانتاج داخليا في كل بلد على هذا الأساس . هذا هو الاعتبار الأول في المسألة . وبعد ذلك نأتى للاعتبار الثاني حينما ندخل في مجال المقارنة الدولية ... فقد نجد بلدين ا ، ب وكل منهما يتمتع بوفرة نسبية في رأس المال . ولكن نظرا لتوافر هذا العنصر نسبيا بدرجة أكبر لدى البلد ا فإن سعر الفائدة يكون أكثر انخفاضاً عنده وهكذا ... فهنا رغم تمتع ب داخليا بوفرة نسبية في عنصر رأس المال الا أنه يقل تميزا في هذه الناحية عن البلد ا . وبالأعتد على هذا الشرح وباستخدام الفرض الثاني ، الذي يقول ببساطة ان انتاج السلع المختلفة يحتاج الى نسب متفاوتة من عناصر الانتاج ( أى اختلاف شكل دالات الانتاج للسلع المختلفة ) ، فان نظرية هكشر تقرر الآتى :

١ — ان البلد الذى يتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض سيقوم بانتاج السلع التى تعتمد أساسا على هذا العنصر وهى التى تسمى سلع كثيفة الأرض  
Land Intensive Goods .

٢ — يقوم البلد الذى يتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل — انخفاض نسبى في الأجور عن البلاد الأخرى — بانتاج السلع كثيفة العمل Labor

Intensive Goods

٣ — يقوم البلد الذى يتمتع بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال بانتاج السلع التى تحتاج نسبيا الى توفر هذا العنصر أى السلع كثيفة رأس المال Capital

#### Intensive Goods

٤ — حينما يبدأ التبادل الدولى ستكون صادرات كل بلد من السلع التى يتميز فى انتاجها نسبيا ( أى : السلع التى تتوافر لديه نسبيا عناصر انتاجها ) وتكون اسعارها ( نفقات انتاجها ) لذلك السبب منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة فى أماكن أخرى فى العالم . ويستورد كل بلد تلك السلع التى يحتاج انتاجها الى عناصر انتاج غير موجودة محليا أو يعانى فيها عجز نسبى .

ولقد قام أولين بتنقيح الفرض الثانى الذى اعتمد عليه هكشر فى تفسيره لاسباب اختلاف النفقات النسبية . فلقد رأى أولين ان القول بان السلع المختلفة تحتاج فى انتاجها الى امتزاج عناصر الانتاج بنسب متفاوتة انما هو تقرير بدىي وأن مايم فعلا هو ضرورة النص على تماثل دالة الانتاج للسلعة الواحدة فى أى مكان من العالم .. أى أن انتاج سلعة مايتطلب مزج عناصر الانتاج بنسب معينة لايمكن ان تتفاوت بين بلد وآخر .. وهذا التنقيح الذى يضيفه أولين يمثل بالفعل شرطاً ضرورياً لصحة النظرية كما سيتضح لنا فيما بعد .

أما بالنسبة لظروف الطلب وهى التى تحدد مع ظروف الانتاج الأسعار النسبية للسلع فى التجارة الدولية فهى تتحدد بعاملين اساسيين :

- ١ — اذواق المستهلكين Consumers' Tastes حيث هى التى تحدد رغباتهم واحتياجاتهم من السلع المختلفة .
- ٢ — الظروف التى تحكم ملكية عناصر الانتاج حيث أن هذه تؤثر على دخول المستهلكين وحجم طلبهم .

وبناء على العامل الأول يقرر أولين أن الاسعار النسبية قد تتأثر بأذواق المستهلكين مثلما تتأثر بالندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الانتاج التى تحدد نفقات انتاج السلع . ولنفترض مثلاً أن بلداً ما لديه وفرة نسبية فى عنصر رأس المال

وبالتالى يتمكن من انتاج السلعة س وهي كثيفة رأس المال بنفقة منخفضة نسبياً . ولكن لو فرضنا ان أذواق المستهلكين فى هذا البلد تميل إلى استهلاك السلعة س أكثر من غيرها — مثلاً أكثر من السلعة ص — وهي سلعة كثيفة العمل — فإن السعر النسبى لهذه السلعة س سوف يتجه إلى الارتفاع ويتسبب هذا بدوره فى ارتفاع السعر النسبى لعنصر رأس المال بالرغم من وفرة النسبية أصلاً . وفى هذه الحالة يمكن ان يقال ان أذواق المستهلكين قد قللت — وربما الغت — الميزة النسبية المتمثلة فى الوفرة النسبية لرأس المال . ويصل أولين إلى نتيجة مؤداها ان تماثل أذواق المستهلكين فى البلدان المختلفة شرط أساسى لصحة النظرية . أو بعبارة أخرى ان تماثل أذواق المستهلكين شرط أساسى لتفسير الاسعار النسبية للسلع على اساس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج . ومثل هذه النتيجة تؤكد أهمية جانب العرض فى تحديد الاسعار النسبية وهذا هو الجوهر الذى اعتمد عليه هكشر . وهكذا فان تحليل أولين عموماً يمثل فى إعادة صياغة نظرية هكشر وتفتحها باضافة بعض الشروط الضرورية لسريانها .

**والخلاصة :** هي ان نظرية هكشر — أولين قد أعزت السبب الرئيسى لقيام التجارة الدولية إلى الاختلاف فى الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الانتاج بين البلدان المختلفة . فهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف الاسعار النسبية لهذه العناصر الانتاجية . ويؤدي هذا بالتالى فى ظل الشرط الثانى الاناسى — أى انتاج السلع المختلفة بنسب متفاوتة من عناصر الانتاج — إلى اختلاف الاسعار النسبية للسلع وقيام التجارة الدولية . ولقد أضاف أولين شرطان أساسيان لهذا التقهر ، أولهما ضرورة تماثل دالة الانتاج للسلعة الواحدة فى أى بلد من البلدان وثانيهما ضرورة تماثل أذواق المستهلكين فى البلدان المختلفة .

★ ★ ★

#### انتقاد نظرية هكشر — أولين :

**أولاً :** اهتمام أولين فى صياغته النهائية للنظرية بالوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج الاسامية : الأرض والعمل ورأس المال يتسم بالعمومية والتبسيط الزائد

حيث يفترض تجانس هذه العناصر . بعبارة أخرى فهو يبرز فقط الاختلافات الكمية لعناصر الانتاج ويتجاهل الاختلافات النوعية . في عناصر الانتاج . فلقد اشار صراحة الى أن كلمة عناصر الانتاج لا تقتصر فقط على عناصر الانتاج في معناها العام كالأرض والعمل ورأس المال ولكنها تشمل ايضا الانواع المختلفة من كل من هذه العناصر . ومن ثم فان هناك عدد كبير جدا من عناصر الانتاج ، وحين نقارن بين البلدان المختلفة فيما يخص الوفرة أو الندرة النسبية « لعناصر الانتاج » فعلينا دائما كما يقول هكشر ان نتذكر ان المقارنة يجب ان تعقد بين نفس الأنواع من عناصر الانتاج . وحقيقة الأمر انه لا يمكن الاستمرار في افتراض تجانس عناصر الانتاج الأساسية : الأرض والعمل ورأس المال دون تعرض النظرية للهجوم الشديد . ومن ثم فمن الضروري ان تدعم النظرية في هذه الناحية مرة أخرى برأى هكشر حتى تسلم من بعض هذا الهجوم . ونقول من بعض هذا الهجوم وليس منه كلية لأنه بالرغم من السماح بهذا التعديل في النظرية فانها تبقى معرضة للانتقاد . ذلك لأنه يصعب جدا — بل وربما يستحيل احيانا — قياس درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج بانواعها الكثيرة جداً ما بين البلاد المختلفة . وكنتيجة مباشرة لهذه الصعوبات القياسية فان قدرة النظرية على التنبؤ تضعف للغاية وقد يبقى لها فقط بعض القدرة على اعطاء تفسير منطقي معقول لما حدث فعلا في حالة توفر البيانات الدقيقة عن الفترات الزمنية التي انقضت . وفيما يلي نتعرض لشرح هذا الانتقاد بشيء من التفصيل . لناخذ أولا عنصر الأرض ... أنه عنصر غير متجانس لان هناك عديد من الاختلافات النوعية . فتختلف الأرض في درجة خصوبتها وصلاحيتها لزراعة المحاصيل المختلفة باختلاف انواع التربة وعوامل المناخ ودرجة توفر مياه الري .. الخ وهناك الأرض الصالحة للمراعى والأرض التي تمتلئ بالغابات وتتوقف قيمتها على حسب جودة هذه الأشحباب أو الاحتياجات الصناعية الأخرى .. وخارج مجال الزراعة والمراعى والغابات تتعدد أنواع المصادر الطبيعية ... فهناك الأرض التي تحتوى على مناجم وتختلف هذه عن بعضها باختلاف انواع المواد الخام الموجودة بالمناجم وقيمتها الاقتصادية ... وهناك الأرض التي تحتوى على مصائد الاسماك ، وأخرى التي تحتضن مصادر سقوط مياه طبيعية ومن ثم يمكن باستغلالها انتاج الكهرباء بتكلفة

منخفضة نسبياً وهكذا ... وإذا ما افترضنا أننا نستطيع حصر جميع هذه الاختلافات النوعية في عنصر الأرض فبأى مقياس وإلى أى درجة من الدقة يمكن قياس الموجود من كل نوع في العالم ودرجة توفره في مختلف بلاد العالم ... وكثيراً ما نجد أماناً احصائيات عن الموارد الطبيعية التي تمتلكها البلاد المختلفة ودرجة توفرها .. ولكننا إذا ما تتبعنا هذه الاحصائيات نجد أن جانباً كبيراً منها يخضع للتقدير ونجدها لذلك عرضة للتغير المستمر .. فبالرغم من تقدم الدراسات الجيولوجية والفنية لا يستطيع أحد أن يقرر بدقة مدى غنى مناجم خام الحديد في فرنسا والمجترات وإذا ما كانت أحدهما أكثر غنى عن الأخرى في هذا المجال ... دع جانباً مسألة قياس الحديد من المصادر الطبيعية الأخرى في هذين البلدين .. ومثال آخر نستطيع أن نأخذ من احصائيات البترول العالمية .. فبين سنة وأخرى نجد أن أحد البلاد قد تفوق على آخر في إنتاج البترول الخام .. ولا يستطيع الإنسان لذلك أن يقدر إذا ما كانت الكويت أغنى بالبترول أم العربية السعودية ؟.

ومن أهم العوامل التي تسبب ظهور أخطاء في قياس درجة توافر المصادر الطبيعية لدى البلاد المختلفة هو التقدم التكنولوجي المستمر<sup>(١)</sup> ... فقياس المصادر الطبيعية بدون أخذ العامل المذكور في الاعتبار يعطينا صورة بعيدة عن العالم الواقعي الذي يتسم بالتطور والحركة . فطبيعة الأرض وقيمتها قد تتغير تماماً بحدوث اختراع معين وتطبيقه في المجال العملي .. والأمثلة كثيرة في هذا الشأن .. ان التقدم التكنولوجي الحديث جعل ممكناً اكتشاف الغاز الطبيعي تحت مياه المحيطات ( مثال المحيط الشمالي والاكتشافات البريطانية فيه ) وقد تحول مساحات شاسعة من الأراضي الغير صالحة للزراعة اطلاقاً الى اراضى خصبة نتيجة تقدم البحث العلمي وفن استصلاح الاراضى . وقد يستخدم نوع من الأخشاب الغير صالحة لصناعة الأثاث أو المباني أو القوارب في صناعة الأوراق بتقدم فن صناعة الأوراق .

ومن الهام جداً في انتقاد نظرية هكشر — أولين انه كثيراً ما يصعب أو يستحيل الفصل بين بعض أنواع المصادر الطبيعية وعنصر رأس المال .. فالمناجم

(١) يلاحظ أننا إلى الآن افترضنا في تحليلنا درجة معينة من التكنولوجيا وسوف نبحت أثر هذا العامل مع عوامل أخرى في فصل لاحق .

قد يتم اكتشافها عن طريق الصدفة البحتة كما كان الحال غالبا في القرون الماضية ... ولكن العصر الحديث يتميز بالاكتشافات القائمة على أسس علمية ... فيتم اكتشاف معظم المناجم في العصر الحديث بعد اجراء الكثير من البحوث الجيولوجية ثم تستخدم الآلات والمعدات الرأسمالية بكثافة في سبيل استخراج محتويات المناجم .. وكذلك الحال بالنسبة لاستغلال مساقط المياه الطبيعية فهذه تعتمد على رأس المال اعتمادا كبيرا لانتاج الكهرباء . والمثل بالنسبة للأراضي التي تستعمل للزراعة باستخدام طرق الري والتصرف الضناعي والتسميد الكثيف والآلات الفلاحية الميكانيكية ... ويذهب الكثير من الاقتصاديين المحدثين الى ضم هذه الأنواع من المصادر الطبيعية تحت بند رأس المال وذلك لأن اساس انفعائها، ونموها يعتمد على وجود رأس المال وتجديده وتنميته .

وبالنسبة للعمل فهناك أيضا تفرقة بين درجات مختلفة من المهارة أو الكفاءة العمالية . ولقد كتب الاقتصاديون الكلاسيك عن وجود الاختلافات بين خبرة العمال أو مهارتهم وأرجعوا هذه الاختلافات جزئيا الى عوامل خارجة عن سيطرة الانسان كمعامل البيئة الاجتماعية أو المناخ وجزئيا الى عامل التخصص وتقسيم العمل . ولكننا نرى في العصر الحديث ان الاختلافات بين الكفاءات الانتاجية للعمال في البلاد المختلفة قد تكون احيانا شاسعة وتعود في معظم الأحوال الى الاختلافات في المقدرة التنظيمية لإدارة الانتاج وإلى درجات تقدم المعرفة الفنية . وكثيرا ما لاحظ الاقتصاديون في الدراسات الحديثة انه لا يمكن اخذ الأجور النقدية للعمال في البلاد المختلفة ومقارنتها مباشرة بعضها البعض للحكم بان تكلفة العمل في هذا البلد أكثر أو أقل نسبيا . فالعمل الرخيص (1) Cheap Labour أى : العمل الذى يتسلم معدلات منخفضة للأجور — في البلاد التى تتميز بكثافة عالية في السكان ليس بالضرورة عملا رخيصا من الناحية الاقتصادية في تعبير آخر أن العمل في هذه البلاد الكثيفة السكان ليس بالضرورة عملا قليل التكلفة

(1) استخدم أولين كلمات « رخيص » cheap و « غال » dear كبدايل لكلمات متوفرة « abundant » و « غير متوفر » أو « متوفر بالكاد » Scanty خلال تحليله — أنظر :

- B. Ohlin, Inter-regional and International Trade, P. 29-30 ( 1933 ed )



إذا ما كانت انتاجيته ضعيفة . فمثلا تقترن الاجور المنخفضة للعمال في هذه البلاد بعدم اهتمام العمال اهتماما كافيا بالعمل الذي يؤديه مما ينتج عنه انخفاض في درجة جودة الانتاج لا يمكن ضبطها الا في مرحلة التسويق . أو قد تكون الاجور المنخفضة مقترنة بمعدل عال للتغيب العرضي عن العمل ... وقد لاحظ الاقتصاديون ايضا ان الأجور المنخفضة في بعض البلاد الكثيفة السكان كانت مرتبطة ببعض العادات الاجتماعية التي تؤدي الى تفضيل الراحة عن العمل لعدد أكبر من الساعات ..

والخلاصة هي أن توفر عنصر العمل نسبيا في بلد معين لا يؤدي بالضرورة الى انتاج السلع كثيفة العمل بنفقة أقل نسبيا . أو في تعبير آخر : ان البلاد الكثيفة السكان ليست هي بالضرورة تلك البلاد التي يمكن أن تصدر السلع الكثيفة العمل الى مختلف انحاء العالم بنفقة منخفضة نسبيا . وهذا عكس ما يقوله هكشر وأولين .

فالهند وكوبا بلدين رغم اختلاف اعدادهما السكانية ومصادرها الطبيعية اختلافا شاسعا يتميزان بوفرة نسبية في عنصر العمل . وزراعة الطباق من الزراعات التي تحتاج الى كثافة عمالية عالية ، أما بالنسبة لمستلزمات هذه الزراعة من أرض ومناخ فتلك متوفرة أيضا في كل من الهند وكوبا — ولكننا نجد أنه بينما فشلت زراعة الطباق Tobacco في الهند في القرن التاسع عشر فانها حققت نجاحا كبيرا ومستمر في كوبا — وكان سبب فشل الزراعة في الهند هو عدم دراية الفلاح الهندي بعملية جمع وتخزين أوراق الطباق وعدم الاهتمام من جانبه بزيادة مهارته .. ولقد كان المستوردون الأوروبيون يشكون من أن الطباق الهندي يمثلء بالاجسام الغريبة التي تحمل التدخين غير مستساغ . ويرجع نجاح كوبا في زراعة وتصدير الطباق الى انحاء العالم الى عامل كفاءة العمال في هذا المجال بالذات .

ويمكن أيضا أن نأخذ اليابان في مراحل نموها الأولى كمثال لدولة تتمتع بكثافة سكانية عالية ومن ثم عمل رخيص نسبياً . ولهذا السبب فان تجارتها الخارجية في القرن التاسع عشر كانت معتمدة أساسا على السلع كثيفة العمل وهذا يوافق ما تنبأت به نظرية هكشر — أولين . وكان أهم الصادرات الى الخارج هو الحرير

الطبيعى ( وهو بالذات سلعة كثيفة العمل جدا ) والمنسوجات القطنية ولعب الأطفال المصنوعة يدويا . ولكن تجارة اليابان فى هذه السلع الكثيفة العمل كانت تتعرض للهزات المتكررة لعدم ثبات حجم الطلب الخارجى ، حتى أن المنتجين اليابانيين كانوا يقولون ان سلعهم كانت « آخر مايباع فى الأسواق فى حالة الرواج وأول مايطرح جانباً وقت الكساد » .

ورغم بقاء اليابان بلدا كثيفة السكان الا أنها استطاعت تحويل هيكل تجارتها الخارجية تدريجيا فى الفترة اللاحقة للحرب الثانية من الاعتماد على سلع كثيفة العمل الى سلع كثيفة رأس المال ... وبالنسبة للعوامل التى ساعدت على عملية التحول فانها تخرج عن نطاق نظرية هكشر — أولين فلا يمكن لهذه الاحاطة بها . ولكن الذى يهمنى هنا أولا هو أن التغير الذى حدث فى هيكل التجارة الخارجية اليابانية ساعد مساعدة هائلة على نمو هذه التجارة نموا هائلا .

أما بالنسبة لرأس المال فانه يمكن ان يقسم بصفة مبدئية لاربعة أنواع :

١ — رأس المال الانتاجى وهذا يحتوى على جميع الادوات والمعدات والآلات التى تستخدم فى عمليات الانتاج مباشرة .

٢ — رأس المال الاجتماعى وهذا يشمل الطرق والكمبارى والسدود والخزانات والمستشفيات والمدارس وكافة الاصول الثابتة التى تساهم بطريق غير مباشر فى عمليات الانتاج .

٣ — رأس المال من المخزون من السلع والمواد الأولية .

٤ — رأس المال الحر أو النقدى .

وفيما عدا النوع الأخير كما يقول هكشر فان بقية الأنواع : رأس المال الانتاجى والاجتماعى والمخزون يمكن ان تنقسم الى العديد من الأنواع الأخرى . ويشر تقييم رأس المال الموجود فى أى بلد مشاكل أكثر تعقيداً من تلك التى تظهر عند تقدير عنصر العمل أو الأرض ، وذلك من ناحيتين النظرية والواقعية . فمن الناحية النظرية هناك مسألة التعريف الدقيق الخاص بنوع رأس المال وأما من

الناحية العملية فهناك مشكلة اخضاع الانواع المختلفة من رأس المال لمقياس من نوع واحد . ولهذا فان تقييم رأس المال كمياً يتم عادة عن طريق ترجمة قيمة الأصول الرأسمالية الحقيقية الى قيم نقدية . وبما لاشك فيه أن تقديرات رأس المال في أى بلد سوف تختلف وفقاً للأسلوب المستخدم في هذه العملية . كما تتأثر التقديرات أيضاً بعدد من العوامل من أبرزها التغيرات المستمرة في الأساليب الفنية للإنتاج وحالة الطلب على المنتجات النهائية لرأس المال . ولهذا فان تقرير النظرية بأن درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر رأس المال هي المحدد الأساسي لإنتاج السلع كثيفة رأس المال هو تقرير عمومي يتسم بالتبسيط الشديد للأمور . وقد يلاحظ البعض بوجه عام ان الوفرة النسبية لرأس المال في بلدان العالم المتقدمة صناعياً قد أدت الى إنتاج سلع كثيفة رأس المال مثل الطائرات والسيارات والأجهزة الكهربائية ... الخ وان الندرة النسبية لرأس المال في بلدان العالم المتخلفة قد ارتبطت بالجمود الشائع في تطوير الوسائل الانتاجية والاعتماد على النشاط الأولي حيث ترتفع كثافة عنصر العمل قليل المهارة .. كل هذا يتفق بوجه عام مع نظرية هكشر — أولين ولكنه لا يمكن ان يتخذ دليلاً على صحتها من الناحية العلمية التجريبية . فالنظرية تتكلم عن درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج كمحدد للأسعار النسبية ومن ثم كمحدد لأسعار السلع المختلفة التي تتفاوت في درجة استيعابها لهذه العناصر . ولذلك فلا بد من تحديد درجة الوفرة أو الندرة النسبية لكل نوع من أنواع عناصر الإنتاج حتى يمكن الاستطراد في اختبار الفرض المفسر .

#### ثانياً : اهمال النظرية لامكانية انتقال عناصر الإنتاج في المجال الدولي :

اشتركت نظرية هكشر أولين مع نظرية النفقات النسبية في اهمال امكانية انتقال عناصر الإنتاج دولياً .. وبالطبع فان هناك استحالة في انتقال بعض عناصر الإنتاج كالمصادر الطبيعية ( الأرض ) وصحيح أيضاً أن العصر الحديث قد شهد اقامة الكثير من المرافق والموانع على الممرات السكانية الواسعة النطاق ... كما أننا أيضاً لانكر البطيء الذي نتسم به تحركات رؤوس الاموال الدولية في القرن الحالى بالنسبة للقرن الماضى . الا أننا نستطيع أن نرى حتى الآن أن استغلال الموارد

الاقتصادية الطبيعية في استراليا وكندا مازال يعتمد الى حد ما على الهجرات السكانية ... ولدنيا أيضا مثال بعض البلدان العربية التي تفتقر نسبيا الى السكان والتي لهذا السبب تشجع قنوم العمال والفنيين اليها من الخارج من أجل استغلال مواردها استغلالا اقتصاديا . وبالنسبة لهجرات رؤوس الأموال الحديثة فلدنيا في المكان الأول صناعة استخراج البترول في بلدان كثيرة من العالم . ولقد كان معظم البلاد المنتجة للبترول حاليا من البلاد التي تفتقر لرأس المال ولكن بقدوم هذا من الخارج عن طريق الشركات أمكن استخراج الخام وتصديره الى مختلف أنحاء العالم بكميات كبيرة . هذا بالنسبة الى القرن الحالى . أما بالنسبة للقرن التاسع عشر فاننا لانستطيع انكار الدور الهائل الذى قامت به الهجرات العمالية في النمو الاقتصادى للدول جنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلنده وأمريكا وكندا ودول جزر الهند الغربية . ولقد كانت الهجرات الى الاجزاء الجنوبية من افريقيا والى استراليا ونيوزيلنده وكندا هجرات متكونة أساسا من الاجتاس الاوربية ولقد ساعدت هذه الهجرات مساعدة كبيرة في استغلال ثروات البلاد المذكورة وزيادة تجارتها الخارجية . وكانت الهجرات الى أمريكا قبل وخلال القرن التاسع عشر متكونة من الأوربيين ومن بعض سكان افريقيا الذين اخذوا قسرا في تجارة العبيد ... ولقد استغل العبيد في زراعة المحاصيل التى تحتاج الى عمل كثيف على وجه الخصوص ، كزراعة القطن والأرز في ولايات امريكا الجنوبية . ولقد تكونت الهجرات السكانية الى امريكا الجنوبية من هجرات اجبارية ( تجارة العبيد ) وهجرات اختيارية من الهند الشرقية وساعد العمل الرخيص على انتاج قصب السكر وزراعة الطباق ومحاصيل أخرى تحتاجه الى عمل كثيف . ولقد تعددت الهجرات العمالية في القرن الحالى بالقوود السياسية والعنصرية والدينية . وكانت تحركات رؤوس الاموال في القرن التاسع عشر سببا في خلق الكثير من التجارات الجديدة أيضا .. ونمو زراعة محاصيل القطن والشاى والأرز في الهند جاء على يد استثمارات رؤوس الأموال البريطانية وكذلك زراعة الشاى والمطاط في سيلان ، واستخراج القصدير وزراعة المطاط في الملايو ... كل هذه الانواع من النشاط اعتمدت في قيامها على التنظيم ورأس المال البريطانى ، ومازالت حتى العصر الحالى تمثل الهيكل الأساسى لتجارة البلاد المذكورة .

ويرجع بطلان، تحركات رؤوس الأموال في القرن الحالى خاصة في الربع الأخير الى ازدياد الحركات القومية والاشتراكية في عديد من الدول الكثيفة السكان التى تشغل أساسا بالزراعة وإنتاج المواد الخام .. ولقد أدى ظهور هذه التيارات الحديثة في بعض هذه البلاد الى تأمين ومصادرة رؤوس الاموال الاجنبية . ولجأ أهم الأمثلة على هذا في مصر خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٤ وفي اندونيسيا وفي بعض بلاد شرق أفريقيا المستقلة . ولكن رغم النقص الذى ظهر في تحركات رؤوس أموال الدول الرأسمالية الغربية للبلدان ذات النزعة الاشتراكية كانت هناك زيادة ملحوظة في كميات القروض التى منحتها لها بعض دول المعسكر الاشتراكي . ومن ناحية أخرى ازدادت القروض والمساعدات التى تمنحها المؤسسات الدولية المتخصصة في الأقرض .

والخلاصة أن رأس المال قد يكون متوفرا نسبيا لدى بلد من البلاد في صورة نقدية سائلة ومع ذلك لا يستثمر في الصناعات الوطنية التى تنتج سلعا كثيفة رأس المال ، وبدلا من ذلك قد يهاجر الى بلاد أخرى حيث يساهم في تنمية الثروات الطبيعية لها أو ربما يساهم في انشاء صناعات منتجة لسلع كثيفة العمل . كما اننا قد رأينا ان نفس المنطق ينطبق على عنصر العمل ... إذ قد تساهم المهجرات العمالية الى بلاد فقيرة بعنصر العمل الى انتاج وتصدير سلع كثيفة العمل .

ثالثا : إمكانية اختلاف الأساليب الفنية للانتاج بالنسبة لسلعة واحدة :

تقرر نظرية هكشر - أولين في شرطها الثانى بدينية أساسية وهى أن السلع المختلفة تحتاج الى تضافر عناصر الانتاج بنسب مختلفة . ولكن بالإضافة الى هذا نصت النظرية على ضرورة تماثل دالة الانتاج الواحدة . وعلى ذلك لا يمكن أن يتم انتاج سلعة معينة بكميات كثيفة من العمل وكميات قليلة نسبيا من رأس المال في بلد ما وأن يتم انتاج نفس السلعة في بلد آخر بكميات كثيفة من رأس المال وكميات قليلة نسبيا من العمل . لقد قررت النظرية أن بالإمكان تغيير أسلوب انتاج السلعة الواحدة ولكن في حدود ضيقة للغاية بحيث لا يؤثر هذا أبداً على الأهميات النسبية للعناصر الداخلة في العملية الانتاجية وبالتالي لا يؤثر في الاسعار

النسبية . ولكن هناك بعض الأدلة ضد هذا التقرير تشير إليها من خلال استعراض التحليل التالى الذى قام به ليونتييف . والواقع ان هذا الانتقاد هو أهم الانتقادات التى وجهت إلى مساهمة هكشر — أولين .

#### نتائج تحليل و . ليونتييف W. Leontief

من المعروف ~~وجه~~ عام ان الولايات المتحدة تتمتع بوفرة نسبية فى رأس المال . وبالتالى فحسب نظرية هكشر — أولين فانها سوف تعتمد فى صادراتها على السلع كثيفة رأس المال . ولقد اهتز هذا الاعتقاد منذ سنوات مضت على أثر تحليل قام به « ليونتييف » لـ هيكل التجارة الخارجية الأمريكية . فلقد خرج ليونتييف من تحليله بأنه على حساب احصائيات التجارة الخارجية لعام ١٩٤٧ فإن الولايات المتحدة لديها ميزة نسبية فى السلع كثيفة العمل وانها تقوم بتصدير هذه السلع لأوروبا ، بينما أنها تستورد من الأخيرة سلع كثيفة رأس المال .

ولقد أدت هذه النتيجة غير المتوقعة الى قيام جدل كبير بين الاقتصاديين ، ولكنها فى الوقت نفسه أثارت الشك فى مدى صحة نظرية هكشر — أولين حيث أن ليونتييف قد بنى الفروض النظرية لتحليله على أساسها . ولقد سار تحليل ليونتييف كالتالى :

حسب ليونتييف ( بالنسبة لأمريكا ) معدلات  $\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}}$  فى بعض صناعات

التصدير الهامة وفى عدد من الصناعات التى تنتج سلعا بديلة لبعض الواردات الهامة . ومعدلات  $\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}}$  قد أخذت بالطبع للدلالة على درجة كثافة رأس

المال أو العمل فى هذه الصناعات المذكورة ...

ولقد تم حساب معدلات رأس المال العمل على ثلاث خطوات رئيسية :-

١ — تم قياس رأس المال الجديد اللازم لبناء طاقة صناعية كافية لإنتاج ما قدره مليون دولار فى السنة فى كل من صناعات التصدير والصناعات المنتجة لسلع بديلة للواردات .

٢ — تم قياس كمية العمل ( مقدرة بالأيام بالنسبة للفرد ) اللازمة لإنتاج ما قدره مليون دولار في السنة في نفس الصناعات المذكورة ...

٣ — بالربط ما بين معامل رأس المال ( كما تحدد في أولا ) بمعامل العمل ( كما تحدد في ثانيا ) يتحدد معدل رأس المال / العمل بالنسبة للصناعات محل الدراسة في حدود انتاج قدره مليون دولار سنويا .

ولقد كانت نتيجة الحسابات النهائية هو أن معدل رأس المال اللازم تشغيله بالنسبة للفرد بالسنة يساوى ١٨,٢٠٠ دولار في الصناعات التي تنتج سلعا بديلة للواردات ويساوى ١٤,٠٠٠ دولار في الصناعات التي تنتج سلعا للتصدير . وهذه هي النتيجة التي أشرنا اليها عند مبدأ الكلام .

وبسبب الهجوم الذي وجهه الاقتصاديين الى نتائج هذا التحليل فقد أعاد ليونتيف حساباته وكانت نتائج بحث ليونتيف كالتالى :

معامل رأس المال / العمل

مقدرا بالدولارات

بالنسبة للفرد / بالسنة

(٢)	(١)	
صناعات منتجة	صناعات تصدير	
لسلع بديلة للواردات		
١٨,١٨٠	١٤,٠١٠	( أ ) ١٩٤٧
١٣,٦٥٨	١١,٦٢٢	(منقح) ١٩٤٧
١٣,٧٢٦	١٢,٩٧٧	( ب ) ١٩٥١

ورغم تغير الأرقام واقتربها من بعضها في آخر التقديرات الا أن النتيجة التي خرج بها ليونتيف لم تتغير تغيرا جوهريا وهي ان الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة رأس المال نسبيا وتصدر سلعا كثيفة العمل نسبيا . ولقد حاول ليونتيف شرح اللغز الذي توصل اليه باقتراحه أن كفاءة العامل الأمريكي تصل الى ثلاثة

امثال العامل الاجنبى بسبب زيادة التعليم وزيادة الاهتمام بالنظم الادانية داخل المصانع فى الولايات المتحدة . أى أن ليونتييف حاول القول أنه رغم ظهور الولايات المتحدة بمظهر الدولة المتمتعة بوفرة نسبية فى رأس المال الا أنها فى الواقع تتمتع بوفرة نسبية فى العمل حيث أنه من الواجب ضرب تعداد العمال الأمريكيين فى ثلاثة قبل مقارنتهم بالاعداد العمالية فى الدول الأوروبية . وهذا التفسير فى حد ذاته يعتبر انتقادا لأولين الذى أهمل مسألة الاختلافات النوعية لعناصر الانتاج . ومع ذلك لم يلق تفسير ليونتييف قبولا عاما .

وفى واقع الأمر فإن هناك اعتراض رئيسى على تحليل ليونتييف . وهو ينهى الجدل الذى قام حول نتائجه . ويتمثل هذا الاعتراض فى أن تحليل ليونتييف قد قام أساسا على افتراض خاطئ لنظرية هكشر وأولين وهو أن النسب التى يحتاجها انتاج أى سلعة من عوامل الانتاج هى نسب ثابتة فى جميع بلاد العالم أو تتغير فى حدود ضيقة للغاية . فينتقد تحليل ليونتييف فى أنه قارن خطأ ما بين معدل رأس المال العمل فى بعض صناعات التصدير مع معدل رأس المال العمل فى صناعات تنتج سلعا بديلة للواردات ... ولقد كان المفروض أن يقارن ليونتييف ما بين معدلات رأس المال العمل فى سلع التصدير مع معدل رأس المال العمل فى السلع المستوردة فى مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة . ذلك لأن دالات انتاج السلعة الواحدة قد تختلف أحيانا اختلافا كبيرا . فامكانية احلال عامل محل آخر قد تتزايد جدا مع تقدم الفن الانتاجى . فاندونيسيا والولايات المتحدة ينتجان المطاط ... ولكن هذه السلعة تعتمد على عمل كثيف فى اندونيسيا وعلى رأس مال كثيف فى الولايات المتحدة .. وعليه فلو حسبنا معدل رأس المال / العمل بالنسبة لانتاج المطاط فى الولايات المتحدة لوجدناه عاليا ، فإذا كانت الولايات المتحدة تستورد بعض الكميات من المطاط من اندونيسيا فانا لا نستطيع أن نقول انها تستورد سلعة كثيفة رأس المال .. وهناك أمثلة أخرى عديدة فى الولايات المتحدة .. فانتاج القمح ، القطن ، الارز ، البيض والدجاج يعتمد على استخدام رأس المال بكثافة ويرجع هذا الى توفره النسبى كما تقول نظرية هكشر — أولين ولكن هذه السلع مازالت تنتج فى انحاء أخرى من العالم باستخدام عنصر



العمل بدرجة نسبية أكبر بكثير من رأس المال . وهنا في مثل هذه الحالات تنتفى صحة نظرية هكشر — أولين حيث أن توافر عناصر الإنتاج أو ندرتها النسبية بالضرورة هو العامل الوحيد المحدد لأنواع السلع المنتجة وأسعارها النسبية . باختلاف قدرة البلاد على إنتاج السلع المختلفة بنسب متفاوتة من عناصر الإنتاج تندخل أيضا في تحديد الأسعار النسبية . ولاشك ان عنصر التكنولوجيا من أهم العوامل التي تحكم اختلاف قدرة البلاد المختلفة في هذا المجال .

لذلك يبقى في النهاية ان نقول ان نظرية هكشر — أولين تظل صالحة لتفسير التجارة الخارجية طالما تماثلت درجة التقدم التكنولوجي . ونضيف إلى ذلك الفروض الأخرى الأساسية التي قامت عليها نظرية المزايا النسبية . فنظرية هكشر — أولين ليست بنظرية مستقلة وإنما هي متممة لنظرية المزايا النسبية وصحتها مازالت مرتبطة بتأثر الأذواق والمنافسة الكاملة والتوظف الكامل وحركة العناصر الانتاجية بحركة تامة داخليا وليس خارجيا .

### حول انتقاد نظرية المزايا النسبية :

النظرية كما شرحناها سابقا هي خلاصة عمل ريكاردو وجون ستيوارت ميل وتاوسيج ومارشال ، ولقد ساهم في النظرية ايضا العديد من الاقتصاديين المعاصرين . ولكننا حاولنا قدر الامكان احاطة القارئ بالجوهر الاساسي للنظرية دون التعرض بالتفصيل لكافة التنقيحات والتعديلات التي طرأت عليها منذ ريكاردو (١٨١٧) . ونظرية النفقات النسبية أو كما يطلق عليها احيانا نظرية المزايا النسبية Comparative Advantages تجهد من يدافع عنها حتى الآن بالرغم مما بها من ثغرات علمية لانها كما يقال تقيم حالة قوة من اجل التخصص وتقسيم العمل الدولي وتسهب في بيان المكاسب التي يمكن ان تنجم عن ذلك بالنسبة لكل بلد من البلدان المتاجرة وللعالم اجمع . كما انها تجهد أيضا من يدافع عنها حيث أنها تعتبر حصنا للدفاع عن سياسة الحرية التجارية Free Trade وسوف نتكلم في هذا الموضوع فيما بعد عند بحث السياسات التجارية .

وتقوم نظرية النفقات النسبية على أساس عدد من الفروض وهي :

أ — سيادة المنافسة الكاملة *Perfect Competition* في الأسواق داخليا وخارجيا ،

ب — التوظيف الكامل لعناصر الانتاج ، ج — الحركية التامة *Perfect Mobility* لعناصر الانتاج داخليا وليس خارجيا — بمعنى توافر الرغبة والقدرة لدى أصحاب عناصر الانتاج في تحريكها أو تحويلها من نشاط انتاجي لآخر داخل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق أقصى عوائد ممكنة . أما على المستوى الدولي فإن النظرية تفترض عدم توافر هذه الحركية لعناصر الانتاج ، د — تشابه الأذواق لدى المستهلكين في البلدان المختلفة . وعلى اساس هذه الفروض وما يترتب عليها منطقيا فإن كل بلد يستطيع ان يحقق أكبر مكسب ممكن من التجارة الخارجية اذا تخصص في انتاج وتصدير السلعة التي يتميز فيها نسبيا — أى التي ينتجها بنفقة منخفضة بالمقارنة بالبلدان الأخرى .

وليس من السهل اطلاقاً مهاجمة النظرية من ناحية هيكلها التحليلي . فنظرية النفقات النسبية تقوم على أساس فروض علمية محددة ثم تقرر انه اذا تحققت هذه الفروض فإن ثمة نتيجة معينة سوف تتحقق . وليس هناك أى شك في أن النتيجة التي تنتجها النظرية هي نتيجة مترتبة منطقيا ومنهج علمي سليم على الفروض الأساسية التي قد وضعت في البداية . بعبارة أخرى نستطيع القول بان الهيكل التحليلي للنظرية يتميز بانه هيكل علمي سليم ومتناسك من الناحية المنطقية . ومع ذلك فإن الأمر الهام في النظرية الاقتصادية كنظرية علمية بالمفهوم التجريبي *Empirical Concept* هو قابليتها للاختبار أو التجربة لاثبات صحتها أو عدم صحتها ومن ثم الانتفاع بها في الواقع العمل أو عدم الانتفاع بها . ومن الصعب الادعاء بوجود اختبارات علمية حاسمة في مجال نظرية النفقات النسبية ، ولكن ربما كانت الظروف الاقتصادية للبلدان الأوربية في غضون النصف الأخير من القرن التاسع عشر هي أقرب ما يكون الى تحقيق الفروض الأساسية لنظرية النفقات النسبية حيث ساد في اسواق هذه البلدان ما يشبه المنافسة الكاملة والتوظيف الكامل كما كانت العناصر الاقتصادية تتدفق داخليا بحرية ملحوظة من نشاط لآخر وفقا لمعدلات الأرباح والأجور . ولقد تحقق حينذاك للبلدان الأوربية — في ظل درجة

عالية من الحرية التجارية والاقتراب من التخصص وتقسيم العمل الدولي — مكسبا هائلا من التجارة الخارجية ساهم مساهمة هائلة في تقدمها الاقتصادى وزيادة رفاهتها . ولقد أكد مارشال ان التجارة الخارجية القائمة على التخصص وتقسيم العمل الدولي كانت من أهم محددات النمو الاقتصادى ليهطانيا والبلدان الأوربية الأخرى . ولكن هل هناك أى تأكيد بأن البلدان المختلفة قد حققت أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الخارجية في ظل هذه الظروف ؟ في الواقع ليس لدينا أى تأكيد . وبالإضافة الى هذا فان هناك شك قائم لدى بعض الاقتصاديين في ان البلدان الآسيوية والأفريقية والأمريكية الجنوبية التي اتبعت سياسة الحرية التجارية والتخصص في النصف الأخير من القرن التاسع عشر تحت ضغط ظروف الاستعمار والتبعية السياسية قد استطاعت تحقيق مكاسب تذكر من تجارتها الخارجية . فاذا عبرنا الزمن من أواخر القرن التاسع عشر إلى الفترة التي نعيشها الآن في أواخر القرن العشرين لوجدنا ان هناك عدد من الانتقادات التي تدور حول واقعية الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها النظرية ، وبالتالي تأثير الشك فيما اذا كان مبدأ النفقات النسبية يصلح لتفسير قيام التجارة الدولية . وفيما يلي نعرض أهم هذه الانتقادات .

أولا : اذا اردنا اختبار النظرية فلا بد من معرفة النفقات النسبية للسلع الداخلة في التجارة الدولية والتأكد من ان انخفاض أو ارتفاع هذه النفقات هو السبب الرئيسي في قيام التجارة بين البلدان المختلفة . ولكن كيف يتأتى لنا معرفة النفقات النسبية ؟ ان المنتجين في أى بلد من البلدان وفي غالبية الاحوال على علم قليل بنفقات انتاج السلع المماثلة لسلعهم داخل البلدان الأخرى . كما ان الدراسات التي قام بها البعض لقياس نفقات عدد من السلع ومقارنتها على أساس دولي لم تعتمد مجال المحاولات العلمية وتعرضت للعديد من الانتقادات التي افقدتها الكثير من أهميتها . فاذا كان من الصعوبة بمكان معرفة النفقات النسبية للسلع الداخلة في التجارة الدولية فان البديل العملي الوحيد هو ان نلجأ الى مقارنة الاسعار التي يعرضها المنتجون للسلع المتماثلة في السوق الدولية . ولقد انتقد البعض النظرية في أنها لم تهتم بالاسعار النسبية بدلا من النفقات حيث أن الاسعار هي التي يتم بها

التعامل في الأسواق المختلفة. وتطور النظرية كما رأينا مكننا من أخذ جانب الطلب في الحسبان مع جانب العرض وصار الاحتكام إلى الأسعار النسبية. ولكن هل يعد الأخذ بالأسعار النسبية انفاذاً للنظرية؟ في الواقع ان افتراض النظرية سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق لا يهدد أى ضرورة للفرقة ما بين النفقات والأسعار. فلقد عرفنا من دراستنا في النظرية الاقتصادية ان سيادة ظروف المنافسة الكاملة تعنى أن يكون منحني الطلب الذى يواجه أى منتج لانهاى المرونة. وعلى هذا فلا يستطيع المنتج أن يؤثر في سعر السوق على الإطلاق لكي يحقق أكبر ربح ممكن لا بد أن يسعى الى مساواة النفقة الحدية بالسعر. والخلاصة هي أن التسليم بصحة افتراض المنافسة الكاملة يدعم نظرية النفقات النسبية ويتيح الفرصة لاختبار صحتها عن طريق تجميع البيانات عن الاسعار النسبية للسلع الداخلة في التجارة الدولية. الا أن ملاحظتنا للواقع العمل في غضون القرن الحالى بعد الحرب العالمية الأولى تؤكد ان ظروف المنافسة الكاملة قد اختفت تدريجيا من الأسواق، سواء في مجال الأسواق الوطنية أو على المستوى الدولى، وان حالات أخرى من المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition أو احتكار القلة Oligopoly قد حلت محلها. وبالتالي فان الاسعار النسبية لا يمكن ان تؤخذ كمؤشر للدلالة على النفقات النسبية بل وقد تختلف اختلافا كبيرا عنها.

وبالاضافة الى ما سبق فان هناك التغيرات النقدية على مستوى الاقتصاد ككل والتي لا يقابلها تغيرات حقيقية ماثلة في الانتاج فتسبب في نشأة الفجوات التضخمية أو الانكماشية في الأسعار. وبذلك تبعد الأسعار عن المستويات الحقيقية لنفقات الانتاج.

والخلاصة هي أنه لا يمكن التأكد من ان التخصصات الدولية القائمة قد تمت على أساس الكماءات أو المزايا النسبية للبلدان في مجالات الانتاج المختلفة حيث لا يمكن معرفة النفقات ومقارنتها على أساس دولي. كما ان معرفة الاسعار النسبية ليست بذات نفع كبير حيث ان هذه لاتعكس النفقات النسبية بسبب عدم تحقق شرط المنافسة الكاملة وبسبب الفجوات التضخمية أو الانكماشية في الاسعار.

ثانيا : انتقدت النظرية في افتراضها حالة التوظيف الكامل . وفي الواقع ان الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك كانوا على ثقة تامة بان حالة التوظيف الكامل هي الحالة الطبيعية الدائمة للاقتصاد . ولم يعنى هذا ، مع ذلك ، ان حدوث التقلبات في النشاط الاقتصادى كان امراً غير محتمل الحدوث في نظرهم ، ولكنهم أكدوا ان قوى السوق الحرة كفيلة دائما باصلاح أى خلل في توازن الاقتصاد وبطريقة تلقائية وسريعة . ولقد اثبتت احداث الازمة العالمية في بداية الثلاثينيات من هذا القرن خطأ افتراض التوظيف الكامل وكذلك عدم قدرة النظام الرأسمال على استعادة التوازن في حالة الاختلال بصورة تلقائية . وبالإضافة الى هذا فانه لا يمكن الادعاء بتوافر ظروف التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا . والتخلى عن افتراض التوظيف الكامل له متضمنات خطيرة بالنسبة لنظرية النفقات النسبية . فوجود فائض في الطاقة الانتاجية عند قيام التجارة الخارجية يجعل من الممكن للبلد ان ينمى صادراته للخارج دون الحاجة لتحويل الموارد الاقتصادية من الإنتاج المحلى . بعبارة أخرى ان قيام البلد بإنتاج وتصدير سلعة معينة لن يؤدي بالضرورة الى تخصيصها في هذه السلعة واعتادها على الأسواق الخارجية في مدها باحتياجاتها من السلع الأخرى . وقد يمكن في هذه الحالة تفسير التجارة الدولية على أساس نظرية « منفذ الفائض » Vent for Surplus التي وضع أساسها ادم سميث واسهم فيها جون ستوارت ميل ، والتي تفرض بواقعية وجود فائض في الطاقة الانتاجية لدى البلد عند قيام التجارة الخارجية .

ثالثا : افترضت النظرية ان عناصر الإنتاج داخل أى بلد من البلدان تتمتع بقدرة تامة على التحرك من مجال الى آخر في النشاط الاقتصادى وفقا لهدف تحقيق أكبر دخل ممكن . وبهم التخصص تبعاً لذلك في نواحي النشاط التي تدر على البلد أكبر دخل ممكن . وحينما تقوم التجارة الدولية ويظهر للمتجدين في بلد ما أن نفقات انتاجهم لسلعة معينة قد ارتفعت نسبياً وان نفقات انتاجهم لسلعة أخرى قد اصبحت منخفضة نسبياً فانهم سيقومون بتحويل عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل وأرض الى انتاج السلعة الأخرى لان هذا هو التخصص الذى

يلزم عليهم اكبر دخل ممكن . وإفترض النظرية ان هذه العملية تتم دائماً وبمرونة تامة انما يتسم بالبعد عن الواقعية . فمناصر الانتاج قد تترك نشاط اقتصادى معين لتجد نفسها فى حالة بطالة ، أو قد تبقى فى نشاط معين رغم ان هناك أنشطة اقتصادية أخرى تدر دخولا اكبر . بعض المنتجين قد يعلمون ان انتاجهم لا يحقق اعلى أرباح ممكنة ولكنهم مع ذلك يستمرون فى نشاطهم الانتاجى لأسباب عديدة منها انهم لا يرغبون فى المخاطرة فى انواع جديدة من الانتاج ( أى انهم يفضلون الحصول على معدل ارباح مضمون بالرغم من انخفاضه النسبى ) أو لأن السياسة الانتاجية لهؤلاء المنتجين تتسم عموماً بالجمود وعدم الرغبة فى التغيير ، أو لأنهم غير قادرين على الدخول فى نواحي النشاط الاكثر ربحية لاقتفادهم الخبرة التنظيمية اللازمة أو لعدم توافر بعض عناصر الانتاج الضرورية . ويلاحظ ان المنتجين فى البلدان المتخلفة يتأثرون عموماً بهذه الظروف .. أى أنهم لا ينتجون بالضرورة تلك السلع التى يتميزون فيها نسبياً .

وبالاضافة إلى هذا فان افتراض النظرية بعدم حركية عناصر الانتاج على المستوى الدولى ليس سليماً بصفة مطلقة . فمن الحقيقى ان هذا الافتراض يعبر عن القاعدة العامة ولكن هناك دائماً بعض الاستثناءات القوية التى تحتاج الى تقرير خاص بها كما بينا من قبل .

رابعا : انتقدت النظرية فى تجاهلها للدور الذى يقوم به اختلاف الأذواق فى تحديد الطلب على السلع المختلفة . فقد ينتج أحد البلاد سلعة ما مثل القمح ومنتج بلد آخر سلعة أخرى مثل الأرز . ولكن بافتراض ان سكان كل بلد يطلبون السلعة التى ينتجونها فقط ولا يرغبون فى استهلاك السلعة الأخرى فلن تقوم التجارة الدولية . وفى الحياة الواقعية يلاحظ ان حجم الطلب المثل قد يلعب دوراً كبيراً فى تحديد كمية الصادرات من السلعة أو السلع التى يتميز البلد فيها نسبياً . كما ان أذواق المستهلكين فى البلدان المختلفة تتدخل أحيانا تدخلاً كبيراً فى/تحديد هيكل الواردات من السلع الأجنبية بغض النظر عن نفقات انتاجها النسبية .

★ ★ ★

## مراجع الفصل الرابع :

- (1) \* P.T. Ell worth, The International Economy ( 3rd edition, London 1964 ) Shapter/6.
  - (2) \* E. Hecker's Article « The Effect of Foreign Trade on the Distribution of Income » Published in 1919 in Swedish Language and Reprinted in English in « Readings in the Theory of International Trade » ( American Economic Association, London, 5th edition 1966 ).
  - (3) \* C. Kindleberger, International Economics ( 3rd. edition, Illinois, 1963 ) Chapter 7.
  - (4) \* B. Ohlin, Inter-regional and International Trade ( Cambridge, Mass., 1933 ).
- فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ( القاهرة - ١٩٦٩ )  
الفصل الثالث .





## الفصل الخامس

### عوامل أخرى هامة تؤثر في قيام التجارة الدولية ونموها

تكلمنا فيما سبق من الفصول عن نظرية التجارة الدولية : نظرية النفقات النسبية ونظرية هكشر — أولين . وأوضحنا ان النظرية لاتستطيع الاحاطة بجميع العوامل الهامة التي تؤثر في قيام التجارة الدولية ونموها . فنذكر القصور الواضح في بحث عوامل المواصلات والأذواق ، واختلاف درجة التقدم التكنولوجي ، والقدرة الداخلية لدى البلاد على تحويل الموارد الاقتصادية من نشاط إلى آخر وفقا للتغيرات في معدلات الاسعار والأرباح النسبية . ولقد تعرضنا من قبل بالشرح المختصر لبعض هذه العوامل في مجال انتقاد النظريات .

وفي الفصل الحالى نتولى دراسة العوامل الآتية وأثرها في التجارة الدولية بشيء من التفصيل :

- ا — المواصلات والاتصالات .
- ب — الأذواق .
- ج — المعرفة الفنية — التكنولوجى .
- د — القدرة على تحويل الموارد الاقتصادية .
- هـ — عوامل عشوائية هامة مثل الأريفة وآثار التقلبات الجنية والفيضانات والاضرابات العمالية والحروب والتغيرات الاجتماعية .

#### (١) المواصلات والاتصالات : Transport and Communication.

تختلف أهمية نفقة المواصلات ( كنسبة من سعر السلعة ) من حالة الى أخرى ولكنها لاتنقسم بالضالة حتى يمكن تجاهل أثرها على التجارة . ومن الناحية الأخرى فانها قد ترتفع أحيانا الى حدود عالية مما يؤثر فعلا في حجم التجارة الدولية . ويمكن القول عموما أن نفقة المواصلات تدخل ضمن المحددات الأساسية لحجم التجارة الخارجية بالنسبة لأمة بلد .

ولتحديد العوامل المؤثرة في نفقة المواصلات يجب أولاً أن نعرف الوسيلة المستخدمة في نقل السلعة ثم طول وطبيعة الطريق التجارى الذى يفصل ما بين البلد المصدر والبلد المستورد . وحينما نتكلم عن الطريق التجارى فاننا لا نقصد أى طريق .. فالطرق البنية غير الممهدة أو غير المأمونة لاتصلح للتجارة .. كما أن الطرق البحرية التى لاتتخللها موانئ تجارية أقل صلاحية للتجارة .. وقد لا يكون بين بلدين أى طرق تجارية بالرغم من تجاوزهما وذلك بسبب العوائق الطبيعية مثل الجبال الشاهقة الارتفاع . ومع ذلك فتقدم النقل الجوى قد يساهم فى اقالة الطريق التجارى فى هذه الحالة الخاصة . ولذلك فاننا حين نتكلم عن أصح طرق تجارى فاننا لا نقصد بالضرورة أقصر مسافة جغرافية مقاسة بالاميال أو الكيلو مترات ... وحينما نتكلم عن طبيعة الطريق التجارى فاننا نقصد بالطبع امكانية استخدامه بوسائل النقل المعروفة وبدرجة كافية من الأمان ، كما أننا نقصد أيضاً وبصفة أساسية امكانية التعامل تجارياً مع الموانئ والبلاد التى تقع على طول مسافته لأن لهذا أثره الكبير فى تحديد نفقة المواصلات .

وتختلف الوسائل المستخدمة للنقل فى القرن الحالى من حيث سرعتها وانتظامها بصورة كبيرة عن تلك الوسائل المستخدمة فى القرن الماضية ... فحتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً تعددت وسائل النقل بين استخدام الحيوانات والعربات التى تجرها الحيوانات فى الطرق البنية الى استخدام السفن الشراعية فى الطرق البحرية . ولقد كان لاستخدام هذه الوسائل الأثر الكبير على نمو التجارة الدولية حيث وضع حدوداً على امكانية نقل السلع فى مواسم الأمطار والرياح الشديدة كما وضع حدوداً على امكانية نقل جميع السلع الرخيصة الثمن الثقيلة الوزن والسلع الغذائية السريعة التلف ... وإذا ما قمنا الآن فى عصرنا الحالى باختيار أهمية السلع المذكورة فى التجارة الدولية فاننا نستطيع أن نقدر الدور الهام الذى لعبته المواصلات فى خلال المائة عام الماضية .

ولقد بدأ تطور المواصلات فى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر فأنشأت السكك الحديدية فى أنحاء كثيرة من العالم خاصة فى أوروبا وأمريكا وبلاد الشرق الأوسط والأقصى المتاخمة . ثم قامت ثورة المواصلات البحرية بعد ذلك مع

استخدام السفينة البخارية في الخطوط البحرية الطويلة وبعد افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ . ولقد كان لهذه العوامل الجديدة الأثر الهائل في نمو حجم التجارة الدولية ودخول الكثير من السلع الرخيصة في هيكلها ... ويمكن القول أن تطور المواصلات أنهى الكثير من اعتماد التجارة الدولية على الحيوانات وعوامل المناخ والعوامل البحرية التي تؤثر على السفن الشراعية . وما يذكر من الأمثلة أن تصدير القمح من الهند وأستراليا الى بريطانيا بدأ فقط بعد بناء السكك الحديدية في البلاد المذكورة وبعد افتتاح قناة السويس وامكان احلال السفينة الشراعية بالسفينة البخارية .

كما أن تصدير اللحوم الطازجة من أستراليا والارجنتين الى بريطانيا وبعض دول أوروبا بدأ بعد تزويد السفن البخارية بالتلجعات .

ولقد استمر تطور وسائل المواصلات في القرن العشرين وصحبه نمو في التعامل الدولي بين مختلف أنحاء العالم ... وفي العصر الحالي تقوم الطائرات بدور هام في نقل بعض أنواع السلع الخفيفة الحمل والسريعة التلف في التجارة الدولية . وهناك أيضا في مجال تجارة البترول الخام وسيلة خطوط الانابيب . وتعتمد نفقة نقل البترول في هذه الخطوط بصفة كبيرة على التقدم الفني في تصميم وصناعة الأنابيب عريضة القطر وفي مجال تشغيل محطات الضخ والشحن عند الموانئ .... ولقد كان من الصعب قيام تجارة بترول العراق بدون بناء خطوط الأنابيب الى الموانئ السورية واللبنانية .

ولقد ذكرنا أن العامل الثاني المحدد لنفقة المواصلات هو طول وطبيعة الطريق التجاري .. والأمثلة الأولى التي يجب ذكرها هنا هي آثار افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ وقناة بناما في عام ١٩١٤ . ولقد كان لافتتاح قناة السويس أثر كبير وضخم في نمو التجارة ما بين أوروبا والشرق وذلك نتيجة مباشرة لتخفيض نفقة المواصلات . ولم يكن دور قناة السويس مقتصرًا على تقصير المسافة بل أن القناة أيضا أعطت حافزا كبيرا لاستخدام السفينة البخارية في الرحلة ما بين الشرق والغرب . وبالإضافة ، فإن تقصير وقت الرحلة في جد ذاته وامكانية استخدام طريق بحري يتميز نسبيًا بمو معتدل ومياه غير مضطربة أدى الى زيادة تجارة السلع

الغذائية الطازجة من الشرق الأقصى لأوروبا ولقد تكلمنا من قبل عن أهمية وقوع موانئ متاجرة أو بلاد على طول مسافة الطريق التجارى .. ويمكن أن نأخذ مثالا بمقارنة طريق السوسيس بطريق رأس الرجاء الصالح . فمرور السفن القادمة من الشرق الأقصى على ميناء عدن الذى يعرض عادة أسعارا منخفضة للوقود عن أى ميناء فى العالم يمكن من خفض نفقة التشغيل ، ثم مرورها على كل موانئ شرق أفريقيا والبحر الأحمر ثم موانئ البحر الأبيض المتوسط وغرب أوروبا يمكن هذه السفن من إستخدام حمولتها استخداما كاملا فى معظم الحالات ومن ثم تستطيع أن تعرض اسعارا للشحن منخفضة نسبيا . وفى حالة اغلاق القناة فان شركات السفن لاتواجه فقط مجرد زيادة المسافة مابين الشرق والغرب ولكنها تفقد مميزات طريق السوسيس كطريق تجارى من الدرجة الأولى . ولقد ترتب على اغلاق القناة فى عام ١٩٥٦ — ١٩٥٧ نقصا نسبيا فى معدل نمو التجارة بين دول أوروبا والشرق بالرغم من قصر فترة الازمة ( ستة أشهر ) . وتكرر نفس الموقف عام ١٩٦٧ فى اعقاب حرب الأيام الستة واغلاق قناة السويس .

ويلعب عامل الاتصالات Communication دورا هاما أيضا فى التجارة الدولية ولقد شهد العالم حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين صعوبة كبيرة فى قيام التجارة الدولية بين العديد من الدول بسبب عدم امكان اتصال التجارى فى البلاد المختلفة أو نتيجة عدم معرفة المستهلكين فى البلاد المختلفة بنماذج الاستهلاك الأجنبية فهنا يأتى عامل المعرفة سواء بالنسبة للمنتج أو المستهلك وأهميته فى قيام التجارة الدولية وكثيرا مانفترض فى دراستنا الاقتصادية « المعرفة التامة » وبنى على أساسها جميع النتائج ... ولكننا نكتشف أن هذا لا يحدث فى الواقع العملى وان الافتراض خاطئ . ولقد أدى اختراع التلغراف واستخدامه خدمة كبيرة للتجارة الدولية فى القرن التاسع عشر .... وفى هذا القرن فائنا نجد أن سهولة الاتصالات التليفونية بين التجارى فى البلاد المختلفة تلعب دورا هائلا فى تحديد حجم وسرعة المعاملات بينهم ... كما يقوم أيضا الراديو والتلفزيون والسينما والمطبوعات بدور كبير جدا فى ترويج ونشر نماذج الاستهلاك المختلفة من بلد لآخر فى العالم مما يؤدى الى زيادة التبادل التجارى . ويقول الاقتصادى كندلبرجر Kindleberger ان انشاء

وحفظ وسائل الاتصالات يعد شرطاً أساسياً للتجارة لأن انغرس التجارة قد تكون موجودة ولكنها تعمل بسبب النقص في المعلومات . فالتجار الذين يصدرون سلعهم الى بلاد أخرى يجهلون معرفة ظروف وأحوال الانتاج البديل وظروف التسويق هناك ... وقد يمكن الحصول على هذه المعلومات من المستوردين وقد لا يمكن .... وبسبب هذا ترددا كبيرا في القيام بالمعاملات التجارية الدولية ، وقد لجأ التجار الى طلب مساعدة الأجهزة الحكومية لمدهم بالمعلومات عن الأسواق الأجنبية . وبالمثل فان المستهلكين كثيرا ما يترددون أن يها عرضون عن طلب سلعة أجنبية بسبب عدم معرفتهم بها . وفيما يلي في بحث عامل « الأدواق » سنستطرق الى هذه المسألة الأخيرة بتفصيل أكبر .

### (ب) الأدواق :

انتقدنا فيما سبق نظرية النفقات النسبية لاهمالها مسألة الاختلافات في الأدواق بين ابناء البلدان المختلفة . كما شرحنا أيضا كيف اهتم أولئك ببحث مسألة الأدواق وتأثيرها في الأسعار النسبية . غير أنه رأى ان يحتمل تحليل هذه المسألة بافراض تماثل الأدواق أيضا ، واعتبر ان هذا الافتراض ضروري لتفسير التجارة الدولية على أساس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج . ولكن افترض تماثل الأدواق أو عدم تغيرها غير واقعي في ظروف عالمنا الذي نهش فيه جهواء في القديم أم في العصر الحاضر .

وتنشأ الاختلافات في الأدواق ما بين ابناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والانتماءات الثقافية ودرجة التقدم التكنولوجي .

فمثلا نجد أن العادات والتقاليد الاجتماعية في الهند ترتبط بارتداء المرأة الهندية للسناري ، وارتداء ابناء الشرق الأوسط للطربوش أو الطاقية أو البطيرة والعقال ، وارتداء الاسكتلنديون لزي خاص بهم وهو الكلت Kilt . وهناك أمثلة عديدة في مجال الأنهاء الوطنية الخاصة في كثير من بلدان العالم . كما أن العادات الاجتماعية

ترتبط أحياناً بأطعمة خاصة قد لا يستطيع أبناء الشعوب الأخرى مذاقها على الإطلاق . فابناء مصر قد يتمتعون من تناول الفرنسيون للضفادع في طعامهم بينما قد يتمتع هؤلاء من تناول المصريون لبعض أنواع الأسماك القديمة المملحة ( الفسيخ أو الملوحة مثلا ) . ولقد حرمت ايرلنده في السنوات الأخيرة تصدير خيولها الى بعض البلدان الأوربية في الحالات التي علمت فيها ان هذه الخيول تذبغ وتتخذ طعاماً . وكانت عادة شرب الشاي موجودة بالصين فقط حتى القرن الثامن عشر حينما بدأ الانجليز في نقلها تدريجياً الى بلادهم ثم الى العوهد من بلدان العالم الأخرى . والى القرن الحالى نجد أن عادة شرب الشاي تتركز في الصين والهند ومنطقة الشرق الأوسط وهطانيا . كما ان استخدام التوابل في الأطعمة كان قاصراً على بلدان الشرق الأقصى والادنى الى نهاية العصور الوسطى . وفي العصر الحديث نجد ان معليات الحمل المقل Fried Ants قد وجدت طريقها الى المتاجر في الولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا الغربية .

أما الاديان فهي تؤثر أيضا على النماط الاستهلاك من السلع ومن الخدمات . فمعظم أبناء البلدان الاسلامية لايتناولون الخمر ولحم الخنزير ، والعديد منهم في العصر الحاضر مازال يرفض استهلاك أنواع اللحوم والطيور المحفوظة المنتجة في بلدان غير اسلامية لعدم تأكدهم من انها قد ذبحت على الطريقة الاسلامية الشرعية . ومن أنواع الخدمات الخاصة بالمسلمين السفر الى مكة المكرمة والمدينة المنورة بالأراضي العربية لل الحج او للعمرة . وبعض شركات النقل البحري أو البري وشركات الطيران التي تعمل في البلدان الاسلامية اعتادت ان تخصص وحدات من سفنها وسياطتها وطاقرتها لخدمة المسافرين للحج كل عام . ونجد أن اليهود قد اعتادوا أكل نوع معين من الخنزير الذي يشرف كاهنهم على تربيته وذبحه . ويستهلك المسيحيون أنواعاً معينة من الأطعمة النباتية خلال فترات صيامهم . بينما ان الهنود نباتيون في أطعمتهم وفقاً لعقيدتهم وهم لايمتنعون فقط عن أكل لحوم الأبقار ( المقدسة ) بل يرفضون بتاتا السماح بذبحها وتصدير لحومها أو جلودها للبلدان الأجنبية .

وكذلك نجد أن اختلاف البيئة الجغرافية له أثره الكبير على الأذواق . وقدما وضع عبد الرحمن بن خلدون أوجها كثيرة للفرقة ما بين سكان البهو وبين سكان

المدن وكذلك ما بين سكان الجبال وبين وسكان المزارع والسهول من حيث أنواع الطعام والشراب والكساء الخ ... وحتى الآن نجد أن هناك تفرقة قوية ما بين المناطق الاستهلاك في البلدان ذات المناخ البارد وتلك التي تقع في المناطق الحارة . فالفرد من سكان البلدان الباردة يهتم بشراء الملابس الثقيلة وأنواع معينة من الأحذية والمظلات الواقية من الأمطار ويحتاج لوسائل التدفئة كما أنه يهتم بأنواع من الطعام والشراب التي تعطيه قدراً كبيراً من السعرات الحرارية في جو الشتاء القارس . أما سكان البلدان الحارة فيهمهم بطبيعة الحال أن يرتدوا أنواعاً خفيفة من الملابس وأغطية الرأس ويحبون المشروبات الباردة . وكذلك تتأثر الأدواق بدرجة التقدم العلمي وبالاتجاهات الثقافية ، ولقد ارتبط التقدم العلمي والثقافي لدى الإنسان الأوربي في القرنين الأخيرين بزيادة المستهلك من المطبوعات باختلاف أنواعها ، والأجهزة الموسيقية واللوحات الفنية . هذا بينما نجد أن المرحلة الحضارية الغربية التي يمشيها الشباب الأوربي والأمريكي في العصر الحاضر قد ارتبطت بالرغبة في التعبير الذاتي عن النفس والتخلص من التقاليد الاجتماعية الموروثة ، ومن ثم نشأت الرغبة في التحرر ورفض استهلاك الأنواع التقليدية من الملابس واستبدالها بأنواع غريبة التصميم تتغير بين عام وآخر . وكذلك يؤثر التقدم العلمي والثقافي في تكوين احتياجات الإنسان من الطعام أو أنواع الدواء أو الخدمات الخ .

والتقدم التكنولوجي له أثره الكبير في تشكيل الأدواق وتطويعها . فمثلاً نجد أن التقدم التكنولوجي في غضون القرنين التاسع عشر والعشرين قد أدى إلى اختراع القطارات والسفن البخارية ثم السيارات فالطائرات ... وأصبحت هذه هي الوسائل الجديدة التي يعتمد عليها الإنسان في تنقلاته بين مدينة وأخرى أو بلد وآخر ولا يستطيع تصور الاستغناء عنها . ولقد تكرر هذا النموذج في أدوات الطهي وأدوات الغسيل الميكانيكية ووسائل التدفئة . فهناك المنزل في العصر الحديث في العالم المتقدم لا يتصور أن تعود لطهي طعامها على المواقد القديمة التي تعمل بالفحم أو الجاز ولا يتصور أن تقوم بغسل ملابس المنزل بيديها أو القيام بأعداد مدفأة الفحم القديمة وتنظيفها يومياً الخ ... وهكذا نرى أن التقدم التكنولوجي يطبع آثاره القوية على الأدواق فيغيرها تغييراً كلياً على مرور السنوات .

ولقد أصبحت احتياجات انسان القرن العشرون مختلفة كل الاختلاف عن احتياجات اقرانه في القرن التاسع عشر . والتغيرات التي تحدث في انواع السلع والخدمات التي يستهلكها الانسان وفقاً للتقدم العلمى والثقافى والتكنولوجى كانت تتم على مهل في الأزمنة القديمة ولكن سرعتها ازدادت شيئاً فشيئاً حتى لانكاد نلاحظها في النصف الأخير من القرن الحالى ، خذ امثلة على ذلك في التغيرات في نوعيات وأشكال سيارات الركوب والملابس والوسائل المستخدمة لراحة الانسان وزيادة رفاهيته داخل وخارج منزله .

وهناك عاملان رئيسيان يتسببان في التقليل من الاختلافات في الأذواق بين بلدان العالم المختلفة وهما مرتبطان معا في أثرهما النهائي : أولهما معرفة الانسان بنماذج الاستهلاك في البلدان الاجنبية ، وثانيهما رغبة الانسان الغربية في التقليد والمحاكاة .

ومعرفة الانسان بانماط الاستهلاك في البلدان الاجنبية كانت تتم عن طريق الاحتكاك الشخصي في الحروب والغزوات أو الاكتشافات الجغرافية بالبر والبحر . أما في العصر الحديث فتمت المعرفة غالباً عن طريق تنقل الانسان للسياحة أو لأغراض أخرى مثل البعثات التعليمية أو الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية . وبالإضافة الى هذا فان لدينا في العصر الحديث وسائل الاعلام المختلفة من صحف ومجلات وأفلام سينمائية وتلفزيونية وكذلك النشرات التجارية والمعارض الدولية التي تقيمها بعض البلدان خلال فترات محددة داخل أراضيها أو في خارجها . ولقد قامت هذه الوسائل الاعلامية المختلفة بدور هائل في تنمية معرفة الانسان في كافة انحاء العالم العالم بالسلع والخدمات التي يستهلكها اقرانه في الشعوب المختلفة .

ولكن المعرفة بانماط الاستهلاك الاجنبية لا تكفى في حد ذاتها لتفسير اتجاه الانسان الى تغيير نمط استهلاكه التقليدى . وفي حقيقة الأمر فان معرفة الانسان بانماط جديدة من الاستهلاك يجب ان تقترن برغبة انسانية معينة الا وهى الرغبة في التقليد والمحاكاة وذلك حتى يمكن لنا ان نفسر اندفاعه نحو استبدال بعض السلع



التي اعتاد عليها بسلع جديدة لم يتعود عليها بعد . ان هذه الرغبة في التقليد والمحاكاة غريزية في نفس الانسان وهي تتدخل بصفة قاطعة في تحديد احتياجاته من بعض السلع والخدمات التي لم يعرفها أو يجربها من قبل وذلك مجرد انه قد رأى اقران له يستخدمونها في اشباع انفسهم . وغالبا ما تميل طبيعة الانسان الى تقليد من يظن انهم في منزلة اجتماعية أو اقتصادية أرق منه ، والامثلة على هذا كثيرة . ولقد لاحظ « دوزنيري » في دراسة له عن المجتمع الامريكى ان اصحاب الدخول العالية يسعون دائما الى استهلاك السلع الجديدة المستحدثة وهي تمثل عادة اعلى نماذج الاستهلاك في المجتمع . وهكذا لانتخفص النسبة المخصصة للاستهلاك من دخول هذه الفئات الغنية بالرغم من ارتفاع دخولها على مر السنين . ثم ان الظاهرة الاجتماعية التي استحدثت التسجيل هي أن أصحاب الدخول المتوسطة يسعون بدورهم وذلك بعد انقضاء فترة زمنية الى تقليد ما فعله الأغنياء من قبل ومحاكاة نماذجهم الاستهلاكية العالية . ثم تنتقل هذه الرغبة الى الفئات الاقل دخلا .

وكا أن الرغبة في التقليد والمحاكاة موجودة على مستوى الاقتصاد الواحد فانها موجودة ايضا على المستوى الدولي . فبعد ظهور سلعة جديدة مثلا في بلد ما واتساع سوقها الداخلي قد تبدأ عملية التقليد والمحاكاة من جانب الافراد في بعض البلدان الأخرى في أخذ مجراها ، فيعملوا على احلال السلعة الأجنبية الحديثة محل بعض السلع التي اعتادوا عليها . والنتيجة هي تغير نمط الاستهلاك وزيادة الاستيراد في كافة البلدان التي ينتشر فيها أثر المحاكاة والتقليد . وليس من الضروري ان تكون السلعة الأجنبية جديدة لكي يحدث الاثر المذكور ، فقد تنجح وسائل الدعاية والاعلان على المستوى الدولي في انشاء أسواق جديدة لسلع لها اسواقها التقليدية في بلدان معينة . وهكذا فان افتراض تغير الاذواق — مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في التجارة الدولية — يؤدي الى امكانية زيادة الطلب على بعض السلع المستوردة ويصحب ذلك تحسن في شروط تبادلها . وعلى ذلك فليس من الضروري ان يكون المكسب الناجم من التجارة الدولية دالة للتغيرات في النفقات أو الاسعار النسبية . ويجب أيضا ان لا نستبعد امكانية انخفاض الطلب على بعض السلع المستوردة لاشيء الا لتغير الاذواق ضدها ، وفي هذه الأحوال تسوء شروط التبادل الدولي لها .

ويقول « كندلبرجر » ان هناك عدة أسباب للاعتقاد بان أثر التقليد والمحاكاة Demonstration Effect. في العصر الحاضر أقوى مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى . فالتبادل الدولي كان ينمو خلال القرن التاسع عشر دون ان يؤدي الى تقارب الأذواق بين المستهلكين في البلدان المختلفة سواء بالنسبة للطعام أو الكساء أو السلع الاستهلاكية الأخرى . أما الآن فابناء الهند الصينية يشكون من أن الإفطار أصبح يتكون من العجة الأوربية ولحم الخنزير المقدود | القهوة . وفي اليابان يتزايد تفضيل القمح عن الأرز ونجد أن الكوكا كولا قد أصبحت من المشروبات الدولية . ويلاحظ كندلبرجر أيضا أن أثر التقليد والمحاكاة في تغيير الأذواق وقيام التبادل الدولي أكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية . فاستيراد الساعات السويسرية والدراجات الانجليزية وأقلام الحبر الأمريكية غير مرتبط بالضرورة بانخفاض أسعارها النسبية أو بالحاجة الضرورية لها . وكذلك لاحظ بنت هانسن ومرزوق في دراسة لهما عن الاقتصاد المصري ارتفاع الميل للاستيراد بشكل واضح لدى طبقة كبار ملاك الأراضي في الفترة السابقة للإصلاح الزراعي وذلك بسبب رغبتهم في العيش وفقا لمثل استهلاكى أوربي . وفي النهاية نستطيع ان نلخص المناقشة على الوجه الآتي :

١ — بافتراض وجود الاختلاف التام في الأذواق بين الأفراد في البلدان المختلفة وعدم رغبة هؤلاء في تغيير انماط استهلاكهم فان التبادل لن يقوم بين هذه البلدان حتى يفرض وجود فروق في النفقات أو الأسعار النسبية . ولكن هذا الافتراض غير واقعي في معظم الأحوال ويمكن التأكد من ذلك بأمثلة عديدة من تاريخ التجارة الدولية في العالم القديم والحديث .

٢ — بافتراض وجود تماثل التام وعدم التغير في الأذواق بين الأفراد في البلدان المختلفة فان هذا العامل — أى الأذواق — يفقد أهميته في تفسير التجارة الدولية . وقد يكون من الممكن بالارتكان على الواقع افتراض درجة كبيرة من التقارب بين الأذواق في حالات بعض البلدان التي تتشابه من حيث عاداتها الاجتماعية وعقائدها وبيئتها الجغرافية وظروفها الحضارية ( مثال البلدان العربية ) . أما افتراض تماثل الأذواق وعدم تغيرها فلا يمكن ان يستند على ظروف واقعية بأى حال من الأحوال .

٣ — يمكن ان نفترض بشكل واقعي ان هناك بالفعل اختلافات في الأذواق بين أبناء البلدان المختلفة . ولكن هناك أيضا من الجانب الآخر اتجاهات مستمرة نحو تغيير الأذواق تتسبب في تقاربها تدريجيا . والتغيرات المستمرة في هذه النواحي تضع اساسا حركيا Dynamic لتفسير جانب من التبادل الدولي . فالاختلافات في الأذواق تتبع من ظروف عديدة ولكن معرفة الأفراد في البلدان المختلفة بهذه الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بالسلع الأجنبية فيؤدي هذا الى قيام التبادل الدولي ونموه — حتى مع افتراض ثبات بقية العوامل الأخرى التي تؤثر في التبادل الدولي .

#### ( ج ) المعرفة الفنية — التكنولوجيا Technology

ذكرنا من قبل في مناقشتنا لنظرية هكشر — أولين أن الميزات النسبية التي تتمتع بها البلاد المختلفة تعكس وفرة نسبية في عناصر الانتاج التي تمتلكها ، ولكننا ذكرنا عدة انتقادات على هذا التقرير وكان من أهمها أن اختلاف درجة المعرفة الفنية — أو التكنولوجيا قد تغير أحيانا وتما من الميزات النسبية التي تتمتع بها البلاد . بمعنى آخر ان التغيرات أو الأسعار النسبية للسلع الداخلة في التجارة الدولية قد تتحدد أيضا على أساس التطور التكنولوجي في البلاد المختلفة .

والتطور التكنولوجي يرتبط بمحدوث الاختراعات والاكتشافات العلمية وهنا يجب أن نضع في الاعتبار التفرقة التي وضعها شومبيتر J. Schumpeter بين الاختراع أو الاكتشاف كظاهرة علمية بمحتة *Invention* وهذا هو عمل المخترعون من العلماء ... والاختراع الذي يطبق فعلا في الحياة الاقتصادية وهذا من اختصاص رجال الأعمال . والاختراع بالمعنى الأخير هو المقترن بالتجديد والتطور في الحياة الاقتصادية وهو ما نعينه هنا في دراستنا ويطلق عليه *Innovation* .

والتوصل الى الاختراعات وتطبيقها ليس بالظاهرة العشوائية المستقلة عن سيطرة الانسان وتأثير البيئة الاقتصادية والاجتماعية في أى بلد . وبالتالي فان انتشار الاختراعات والمستجدات الفنية الجديدة لا يمكن ان يتم في آن واحد في البلدان

المختلفة ، ومن الطبيعي ان تختلف مستويات المعرفة الفنية بينها . فالثورة الصناعية حدثت في بريطانيا قبل أى دولة أخرى في العالم في خلال الفترة ما بين ١٧٥٠ ، ١٨٥٠ وتميزت هذه الفترة بثورة من الاختراعات الجديدة وخاصة في مجال القوة البخارية وصناعات النسيج والحديد والصلب فاستبدلت الطرق القديمة للإنتاج الصناعي بطرق آلية أسرع وأكثر انتاجية . وتحولت بريطانيا من مجتمع زراعى به بعض الصناعات اليدوية الى مجتمع صناعى مضطرد النمو تشغل فيه الزراعة نصيبا متناقصا وكان من أهم مسببات الثورة الصناعية في انجلترا ( على وجه الاختصار ) الارتفاع الكبير في الانتاجية الزراعية وتحرر العمال الزراعيين من عبودية الأرض بالإضافة الى تزايد الاعداد السكانية والتحسين في وسائل المواصلات ، ونمو وسائل التحويل بطريقة تخدم النمو الصناعى الجديد... وأنتج عن الثورة الصناعية في بريطانيا زيادة صادراتها من السلع المصنوعة الى أوروبا وامريكا وبقية الأسواق في الشرق والغرب ... ومن ناحية أخرى زادت واردات بريطانيا من المواد الغذائية نتيجة انكماش القطاع الزراعى من جهة ونمو طلب العاملين في القطاع الصناعى على الغذاء من جهة أخرى ، كما زادت وارداتها من المواد الخام من مختلف أسواق العالم لتلبى احتياجات النمو الاقتصادى .

وإلى ثلاثينيات القرن الحالى نجد أن اختراع آلات الزراعة ووسائل الري الميكانيكية في الولايات المتحدة قد أدى الى حدوث ثورة في قطاعها الزراعى ، وكانت حينذاك قد بدأت تعاني من بطء نمو صادراتها من الحاصلات الزراعية نتيجة لزيادة النفقات النسبية لهذه الحاصلات بسبب ندرة العمل النسبية . وأدى استخدام الآلات الزراعية في الولايات المتحدة إلى تحويل السلع الزراعية من سلع كثيفة العمل الى سلع كثيفة رأس المال ، ذلك العنصر الذى كان متوفرا لديها نسبيا .. وكنتيجة لزيادة الانتاج الزراعى بنفقات منخفضة نسبيا استطاعت الولايات المتحدة من استعادة أسواقها الخارجية التى فقدتها سابقا بل وتمكنت من توسيعها أيضا ... ولكن السؤال الآن : هل يبقى الاختراع أو التجديد متوطنا في بلد واحد على الدوام ؟ تدل الدراسات التاريخية على عكس هذا دائما فبعد مرور مرحلة ظهور الاختراع العلمى وتطبيقه بنجاح في الصناعة في بلد معين يبدأ رجال

الصناعة في البلاد الخارجية في التقليد فيحاولون معرفة الأساس الفني الجديد للانتاج ويحاولون تطبيقه في بلادهم . ومحاولات تقليد الفن الانتاجي المتفوق في بلد ما شيء معروف في العالم منذ زمن طويل ويذكر التاريخ القديم كثير من الأمثلة بهذا الخصوص والتي سمحت بانتشار التكنولوجيا المتقدم الى البلاد المختلفة بعد استخدامه في مكان ما بنجاح .. وفي القرن الثامن عشر احاط رجال الصناعة الانجليزي أسرارهم الفنية بالكتان البالغ ولكن الماكينات المستخدمة كانت مهرب الى الخارج من أجل التقليد ... وبعد هزيمة نابليون ذهب كثير من رجال الصناعة الانجليزي الى فرنسا لتعليم فنون الانتاج الحديثة ... والمعرفة الفنية المتقدمة تنتقل في هذا العصر عن طريق حرية التعليم الفني ، وعن طريق المطبوعات العلمية أو عن طريق الاستثمارات التي تقوم بها الدول المتقدمة في الصناعات الحديثة في البلاد الأخرى وعن طريق تصدير المستحدثات الفنية مباشرة في عمليات التبادل الدولي . ولكن هذا لا يمنع أن المعرفة الفنية ما زالت في بعض الحالات تنتقل عن طريق التهريب والتجسس ومثل ذلك في صناعة الطائرات والصناعات الحربية ...

ويقول كندلبرجر أن العصر الحديث يتميز بصعوبة الاحتفاظ بالاختراعات في موطنها وبالتالي فإن من غير المتصور ان تبقى بعض البلاد متمتعة دون غيرها بالفن الانتاجي المتقدم ... ويمكننا ان نصدق على هذا الرأي على وجه العموم لأن انتشار التكنولوجيا يعتبر مسألة حتمية كما تشير دراسة التاريخ . ولكن الاختلاف يأتي فقط عند اعتبار الزمن اللازم حتى يتم تطبيق فن انتاجي حديث عرفته أحد الدول في مختلف دول العالم الأخرى . واعتبار الزمن هو اعتبار هام لأن الانتشار التدريجي للتكنولوجيا الحديث يعني الزوال التدريجي للأثر الذي يقوم به هذا العامل في نطاق التجارة الدولية . فالانتشار التام لأي تكنولوجيا حديث — أي معرفته وتطبيقه في جميع دول العالم — يعني انتهاء أثره على التجارة الدولية . ومن أهم العوامل التي تحكم سرعة أو بطيء انتشار المستحدثات التكنولوجية درجة التماثل أو التشابه في الأحوال الاقتصادية والعلمية والبيئية الاجتماعية بين البلدان . فمن المتصور ان يسهل انتشار المستحدث التكنولوجي بين البلدان المتماثلة في درجة تقدمها العلمي والاقتصادى والاجتماعى ... ومن المتوقع ان تم هذه العملية

خلال فترة قصيرة من الزمن بعد أن تنقضى فترة حضارة المستحدث التكنولوجي في موطنه الأصلي . ومثال هذا الانتشار السريع للمستحدثات التكنولوجية من بريطانيا الى بلدان أوروبا الأخرى في القرن التاسع عشر ما ان وصلت هذه البلدان الى ظروف مشابهة لتلك التي هيأت بريطانيا لبدأ ثورتها الصناعية . وهناك أيضا مثال الانتشار السريع للمستحدثات التكنولوجية في العصر الحديث من أمريكا الى بلدان أوروبا الغربية أو من الأخيرة الى أمريكا ، ثم الى اليابان أيضا التي خطت خطوات سريعة في مجال التقدم الصناعي . أما الدول الفقيرة والمتخلفة صناعيا فهي ما زالت عاجزة حتى الآن عن تطبيق غالبية المخترعات الحديثة . والسبب في هذا لا يرجع الى عدم رغبة هذه البلاد في أخذ المخترعات والمستحدثات الفنية ، أو عدم قدرتها على تعلمها والالام بها بقدر ما هو عدم استطاعتها بميزة رأس المال اللازم لتطبيقها والابدى العاملة الماهرة بدرجة كافية ... وهنا تبقى الهوة الفنية بين هذه البلاد المتخلفة وبين البلاد التي تستطيع تطبيق التكنولوجيا الحديث وتطوره بصفة مستمرة ... وتبقى على ذلك الحاجة للتجارة قائمة بين هاتين المجموعتين من الدول على أساس الاختلافات التكنولوجية بالإضافة الى أسباب أخرى .

#### ( د ) القدرة على تحويل الموارد الاقتصادية : Capacity to Transform

ذكرنا من قبل ان التخصص الدولي قد يتم على أساس اختلاف النفقات النسبية للسلع . وشرحنا كيف يقوم هذا الفرض المفسر على أساس عدد من الفروض الأخرى من بينها : توافر القدرة التامة والرغبة لدى المنتجين داخل البلد الواحد على تحويل مواردهم الاقتصادية من نشاط لآخر .

وميكانيكية عملية تحويل الموارد الاقتصادية من صناعة الى صناعة أخرى أو بين الزراعة والصناعة كما تشرح لنا النظرية مرتبطة باختلافات عوائد عناصر الانتاج وحساسية أصحاب هذه العناصر لهذه الاختلافات واستجابتهم لها . وعليه فسوف تنجذب عناصر الانتاج دائما الى أنواع النشاط التي تتمتع بمعدلات أرباح عالية نسبيا ، ويتم عملية التحول أو تتوقف حينما تتساوى العوائد الحديثة لعناصر الانتاج في مختلف أنواع النشاط الداخلى .

لنفترض الآن موقفا ما حيث يتخصص كل بلد في انتاج السلعة أو السلع التى يتميز فيها بميزات نسبية . وسوف نفترض أن هذه الميزات متحددة تماما بمدى الوفرة النسبية لعوامل الانتاج ( نظرية هكشر --- أولين ) وبعد ذلك ندخل فى الصورة بعض العوامل التى يمكن أن تغير من الميزات النسبية التى يتمتع بها أحد البلاد ( والتى تعرضنا لها بالشرح سابقا ) . وهذه قد تكون على سبيل المثال تمكن البلد من تطبيق أحد الاختراعات الحديثة فى صناعة سلعة معينة بحيث أن نفقات انتاجها انخفضت كثيرا عما كان عليه الحال من قبل ... أو ربما تكون الميزات النسبية لهذا البلد قد تغيرت بسبب تطبيق نظام ادارى حديث لرفع كفاءة العمال أو نتيجة لاتباع طرق مستحدثة فى التسويق أو نتيجة لاستخدام وسيلة من وسائل المواصلات أقل نفقة وأكثر اختصارا للوقت ... ومثل هذه التغيرات فى الميزات النسبية سوف تكون فى صالح البلد الذى استحدثها ... وتدل التجربة العالمية ان نمو المشروع الجديد الناجع فى مثل هذا البلد يتحقق عن طريق جذب عناصر الانتاج الموطأة فى أوجه النشاط الأقل بحية. ولكن ماهو موقف الدول الأخرى التى عليها أن تواجه مثل هذه التغيرات الخارجية التى حدثت بمعدل عنها ؟ نعم قد نجد احدى الدول أن الميزة النسبية التى كانت تتمتع بها فى انتاج سلعة معينة قد انتهت كنتيجة لبعض أنواع التغيرات التى ذكرناها . فقد يتم الآن انتاج هذه السلعة نفسها فى بلد آخر بنفقات أكثر انخفاضا ... أو ربما يكون من نتائج التقدم التكنولوجى أن يتحول الطلب تحولاً قويا عن مثل هذه السلعة . ومثل هذه الأنواع من التغيرات السلبية التى تأتى عن طريق عوامل خارجية تثير المشاكل والصعوبات للبلاد الداخلة فى التجارة الدولية ... ولو أن لكل البلاد القدرة على تحويل مواردها الاقتصادية من الصناعة التى نقص الطلب على منتجاتها الى الصناعات الأخرى الناجحة نسبياً لما كانت هناك مشاكل على الإطلاق . وبمنا اذا أن نعرف العوامل التى تحكم القدرة على مجابهة التغيرات الاقتصادية أو القدرة الحركية على تغيير وجه النشاط الاقتصادى حسبما يقتضى تغير الأسعار والأرباح ، فهذه العوامل تدخل ضمن المحددات الأساسية للتجارة الدولية فى عالم حركى .

. Dynamic

ويقوم الاقتصاديون المعاصرون بالفرقة ما بين نوعين من المجتمعات أحدهما قادر على تبديل أوجه نشاطه الاقتصادى تبعاً لما تقتضيه طبيعة التغيرات خلال تطوره ونموه والمجتمع الآخر عاجز عن إجراء هذا التبديل أو التغيير لأوجه النشاط الاقتصادى التقليدية .

والقسم الأول يشمل تلك المجتمعات المتقدمة Developed Countries والتي يزداد فيها التخصص فى الانتاج وتتميز أسواقها بالحساسية الشديدة للأسعار وتغيراتهما ، ويتميز رجال الأعمال فيها برغبتهم فى زيادة أرباحهم والمستهلكون برغبتهم فى زيادة دخولهم الحقيقية . ففى هذا النوع من المجتمعات تؤدي زيادة الأسعار والأرباح فى قطاع معين ( سواء نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية ) الى جذب عوامل الانتاج اليه ، ويؤدي انخفاض الأسعار والأرباح الى عكس ذلك ... وهذه القدرة على إجراء التبديل المطلوب تعكس حساسية ملموسة للتغيرات الاقتصادية من جانب الأفراد الذين يعيشون فى هذه المجتمعات سواء كان هؤلاء من رجال الأعمال أو العمال ، وتنعكس أيضاً رغبة ملحة وقدرة على الاستجابة لهذه التغيرات ... وبالطبع فإن عملية التحول لاتتم فجأة ، فالصناعات الراحمة تنمو وتجذب اليها أصحاب الأعمال وهؤلاء يعملون على استخدام رؤوس الأموال الجديدة ويجهزون اليها العمال بعرض أجور مرتفعة نسبياً ... أما الصناعات التى تحقق أرباحاً متناقصة أو أرباحاً منخفضة نسبياً فتمتنع عنها الاستثمارات الجديدة وتم تصفية رؤوس الأموال المستثمرة بها أما مباشرة عن طريق البيع أو عن طريق الاستهلاك والاستعمال بدون التجديد . والنسبة للعمال الذين يعملون بهذه الصناعات فإنهم يسعون للانتقال الى مجال الأعمال الأخرى الأكثر توسعاً ونجاحاً . أما النوع الثانى من المجتمعات الذى تكلمنا عنه فهو مجتمع تقليدى Traditional يسير من جيل الى جيل بنفس الطريقة بالنسبة لأنواع المختلفة التى يمارسها من النشاط الاقتصادى ، والنسبة لطرق الانتاج الفنية والادارية المطبقة فيها والنسبة أيضاً لأنواع نماذج الاستهلاك المتبعة . وليس معنى هذا غياب التغيرات أو المؤثرات الخارجية عن الحياة الاقتصادية لهذا المجتمع التقليدى ... فهذه التغيرات موجودة وتأتى بسبب تطور وتقدم النوع الأول من المجتمعات ...



والمجتمع التقليدى فى حد ذاته ليس مجتمعا ساكنا أيضا لأن هناك على الأقل تغيرات تأتى بسبب النمو السكانى . ولكن عددا كبيرا من الاقتصاديين يجمعون القول على أن أفراد هذا المجتمع التقليدى قد يفضلون الراحة على العمل ، ويفضلون القيام بنفس الأعمال التى قام بها الآباء والأجداد حتى لو كانت هذه لا تدر أرباحا بالنسبة لتشغيل الأفراد الحدين . ويترتب على عدم الاكتراث بزيادة الدخل ( كما تعرفها المجتمعات المتقدمة ) قلة الأهتمام بتغيرات الأسعار . فانخفاض أسعار السلع التى تنتجها هذه المجتمعات التقليدية فى الأسواق الخارجية كنتيجة للتقدم التكنولوجى فى بلاد العالم الأخرى المتقدمة اقتصاديا لن يتسبب فى أية محاولة لإنتاج سلع جديدة . ذلك لأن هناك استعدادا من جانب المجتمعات التقليدية لقبول أسعار ودخول أكثر انخفاضاً ... وطبعى أن يترتب على مثل هذا الاتجاه انخفاض فى شروط التبادل الدولى . ومثال هذه المجتمعات التقليدية مجموعة البلاد المتخلفة التى تعتمد أساسا على الزراعة وإنتاج المواد الخام والتى لا تسعى للنمو بشكل جاد أو التى يفشل سعرها للنمو الاقتصادى بسبب عدم القدرة على تغيير السمات الأساسية التى ذكرناها سابقا .

وعدم قدرة البلدان المتخلفة اقتصاديا على مجابهة التغيرات الاقتصادية غير المرغوبة التى تضعف من هيكلها الاقتصادى وتجارتها الدولية لا يعنى انها تحسن مجابهة التغيرات الاقتصادية المرغوبة مثل ارتفاع أسعار السلع التى تنتجها . فقد ترتفع أسعار بعض السلع الأولية نتيجة لنقص المعروض العالمى مثلا فى ظروف حرب أو خراب زراعى فى بعض مناطق العالم ، أو نتيجة لإنهاء الطلب على هذه السلع بسبب تقدم فنى جديد يتيح استعمالات حديثة لها ... والذى يحدث فى هذه الحالات هو افراط فى الاستجابة للتغيرات الحسنة ... ثم تأتى بعد ذلك مرحلة عدم القدرة على التحكم فى الإنتاج المتزايد الى الحدود التى يتطلبها السوق العالمى ... وهنا تجب الإشارة الى نظرية المنكبوت Cobweb Theory والتى توضح بجلاء افراط استجابة الإنتاج الزراعى لتغيرات الأسعار الحسنة .. وهناك مثال إنتاج البن فى البرازيل ... فارتفاع أسعار البن يشجع المنتجين الزراعيين على زيادة انتاجهم . ولكن شجرة البن تأخذ فى المتوسط من خمس الى ست سنوات لكى

تنمو وتعطى ثمارها الأولى .. وفى خلال هذه الخمس أو الست سنوات قد يبقى السعر عالياً ويشجع على زيادة زراعة أشجار البن . ثم يأخذ الإنتاج الجديد متدققاً على السوق فيغطى الحاجة منه وأكثر ويبدأ السعر فى الانخفاض ولكن الإنتاج يستمر فى التدفق الى السوق مسبباً هبوطاً أكثر . ولقد قامت الحكومة البرازيلية مرات عديدة باعدام الفائض من إنتاج البن وذلك بفرض تنظيم استجابة العرض للأسعار لتفادى خسارة المزارعين . ولكن أساس المشكلة مازال موجوداً وهو عدم وجود القدرة لدى المزارعين على تنظيم انتاجهم وفقاً لتغيرات الأسعار .

ولكن فى الواقع يصعب رسم خطط فاصل بين المجتمعات التى تتمتع بقدرة تامة على التحول من نشاط لآخر حسب التغيرات الاقتصادية وتلك المجتمعات التى لا تستطيع هذا . ووضع الفاصل الذى سبق شرحه بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة من قبيل تبسيط المسائل ليس الا . ولقد قيل كثيراً ان بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة كانت ومازالت تعاني من الاختلافات الكبيرة فى معدلات البطالة والدخول بين الأقاليم المختلفة وكذلك من ظاهرة الكساد المزمن فى بعض الصناعات . فهذه الظواهر إنما تمكس عدم قدرة هذه المجتمعات على نقل عناصر الانتاج من بعض الأقاليم و/ أو الصناعات التى تتمتع بدخول منخفضة أو تعاني من البطالة الى تلك الأقاليم و/ أو الصناعات التى تتمتع بمعدل مرتفع من الدخول والنمو الاقتصادى . وعلى سبيل المثال نجد أنه رغم تمتع بريطانيا فى الوقت الحاضر بما يشبه التوظيف الكامل الا أن هناك بطالة اقليمية فى أماكن توطن الصناعات القديمة مثل الفحم فى ويلز وصناعة السفن فى اسكتلندة وصناعة المنسوجات القطنية فى لانكشير ... وهذه الصناعات كانت تتمتع بأعلى معدلات من الأرباح فى القرن التاسع عشر ولكن منافسة البلاد الأوربية الأخرى فى الربع الأخير من هذا القرن وبداية القرن العشرين جعل الموارد الاقتصادية فى بريطانيا تتحول تدريجياً الى صناعات جديدة أصبح لها فيما بعد دور القيادة فى الاقتصاد والتجارة الخارجية البريطانية ... ولكن التحول كما ذكرنا لم يتم بصورته الكاملة ... وهناك أيضاً مثال العمال المتعطلون فى مناطق صناعة المنسوجات القطنية فى بعض الولايات الأمريكية ، وكذلك مثال العمال المتعطلون والأجور المنخفضة للغاية فى جنوب

إيطاليا رغم تمتع الشمال بنهضة صناعية من الطراز الأول ... ومن ضمن العوامل الهامة التي تمنع امتصاص البطالة الإقليمية عدم رغبة العمال في التحرك الى أقاليم غير موطنهم الأصلي ، أو عدم رغبة بعض المنتجين الصناعيين في إغلاق صناعاتهم الكاسدة ومطالبتهم بمساعدة الحكومة من أجل الاستثمار . هذه الظواهر من سمات المجتمعات التقليدية التي لا تستطيع التجاوب مع التغيرات الاقتصادية الحتمية ومع ذلك فهي تحدث في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا .

وبخلاصة المناقشة أنه لا يمكن وضع قاعدة عامة بالنسبة لقدرة البلاد المختلفة على تبديل أوجه نشاطها الاقتصادي وفقا لهدف تحقيق أكبر دخل ممكن . ولكننا لغرض الدراسة سوف نتمسك بالفاصل النظري الذي وضعناه سابقا بين البلاد المتقدمة اقتصاديا والبلاد المتخلفة التي لا تسعى للنمو أو التي لا تنجح في تحقيق النمو والتطور حسب مقتضيات التغيرات الاقتصادية . ومن الغريب أن نحاول في ظروف الحركة والتغير المستمرة التي يتسم بها العالم ان نفس التخصيصات القائمة في البلدان المتخلفة على أساس نظرية النفقات النسبية أو النظرية الحديثة التي تفسر الاختلاف في النفقات النسبية والتخصص الدولي بناء على درجة توافر عوامل الانتاج .. فهذه المجتمعات التي لا تستطيع تبديل أوجه النشاط الاقتصادي الداخلي وفقا للتغيرات في الأسعار والأرباح تقوم بانتاج ما انتجته الأجيال السالفة ، وتغيرات الأسعار انما تسبب لهم تفرؤا في شروط التبادل الدولي ليس الا ... بتعبير آخر فأننا لا نستطيع القول أن الهند تتاجر في القطن والشاي لأن هذه تدر أكثر الأرباح ولا نستطيع أن نقول أن محاصيل السكر في كوتها أو المطاط في اندونيسيا هي أهم المحاصيل لأن تلك البلاد قد تخصصت في هذه الجوانب وتجنبت من ذلك أكثر الأرباح .. منذ حوالي قرن مضى كان هذا صحيحا ولكن استمرار هذه البلاد ومجموعة أخرى كبيرة مع البلاد في انتاج نفس المحاصيل والاعتماد عليها كليا يعكس عدم مقدرتهم حتى الآن على الامساك بعجلة التطور واجراء التعديل المطلوب في هيكل تجارتهم الخارجية .

## عوامل عشوائية مؤثرة على التجارة الدولية :

### ١ - الأوبئة :

رغم أن التقدم العلمى فى العصر الحديث يمكن الإنسان من مكافحة الأوبئة إلا أن حدوثها مازال الى حد كبير خارج سيطرة الإنسان - حتى فى الدول المتقدمة - والأوبئة سواء كانت تصيب الإنسان او حيوان المزرعة أو المحاصيل الزراعية فانها تؤثر تؤثر تأثيرا مباشرا وقويا على التجارة الدولية ...

والأوبئة التى تصيب سكان الدول المتخلفة بين الحين والآخر تؤثر فى انتاجهم وتجارتهم ولكن كثيرا ما يصعب توضيح هذه المسألة عن طريق الاحصائيات نظرا لعدم اكتمالها .. وهناك بعض الأوبئة المستوطنة التى لا يصح أن توضع ضمن العوامل العشوائية والتى تؤثر عموما على الانتاج القومى والتجارة الخارجية ومثال هذا مرض البلهارسيا فى مصر وعلاج الفلاحين منه بلا شك يرفع انتاجيتهم ( بشت العوامل الأخرى ) ويزيد من قدرة البلد على النمو والدخول فى التجارة الدولية ...

أما الأوبئة التى تصيب النباتات وحيوانات المزرعة فهى أكثر وضوحا فى تأثيرها على التجارة الدولية ... وهناك أمثلة عديدة فى الماضى وفى الحاضر للتدليل على هذا ... فلقد كانت سيلان حتى ١٨٦٩ تتمتع بتجارة كبيرة ومتوسعة فى البن . ولكن وباء من الأوبئة التى تصيب شجرة البن بدأ يصيب المزارع ويغريها حتى انكمشت هذه من ١٦٧,٠٠٠ فدان قبل الوفاء الى ٥,٠٠٠ فدان فى ١٨٨٠ . وكانت النتيجة هو انخفاض صادرات البن من سيلان انخفاضاً هائلاً .. وبدأت محاصيل أخرى كالكاكاو والشاي والزيتون النباتية تأخذ المكان الأول ... وهناك أيضا الوباء الذى أصاب دودة الحرير فى فرنسا فى خمسينيات القرن التاسع عشر اصابت هائلة حتى اضطرت فرنسا الى استيراد غزل الحرير الطبيعى بكميات متزايدة من اليابان والصين لكى تحافظ على صناعة الحرير فى ليون . وفى مصر نجد أن الصادرات الكلية مازالت تتعرض للتقلبات الشديدة فى بعض السنوات بسبب اصابات دودة القطن . فهذه الحشرة تتمكن فى بعض السنوات من اصابة

المحصول الرئيسى للبلد اصابات شديدة ، وفى عام ١٩٦١ تسببت فى تلف حوالى ثلث محصول القطن . فهدبت صادرات القطن من ١٢١,٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ الى ٨٨,٨ مليون جنيه فى ٦٢/٦١ أى بما قيمته ٣٣ مليون جنيه مصرى . وهناك مثال آخر مماثل فى عام ١٩٦٤/١٩٦٥. فهالنسبة للأوبئة التى تصيب حيوانات المزرعة . فإنها تؤثر أيضا فى التجارة الدولية . وهناك مثال الوباء الذى أصاب الحيوانات ذات الحافر ( Foot and Mouth Disease ) فى بريطانيا فى أوائل ١٩٦٨ فتسبب فى اتلاف جزء من الثروة الحيوانية بها . وكان من نتيجة هذا الوباء نقص المعروض من اللحوم فى السوق الداخلى بدرجة ملموسة ولجأت بريطانيا الى الاستيراد من الخارج لتعويض مثل هذا النقص . وحينما قرز بعض المسئولين فى بريطانيا أن جرثومة المرض اتت مع اللحوم الطازجة والمحفظة التى تستورد من الأرجنتين وأوقفت الحكومة وارداتها تماما من هذا المصدر ... وبعد انتهاء الوباء تجما اضطرت الحكومة الى اعانة المزارعين واستيراد بديل للحيوانات المفقودة من الخارج . ولكن الأمراض التى تصيب الحيوانات ليست دائما ذات أثر غريب ... فهناك الأرناب البهية التى تعيش فى استراليا فى المزارع .... ويقوم الكثيرون باصيادها وتصدير لحومها للخارج بأسعار منخفضة نسبيا عن أماكن كثيرة فى العالم . ورغبة الكثيرون فى اصطيادها ليس مدفوعا فقط بدافع الربح من التجارة الخارجية ولكنه مدفوع بالرغبة فى التخلص منها حيث تعيش هذه على نفس المراعى التى تعيش عليها الأغنام . وفى عام ١٩٥٠ اصبحت هذه الأرناب البهية بمرض انقص اعدادها بالملايين ... وكانت النتيجة هى توفر العشب بدرجة أكبر للأغنام مما زاد انتاج الصوف فى فترة قصيرة من الزمن بحوالى ٣٠٪. وزيادة تصديره وعرضه بأسعار أكثر تنافسا مع المصادر العالمية الأخرى .

## ٢ — تغيرات المحاصيل نتيجة للتغيرات الجوية العشوائية والفيضانات :

من المعروف ان التغيرات الجوية المفاجئة لها أثرها الكبير فى انتاج المحاصيل الزراعية ... فتحسن الجو واعتداله يؤدى الى الحصول على محصول وفير وبالعكس ومن ثم يلعب هذا دوره على التجارة الدولية وميزان المدفوعات . فلا يمكن لهذا تجاهل هذه التغيرات المفاجئة ... وقد يمتد الأثر أبعد من ذلك ... فلقد أدت

مجاعة البطاطس في ايرلندا في عام ١٨٤٦ ونقص المحصول القمح في إنجلترا في نفس العام أدى الى تقوية حجة انصار الحرية التجارية والغاء قوانين القمح في نفس العام ... والمتبع للتجارة الخارجية الاستراتيجية التي تعتمد أساسا على الأصواف ومنتجات المزرعة أى على المراعى وحيوانات المزرعة يجد أن التغيرات الجوية المفاجئة مثل قلة سقوط الأمطار يؤثر تأثيرا كبيرا على ميزان المدفوعات . والقحط في سقوط الأمطار في عام ١٩٣٤ ، ١٩٣٦ في الولايات المتحدة أدى الى زهادات هائلة في استيراد القمح من الخارج .

### ٣ - الاضرابات العمالية :

أسباب الاضرابات العمالية قد تختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر ولكنها مرتبطة بنمو قوة الاتحادات العمالية ... وتؤدي الاضرابات بطبيعة الحال الى توقف الانتاج في الصناعة التي تتعرض له . وتحدد الخسارة في الانتاج تبعا لطول مدة الاضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عالت من أزمة الاضراب واتصالها بتجارى الصادرات أو الواردات ... فاضراب عمال أرسفة الموانئ أو أعمال البحار يؤثر تأثيرا مباشرا وقاطعا بالنسبة لحركة الصادرات والواردات ويوقفهما وكذلك اضراب عمال السكك الحديدية يرفع من تكلفة النقل الداخلى بالاضافة الى تعطل أو تعذر وصول السلع للموانئ باستخدام الوسائل الأخرى فتقل معدلات الصادرات والواردات ... واضراب عمال صناعات التصدير الرئيسية له أيضا أثر كبير ومباشر على ميزان التجارة ، وكذلك نجد ان الاضرابات العمالية في الصناعات التي تقوم أساسا لتغذية السوق المحلى قد تؤدي الى زيادة الواردات من السلع البديلة خاصة كلما طال أمدها ...

ورغم أننا أدرجنا الاضرابات العمالية ضمن العوامل العشوائية التي تؤثر في التجارة الخارجية فان تكرار حدوثها ولو بصفة غير منتظمة في بلد ما له بلا شك أثره السيء في المدى الطويل .. فتكرر اضراب عمال الموانئ أو البحارة أو عمال السكك الحديدية أو صناعات التصدير الهامة قد يفقد البلد أسواقها الخارجية . ذلك لأن معظم الدول المستوردة تفضل دائما الارتباط بمصادر منتظمة .. واذا

كانت الاضرابات العمالية تؤدي الى رفع النفقة الانتاجية للسلع بسبب تعطل الطاقة الانتاجية فانها اذا ما استهدفت رفع الأجور النقدية أو تقليل ساعات العمل ونجحت في ذلك فانها غالبا ما تؤدي الى رفع النفقات الانتاجية بشكل دائم وإلى ارتفاع الأسعار ... ومثل هذه الظروف تؤدي الى الحد من قدرة البلد على التصدير ... ولكن يشترط لحدوث هذا الأثر أن يكون الارتفاع في الأجور والأسعار الناتج عن الاضرابات في بلد ما أعلى نسبيا من الارتفاعات في الأجور والأسعار في البلاد الأخرى الداخلة معه في التجارة الدولية ... ويتكلم الكثير من الاقتصاديين عن الاضرابات في بريطانيا والتي تتكرر بصورة من أى دولة أخرى في العالم وعن أثر هذه الاضرابات الوطيد في أزمات الاقتصاد البريطاني والتجارة الخارجية البريطانية .

#### الحروب والتغيرات الاجتماعية الثورية :

افترض تحليلنا السابق ضمنا حالة من السلام التام . حيث تتحدد التجارة الدولية بوفرة أو ندرة عناصر الانتاج وبالتطور التكنولوجي وبالقدرة على التطور وتحويل أوجه النشاط الاقتصادي وبأحوال ونفقة المواصلات والاتصالات الخ . ولكن هذا لايعني تجاهل الحرب وتأثيرها على سير التجارة الدولية . وكلنا نعرف أنه في وقت حدوث الحرب تتوقف التجارة بين الدول المتحاربة وقد يحدث هذا في فترة الحرب الباردة قبول الوصول الى نقطة الغليان كالتعمر التدريجي للتجارة ما بين ألمانيا ودول الغرب قبل حدوث الحرب الثانية ... أو قلة التعامل التجاري بين الحلفاء الغربيين والمعسكر الشيوعي في الفترة المباشرة للحرب الثانية أو انعدام التعامل التجاري بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية الى عهد قديم . واذا ما أخذنا في الاعتبار فلسفة الحرب الباردة فان الحرب بهذا المعنى سوف تأخذ صفة التواجد المستمر أو لفترات طويلة من الزمن ويكون تأثيرها كبيرا ومستمرًا على التجارة الدولية وليس وقتيا أو عشوائيا ولا يقتصر أثر الحرب على توقف التجارة بين الدول المتحاربة بل قد يمتد أيضا ليشمل الكثير من الدول الأخرى حتى ولو كانت هذه محايدة حيادا كاملا . ويحدث هذا بسبب تقطع شبكات المواصلات .

العالمية ، وبسبب ارتفاع مصاريف التأمين البحرى التجارى الى معدلات خيالية مانعة بالنسبة لجميع الموانئ والمياه المجاورة للمناطق التى تتعرض لنشاط حرى وهناك أمثلة كثيرة على هذا من حوادث الحربين العالميتين الأولى والثانية . هذه هى الآثار المباشرة للحروب أما الآثار غير المباشرة على التجارة الدولية فهى أكثر ظهورا فى المدى الطويل — أى بعد انتهاء الحرب ... فلقد أدى تفكك المواصلات العالمية وعدم سهولة وصول الواردات من مصادرها العادية ان قامت كثير من دول العالم فى ظروف الحربين الأولى والثانية الى انشاء صناعاتها الوطنية وبعد انتهاء الحرب قامت بمحايتها بالتعريفات الجمركية ونظام حصص الاستيراد بحجة أهميتها للاقتصاد والمصلحة القومية .. لقد قامت الهند بأكبر محاولة لانشاء صناعة النسيج على أساس حديث فى ظروف الحرب الأولى ... وكانت الهند أكبر مستعمرات التاج البريطانى وكانت تتبع سياسة الحرية التجارية التى اعتنقتها بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر . ولقد ساهمت هذه السياسة فى هدم صناعة النسيج التى كانت تقوم فى الهند منذ قرون على أساس العمل اليدوى .. وساعد فى هدم هذه الصناعة الهندية التقدم الهائل فى الفن الانتاجى فى صناعة غزل ونسج القطن فى مانشستر ، ودخول الدول الأوربية فى صناعة المنسوجات ومنافستهم لبريطانيا فى أسواق الشرق وذلك بتخفيض الأسعار . كما ساعد على تخفيض أسعار المنسوجات القطنية الأوربية فى أسواق الهند حدوث ثورة المواصلات البحرية فى الربع الأخير من القرن التاسع وانخفاض نفقة النقل البحرى ... ولم يكن ممكنا للهند فى ظل هذه الظروف أن تقيم صناعة النسيج الحديثة عمليا رغم توافر كل العوامل الاقتصادية داخلها لهذه الصناعة أى : وجود القطن ورخص الأيدى العاملة بالإضافة الى وجود السوق بجموار المصنع مباشرة . وقيام الحرب الأولى فى ١٩١٣ سحنت للهند أكبر فرصة لاقامة صناعاتها الوطنية فى ظل غياب المنافسة من بريطانيا والدول الأوربية . وبعد عودة الأحوال لطبيعتها الأولى فى ١٩٢٠ طلبت الهند من بريطانيا منحها حق حماية صناعاتها الوطنية . وقد كان لها هذا . وفى مصر أيضا حدث توسع كبير فى بعض الصناعات الهامة التى تشبع السوق المحلى فى ظروف الحرب العالمية الثانية .



والثورات الاجتماعية والسياسية لها أيضا أكثر كبير ... فقيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا السوفيتية أدى الى حدوث تغيير جذرى في هيكل الاقتصاد السوفيتى واتجاهه نحو التصنيع الثقيل كما أدى الى فرض ستار حديدى على التجارة مع العالم الرأسمالى طوال حكم جوزيف ستالين . ولكن الأمر تغير في ظل فترة نيكيتا خروشتشيف . وحينها بدأ الأخير ينادى بفلسفة التعايش السلمى مع المعسكر الرأسمالى الغربى بدلا من الاستمرار في سياسة عزله ومحاربه التى سادت منذ ١٩١٧ ، بدأت تجارة روسيا السوفيتية في النمو بشكل ملحوظ مع كتلة أوروبا الغربية وأمريكا . وفي نفس الوقت الذى كان يحدث فيه هذا تدهورت العلاقات الاقتصادية فيما بين الصين الشيوعية وروسيا السوفيتية حيث أن الزعيم الصينى ماوتسى تونغ اعتبر ان الاتجاه السوفيتى يمثل انحرافا خطورا عن الماركسية - اللينينية .

بزوغ المشروع الرأسمالى الوطنى ( مثال بنك مصر وشركاته ) واضطلعه بدور مرموق في النمو الصناعى الحديث الذى تم بخطوات سريعة خلال الثلاثينيات في ظل الحماية الجمركية .

أما فيما بعد ثورة ١٩٥٢ فلقد أدى إيمان رجال الثورة بقضية التحرر السياسى والاقتصادى في الوطن العربى الى اشتباكات عديدة مع المصالح الغربية في المنطقة وإلى تأميم ومصادرة العديد من المشروعات الغربية التى كانت تعمل داخل مصر . وكان من نتائج هذا الاتجاه ان تدهورت التجارة الخارجية مع العالم الغربى ... وفي الوقت نفسه سارع الاتحاد السوفيتى ومجموعة بلدان أوروبا الشرقية الى المساهمة في تمويل بعض المشروعات الاقتصادية الهامة التى اضطلعت بها الحكومة . وكان من نتائج هذا الاتجاه نحو التجارة الخارجية بشكل ملحوظ مع المعسكر الاشتراكى .

## مراجع الفصل الخامس :

- 1 \* Abdel-Rahman Yousri, The Suez Canal and the British Trade to and from the Middle and the Far East.  
( Ph. D. Thesis-St. Andrews, Scotland 1968 ).
  - 2 \* J. Baranson, « Bridging the Technological Gaps Between Rich and Poor Countries »; Article - Published in « The Gap between Rich and Poor Nations », G. Ranis ( Editor ), Edinburgh 1972.
  - 3 \* M. Byé, « Internal Structural Changes Required by Growth and Changes in International Trade »; Article - Published in « International Trade Theory in a Developing world », R. Harrod and D. Hague ( Editors ), London 1963.
  - 4 \* W. O. Henderson, Britain and Industrial Europe, 1950 - 1870 ( Liverpool, 1954 ).
  - 5 \* J.R. Hicks, « An Inaugural Lecture », Oxford Economic Papers, n. s., 5 ( 1953 ), 117 - 135.
  - 6 \* H. G. Johnson, « Effects of Changes In Comparative Costs as Influenced by Technical Change »; Article - Published in « International Trade Theory in a Developing world », R. Harrod and D. Hague ( Editors ), London 1963.
  - 7 \* C. Kindleberger, Foreign Trade and the National Economy ( London 1962 ), Chapter 2, 6, 7 and 8.
  - 8 \* There are also several relevant articles in :
    - J. D. Theberge ( Editor ), « Economics of Trade and Development » ( London 1968 ) : Look for example :
    - G. Haberler, « International Trade and Economic Development »
    - H. Myint, « The Gains from International Trade and the Backward Countries ».
    - A. K. Cairn cross « The International Transfer of Technology ».
- صلاح الدين نامق ، التجارة الدولية ( القاهرة ١٩٦٤ ) الفصل العاشر .
- فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ( القاهرة ١٩٦٩ ) الفصل الرابع .

## الفصل السادس

### ميزان المدفوعات الدولية

#### BALANCE OF INTERNATIONAL PAYMENTS

ميزان المدفوعات الدولية لأى بلد هو بيان حسابى يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة . أى أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ فى الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التى تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه .

وتقوم وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة — أو عموم الهيئة الحكومية العليا المختصة بشئون التجارة والمعاملات الخارجية — بحفظ سجلات وعمل تقديرات رسمية لكل ماأشرفنا اليه من محتويات ميزان المدفوعات ... فهم حصر قيم البضائع المصدرة والمستوردة وإيرادات شركات الشحن الوطنية والمدفوعات لشركات الشحن الأجنبية والإيرادات السياحية ومصرفات المواطنين المقيمين بالخارج فى سياحة أو بهنات علمية أو دبلوماسية .... الخ . والأموال المقرضة من أو المقرضة إلى بلدان أخرى والفوائد والأرباح المكتسبة من استثمارات خارجية والفوائد المستحقة على القروض الأجنبية وهكذا . الخ . وقد ذكرنا هذه القائمة على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ... ويقسم ميزان المدفوعات الدولية إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن ... والجانب المدين يحتوى سجل لجميع المعاملات التى ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى أما الجانب الدائن فيحتوى على سجل لجميع المعاملات التى ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية اليه . فمثلا الصادرات تؤدى إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البلد ومن ثم تقيد فى الجانب الدائن بينما أن الواردات تقيد فى الجانب المدين حيث انها تؤدى إلى زيادة مدفوعات البلد إلى الخارج .... ومصرفات المواطنين المقيمين خارج البلد ( واردات غير منظورة ) تقيد فى الجانب المدين بينما أن مصرفات السياح الأجانب داخل البلد ( صادرات

غير منظورة ) تقيد في الجانب الدائن حيث تزيد من رصيد المدفوعات إلى البلد ... ونستطيع ببساطة وبطريقة سليمة أن نقرر ما إذا كانت إحدى المعاملات تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات بالتساوى عما إذا كانت تؤدي إلى زيادة مالدى البلد من العملات الأجنبية ( مثل الصادرات ) م لا ؟ فإذا كانت كذلك فهي تدخل في القيد تحت الجانب الدائن ... إما إذا كان نوع العملية ( مثل الاستيراد ) يؤدي إلى خروج بعض من رصيد البلد من العملات الأجنبية — أو بوجه آخر يؤدي إلى ضرورة زيادة الطلب على العملات الأجنبية بانفاق العملات الوطنية خارج البلد — فإن القيد مثل الاستيراد تماما يتم في الجانب المدين .

وعادة ما يقدم تقرير ميزان المدفوعات مقسما إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

- ١ — الحساب الجارى ( أو المعاملات الجارية ) Current Account - 1
- ٢ — حساب رأس المال ( أو المعاملات الرأسمالية ) Capital Account - 2
- ٣ — صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والاصول السائلة
- 3 - Net International Reserves of Monetary Gold and Liquid Assets .

وفيما يلي نبحث هذه الحسابات أو التقسيمات الرئيسية بشيء من التفصيل :

### أولا : الحساب الجارى :

ينقسم الحساب الجارى إلى قسمين رئيسيين هما :

- ١ — الميزان التجارى وهذا يسجل التجارة المنظورة Visible Trade أى التجارة في السلع المصدرة والمستوردة .

ب

- ميزان التجارة غير المنظورة Invisible Trade أى صادرات وواردات الخدمات . ويمكن اعطاء صورة تقريبية عن أهم بنود هذا القسم من الحساب الجارى في الجدول التوضيحي في الجدول التوضيحي بالصفحة التالية .

## ميزان التجارة غير المنظورة

الصادرات غير المنظورة ( دائن + )      الواردات غير المنظورة ( مدین - )

### ( ١ ) المواصلات والاتصالات : ( ١ )

— الدخل المكتسب لشركات النقل والملاحة البحرية والجوية الوطنية عن خدماتها التي انتفع بها الأجانب .  
— إيرادات هيئات الموانئ الوطنية ، وعوائد المرور التي تدفعها شركات النقل والملاحة الأجنبية مقابل استخدام الأراضي أو المعابر المائية الإقليمية .  
— إيرادات هيئات البهد والتلغراف والتليفونات الأجنبية عن خدماتها لأفراد اجانب أو شركات وهيئات أجنبية .  
(٢) إيرادات شركات التأمين الوطنية

### (٣) السفر والسياحة والاقامة خارج الدولة :

المدفوعات لشركات النقل والملاحة البحرية والجوية الأجنبية . وكذلك إلى هيئات الموانئ والحكومات الأجنبية مقابل تلقي شركات النقل والملاحة الوطنية لتسهيلاتهم وخدماتهم في عمليات التجارة العابرة . وكذلك المدفوعات إلى هيئات البهد والتلغراف والتليفونات الأجنبية من جانب المواطنون من الأفراد أو الشركات أو الحكومة . مدفوعات إلى شركات التأمين الأجنبية

(٣)

مدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية في خلال سفرهم أو سياحتهم أو اقامتهم بالخارج للتعليم أو في بعثات دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية الخ ...

(٤)

المدفوعات من قوائد أو أرباح على قروض أو استثمارات أجنبية داخل البلد .

(٥)

هبات ومنح مالية إلى دول أجنبية

### (٤) إيرادات استثنائية :

الإيرادات المتحققة من قوائد القروض إلى الشركات أو الهيئات الأجنبية وكذلك أرباح الاستثمارات الوطنية

(٥) هبات ومنح : هبات ومنح مالية من دول أجنبية

وبعد إعطاء الصورة السابقة للحساب الجارى نستطيع أن نرى أن الميزان التجارى وحده يمثل نوعا معينا من المعاملات الجارية وهى مبادلات السلع . فإذا ما زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائضا Surplus فى الميزان التجارى . أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا Deficit فى الميزان التجارى . وليس من الصحيح دائما أن نقول أن تكونين فائض فى الميزان التجارى فى صالح البلد Favourable أو أن تكون العجز فى الميزان التجارى فى غير صالحه Unfavourable قبل أن نعرف الأهمية النسبية للميزان التجارى فى ميزان الحساب الجارى بالاضافة إلى الظروف الاقتصادية التى تحقق فى ظلها الفائض أو العجز . ولئن تتوسع فى مناقشة هذه المسائل فى المجال الخالى، ولكن فى ضوء ما عرفنا من معلومات نستطيع أن نرى أن هناك بنودا أخرى من الصادرات والواردات غير النشاط السياحى أو على أداء بعض أنواع الخدمات مثل النقل البحرى إلى البلاد الأخرى . ونستطيع أن نقف على أمثلة واقعية لبلدان اعتمدت فى جانب كبير من نشاطها الاقتصادى الخارجى على السياحة أو على ممتلكه من اسطول تجارى كبير للنقل البحرى أو ما تدره لها استثماراتها بالخارج من إيرادات كبيرة ومنظمة . وفى هذه الحالات نجد أن فائض ميزان التجارة غير المنظورة يمكن أن يساهم بقدر كبير فى تغطية بعض أو كل العجز الذى قد يتكون فى الميزان التجارى . وعموما فإن عمليات الميزان التجارى فى مثل هذه الحالات لن تتخذ نفس القدر من الأهمية الذى تتخذه فى حالة البلدان التى تعتمد بصفة رئيسية على التجارة المنظورة . وقد تخطى بعض هذه البلاد التى تعتمد على التجارة غير المنظورة بصفة اساسية أن حاولت اتباع سياسة تهدف إلى تحقيق الفائض فى الميزان التجارى . فهذه السياسة لن تكون فى صالحها لأنها قد تلجأ فى سبيل تنفيذها وتحقيق المستهدف من ورائها تقييد الواردات من السلع الأجنبية وتشجيع صادرات بعض السلع التى لا تستطيع أن تتنافس فى السوق العالمى . وإذا تحقق هذا فإنه يتم على حساب النشاط التجارى غير المنظور الذى تتميز فيه البلد نسبيا وتستدر منه مكسبا عاليا ، وبالتالي يحدث سوء توزيع للموارد الاقتصادية وتعرض رفاهة المستهلك للتناقض . والنقطة الثانية

التي يجب أن تنبأ إليها تخصص الظروف الاقتصادية التي تحقق في ظلها الفائض أو العجز في الميزان التجاري . فإذا تحقق فائض الميزان التجاري ( ونفس المناقشة تنطبق على ميزان التجارة غير المنظورة ) في ظل ظروف اقتصادية ملائمة فإنه يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد . وتتمثل هذه الظروف عموماً الى الاتجاه نحو التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية في افضل الاستخدامات الممكنة وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف واتباع سياسة تجارية حكيمة تعمل على تنمية الصادرات التي يتميز فيها البلد نسبياً « حاضراً ومستقبلاً ان كانت الصادرات في مرحلة نشأتها الأولى » . أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة أو باتباع سياسة تجارية تعمل على تقييد الواردات وضغطها بغض النظر عن رفاهة المستهلك ، وحماية الإنتاج المحلي البديل أو اعانته ماليا بغض النظر عن مسألة الكفاءة النسبية لهذا الإنتاج حاضراً أو مستقبلاً ، فإن مثل هذا الفائض لا يدل على شيء أكثر من نجاح البلد في تحقيق سياسة معينة قصيرة النظر غالباً ما تؤدي إلى منهذ من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي بعد حين .

### ثانياً : حساب رأس المال :

يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بصفة عامة ، مع التمييز ما بين المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل وبين المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل . ويقصد بالمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل تلك التدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو بالعكس والتي تطول فترتها عن العام الواحد ، وهي تضم الاستثمارات المباشرة Direct Investment والقروض طويلة الأجل Long - term Loans وأقساط سدادها . والاستثمار الدولي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يديره أصحابه بصفة مباشرة وتحملون مسؤولياته ويحققون أرباحه أو خسائره لأنفسهم . ولقد أنتشر هذا النوع من التدفقات الرأسمالية انتشاراً كبيراً خلال القرن التاسع وإلى الحرب العالمية الأولى واتخذ شكلاً كاد أن يكون واحد في جميع الحالات الا وهو شكل التدفقات الرأسمالية الخاصة من بعض الدول الاستعمارية المتقدمة اقتصادياً مثل انجلترا وفرنسا وهولندا وبلجيكا إلى مستعمراتها وتوابعها السياسية في آسيا وأفريقيا

وأمریکا الجنوبية . أما خلال القرن الحالى فإن هذا النموذج من التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل قد أنكمش كثيرا بسبب التعرض للمصادرة أو للتأميم أو لمشاركة باهظة من الحكومات الوطنية فى الأرباح المتحققة بالإضافة إلى الضرائب المرتفعة التى تحصلها هذه الحكومات من أصحاب الاستثمارات . أما القروض طويلة الأجل فهى تمثل الشكل الغالب — فى العصر الحاضر — التدفقات الرأسمالية الدولية طويلة الأجل ، وهى أما من مصادر خاصة Private Sources أو مصادر حكومية — أى عامة Public Sources أو من منظمات تمويلية دولية مثل البنك الدولى مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير IBRD والمؤسسات التابعة له . وبعد أن تعرفنا على الأنواع أو الأنماط الرئيسية لرؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل لابد لنا أن نتأكد من الطريقة التى اتقيد بها هذه . فالقروض الرأسمالية الأجنبية ، وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية بالخارج وكذلك الاستثمارات التى باقى الأجانب لإقامتها برؤوس أموالهم ومباشرة أعمالا تسجل جميعا فى الجانب الدائن فى حساب رأس المال لأنها تمثل أرصدة من العملات الأجنبية تتدفق إلى داخل البلد . والعكس بالنسبة للقروض الرأسمالية الوطنية إلى الأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية إلى الأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من جانب المواطنين أو الحكومة ، وكذلك الاستثمارات المباشرة التى يقوم بها المواطنون من الأفراد أو الشركات فى دول أجنبية . فجميع هذه التدفقات الرأسمالية إلى خارج البلد تقيد فى الجانب المدين فى ميزان حساب رأس المال . وتتبع الإشارة إلى الخطأ الشائع الذى يقع فيه الدارس المبتدئ حين يظن مثلا أن الأصح هو أن تقيد القروض الأجنبية التى يحصل عليها المواطنون من الأفراد أو الشركات أو الحكومة فى الجانب المدين حيث أنها تنهذ من مديونية البلد تجاه العالم الخارجى ، وأن تقيد القروض الوطنية للأجانب فى الجانب الدائن فى حساب رأس المال حيث أنها تمثل عناصر دائنة فى المعاملات الدولية . ومن الممكن شرح خطأ هذا المنطق تفصيلا على أساس عمليات القيد المزدوج التى تتم فى خلفية ميزان المدفوعات . ولكن القاعدة العامة البسيطة التى بدأنا بها هى أن أى معاملات يترتب عليها تحقيق متحصلات أو مقبوضات من الخارج تقيد فى الجانب الدائن



— ومثال هذا الصادرات أو القروض الأجنبية إلى البلد ، بينما أن أية معاملات يترتب عليها القيام بمدفوعات إلى الخارج تقيد في الجانب المدين — ومثال هذا الواردات أو القروض الوطنية للأجانب .

والقسم الثانى من حساب رأس المال يخص المعاملات الرأسمالية أو تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التى تتم بصفة تلقائية Autonomous وذلك تمييزا لها عن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التى تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات والتى سوف يأتى ذكرها فى الأحتياطات الدولية من الذهب النقدى والأصول السائلة . وتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى البلد تقيد فى الجانب الدائن أما تلك التى تأخذ طريقها إلى خارج البلد فتقيد فى الجانب المدين . ويتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عدة منها :

(١) التهرب أو الخوف من بعض الظروف غير الملائمة فى بلد ما — مثل ظروف التضخم الشديد أو الظروف السياسية المضطربة أو الحرب — والملاذ يبلد آخر يتمتع بظروف اقتصادية وسياسية أفضل .

(٢) الرغبة فى تحقيق دخل أكبر ، مثلا بشراء أصول أجنبية قصيرة الأجل ( مثل اذونات الخزانة والأوراق التجارية ) أو بإيداع رأس المال لفترة قصيرة فى أحد البنوك الأجنبية حيث يرتفع سعر الفائدة نسبيا وذلك لتحقيق عوائد أكبر مما يمكن أن يتحقق من الاستثمارات قصيرة الأجل المماثلة داخل البلد .

(٣) لغرض المضاربة ، ويحدث عند توقع تغيرات ملموسة فى القيمة الدولية للعملة الوطنية لأحدى البلدان لأسباب عديدة قد تكون اقتصادية . ومن ثم يسارع المضاربون بتحويل أموالهم للبلد المعنى لشراء مقادير من عملته قبل أن يرتفع سعر صرفها فى السوق العالمى ثم يبادروا ببيع هذه المشتريات عند تحقق توقعاتهم المتفائلة . ويمكن أن يحدث العكس فتتسرب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من بلد من البلدان بسبب توقع حدوث هبوط ملموس فى القيمة الخارجية لعملته الوطنية .

## ثالثاً : صافي الأحياطيات الدولية من الذهب النقدي والاصول السائلة

يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الأحياطيات الدولية السائلة في أى سنة من السنوات وذلك بفرض اجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات . وحينما يتحدث الاقتصاديون عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات فأنهم يقصدون على وجه التحديد النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والرأسمالية معا . فيتحقق عجز عن ميزان المدفوعات حينما يكون مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع الجانب الدائن فهما ، ويتحقق الفائض في الحالة العكسية .

وبعد أجراء التسوية الحسابية للعجز أو للفائض بواسطة التحركات في عناصر الاحياطيات الدولية ( وهى مسألة سنقوم بشرحها فيما بعد ) يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية -- أى يحدث تكافؤ أو تعادل حساسى بين مجموع العناصر الدائنة والعناصر المدينة في ميزان المدفوعات ، ومثل هذا « التوازن الحساسى » يجب أن يفرق تماما عن التوازن بالمفهوم الاقتصادى الذى يمكن أن يتحقق لو تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فهما . فالتوازن الحساسى هو « توازن حتمى » لابد أن يتم ، أما التوازن بالمفهوم الاقتصادى فله ظروف خاصة يتحقق فيها ، فان لم تتوافر هذه الظروف فلن يتحقق . وسنتعرض بشيء من التفصيل لهذه المسائل فيما بعد .

وبخلاصة القول أن التحركات في الأحياطيات الدولية تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات أى تستخدم بفرض تحقيق « التوازن الحساسى » لميزان المدفوعات .

والأحياطيات الدولية تضم العناصر الآتية :

- ( ١ ) الذهب النقدي Monetary Gold لدى السلطات النقدية ( وزارة الخزانة ، والبنك المركزى أو صندوق الصرف الأجنبى Exchange

Stabilization Found — ويجب تمييز الذهب النقدي عن الذهب الذى يمتلكه الافراد أو الشركات أو الحكومات المنتجة له . ويتم التعامل فيه بغرض البيع والشراء . والذهب بالمعنى الآخر — أى الذهب غير النقدي — يعامل على أنه سلعة عادية وتقيد صادراته وواردته فى الميزان التجارى مثل أى صادرات وواردات سلمية .

(ب) رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية ، التى تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التى تقع تحت رقابتها ، لدى البنوك الأجنبية .

(ج) الأصول الأجنبية قصيرة الأجل ( مثل اذونات الخزانة الاجنبية والأوراق التجارية الأجنبية وهى تمثل التزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين الاجانب تجاه الدولة ) لدى السلطات النقدية ، والتى يمكن التصرف فيها بالبيع بأسعار ثابتة عند الضرورة . وتزداد أهمية هذا العنصر ( ج ) والعنصر السابق ( ب ) كلما أمكن الحصول على عملات صعبة أو قابلة للتحويل Convertible Currencies عن طريقهما .

( د ) الأصول الوطنية قصيرة الأجل ( اذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التى تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين ) التى تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية .

( هـ ) الودائع التى تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية . وهذا العنصر ( هـ ) والعنصر السابق ( د ) يمثلان الالتزامات لأجل قصير تجاه الدول الأجنبية والتغيرات فيها تستخدم أيضا لتسوية العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات .

( و ) مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التى تحتفظ بها السلطات النقدية ، أو التى يحتفظ بها المواطنون المقيمون اذا امكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها .

( ز ) موارد صندوق النقد الدولي International Monetary Fund  
المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاقية .

( ح ) اية قروض تنظم خصيصا بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان  
الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات .

### كيفية التقييد في ميزان المدفوعات للصعرات بالزيادة أو بالنقص في عناصر الاحتياطيات الدولية :

وبعد هذا العرض لعناصر الاحتياطيات الدولية يجب أن نتأكد من الكيفية أو  
الطريقة التي يتم بها قيد تحركاتها في ميزان المدفوعات . وفي هذا الصدد أيضا نحن  
نتبع نفس القاعدة المبسطة التي سبق أن أشرنا إليها ألا وهي أن أية معاملات  
دولية تؤدي إلى مدفوعات من البلدان الأجنبية إلى البلد ( متحصلات ) تقيد في  
الجانب الدائن في ميزان المدفوعات بينما أن أية معاملات يترتب عليها مدفوعات  
من البلد إلى البلدان الأجنبية تقيد في الجانب المدين . وعلينا أن نلاحظ في المجال  
الحالي أن عناصر الاحتياطيات الدولية لاتعامل على أنها مدفوعات مباشرة حيث  
إنها تختلف في طبيعتها عن التدفقات النقدية التي تنساب من أو إلى البلد في  
المعاملات الجارية أو الرأسمالية ، وينبغي أن نحمل في أذهاننا دائما أنها — أى  
الاحتياطيات الدولية — تستخدم في عمليات محددة ألا وهي عمليات تسوية  
الرصيد المدين ( العجز ) أو الرصيد الدائن ( الفائض ) في ميزان المدفوعات .  
وعلى ذلك فلا يصح أن يعتقد البعض عن طريق الخطأ أن تحركات الذهب  
النقدي إلى الخارج سوف تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات مثلها في  
ذلك المدفوعات النقدية . أن تحركات الذهب النقدي للخارج تعامل في حقيقة  
الأمر مثل الصادرات تماما حيث يترتب عليها مدفوعات من الخارج — أى  
تدفقات نقدية أجنبية إلى البلد ، وعلى ذلك فهي تقيد في الجانب الدائن في ميزان  
المدفوعات . أما تحركات الذهب النقدي إلى داخل البلد ( أى زيادة حيازة  
السلطات النقدية للبلد من هذا العنصر ) فيترتب عليها مدفوعات إلى الخارج ،  
وعلى ذلك فهي تقيد في الجانب المدين في ميزان المدفوعات مثل الواردات . بعبارة

مختصرة أن الذهب النقدي يعامل كأنه سلعة فتعتبر زيادة حيازة السلطات النقدية للبلد منه بمثابة استيراد بينما أن نقص حيازتها منه يعتبر بمثابة تصدير . ونفس الطريقة تسجل في ميزان المدفوعات تحركات الأصول السائلة التي تمتلكها السلطات النقدية للبلد وتحفظ بها في شكل عملات أجنبية قابلة للتحويل أو ودائع لدى البنوك الأجنبية . فالنقص في هذه الأصول — أى انتقال حيازتها من البلد إلى البلدان الأجنبية — يعتبر بمثابة عملية تصدير لها ويترتب عليه مدفوعات من البلدان الأجنبية إلى البلد وعلى ذلك يتم قيد العملية في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات . والعكس صحيح حيث أن الزيادة في هذه الأصول لدى السلطات النقدية للبلد يتم على أساس خروج مدفوعات من البلد إلى البلدان الأجنبية ، ويمكن أن ننظر إلى العملية مثلما ننظر إلى عملية الاستيراد ، وعلى ذلك يتم القيد في الجانب المدين في ميزان المدفوعات .

ونفس المفهوم يستخدم في قيد التغيرات في التزامات البلد تجاه البلدان الأجنبية ( أنظر العناصر ( د ) ، ( و ) في الاحتياجات الدولية ) فيعتبر شراء الأجانب لاذونات الخزنة الوطنية أو للأوراق التجارية أو زيادة ودائعهم بالبنوك الوطنية بمثابة صادرات ، ويترتب على هذه العمليات تدفقات نقدية أو أجنبية إلى داخل البلد . ولذلك فالزيادة في التزامات البلد تجاه البلدان الأجنبية تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات . هذا بينما أن النقص في حيازة الأجانب من الأصول الوطنية قصيرة الأجل أو الودائع التي يحتفظون بها لدى البنوك الوطنية يترتب عليه تدفقات نقدية من البلد إلى الخارج مثل عمليات الاستيراد ، ولذلك فإن مثل هذه التحركات تقيد في الجانب المدين في ميزان المدفوعات . وبالمثل تعامل موارد صندوق النقد الدولي حينما تستخدم في التسوية الحسابية لميزان المدفوعات ، فالقروض قصيرة الأجل التي يحصل عليها البلد من الصندوق تقيد في الجانب الدائن إذ يترتب عليها اتسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى البلد بينما أن سداد القروض إلى الصندوق يقيد بالجانب المدين في ميزان المدفوعات حيث يترتب عليه اتسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل خارج البلد .

## اجراء التسوية الحسابية لميزان المدفوعات باستخدام عناصر الاحتياطيات الدولية :

فاذا تفهمنا المنطق المستخدم فى قيد تحركات عناصر الاحتياطيات الدولية فأن من السهل علينا أن نرى كيف تتم تسوية الرصيد المدين ( العجز ) أو الرصيد الدائن ( الفائض ) فى ميزان المدفوعات . فتحركات الذهب النقدي إلى خارج البلد ، أو النقص فى الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التى تمتلكها السلطات النقدية ، أو الحصول على قرض قصير الأجل من صندوق النقد الدولى ، أو زيادة الالتزامات قصيرة الأجل للبلد تجاه الأجانب ، وماماثلها من التحركات فى عناصر الاحتياطيات الدولية التى تعيد فى الجانب الدائن فى ميزان المدفوعات تؤدى إلى تدفقات نقدية — أى رؤوس أموال قصيرة الأجل — إلى داخل البلد . وعلى ذلك يمكن استخدام بعض العناصر السابقة الذكر أو مزيج منها فى تسوية العجز فى ميزان المدفوعات .

وعلى العكس من ذلك تتم تسوية الفائض فى ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حيازة السلطات النقدية للبلد من الذهب النقدي — أى تحركات الذهب النقدي إلى داخل البلد ، أو الزيادة فى الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التى تمتلكها السلطات النقدية للبلد ، أو النقص فى الالتزامات قصيرة الأجل للبلد تجاه الأجانب إلى آخره من التحركات فى عناصر الاحتياطيات الدولية التى تؤدى إلى تدفقات رؤوس الاموال قصيرة الأجل إلى خارج البلد .

وبعد اجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية البحتة . ومثل هذا التوازن الحسابى الحتمى ليس له أى دلالة من الناحية الاقتصادية ، كما سبق أن ذكرنا ، لأن مايعم به الاقتصاديون هو الرصيد النهائى لمجموع العناصر الدائنة والمدينة فى ميزالى المعاملات الجارية ( الحساب الجارى ) والمعاملات الرأسمالية ( حساب رأس المال ) .

★ ★ ★

## اختلال التوازن في ميزان في الأجل القصير والأجل الطويل :

أشرنا فيما سبق إلى المقصود بالتوازن في ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية ؛ فهذا يتحقق حينما يتساوى مجموع العناصر المدينة في الحساب الجارى وحساب رأس المال مع مجموع العناصر الدائنة في هذين الحسابين . ومع ذلك ينبغي أن نتأكد من أن التوازن بهذا المفهوم الاقتصادى له أركان التوازن الحقيقى الذى يتحقق في ظل ظروف اقتصادية ملائمة وسياسة تجارية سليمة ، وليس بمجرد « توازن ظاهرى » أو مصطلح استهدفته السياسة الحكومية للبلد ونجحت في تحقيقه بإجراءات استثنائية ونقض النظر عن استمرار سريان الظروف غير الملائمة التى يمر بها النشاط الاقتصادى داخليا أو خارجيا . فمثل هذا التوازن الظاهرى ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية ولا يتوقع له أن يدوم في الأجل الطويل حيث يخفى من وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادى للبلد ما يلبث أن يتضح للعيان .

أما حينما نتكلم عن التوازن الحتمى في ميزان المدفوعات — أى أن يتحقق التعادل بين مجموع العناصر المدينة والعناصر الدائنة في طرفى ميزان المدفوعات في أى سنة من السنوات — فإن المقصود هنا على وجه التحديد هو التوازن الحسائى . هذا التوازن الحسائى قد يتحقق بالمصادفة عن طريق تحقيق التوازن بالمفهوم الاقتصادى فلا تصبح هناك أية حاجة إلى إجراء أية تسويات حسابية عن طريق تحركات الاحتياطيات الدولية . أما بخلاف هذه الحالة الاستثنائية ( أى حالة التوازن الحقيقى ) بالمفهوم الاقتصادى فأن العجز أو الفائض الذى يتكون نتيجة عدم تساوى العناصر المدينة والدائنة في المعاملات الجارية والرأسمالية تتم تسويته بتحركات مقابلة في عناصر الاحتياطيات الدولية ... وهكذا يتحقق التوازن الحسائى في النهاية في أية حالة من الحالات .

وفيما بلى نستعرض المفاهيم الخاصة بالعجز والفائض في الأجل القصير والأجل الطويل محاولين قد الأمكان أن نسيط للقارئ الأسباب وراء هذه الظواهر والنتائج التى تنتج عنها في ميزان المدفوعات ، ونهذه أن يحمل في ذهنه دائما أن حديثنا فيما بلى يقتصر على العجز والفائض والتوازن بالمفهوم الاقتصادى وحده .

يقصد باختلال التوازن Disequilibrium في ميزان المدفوعات حالتى العجز والفائض . وحينما يرتبط العجز ببعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل — أى التى تحدث خلال سنة ما وقد لا تتكرر فى السنة التالية أو فيما يليها من السنوات — يقال أنه عجز مؤقت Temporary Deficit أو اختلال مؤقت . ومثال هذا العجز الذى قد يحدث فى ميزان المدفوعات لاحدى البلدان الصناعية المتقدمة فى الغرب نتيجة لحديث اضطرابات عمالية عنيفة فى بعض الأنشطة الهامة التى تحتل مكانا رئيسيا فى الاقتصاد القومى أو ربما فى بعض صناعات التصدير مباشرة أو فى قطاع النقل الخادم للتجارة الخارجية . فمثل هذه الأحداث تؤدى إلى الاضرار بالصادرات وربما تؤدى إلى نهاية الواردات كبداية للأنتاج المحلى الذى تعطل خلال فترة الاضطرابات . وقد يحدث العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات لاحدى البلدان الزراعية نتيجة لاختلال الأحوال الجوية أو بسبب الفيضانات أو الأوبئة التى تصيب الزراعة ، ومن ثم تتدهور أحوال الأنتاج الزراعى وقد يصاب المحصول الرئيسى بفتاقص بشكل حاد . وربما قيل أن العجز المؤقت الذى يحدث فى مثل هذه الظروف الاقتصادية الطارئة إنما يتركز فى الحساب الجارى وربما يمكن للبلد تغطيته بفائض لديها فى حساب رأس المال . ولا نستطيع أن نستبعد هذا الاحتمال كلية ، ومع ذلك فبإمكاننا أن نقول أنه كلما اشتدت حدة العجز المؤقت فى ميزان المعاملات الجارية تحت وطأة ظروف اقتصادية طارئة غير ملائمة ، وكلما كانت ظروف المعاملات الرأسمالية لا تسمح بتكوين فائض — أو ربما فائض غير عادى فى ظل الظروف المذكورة — كلما انعكست صورة العجز المؤقت فى الحساب الجارى على ميزان المدفوعات . أما إذا حدث وكان هناك عجز فى حساب رأس المال خلال نفس الظروف الاقتصادية غير الملائمة التى اشرنا إليها فان مثل هذا العجز سوف يضاف إلى عجز الحساب الجارى وتكون النتيجة ظهور عجز حاد مؤقت فى ميزان المدفوعات .

ومع ذلك فقد يساهم حساب رأس المال أحيانا وبشكل مباشر فى العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات ، نخذ على ذلك مثلا حالات بعض البلدان التى تلعب فيها الدفقات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ( الأموال الساخنة كما



يطلق عليها أحيانا ) دورا كبيرا في حساب رأس المال بشكل تقليدى . وفى مثل هذه الحالات قد تتسبب بعض التغيرات الكبرى في اسعار الفائدة العالمية أو في اسعار بعض العملات الدولية أو في الظروف السياسية في تدفقات ضخمة من رؤوس الاموال قصيرة الأجل إلى خارج البلد دون أن يقابلها اية تدفقات اليه .

وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التى تحدث بصفة عشوائية في اية سنة من السنوات فلا يمكن التكهّن بها مسبقا أو الحد من آثارها ففساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوين عجز مؤقت في ميزان المدفوعات . ومثال هذا التغيرات المفاجئة غير الملائمة في ذوق المستهلك الأجنبي تجاه سلعة ما أو بعض السلع التى تحتل أهمية كبيرة في صادرات البلد بسبب ظهور بدائل افضل في السوق العالمى . وربما ادت تغيرات الأذواق المحلية ايضا إلى زيادة الواردات بشكل مفاجيء من سلع أجنبية معينة . وقد يؤدى التقدم التكنولوجى إلى انكماش مفاجيء في الطلب الخارجى من بعض السلع التقليدية التى يتميز فيها البلد نسبيا ويعتمد عليها في حصيلة صادراته . وأخيرا وليس آخرا قد تلعب الظروف السياسية دورا كبيرا في تكوين العجز في ميزان المدفوعات لبعض البلدان . فمثال ذلك المقاطعات الاقتصادية بدوافع سياسية أو أنقطاع الأمدادات من مواد خام اساسية للصناعة أو تدهور معدلات الصادرات بسبب الحروب .

أما إذا استمر عجز ميزان المدفوعات لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التى تسيطر على النشاط الاقتصادى بصفة مستمرة فإنه يقال أن لدى البلد عجز دائم Permanent أو عجز اساسى Fundamental Deficit حيث أن له بعض الجذور في النشاط الاقتصادى للبلد ... وتشاهد ظاهرة العجز الدائم أو الاختلال الدائم في موازين مدفوعات معظم البلدان المتخلفة . فلقد أصبحت معظم هذه البلدان تعاني بصفة شبه مستمرة من بطيء نمو صادراتها من السلع الأولية وأحيانا ركودها أو تدهورها بشكل مطلق ، كما تعاني من تدهور طويل المدى في شروط التبادل الدولى لها . ويرجع بطأ نمو الصادرات من السلع الأولية الى العديد من الاسباب التى لانستطيع أن نتعرض لها تفصيلا الآن ولكن من أهمها التقدم التكنولوجى في البلدان الصناعية الذى أدى إلى إنتاج

بدائل صناعية للسلع الأولية أو تقليل المستخدم منها في العمليات الصناعية أو إلى إمكانية إعادة استخدام الحامات . كما أدى التقدم التكنولوجي في البلدان المتقدمة إلى ثورة في نشاطها الزراعي فأصبحت هذه البلدان نفسها تنتج العديد من السلع التي كانت تستوردها من قبل من البلدان المتخلفة ، كما لجأت العديد من حكومات هذه البلدان إلى فرض حماية على إنتاجها الزراعي بغرض المحافظة على أسعاره المرتفعة نسبيا من التدهور الذي قد يحدث تحت وطأة منافسة من جانب البلدان الزراعية التقليدية . وبالإضافة إلى هذا فإن التغيرات المستمرة في الأذواق وارتفاع الدخول الحقيقية للمستهلكين في البلدان المتقدمة كان له أثر مضافا على الطلب من عدد من السلع الأولية التي تنتجها البلدان المختلفة . كل هذه العوامل أو بعضها كان له أثر كبير ومستمر على صادرات البلدان المتخلفة ، التي تعتمد بصفة أساسية كما ذكرنا على السلع الأولية ، فتسبب في بطء نموها كما تسبب أيضا في تدهور شروط التبادل الدولي . أما بالنسبة للبلدان المتخلفة التي تسعى جاهدة في سبيل التصنيع فإنها تعاني أيضا من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها حيث أنها لم تتخلص بعد من الأحتلال الأساسي الذي تعاني منه بعد ( استمرار اعتمادها المتطرف على إنتاج وتصدير السلع الأولية ) وحيث أنها مضطرة إلى استيراد معظم أو كل احتياجاتها من الآلات والمعدات اللازمة للتصنيع من البلدان المتقدمة . ومن ثم يبقا صادراتها بطيئة النمو وهم تبادلها على أساس شروط متدهورة تزداد حدة المشكلة مع زيادة الواردات من السلع اللازمة لعملية التصنيع . وقد أمكن لبعض البلدان المتخلفة تغطية بعض العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق الاقتراض طويل الأجل من الخارج . ومع ذلك فالصورة العامة تؤكد أن تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل لم تساهم إلا بالنذر اليسير في حل مشكلة العجز الدائم في موازين مدفوعات البلدان المتخلفة . بل أن تقرير الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية في عقد الستينات أشار إلى أن التدفقات الرأسمالية من البلدان المتخلفة بسبب ضرورة سداد الفوائد المستحقة على القروض الأجنبية وسداد اقساط هذه القروض ، بالإضافة إلى الخسارة التي تتحقق لهذه البلدان بسبب تدهور شروط التبادل الدولي لمنتجاتها ، قد قلل جدا من أهمية التحركات الرأسمالية طويلة الأجل ( من البلدان المتقدمة ومن المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال التمويل ) إلى البلدان المتخلفة .

أما في البلدان المتقدمة فقد تشاهد ظاهرة العجز المستمر في بعض الحالات وذلك بسبب بعض الازمات الاقتصادية الداخلية التي قد تستمر لعدد من السنوات مثل أوضاع التضخم الجامع والفشل في معالجته سنة بعد أخرى ، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانباً من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخلياً أو خارجياً فتتطلب حلولاً أساسية تستغرق سنوات لاتمامها أو ربما بسبب الازمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها . وحينما يتحقق « الفائض » في ميزان المدفوعات للبلدان التي تعاني من اختلال هيكل في نشاطها الاقتصادي أو تعاني من بعض الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة التي تستمر لعدد طويل من السنوات فأئنا لن ننظر إليه الا على أنه « فائض مؤقت » Temporary Surplus

أو ربما بسبب ظروف ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية . وربما أن هذا الفائض المؤقت قد تم تحقيقه عن طريق سياسات اقتصادية عامدة من جانب الحكومة عن طريق خفض الواردات باستخدام الحصص أو رفع التعريفة الجمركية أو عن طريق الرقابة المباشرة أو بتشجيع الصادرات عن طريق الإعانات بصفة مؤقتة وليست دائمة .

أما إذا تكرر حدوث الفائض في ميزان المدفوعات ودلت التقارير والدراسات الاقتصادية على أن استمراره مرتبط بقوة النشاط الاقتصادي الداخل وسيادة ظروف ملائمة لتجارة البلد الخارجية فأئنا نطلق عليه تعبير الفائض المستمر Permanent Surplus . وينبغي أن نتذكر دائماً أن الفائض في ميزان المدفوعات صورة من صور الاختلال في التوازن . حيث أن التوازن كما سبق وشرنا يتحقق في حالة واحدة فقط حينما يتساوى مجموع العناصر المدينة في الحساب الجاري وحساب رأس المال مع مجموع العناصر الدائنة فهما فلا يظهر عجز أو فائض .

أما عن نتائج الاختلال في التوازن فهي تختلف في حالة العجز عن حالة الفائض وفي الأجل القصير عن ظروف الأجل الطويل . فنحن نعرف أن العجز في ميزان المدفوعات في اية سنة تم مقابله بتحركات الذهب النقدي لدى السلطات النقدية إلى الخارج أو بنقص مالهيا من أرصدة أجنبية أو أدونات خزانة أجنبية إلى آخره

من الأصول السائلة أو بزيادة الالتزامات تجاه البلدان الأجنبية في شكل زيادة أرصدة هذه البلدان لدى البنوك الوطنية أو زيادة ما في حوزتها من أذونات الخزنة الوطنية أو م. الأ.اق التجارية التي تمثل التزامات على المواطنين . ومعنى هذا تدهور مركز الاحتياطيات الدولية السائلة لدى البلد . ومن هنا يمكن أن نرى بوضوح خطورة الاستمرار في ظروف العجز في ميزان المدفوعات لبلد ما سنة بعد الأخرى ، ومن المنتظر أن يصل البلد في ظل هذه الظروف إلى وضع لا يستطيع بعده أن ينقص ماله من احتياطيات دولية ... حيث قد هبط ماله من ذهب نقدي وأصول سائلة إلى حد ادنى لا يمكن التهاون فيه بينما ارتفعت التزاماته تجاه البلدان الأجنبية إلى حد اقصى لا يمكن زيادته أو التهاون فيه . وفي هذه الظروف السعبة يضطر البلد إلى اتباع اجراءات استثنائية لتقييد واردته من الخارج بشكل صارم وربما ايضا إلى تنفيذ بعض الاجراءات الاقتصادية التي تملى عليه من الدول الدائنة لسداد ماله من التزامات نحوها . وغالبا ما نجد أن البلدان التي تعاني من عجز دائم في موازين مدفوعاتها تلجأ مضطرة إلى اتخاذ بعض السياسات التجارية الحمايية الشديدة قبل أن تصل إلى هذا الموقف السيء .

أما بالنسبة للفائض المؤقت في ميزان المدفوعات فإنه يعنى تحسنا مؤقتا في مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد . ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لفترة طويلة من السنوات ليس بالظاهرة الصحية التي يمكن الدفاع عنها . ذلك لأن استمرار الفائض يعنى استمرار الاضافة إلى الأصول التي يمتلكها البلد من الأوراق التجارية وأذونات الخزنة الأجنبية ومن الذهب النقدي والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والأرصدة لدى البنوك الأجنبية . ولا جدال في أن تراكم هذه الأصول يعكس مركزا اقتصاديا قويا للبلد على المستوى الدولى .... ولكن إلى أى الحدود يمكن الاستمرار في تركيز هذه الأصول ؟ .. قد نستطيع أن نتكلم بشكل عام عن « مستوى مرغوب » من هذه الاحتياطيات الدولية يتحدد بالنسبة لكل بلد وفقا لحوال نشاطه الاقتصادى والتطورات المنتظرة فيه ويتمدد ايضا وفقا للمركز الذى يحتله البلد في دائرة الاقتصاد الدولى حاضرا ومستقبلا . وبهذا المفهوم فلن يكون هذا « المستوى المرغوب » شيئا ثابتا وإنما قد يتحرك لأعلى أو لأسفل وفقا

بجريات الأمور . ولنفترض جدلاً أن ظروف الفائض المستمر في ميزان المدفوعات قد مكنت السلطات النقدية للبلدان من تحقيق مثل هذا « المستوى المرغوب » من الأحتياجات الدولية . في مثل هذا الوضع نستطيع أن نقول بكل تأكيد أن استمرار تكوين الفائض لن يكون مرغوباً من الناحية الاقتصادية حيث يؤدي إلى الاستمرار في تجميد قدر من الدخل القومي للبلد في أصول أو ذهب نقدي أو أرصدة أجنبية عاطلة لا تساهم في زيادة هذا الدخل ولا تساهم في رفع مستوى الرفاهة الاقتصادية للمواطنين ... ومن ناحية أخرى فإن استمرار تكوين الفائض لأجل طويل في ميزان مدفوعات أحد البلاد يثير العديد من المشاكل الدولية التي لا يمكن التجاوز عنها . ذلك لأن مثل هذه الظروف تعني كما قلنا زيادة مالدی البلد من أصول سائلة تمثل التزامات على بلدان أخرى وزيادة مالدیه من عملات هذه البلدان هذا بينما تصبح عملة هذا البلد عزيزة أو نادرة في السوق الدولي . ومع استمرار تكوين الفائض — أى مع استمرار صادراته أكبر من وارداته و استمرار تركيمه للاحتياجات الدولية ، تقل قدرة البلدان الأجنبية على التعامل معه... فمن ناحيتها لا تستطيع أن تستمر في أن تستورد منه أكثر مما تصدر اليه فتضطر اضطراراً إلى سداد ما عليها من التزامات نحوه بالذهب أو بأذونات خزانة الخ ، وبالتالي تلجأ إل تقييد علاقاتها التجارية فيما بينها وبينه . وهنا يجد البلد صاحب الفائض المستمر نفسه محاطاً بأزمة دولية قد تطيح بتوازنه الداخلي والخارجي معا اذا تركت بلا علاج فيضطر أما الى منح المساعدات الاقتصادية والقروض الى البلدان الاجنبية فتستطيع ان تستمر في تعاملها معه أو قد يضطر الى رفع سعر عملته الوطنية حتى ترتفع اسعار صادراته نسبياً وتنخفض اسعار وارداته فتقل صادراته الى البلد الاجنبية بعض الشيء وتزيد وارداته منها . ولا نريد ان نتطرق بالتفصيل لمثل هذه الحلول وغيرها الآن لان لها مجالا مستقلا نبحث فيه ، وكل ما نهذه الآن هو ان نتأكد من ان الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات سواء كان متمثلاً في عجز أو في فائض يمثل خطراً على النشاط الاقتصادي للبلد لا يمكن التهاون فيه ويستوجب المعالجة الحاسمة قبل ان يستفحل أمره .

## تحليل وضع ميزان المدفوعات الدولية لمصر :

### ( ١ ) الصادرات والواردات السلعية ووضع الميزان التجارى :

أظهر الميزان التجارى عجزاً أساسياً طوال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٥ باستثناء سنة ١٩٦٩ التى ربما تكون فيها فائض متواضع مقداره ٤٦,٦ مليون جنيه<sup>(١)</sup> وذلك نتيجة لسياسة حكومية متشددة فى ضغط الواردات على أثر الظروف الاقتصادية الصعبة التى تلت حرب ١٩٦٧ مع اسرائيل ولقد تراوح المتوسط السنوى لعجز الميزان التجارى خلال الخمسينات بين ١٢ ، ٧٠ مليون جنيه ثم ازداد خلال الستينات إلى ما بين ١٥٠ ، ١٧٠ مليون جنيه . أما فى النصف الأول من السبعينات فإن عجز الميزان التجارى بدأ متواضعا فى ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ولكنه تزايد بعد ذلك بصفة مضطردة وحادة حتى بلغ ٥٩٩ مليون جنيه فى ١٩٧٤ ، ١٠٧٨ مليون جنيه فى ١٩٧٥ .

### ( ١ - أ ) الصادرات السلعية :

باستثناء فترة الرواج خلال الحرب الكورية وسنة ١٩٧٤ التى شهدت رواجاً عالمياً كان موقف الصادرات السلعية ضعيفاً . وما يذكر عن رواج الحرب الكورية أن الأسعار العالمية للقطن الخام ارتفعت ارتفاعاً شديداً بحوالى ١٣٠٪ من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ ( على أساس متوسطات سنوية ) كما ارتفعت أسعار السلع الأولية بصفه عامة . ولقد كان من نتيجة هذا أن ارتفعت حصيلة الصادرات المصرية

(١) أظهرت الإحصائيات الخاصة بعام ١٩٦٩ والتي نشرت بالمجلة الاقتصادية للبنك المركزى عام ١٩٧١ المجلد الثالث عشر عدد ٣ ، ٤ ص ٣٢٣ فائضا فى الميزان التجارى مقداره ٤٦,٦ مليون جنيه حيث كانت الصادرات ٣٢٣,٩ مليون جنيه والواردات ٢٧٧,٣ مليون جنيه . تثير الأرقام التى نشرت فى أعداد أخرى من مجلة البنك المركزى شكاً فى أمر هذا الفائض . فالأرقام التى نشرت فى مجلة البنك المركزى فى الأرقام ١٩٧٠ ، ١٩٧١ المجلد العاشر عدد ١ ، ٢ والمجلد الحادى عشر عدد ١ ، ٢ تؤكد أن الواردات السلعية فى ١٩٦٩ كانت ٤١٨,٤ مليون جنيه وأن الصادرات لنفس العام كانت ٣١٩,٧ مليون جنيه مما يدل على وجود عجز بالميزان التجارى مقداره ٩٨,٧ مليون جنيه . ولقد يكون هناك اختلاف فى مصدر الإحصائيات — لم يبين مع ذلك — وتسبب فى هذه الحيرة أو الغموض .

( التي كان القطن الخام يمثل ٨٥٪ منها ) إلى ٢٠٤,٥ مليون جنيه في ١٩٥١ . ثم انهارت السوق الدولية للقطن في نهاية ١٩٥١ وبعد محاولة غير مجدية من جانب الحكومة المصرية للاحتفاظ بالأسعار الدولية للأقطان طويلة التيلة عند مستوى مرتفع انهارت أسعار القطن المصري بنصف خلال ١٩٥٢ . ونتيجة لهذا انكمشت حصيلة الصادرات وظلت في تناقص مستمر حتى سنة ١٩٥٦ ( من ١٤٨,٨ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ إلى ١٣٢,٥ مليون جنيه في ١٩٥٦ ) . وفي خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٧ سجلت الصادرات عدة « قفزات » ملحوظة وكان ذلك في السنوات ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٥ بالمقارنة بالسنوات السابقة لها على الترتيب ، ولكن فيما عدا هذا كانت قيمة الصادرات تتناقص بشكل عام من سنة لأخرى . ولقد تميزت الفترة من ١٩٥٧-١٩٦٧ ببذل مجهودات حكومية مكثفة من أجل « التصنيع » وذلك على غط لم يحدث من قبل في مصر خلال القرن العشرين ، وبمحاولات لتشجيع صادرات بعض السلع الصناعية الجديدة وذلك عن طريق منح دعم للصناعات التصديرية أو إعطاء ميزات محددة في أسعار الصرف لتخفيض أسعار التصدير بشكل غير مباشر وكذلك عن طريق التسهيلات الممنوحة للمصدرين . كما أن الحكومة المصرية لم تدخر جهداً في الوقت نفسه في اجراء ما يلزم لتشجيع صادرات القطن . . ويقاس معدل نمو الصادرات المصرية في الفترة ١٩٥٠-١٩٦٧ ، وذلك على أساس السنوات ١٩٥٣-١٩٥٤ وبأخذ تخفيض القيمة الخارجية للجنة المصرية الذي تم في ١٩٦٢ في الحسبان — وجد أنه لم يتجاوز ٣٪ سنوياً بينما كانت التجارة الدولية للعالم الخارجى تنمو في المتوسط بمعدلات أكبر من هذا بكثير .

وبالنسبة للفترة ١٩٦٧-١٩٧٤ فقد سجلت الصادرات نموا ملحوظا بالأسعار الجارية في السنوات ١٩٦٩ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ — وذلك بالمقارنة بالسنوات السابقة لها على الترتيب — وفيما عدا ذلك كان معدل نمو الصادرات يتقلب بين ٢,٥٪ ، ٤٪ . وفي سنة ١٩٧٥ نقصت قيمة الصادرات بحوالى ٥٥٪ . ويلاحظ أن القفزات الهائلة التي حققتها الصادرات في عدد من سنوات

النصف الأول من السبعينات كانت ترجع بصفة رئيسية إلى تغيرات الاسعار العالمية — خاصة في ١٩٧٤ — وليس إلى التغيرات في الكميات المصدرة .

#### (٧-١) الواردات السلعية :

وبالنسبة للواردات السلعية نجد أنها حققت أيضا مستوى مرتفعا خلال مستوى رواج الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥١ ( ٢٤٣,٤ مليون جنيه في ١٩٥١ ) ثم تناقصت بعدا هذا في الاعوام ١٩٥٢-١٩٥٤ . ولقد تميزت فترة الحرب الكورية بتحرير الواردات نسبيا من القيود الجمركية<sup>(١)</sup> ، ولكن بعد إنتهاء الحرب وظروفها عادت الحكومة المصرية فأعادت تنظيمات وقيود الواردات مرة أخرى كما أقدمت أيضا على تشديد الرقابة على النقد الأجنبي . وثمة سبب آخر كان وراء الارتفاع الحاد ثم الانخفاض في الواردات خلال الحرب الكورية وما بعدها إلا وهو الرواج نفسه . فلقد تحسنت شروط التبادل التجاري بين مصر والعالم الخارجى بحوالى ٧٥٪ بسبب الارتفاع الهائل في أسعار القطن الخام خلال الحرب الكورية مما أدى إلى ارتفاع الدخل القومى الحقيقى بحوالى ٨٪ في ١٩٥٠ ، حوالى ٧٪ في ١٩٥١ ، ولقد أدى هذا الأخير إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما أثر في الأسعار المحلية ولكنه أدى أيضا إلى زيادة الواردات. وبالإضافة إلى هذا فإن زيادة المساحة المزروعة قطننا أدى إلى انخفاض المساحة المزروعة حبوبها وهذا في حد ذاته استدعى زيادة في الاستيراد . ولقد كانت الزيادة في الواردات كبيرة للدرجة أنه بالرغم من زيادة قيمة الصادرات بحوالى ٥٠٪ إلا أن الميزان التجارى تعرض للعجز خلال فترة الرواج .

وفي خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦١ نلاحظ أن الواردات كانت تنمو بصفة مستمرة وتراكمية ولكن بمعدلات منخفضة من ١٥٥,٩ مليون جنيه في ١٩٥٤ إلى ٢٤١,٤ مليون جنيه في ١٩٦١ وبالرغم من العجز المستمر في

(١) تسهيلات الاستيراد مع المنطقة الاسترلينية وانخفاض معدلات التصفية الجمركية .



الميزان التجارى والقيود التى فرضت على الاستيراد فى الفترة المذكورة فان وجود احتياطى كبير نسبيا من العملة الأجنبية لدى الحكومة المصرية كان أحد العوامل الهامة التى ساعدت على تزايد الواردات بصفة مستمرة وتراكمية<sup>(١)</sup>، أما فى خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٧ والتى احتوت فترة الخطة الخمسية الأولى ؛ فلقد تزايدت الواردات أولا بمعدلات مرتفعة نسبيا حوالى ٢٢٪ بين سنتى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ٣٧/ بين سنتى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ثم ظلت بعد ذلك فى شبه ركود مستمر بين ١٩٦٣ ، ١٩٦٧ عند مستوى ٤٠٠-٤١٠ مليون جنيه سنويا . ولا يمكن تفسير التغيرات فى الواردات خلال الفترة الأخيرة إلا بالرجوع إلى الخطة الخمسية الأولى . فلقد كان معظم الزيادة الكبيرة فى الواردات خلال الأعوام ١٩٦١-١٩٦٣ راجع إلى زيادة الاستيراد من المستلزمات الانتاجية الأجنبية المطلوبة لإنجاز الاهداف الاستراتيجية للخطة . وسوف نلاحظ فيما بعد عند استعراض هيكل الواردات أن زيادة نسبة كبيرة فى الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة حدثت فى السنوات الأولى من الخطة على وجه الخصوص .

وبحساب معدل نمو الواردات خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٧ على أساس السنوات ١٩٥٣-١٩٥٤ وتأخذ تخفيض قيمة العملة المصرية فى ١٩٦٢ فى الحسبان وجد أنه كان حوالى  $\frac{1}{4}$  ٥٪ سنويا ويعتبر هذا المعدل متواضعا بالنسبة للعالم بصفة عامة لنفس الفترة .

وفى خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٥ اختلف وضع الواردات اختلافا كبيرا عن

(١) بلغ إجمالى الاحتياطيات الرسمية من الذهب والعملات الصعبة ٣٥٥ مليون جنيه فى ١٩٥٠ كان منها جزء حر يمكن التصرف فيه وجزء آخر مجمد أو شبه مجمد . وفى ١٩٥٠ نجد أن الاحتياطيات الرسمية الحرة بلغت ١٤٠ مليون جنيه وهذا يساوى حوالى ٦٣٪ من مدفوعات الواردات لنفس السنة وفى خلال الخمسينات لم يتغير هذا الموقف كثيرا حيث كان إجمالى الاحتياطيات الحرة Free Gross Reserves يبلغ فى المتوسط ٦٠٪ من مدفوعات الواردات السنوية . راجع الشرة السنوية للبنك الأهل المصرى والمجلة الاقتصادية للبنك المركزى للسنوات المعنية . وكذلك يمكن مراجعة :

B. Hansen and Marsouk , Development and Economic Policy in the U.A.R.

( Amsterdam 1963 ) , P. 190

الفترة السابقة وذلك لإشتداد موجة إرتفاع الاسعار عالميا وخاصة في منطقة غرب أوروبا والتي زاد التعامل معها في مجال الاستيراد أخيرا بشكل ملحوظ . وحسب معدل نمو الواردات بالأسعار الجارية نجد أنها زادت حوالى ثلاث مرات ونصف بين ١٩٦٨ ، ١٩٧٥ من ٣٦٩,٣ مليون جنيه إلى ١٦٩١,١ مليون جنيه . وباستخدام الأرقام القياسية للأسعار الدولية ( من البنك الدولى ) يتضح أن حوالى ٧٥٪ من الزيادة التى حدثت فى الواردات المصرية فى النصف الأول من السبعينات ( حوالى ١٢٣٠ مليون جنيه ) ترجع إلى زيادة الاسعار العالمية وأن ٢٥٪ من الزيادة ترجع إلى زيادة حقيقية فى الكمية<sup>(١)</sup> . ولقد تأثرت الواردات فى الفترة الأخيرة بمتغيرات اقتصادية عديدة ولكن المتغيرات السياسية كانت بلا شك هى المتغير الأصل . لقد تميز النظام المصرى برئاسة السادات بعدة اتجاهات جديدة . فأولا تغير الإتجاه نحو العالم الغربى بشكل يسمح بعودة طيبة للعلاقات الاقتصادية ونموها . وبالتنظر للظروف الاقتصادية لمصر مقارنة بالعالم الغربى لم يكن من الغريب أبدا أن ينعكس التحسن فى العلاقات سريعا على الواردات وليس على الصادرات . أضف إلى هذا أن مصر قد اعتادت على السلع الاستهلاكية الغربية لفترة طويلة من الزمان سواء قبل ١٩٥٠ أو خلال الخمسينات ولم يتغير هذا الوضع إلا فى خلال الستينات فكان منطوقا أن يحدث نوع من « التحويل للحرمان » متمثلا فى زيادة مفاجئة وكبيرة فى الواردات من الغرب بمجرد عودة العلاقات الطبيعية معه مرة أخرى . وثانيا ظهر اتجاه تدريجى فى فترة حكم السادات نحو « الانفتاح الاقتصادى » والتخفيف من حدة الرقابة الحكومية المباشرة على الاستيراد بل وتسهيل اجراءات الاستيراد والاستفادة من مدخرات المواطنين من العملات الأجنبية الموجودة بالخارج ومن تحويلاتهم للدخول فى عمليات الاستيراد . وبالإضافة الى ما سبق فان الحكومة الجديدة لم تمنع فى زيادة الواردات من عديد من السلع الاستهلاكية الأجنبية التى كانت تعتبر خلال فترة عبد الناصر نوعا من « الرفاهية المحرمة » وتحارب أحيانا علنا فى الاجتماعات الشعبية وفى وسائل الاعلام بتوجيهات عليا .

(١) أنظر مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨-١٩٨٢ لجمهورية مصر العربية المجلد الأول ص ١٥٠١ .

أنظر أيضا الجدول الاحصائي رقم (١) لبيان التطورات السنوية في قيمة الصادرات والواردات السلمية ووضع الميزان التجاري لمصر خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٥ .

#### (ب) الصادرات والواردات غير المنظورة ووضع ميزان التجارة غير المنظورة :

باستثناء الأربع سنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١ نجد أن وضع ميزان التجارة غير المنظورة قد اختلف تماما عن وضع الميزان التجاري . ففي خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٥ باستثناء الأربع سنوات المذكورة ظلت الصادرات غير المنظورة تفوق قيمة الواردات غير المنظورة مما ترتب عنه فائض مستمر في ميزان هذه التجارة . وفي خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ كان المتوسط السنوي لفائض ميزان التجارة غير المنظورة حوالي ١٨ مليون جنيه ، ثم ارتفع هذا المتوسط الى نحو ٣٠ مليون جنيه في الفترة ١٩٥٦-١٩٦٠ ثم الى حوالي ٤٨ مليون جنيه في الفترة ١٩٦١-١٩٦٦ . أما في خلال الأربع سنوات الاستثنائية ١٩٦٨-١٩٧١ فقد ازداد عجز التجارة غير المنظورة بصفة مضطردة من ٢٥,٩ مليون جنيه في ١٩٦٨ الى ٤٠ مليون جنيه في ١٩٧١ . وفي عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ تكون فائض مرة أخرى ولكنه محدود جدا لا يزيد عن ٣ مليون جنيه في السنة ، أما في العامين ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ فقد ارتفع الفائض من حوالي ٦٦ مليون جنيه الى ١١٠ مليون جنيه على الترتيب .

أقربني الإشارة الى أن وضع ميزان التجارة غير المنظورة كان مرتبطا بصفة أساسية خلال الفترة بوضع الصادرات غير المنظورة وأهم بنودها هو بلا شك إيرادات قناة السويس ولقد ازداد اهتمام الدولة بالقناة بشكل هائل بعد النجاح في تأميمها عام ١٩٥٦ ، فعبرت إمكانيات كثيرة رأسمالية وإدارية وخبرات فنية وعمالية لتعميقها وتوسيعها وزيادة كفاءتها بشكل عام وذلك بغرض زيادة صافي إيراداتها من العملة الأجنبية . ولقد نجحت الدولة نجاحا كبيرا في إدارتها للمجرى المائي الدولي حتى ان إيرادات القناة ظلت تتزايد بشكل مستمر وملحوظ بين

جدول (١- ٢)

السنة	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
الصادرات	١٩٠,٢+	٢٠٢,٥+	١٤٨,٨+	١٣٧,٨+	١٤٤,٦+	١٣٢,٥+	١٢٩,١+	١٢٦,١+	١٢٣,١+	١١٧,٣+	٢٠٣,٧+	١٦٤,٩+	١٤٥,٣+	٢٢٨,٨+
قروض	٧٢٢,٦-	٧٤٣,٤-	٢١٢,٩-	٢١٢,٧-	١٥٥,٧-	١٩٣,٤-	١٩٦,٠-	٢١٨,٦-	٢١٥,٥-	٢٣٧,٦-	٢٥٨,١-	٢٤١,٤-	٢٤٦,٢-	٤٠٢,٦-
موازن فضائي	٣٢,٤-	٢٨,٩-	٦٤,١-	٢٨,٦-	١١,٧-	٥٤,٨-	٦٢,٥-	٥١,٦-	٢٢,٤-	٧٠,٣-	٥٤,٤-	٧٦,٥-	١٤٩,٠-	١٧٣,٨-
موازن المبيعات غير المنظورة	١٨,٤+	٢٢,٧+	١٠,٧+	٢١,٠+	١٥,٣+	٢٠,٨+	٢٠,٤+	٢٠,٤+	٢٢,٣+	٣٤,٣+	٣٠,٨+	٢٢,٦+	٣١,٤+	٥٠,٩+
موازن الحساب الجاري	١٤,٠-	١٥,٢-	٥٢,٤-	٧,٩-	٢,٦+	٢٤,٠-	٣٢,٠-	٣١,٨-	٢٠,١-	٣٦,٠-	٢٢,٦-	٥٢,٣-	١١٧,٦-	١٢٢,٨-

الأرقام محسنة من عداد مختلفة من مجلة البنك الأمل المصري، مجلة البنك المركزي المصري، بالنسبة

للسنوات ١٩٦٨-١٩٧١ ورد في تقارير مجلة البنك المركزي المصري، لبعض من الأرقام  
بمصرص البورصات والصادرات السمية والرقم الملوي في كل حائة من حائات السنوات  
الذكورة ورد في تقرير مجلة البنك المركزي عام ١٩٧٢ المجلد الثاني عشر عدد ٣ ، ٤ من  
أما الرقم السفلي فمقدومة في مجلة البنك المركزي في الاصلوم ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، المجلد ٣٢٣

العاشر عدد ١ ، راجعاً لما كان الأصح فانه لابد أن نختار الرقم  
المعطى . ومع ذلك فان المؤثرات الاقتصادية في كل من تجارة المصنوعات والواردات السلبية  
توضح أن يكون الرقم السفلي هو الأقرب إلى الصمة فهو أكثر ارتباطاً بالسلسلة الزمنية سواء  
قبل ١٩٦٨ أو بعد ١٩٧١ .

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
المصنوعات	٣٧٩,١٤	٢٢٩,٨٤+	٧٥٩,٥+	٢٥٨,٧+	٢٨٨,٧٥	٣١٩,٧٤+	٣٥٥,٤+	٤٤٨,٩+	٣٥٣,٧٤+	٣٩٨,٣٥	١٩٧,٨+
الواردات	٣٩٩,٤-	٤١٣,٢-	٤١٠,٥-	٤١٣,٢-	٣٩٩,٣-	٤١٨,٤-	٥١٧,٨-	١٠٤,٨-	٥٥٩,٢-	٦٢٢,٢-	١٢٥٢,٨-
الدين المصنوعي	١٧١,٨-	١٦٦,٥-	١٥١,٤-	١٥٤,٥-	٨٠,٦-	٩٨,٧-	١٢٢,٤-	٩١,٦-	٢٢٩,٠-	٥٩٨,٩-	١-٧٨,٣-
مؤشر للمعاملات هو للظلية	٤٨,٧+	٥٩,٥+	٧٥,٨+	٢٩,٠+	٩٥,٩-	٣٩,٢-	٣٨,٣-	٤٠,٠-	٢٠,٠+	٢,٧+	٦١,٢+
مؤشر للمعاملات هو للظلية	١٢٢,١-	١١٠,٠-	٧٥,٦-	١٧٥,٥-	١٠٩,٥-	١٣٢,٦-	٢٠٠,٦-	٢١١,٦-	٢٠٢,٥-	٢٢٢,٢-	٥٣٢,٨-

مؤشر للمعاملات هو للظلية

١٩٥٧ ، ١٩٦٦ ثم حدثت حرب ١٩٦٧ وأغلقت القناة أمام الملاحة مرة أخرى . ومن استطلاع بيانات ميزان التجارة غير المنظورة يلاحظ ان إيرادات قناة السويس خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٦ هي التي أدت بشكل مباشر الى « زيادة فائض الميزان وان انقطاع هذه الإيرادات بعد حرب ١٩٦٧ هو الذى أدى الى انقلاب الفائض الى عجز وان هذا العجز لم ينقلب مرة أخرى إلى فائض إلا في ١٩٧٤ بعد عودة قناة السويس للملاحة الدولية مرة أخرى . وما حدث بالنسبة لقناة السويس وتأثيرها على فائض ميزان التجارة غير المنظورة يمكن أن يعطى لنا مثالا آخر واضحا لتأثير العوامل السياسية على أوضاع التجارة الخارجية المصرية ، فقد كان قرار التأميم في ١٩٥٦ قرارا سياسيا وكانت حرب ١٩٦٧ وما ترتب عليها أيضا نتيجة طبيعية للأحداث السياسية للمنطقة ، كما أن قرار إعادة فتح القناة للملاحة البحرية لم يتم إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى استطاعت مصر أن تحقق فيها إنتصارا عسكريا وسياسيا مكن قيادتها من إتخاذ القرار .

أما في جانب الواردات غير المنظورة فقد كانت مصروفات الحكومة<sup>(١)</sup> في الخارج تمثل أهم بنود المدفوعات .

أنظر أيضا الجدول الإحصائي رقم (١-٦) لتتبع وضع ميزان التجارة غير المنظورة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٥ .

### (جـ) وضع ميزان الحساب الجارى :

ظل ميزان الحساب الجارى في حالة عجز مستمر خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٥ وذلك باستثناء عام ١٩٥٤ الذى تحقق فيه فائض هزيل بلغ

(١) مصروفات الحكومة في الخارج كانت تتمثل في مصروفات التمثيل السياسى خارجيا والمنح الدراسية والبحثات العلمية وكذلك ما سمي بمصروفات « دعم الثورة » . وبالإضافة إلى ما سبق فإن جانبها هاما من مدفوعات الحكومة للدول الشيوعية في مشتريات الأسلحة يدخل غالبا في البند المذكور ، أنظر :

B. Hansen and Nashashibi , Ibid , P. 18 and P. 24 ( i. n. 22 )

٣,٦ مليون جنيه. ولقد بلغ إجمالي العجز المتراكم في الخمسينات ( باستثناء ١٩٥٤ ) ٢٤٤,٨ مليون جنيه وفي الستينات ٩٩٠,٤ مليون جنيه ، وفي الست سنوات ١٩٧٠-١٩٧٥ ٢,٣٣٨,٩ مليون جنيه . وتدل الأرقام المذكورة على زيادة حدة العجز بشكل مستمر وخاصة في النصف الأول من الستينات . وبمساب المتوسط السنوي للعجز على أساس الأرقام المذكورة نجد أن هذا قد ارتفع من حوالي ٢٧ مليون جنيه في الخمسينات إلى ٩٩ مليون جنيه في الستينات إلى حوالي ٣٩٠ مليون جنيه في الفترة الأخيرة ١٩٧٠-١٩٧٥ . ونلاحظ أن ارتفاع المتوسط السنوي للعجز في ١٩٧٠-١٩٧٥ يرجع بصفة خاصة إلى التفورات في السنتين الأخيرتين من الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ حيث بلغ العجز فيها ٥٣٢,٧ ، ٩٦٨,٦ مليون جنيه على الترتيب . وكما رأينا من قبل فإن الميزان التجاري كان في حالة عجز مستمر طوال الفترة ( فيما عدا ١٩٦٩ ) بينما كان ميزان التجارة غير المنظورة في حالة فائض مستمر فيما عدا أربعة سنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١ . ولذلك يمكن القول أن وضع الميزان التجاري كان بصفة عامة هو السبب المباشر في عجز ميزان الحساب الجاري خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٥ . وبالإطلاع على إحصائيات ميزان المدفوعات يتضح لنا كيف ساهمت العمليات الدائنة في ميزان التجارة غير المنظورة في سد جانب كبير من عجز الميزان التجاري وذلك باستثناء الأربعة أعوام التالية لحرب ١٩٦٧ .

لقد ساهم الأيرادات المتحقق من قناة السويس في تغطية جانب كبير من عجز الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٦ . لقد كان المتوسط السنوي للأيرادات القناة في الفترات الخمسية ١٩٥٢-١٩٥٦ ، ١٩٥٧-١٩٦١ ، ١٩٦٢-١٩٦٦ ، حوالي ٣٠ مليون ، ٤٣ مليون ، ٧٧ مليون جنيه على التوالي بينما كان المتوسط السنوي لعجز الميزان التجاري في نفس الفترات المذكورة ٤٥ مليون ، ٦١ مليون ، ١٦٣ مليون جنيه على الترتيب . ومعنى هذا أن قناة السويس ساهمت وحدها بتغطية ٦٦,٦% ، ٧٠,٥% ، ٤٧,٢% من عجز الميزان التجاري في الفترات الخمسية ١٩٥٢-١٩٥٦ ، ١٩٥٧-١٩٦١ ، ١٩٦٢-١٩٦٦ .

١٩٦٢ - ١٩٦٦. ويلاحظ انه بالرغم من زيادة المتوسط السنوي لارداد القناة بنسبة ٧٩٪ بين الفترتين الخمسيتين ١٩٥٧/١٩٦١ ، ١٩٦٢/١٩٦٦ الا ان مساهمته في تغطية عجز الميزان التجارى قد انخفضت نسبيا لأن المتوسط السنوى لهذا العجز قد ازداد بنسبة ١٦٧٪ بين الفترتين المذكورتين .

ولى الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ ساهمت مصروفات الجيش البهطاني في منطقة قناة السويس في تغطية جانب من عجز الميزان التجارى ثم انقطعت هذه المصروفات بعد الجلاء عن مصر نهائيا . ولى خلال الخمسينات والستينات كانت ايرادات السياحة وبعض ايرادات عمليات أخرى غير منظورة تساهم في سد جانب من عجز الميزان التجارى ، ولى عام ١٩٦٦ مثلا ( وهو العام السابق لحرب يونيو ١٩٦٧ وإغلاق القناة ) كان عجز الميزان التجارى قد وصل الى حوالى ١٥١ مليون جنيه وغطت ايرادات قناة السويس ٩٥ مليون جنيه من هذا العجز بينما ان ايرادات أخرى غير منظورة غطت نحو ١٨ مليون جنيه . ولى خلال الست السنوات ١٩٦٨-١٩٧٣ خسرت مصر ايرادات قناة السويس تماما بسبب إغلاقها كما خسرت أيضا معظم ايرادات السياحة وذلك فى ظروف التوتر السياسى المستمر والاستعداد لمجولة حرية أخرى مع إسرائيل وكتيجة لهذا فان ايراد الصادرات غير المنظورة لم يكن يتعد به أبدا فى السنوات ١٩٦٨-١٩٧٣ فى مواجهة عجز الميزان التجارى وذلك على عكس الوضع الذى كان سائدا قبل ١٩٦٧ . بل وأن ميزان التجارة غير المنظورة كما أوضحنا من قبل كان فى حالة عجز مستمر ومتزايد فى خلال السنوات ١٩٦٨-١٩٧١ الأمر الذى أضاف الى عبء العجز المستمر فى الميزان التجارى . ولم يتغير هذا الوضع إلا فى العامين ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على أثر انتعاش السياحة وإعادة افتتاح قناة السويس للملاحة ، ولكن فائض ميزان التجارة غير المنظورة لم يعد أبدا الى نفس الأهمية النسبية التى حازها من قبل فى مواجهة عجز الميزان التجارى . فكان فائض ميزان التجارة غير المنظورة حوالى ٦٦ ، ١٠٩٧ مليون جنيه . فى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على الترتيب بالمقارنة بعجز الميزان التجارى الذى بلغ



٥٣٢,٧ ، ٩٦٨,٦ مليون جنيه في السنتين المذكورتين على الترتيب .

ومن ناحية أخرى نجد أن بند « مصروفات الحكومة » كان له دور مستمر في تقليل حجم فائض ميزان التجارة غير المنظورة خلال فترة البحث أو بعبارة أخرى أن هذا البند ساهم في زيادة عجز ميزان الحساب الجاري . ولقد ازدادت مصروفات الحكومة من متوسط سنوى قدره ٦,٦ مليون جنيه في الفترة ١٩٥١-١٩٥٤ إلى حوالى ١٨ مليون جنيه في الفترة ١٩٥٥-١٩٥٩ ثم إلى متوسط سنوى قدره ٣١ مليون جنيه خلال السنوات ١٩٦٠-١٩٦٦ . وفى النصف الأول من السبعينات لم يختلف المتوسط السنوى للمصروفات الحكومية في الخارج عن المتوسط الخاص بالفترة ١٩٦٠-١٩٦٦ رغم أنه في ١٩٧٥ وحدها ارتفع هذا البند إلى ٤٠,٤ مليون جنيه . ويقدر أن الزيادة في « مصروفات الحكومة » كانت أساسا بسبب زيادة المدفوعات السرية عن مشتريات الأسلحة من كمنلة أوروبا الاشتراكية . وإذا كان هذا الأمر صحيحا فإن الزيادة في عجز ميزان الحساب الجارى خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٧٥ بسبب زيادة مصروفات الحكومة كان نتيجة مشتريات سلمية وليس نتيجة معاملات غير منظورة .

#### ( د ) مواجهة عجز الحساب الجارى وحساب رأس المال :

وإى خلال فترة الخمسينات أمكن مواجهة العجز فى ميزان الحساب الجارى بعدة طرق منها نقص الاحتياطيات الرسمية من العملات الصعبة والذهب والسحب من أرصدة مصر الاسترلينية لدى بريطانيا . إلا أن هذا المصدر كان ينضب تدريجيا حتى أن أهميته النسبية تضاءلت بشكل واضح فى الستينات ، فقد نقص إجمالى الاحتياطيات الرسمية لدى الدولة من ٣٥٥ مليون جنيه فى ١٩٥٠ إلى ١٣٦ مليون جنيه فى ١٩٦١ هذا بينما أن عجز الميزان التجارى ارتفع فى الفترة نفسها من ١٤ مليون فى ١٩٥٠ إلى ٥٣,٣ مليون فى ١٩٦١ .

ومما يذكر أنه فى خلال الخمسينات ( ١٩٥٠-١٩٥٩ ) بلغ السحب من احتياطيات الذهب والعملية الصعبة ٢١١,٥ مليون جنيه وقد غطى هذا ٨٥٪

من العجز المتراكم خلال الحقبة المذكورة والذي بلغ ٢٤٨,٤ مليون جنيه . أما في النصف الأول من الستينات ( ١٩٦٠-١٩٦٩ ) فقد ساهم السحب من الاحتياطات الرسمية ومقداره ٧٨,٦ مليون جنيه في تغطية ١٧,٤٪ من مجموع عجز الحساب الجارى البالغ ٤٤٠,٥ مليون جنيه . وفى النصف الثانى من الستينات ( ١٩٦٥-١٩٦٩ ) لم يتغير الموقف السابق كثيرا حيث بلغ السحب من الاحتياطات الرسمية مقدار ٩٣ مليون جنيه وذلك فى مقابلة عجز فى الحساب الجارى مجموعه ٥٤٩,٩ مليون جنيه أى بنسبة ١٦,٩٪ .

وعلى عكس الاحتياطات من العملة الصعبة والذهب لعبت القروض الرأسمالية دوراً متزايد الأهمية فى مقابلة عجز الميزان الجارى . فقد ظل صافى القروض الرأسمالية رقماً سالباً خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٤ نتيجة لتفوق الالتزامات على القروض الجديدة من الخارج ، ومن ثم كان ينهد ولا يقلل من عبء العجز فى الحساب الجارى . وفى خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٥٨ كان صافى القروض الرأسمالية رقماً موجباً ( باستثناء ١٩٥٧ ) ولكنه بلغ فى مجموعه ٤,١ مليون جنيه . والأرقام التالية توضح صورة ميزان القروض الرأسمالية بالمقارنة بميزان الحساب الجارى فى الخمسينات والأرقام الواردة بالمليون جنيه وإشارة ( - ) تدل على العجز .

السنة	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
ميزان الحساب الجارى	١٤,٠-	١٥,٦-	٥٣,٤-	٧,٩-	٣٦,٠+	٣٤,٠-	٣٣,٠-	٣١,٢-	٢٠,١-
صافى القروض	٣,٦-	٤,٦-	٧,٠-	٢,٤-	٠,٣-	٢,٢+	٢,٠+	٠,١-	١,٥+

ومنذ ١٩٥٩ ارتفعت أهمية البند المذكور حيث بلغ صافى القروض خلال التسع سنوات : ١٩٥٩ - ١٩٦٧ مقدار ٥٣٧,٥ مليون جنيه وقد غطى هذا ٦٨,٢٥٪ من عجز الحساب الجارى فى هذه السنوات والذي بلغ ٧٨٧,٦

مليون جنيه . ويلاحظ أن بند صافي القروض الرأسمالية يشمل التسهيلات الائتمانية ( باستثناء تلك الخاصة بالأسلحة غالبا ) والمبالغ المقابلة للواردات من القمح الأمريكي . في إطار القانون العام ٤٨٠ للمعونة الأمريكية والتي تم سدادها بالجنيه المصري كما يشمل قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD ويشمل من الجانب الآخر التعويضات التي دفعتها الحكومة المصرية في تأمين قناة السويس وتعويضات السد العالي للسودان وكذلك مدفوعات سداد خدمة القروض المستحقة . ويلاحظ أن المعونة الأمريكية المذكورة لعبت دورا كبيرا الأهمية من بين هذه البنود جميعا . ففى خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٧٠ بلغت المبالغ المقابلة لواردات القمح الأمريكي في إطار القانون العام ٤٨٠ للمعونة الأمريكية حوالي ٣٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا ٤٩,٥ ٪ من عجز ميزان الحساب الجارى خلال نفس الفترة<sup>(١)</sup> . ويخلاف هذه المصادر استعانت مصر في سداد عجز ميزان الحساب الجارى بزيادة مديونيتها في حسابات المقاصة واتفاقات السلع الثنائية .

وفى خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٠ حدث تغير واضح في طريقة تغطية عجز الحساب الجارى ، فمن ناحية لم يعد للاحتياطيات الرسمية من العملات الصعبة والذهب أهمية تذكر في تغطية عجز الحساب الجارى . ومن ناحية أخرى نجد أنه بالرغم من استمرار تدفق رؤوس الأموال للدخل طوال الفترة ( وكان لهذا بالطبع أهمية من الناحية الاقتصادية ) إلا أن التدفقات الرأسمالية للخارج ازدادت بسبب الحاجة إلى سداد القروض الأجنبية ، ومن ثم فإن حساب رأس المال فقد جانبا كبيرا من أهميته بشكل عام كـمصدر تمويل عجز الحساب الجارى . ولقد استمر هذا الوضع خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ والجنول الآلى يبين المعاملات الرأسمالية الدائنة والمدينة خلال الأربع سنوات ١٩٧٢-١٩٧٥ :

(١) أنظر أيضا د. على الجبيل : خمسة وعشرون عاما ١٩٥٢-١٩٧٧ ، ( الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٧ ) ص ١٤٣ .

١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	
١٠٣٧+	٤٤٣,٢+	٢٧١,٩+	١٩٩,٩+	مجموع التدفقات الرأسمالية من الخارج (الدائن)
(٤٥٤,٧+)	(٢٠٤,١+)	(١٣٦,٥+)	(١٧٨,٢+)	منها قروض أجنبية وتمويلات
٣٤١,٧-	٢٨٥,٥-	١٨٦,٢-	١٣٢,٧-	مجموع التدفقات الرأسمالية إلى الخارج
(٢٢٣,٤)	(٢٥٥,٦-)	(١٦٦,٠-)	(١٢٨,٢-)	منها تسديد القروض والالتزامات
١٩٥,٣+	١٥٧,٧+	٨٥,٧+	٦٦,٢+	صافي حساب رأس المال

ومقارنة بسيطة نستطيع أن نرى كيف أن تسديد القروض والالتزامات ( خدمة الدين الخارجي ) كانت تمثل نسبة كبيرة من القروض الجديدة في ١٩٧٢ ( ٧٢٪ تقريباً ) وتوفى القروض الجديدة في ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ . والسنة الأخيرة ١٩٧٥ تمثل وحدها تقريبا في الموقف المذكور حيث فاقت القروض الجديدة المبالغ المتدفقة إلى الخارج في سداد القروض والالتزامات بشكل واضح . ومقارنة فائض حساب رأس المال في الأربع سنوات ١٩٧٣-١٩٧٥ يعجز ميزان الحساب الجاري في نفس السنوات وهو بالترتيب : - ٢٠٢,٥ ، - ٢٢٣,٣ ، - ٥٣٢,٧ ، - ٩٦٨,٦ مليون جنيه سوف نتأكد من انخفاض الأهمية النسبية لصافي التدفقات الرأسمالية في مواجهة عجز المعاملات الجارية وذلك باستثناء ١٩٧٥ .

ولقد ساهمت التحويلات أساسا في سد عجز الحساب الجاري في الفترة ١٩٦٧-١٩٧٥ . وكان « صافي التحويلات » Net transfers رقما متواضعا حتى ١٩٦٧ ثم انقلب الوضع منذ ذلك الحين فأصبح مصدرا هاما للعملة الأجنبية ويساهم بشكل واضح وهام في تغطية عجز الحساب الجاري<sup>(١)</sup> . وبما

(١) يلاحظ أن بند التحويلات لم يكن له ذكر في الإحصائيات حتى عام ١٩٦٥ ، ول عام ١٩٦٦ سجل + ٥ مليون جنيه فقط . أما في الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ بعد تفرغ المساعدات العربية لمصر تمهيدا لها من فقدان إيرادات قناة السويس فقد تغير الموقف تماما . فبلغ صافي التحويلات في ١٩٦٧ وحدها ما يساوي + ٥٨,٢ مليون جنيه .

يذكر أن أهم بنود التحويلات بعد حرب ١٩٦٧ تمثل في المعونة المالية التي قررت الدول العربية في مؤتمر الخرطوم منحها لمصر سنوياً تمويهاً لها عن غساسة إيرادات قناة السويس ودعماً لها في مواجهتها مع إسرائيل . كما ساهمت القرارات الاقتصادية الجديدة للحكومة المصرية في تيسير التحويلات النقدية للمواطنين المقيمين في الخارج ، والمواطنين الذين يؤدون خدمات بالنقد الأجنبي داخل البلاد وفي جذب مدحجرات هؤلاء إلى الداخل بعد أن كانت نسبة كبيرة منها هرب إلى الخارج أو يحتفظ بها تلقائياً في الخارج بعد تكوينها . كما ساهم القرار الوزاري ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ الخاص بإنشاء السوق الموازنة للنقد الأجنبي في تدعيم التيسيرات النقدية السابقة للمواطنين وكذلك في تيسير تحويلات العرب والسياح لغير أغراض الاستثمار . والبيان التالي الذي يقارن بين التحويلات وعجز الميزان الجاري في السنوات ١٩٧٠-١٩٧٥ يوضح الأهمية الكبرى التي احتلها هذا البند في مواجهة العجز في المعاملات الجارية ، ( لاحظ أن الأرقام الواردة بالمليون جنيه ) .

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
عجز الحساب الجاري	- ٢٠٠,٧	- ٢١١,١	- ٢٠٢,٥	- ٢٢٣,٣	- ٥٢٢,٧	- ٩٦٨,٦
التحويلات	+ ١٣٤,٠	+ ١٢١,٣	+ ١٢٨,٢	+ ٢٥٣,٧	+ ٤٠٥,٢	+ ٤٢١,٣

### مراجع الفصل السادس :

- ★ P.T. Ellsworth , The International Economy , Chapter 16 ( 3rd Edition , New York 1964 ) .
- ★ I.M.F's Publications on Balance of Payments ( Annual Reports ) .
- ★ C. Kindleberger , International Economics , Chapters 2, 17 and 25 . (3rd Edition , Homewood Illinois , 1963 ) .
- ★ P. Samuelson , Economics , Chapter 33 (8th Edition , New York 1970 )
- ★ D. A. Snider , Introduction to International Economics , Chapter 8 ( Revised Edition , Homewood , Illinois , 1958 ) .

★ همد زكى شافى ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ( الطبعة الثالثة — بيروت . ١٩٧٠ ) انظر الفصول : الثالث والرابع والسادس .

★ فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ( القاهرة ١٩٦٩ ) الفصل الثامن والفصل التاسع .

★ نشرات وتقارير البنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري ، اعداد مختلفة للفترة ١٩٥٠—١٩٧٧ .

## الفصل السابع

### سعر الصرف

إذا أراد أحد التجار بالاسكندنافية ان يشتري منسوجات قطنية من كفر الدولار فانه لا يحتاج الا ان يبعث للمصنع ويستعد لدفع قيمة البضائع بالجنهيات المصرية .. أما اذا كانت رغبة هذا التاجر في شراء المنسوجات القطنية من إنجلترا مثلا فان عليه أن يتكفل بسداد القيمة المطلوبة بالجنهيات الاسترلينية . وقد يقبل التاجر الانجليزي تحصيل قيمة البضائع المصدرة الى التاجر المصري بالجنهيات المصرية في حالة واحدة فقط وهذه حينما يتمكن تحويل الجنهيات المصرية الى جنهيات استرلينية دون خسارة مالية . وعليه فمن الواضح ان التعامل بين البلاد المختلفة ذات العملات المختلفة يدخل عنصرا اقتصاديا جديدا الا وهو سعر الصرف الأجنبي Foreign Rate of Exchange ويعرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدة من العملة الوطنية . فمثلا سعر الصرف للجنهية الاسترلينية في الولايات المتحدة يساوى ١,٥ دولار . فاذا فرضنا ان احد الاشخاص في الولايات المتحدة يريد استيراد سيارة انجليزية ثمنها ١٠٠٠ جنهية استرلينية فان عليه على أساس سعر الصرف المذكور ان يعد مبلغ ١٥٠٠ دولار امريكى ويرسلهم للتاجر الانجليزي .

وعملية التحويل قد تم عن طريق بنك تجارى مثلا ، فيقوم هذا الوسيط بتحويل الدولارات الى استرلينية ثم ارسالها الى إنجلترا أو قد يحدث أن تحول قيمة السيارة بالدولارات الامريكية الى إنجلترا فيقوم التاجر الانجليزي بتحويل قيمة الدولارات الى جنهيات استرلينية عن طريق البنك التجارى الذى يتعامل معه . ونريد من هذا المثال المبسط أن نخرج بالملاحظة الآتية :

ان الطلب الامريكى على سلعة انجليزية يمثل طلبا على الجنهية الاسترلينية بقيمة هذه السلعة ويمثل ايضا عرضا للدولار الامريكى بنفس هذه القيمة .

ويمثل هذه الطريقة فانه اذا ما طلب أحد الأفراد الانجليزية سيارة امريكية ثمنها ١٥٠٠ دولار فانه في الواقع يطلب هذه الكمية من الدولارات ويعرض مقابلها ١٠٠٠ جنيه استرليني تقريبا — عند سعر الصرف ١,٥ دولار للجنيه الاسترليني .

والآن نستطيع ان نعيد صياغة الملاحظات السابقة في صورة عامة كالآتي :  
ان استيراد السلع من أحد البلاد الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الاجنبى وان تصدير السلع للبلد الاجنبى يزيد من عرض عملة هذا البلد الاجنبى في السوق الوطنية .

أو بعبارة اخرى فان : الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية ، بينما ان الصادرات تزيد من الطلب الاجنبى على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطنى .

وإلى دراستنا السابقة لميزان المدفوعات الدولية عرفنا ان واردات السلع غير المنظورة تقوم بنفس الدور الذى تقوم به واردات السلع المنظورة من حيث انها تؤدي الى زيادة عرض العملة الوطنية في الأسواق الأجنبية وزيادة الطلب على العملات الأجنبية بمقدار مماثل . وكذلك أيضا فان جميع البنود التى ترصد في الجانب المدين في ميزان المدفوعات تقوم بنفس الدور . ويمكننا اذاً التقدم خطوة اخرى في تحليلنا بأن نقول ان جميع المعاملات التجارية والمالية التى يحتوىها الجانب المدين في ميزان المدفوعات تؤدي تماما مثل الواردات الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية .

وبطريقة مماثلة ، فكما تؤدي الصادرات السلمية الى زيادة عرض العملات الأجنبية في السوق الوطنى وزيادة الطلب على العملة الوطنية بمقدار مماثل فان الصادرات غير المنظورة وجميع المعاملات التجارية والمالية الأخرى التى يحتوىها الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تؤدي أيضا الى زيادة عرض العملات الأجنبية .

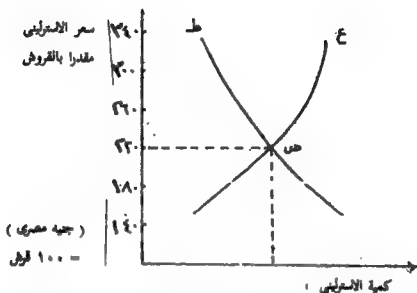


ونستطيع ان نقول اننا بهذا قد توصلنا الى التعرف على محدّدات الطلب والعرض الأجنبي على العملة الوطنية .. فمن ناحية يتحدّد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية بجميع العمليات المالية والتجارية للجانب الدائن في ميزان المدفوعات بينما يتحدّد عرض العملة الوطنية في الخارج بجميع العمليات المالية والتجارية المقيدة في الجانب المدين في ميزان المدفوعات . وكأى بسلمة يتحدّد سعر العملة الوطنية بالنسبة للسكّات الأجنبية تبعاً لمقدار المطلوب والمعرض منها في الأسواق الأجنبية . فاذا تمّ تحدّد سعر الصرف للعملة عن هذا الطريق فاننا نكلم عن سعر الصرف الحر Free Exchange Rate وهذا يميّز له عن سعر الصرف الرسمى الثابت Fixed Exchange Rate الذى تحدّده السلطات النقدية في الدولة بطريقة ما قد تأخذ في اعتبارها ظروف العرض والطلب او قد تهملها تماماً .

وسوف يقتصر بحثنا الآن على دراسة كيفية تحدّد سعر الصرف الحر ثم نشدّرج بعد ذلك لنبحث النتائج التى تترتب على اختلاف السعر الرسمى عنه . ونفترض خلال التحليل عدم وجود قيود على التجارة الخارجية .

#### تحدّد سعر الصرف الحر :

سوف نفترض الآن للتبسيط ان التعامل التجارى والمالى يتم بين بلدين اثنين ونوعين اثنين من العملات ونحاول تحدّد سعر الصرف الحر بينهما بطريقة بيانية ( معتمدين على التحليل النظرى السابق ) . ولنفرض مثلاً ان هذين البلدين هما مصر والمملكة المتحدة والعملتين هما الجنيه المصرى والجنيه الاسترلى . وبين الرسم البياني رقم (١-٧) منحني العرض والطلب على الجنيه الاسترلى — ويتحدّد عرض الجنيه الاسترلى في السوق المصرى على أساس مدفوعات المملكة المتحدة الى مصر والتي تتحدّد بطلب البريطانيين على السلع والخدمات المصرية كما تتحدّد ايضا بتحركات رؤوس الاموال من بريطانيا الى مصر ( باختصار عمليات الجانب الدائن في ميزان المدفوعات المصرى ) ويتحدّد الطلب على الجنيه الاسترلى بمدفوعات المصريين الى المملكة المتحدة والتي تتحدّد بطلبات المصريين على السلع والخدمات البريطانية وبفيض رؤوس الاموال من مصر الى بريطانيا ( اى باختصار عمليات الجانب المدين في ميزان المدفوعات المصرى ) .



### شكل رقم (١-٧) تحديد سعر الصرف الحر

ونقيس المحور الرأسى سعر الجنيه الاسترليني مقداراً بالقروش ( الجنيه المصرى = ١٠٠ قرش ) . أى ان هذا المحور يقيس سعر الصرف الاسترليني . ونقيس المحور الأفقى كمية الجنيهات الاسترلينية . ويتحدد سعر الصرف الحر للجنيه الاسترليني بالنسبة للجنيه المصرى عند نقطة التقاطع ص . وينبئ ان يلاحظ للقارىء ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبى معناه انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، والعكس صحيح . أى ان الارتفاع سعر الاسترليني بالقروش معناه انخفاض قيمة الجنيه المصرى ، فمثلاً اذا كان سعر الاسترليني = ٢٠٠ قرش فان سعر الجنيه المصرى =  $\frac{1}{2}$  جنيه استرليني . فاذا ارتفع سعر الاسترليني

فاصبح يساوى ٣٠٠ قرش فان سعر الجنيه المصرى يصبح ثلث جنيه استرليني . واذا انخفض سعر الاسترليني مثلاً من ٢٠٠ قرش الى ١٠٠ قرش لاصبح الجنيه المصرى مساوياً لجنيه استرليني . هذه الحقيقة البديهية يجب ان تكون حاضرة دائماً فى الأذهان حتى لا يظن القارىء اننا نتكلم عن شيئين مختلفين حينما نقول ارتفاع سعر الصرف الاجنبى وانخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية او بالعكس .

العلاقة بين مرونة الطلب على الواردات ومرونة الطلب على العملة الأجنبية :

سوف نخطو خطوة أخرى في تحليلنا مستخدمين نفس المثال السابق لنرى العلاقة بين مرونة الطلب على الواردات من بريطانيا ومرونة الطلب على الاسترليني في مصر .

لنفترض ان أسعار السلع البريطانية مقدرة بالاسترليني سوف تبقى ثابتة ، ولنسأل : ما الذى يحدث بالنسبة لحجم الطلب على الاسترليني في مصر اذا ما انخفضت أسعار السلع البريطانية مقدرة بالجنيه المصرى ؟ . وسبب هذا الانخفاض هو رفع سعر الجنيه المصرى أو تحديد سعر الاسترليني عند مستوى اقل مما كان عليه . وعلى سبيل المثال فان سلعة بريطانية ثمنها ١٠ جنيهات استرلينية سوف تباع بعشرين جنيه مصرى عند سعر صرف ١ جنيه استرليني = ٢ جنيه مصرى ، وسوف تباع بعشرة جنيهات مصرية عند سعر صرف ١ جنيه استرليني = ١ جنيه مصرى .

وحيث ان منحني طلب المصريين على اية سلعة بريطانية ينحدر من أعلى الى أسفل ومن اليسار الى اليمين مثل أى منحني طلب فاننا نتوقع ان انخفاض أسعار هذه السلع داخل مصر سوف يؤدي الى زيادة المطلوب منها . وسوف يعتمد حجم الاتفاق الجديد مقدراً بالجنيه المصرى على مرونة الطلب على السلع المذكورة ، فيزيد عن حجم الاتفاق السابق اذا ما كان الطلب يتمتع بمرونة أكبر من الوحدة ، وينخفض عن حجم الاتفاق السابق إذا ما كانت مرونة الطلب أقل من الوحدة ، ولا يتغير عن حجم الاتفاق السابق اذا كانت المرونة تساوى الوحدة . ولكن حيث ان الكمية المطلوبة من السلع البريطانية سوف تزداد في اية حالة طالما كانت درجة المرونة أكبر من الصفر ، وحيث ان سعر هذه السلع بالاسترليني لم يتغير كما افترضنا فان طلب المصريين على الاسترليني لابد وان يزداد . وسوف تتناسب الزيادة في الطلب على الاسترليني طردياً مع درجة المرونة فتكبر كلما كبرت درجة المرونة وتتلاشى كلية اذا هبطت المرونة الى الصفر .

والخلاصة هي ان تحديد سعر الصرف للعملة الاجنبية عند مستوى اقل مما كان عليه ، أو بمقاربة اخرى تحديد سعر العملة الوطنية عند مستوى اعلى ، سوف يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية طالما كانت مرونة الطلب على الواردات الاجنبية تساوى اى شىء اكبر من الصفر . وكلما زادت مرونة الطلب على الواردات الاجنبية عن الوحدة كلما كبرت الزيادة فى الطلب على العملة الاجنبية . وكلما انخفضت مرونة الطلب على الواردات الاجنبية كلما قلت الزيادة فى الطلب على العملة الاجنبية .

وعلىنا الآن ان نتطرق الى الحالة الأخرى — اى حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية تحت المستوى السائد أو تحديد سعر الصرف الاجنبى عند مستوى اعلى مما كان عليه . فاذا حدث مثلا ان قامت السلطات النقدية فى مصر بتنفيذ هذه السياسة فاننا نتساءل ما الذى يحدث بالنسبة للاتفاق على الواردات من بريطانيا ؟ علما بان اسعار السلع البريطانية مقدرة بالاسترلينى سوف تبقى ثابتة على ما هي عليه .

ان اسعار السلع البريطانية المستوردة مقدرة بالجنيه المصرى سترتفع بفعل السياسة المذكورة وسوف يؤدي هذا الى انخفاض كمية الطلب من هذه السلع . ويتحدد حجم الاتفاق الجديد بالجنيه المصرى تبعاً لمرونة الطلب ، فيصبح اكبر من حجم الاتفاق السابق اذا كانت المرونة اقل من الوحدة . وينخفض عن حجم الاتفاق السابق اذا كانت المرونة اكبر من الوحدة . ولا يتغير عن حجم الاتفاق السابق اذا كانت المرونة تساوى الوحدة . ولكن ما هو وضع الاتفاق الجديد مقدرا بالاسترلينى ؟ .. والمنطق المستخدم فى تحليل هذه الحالة هو نفس المنطق الذى استخدم فى تحليل الحالة السابقة .. فحيث ان الكميات المطلوبة من السلع البريطانية قد انخفضت فى اى حالة من الحالات — طالما ان المرونة تساوى اى شىء اكبر من الصفر — وحيث ان اسعار السلع البريطانية بالاسترلينى ما زالت ثابتة لم تتغير فان حجم الاتفاق الجديد مقدرا بالجنيه الاسترلينى لابد وان ينخفض عن الحجم السابق .

تخفيض قيمة العملة الوطنية لابد وان يؤدي الى نقص كميات الواردات وقيمتها بالعملة الاجبية ، طالما كانت مرونة الطلب على الواردات تساوى اى شىء اكبر من الصفر ، ومن ثم يؤدي الى نقص المطلوب من العملة الاجبية .. ويعتلف مقدار هذا النقص على مرونة الطلب على الواردات : فكلما كانت مرونة الطلب الداخلى على الواردات كبيرة كلما كان النقص فى الطلب على العملة الاجبية كبيرا وبالعكس .

ثانيا : مرونة الطلب على الصادرات ومرونة عرض العملة الاجبية :

تعتمد كميات الاسترليني المعروضة فى السوق المصرى كما ذكرنا من قبل على كميات النقد التى يرغب البريطانيون فى دفعها مقابل الحصول على سلع وخدمات مصرية . ولنفرض الآن ان اسعار السلع المصرية مقدرة بالجنيه المصرى ( داخل مصر ) سوف تبقى ثابتة ولكن هذه الاسعار مقدرة بالاسترليني ( داخل بريطانيا ) سوف ترتفع بسبب رفع قيمة العملة المصرية — ( أى تحديد سعر الاسترليني عند مستوى اقل مما كان عليه — فما الذى يحدث بالنسبة للمعرض من الجنيئات الاسترلينية داخل مصر ؟ اننا نتوقع بالطبع ان يكون منحنى طلب البريطانيين على السلع المصرية مثل أى منحنى طلب آخر ينحدر من اليسار الى اليمين . وعليه فان ارتفاع سعر السلع المصرية بالاسترليني سوف يؤدي الى انخفاض الكميات التى يطلبها البريطانيون من هذه السلع . اما حجم الانفاق الجديد مقدرا بالاسترليني فيكون اكبر من الحجم القديم فى حالة ما اذا كانت مرونة الطلب على السلع المصرية اقل من الوحدة ويكون اقل من الحجم القديم اذا ما كانت مرونة الطلب على السلع المصرية اكبر من الوحدة ويكون مساويا لنفس الحجم القديم اذا ما كانت مرونة الطلب تساوى الوحدة .

وبالنسبة للحالة الأخرى : لنفرض أن مصر قامت بتخفيض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للجنيه الاسترليني . النتيجة هى انخفاض اسعار السلع المصرية مقدرة بالاسترليني داخل السوق البريطانى ، وبالتالي زيادة الكميات التى يطلبها البريطانيون من هذه السلع . ولكن حجم الانفاق البريطانى بالاسترليني ينخفض

لو يرتفع معتمدا على ما اذا كانت مرونة الطلب البريطاني على هذه السلع أقل أو أكبر من الوحدة على الترتيب . يبقى ثابتا — أى مساويا لحجم الاتفاق قبل تخفيض قيمة الجنيه المصرى — فى حالة المرونة المساوية للوحدة .

وحيث ان الاتفاق بالسترليني على السلع المصرية المستوردة داخل بريطانيا ما هو الا عرض السترليني لدى مصر ( حصيلة الصادرات المصرية ) فاننا نستطيع ان نخلص من التحليل السابق بالنتيجة العامة الآتية :

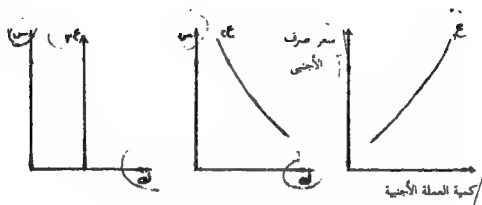
اذا كانت طلب البريطانيون على السلع المصرية ذا مرونة اقل من الوحدة فان ارتفاع اسعار هذه السلع بالسترليني ( نتيجة رفع سعر الجنيه المصرى بالنسبة للسترليني ) سوف يؤدى الى زيادة عرض السترليني لدى مصر . وانخفاض اسعار هذه السلع بالسترليني ( نتيجة خفض سعر الجنيه المصرى بالنسبة للسترليني ) سوف يؤدى الى نقص عرض السترليني لدى مصر . أما اذا كان طلب البريطانيون على السلع المصرية ذا مرونة أكبر من الوحدة فان ارتفاع اسعار هذه السلع بالسترليني سوف يؤدى الى نقص عرض السترليني لدى مصر ، وانخفاض اسعار هذه السلع بالسترليني يؤدى الى زيادة عرض السترليني لدى مصر . أما اذا كان طلب البريطانيون على السلع المصرية ذا مرونة مساوية للوحدة فان ارتفاع أو انخفاض اسعار هذه السلع بسبب رفع قيمة الجنيه المصرى أو خفضها — على الترتيب — لن يغير من عرض السترليني لدى مصر .

وعلى ذلك فان : تخفيض قيمة العملة الوطنية سوف يؤدى الى زيادة أو نقص المعروض من العملة الأجنبية لدى البلد تبعاً لما اذا كانت مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات من المنتجات الوطنية أكبر أو اقل من الوحدة على الترتيب . بينما ان رفع قيمة العملة الوطنية سوف يؤدى الى زيادة أو نقص المعروض من العملة الأجنبية لدى البلد تبعاً لما اذا كانت مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات من المنتجات الوطنية اقل أو أكبر من الوحدة على الترتيب .

ولكن خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية لن يؤثر فى المعروض من العملة الأجنبية لدى البلد اذا كانت مرونة الطلب على الصادرات من المنتجات الوطنية مساوية للوحدة .

والآن نستطيع ان نتيين ان الافتراض الاساسى وراء منحنى عرض العملة الاجنبية الذى يرتفع من اسفل من جهة اليسار الى أعلى جهة اليمين — كما هو مبين فى الشكل البياني السابق (١-٧) — هو أن مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات لابد ان تكون اكبر من الوحدة . فبناء على الشرح السابق نجد ان كل ارتفاع فى سعر الصرف الاجنبى — اى انخفاض قيمة العملة الوطنية — يؤدي الى انخفاض اسعار الصادرات من المنتجات الوطنية ، فاذا كانت مرونة الطلب الاجنبى عليها اكبر من الوحدة لزداد عرض العملة الاجنبية لدى البلد ، والعكس صحيح . فمع كل انخفاض فى سعر الصرف الاجنبى — اى ارتفاع قيمة العملة الوطنية — ترتفع اسعار الصادرات من المنتجات الوطنية فاذا كانت مرونة الطلب الاجنبى عليها اكبر من الوحدة انخفاض عرض العملة الاجنبية لدى البلد . وباختصار فان عرض العملة الاجنبية لدى البلد يتناسب طرديا مع سعر الصرف الاجنبى فى حالة واحدة فقط وهى ان تكون مرونة الطلب الاجنبى على الصادرات اكبر من الوحدة .

وبناء على تحليلنا للعلاقة ما بين مرونة الطلب على الصادرات ومرونة عرض العملة الاجنبية نستطيع ان نرى ان هناك ثلاث حالات لمنحنى عرض العملة الاجنبية وان الحالة السابقة هى الأولى . أما الحالة الثانية فهى ان يتغير عرض العملة الاجنبية عكسيا مع التغير فى سعر الصرف الاجنبى . ولتحقق هذه الحالة لابد ان تكون مرونة الطلب الاجنبى على الصادرات اقل من الوحدة . فانخفاض سعر الصرف الاجنبى — اى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية — يؤدي الى ارتفاع اسعار الصادرات فى السوق الاجنبى فاذا كانت مرونة الطلب الاجنبى على هذه الصادرات اقل من الوحدة ارتفعت حصيلة الصادرات — اى يزداد عرض العملة الاجنبية لدى البلد ، والعكس صحيح . وهذه الحالة مبينة فى الشكل البياني التالى (٢-٧) فى الوضع ع، حيث نجد ان منحنى عرض العملة الاجنبية ينحدر من أعلى جهة اليسار الى اسفل جهة اليمين فى وضع يشبه منحنى الطلب العادى . والحالة الثالثة مبينة فى نفس الرسم البياني (٢-٧) فى الوضع ع، حيث نجد ان منحنى عرض العملة الأجنبية قائم عموديا على محور الكمية — اى



شكل رقم (٧-٢)

### مرونة الطلب على الصادرات وعرض العملة الأجنبية

وضع موازى للمحور الرأسى الذى يقيس سعر الصرف الأجنبى . وهذه الحالة تتحقق لو افترضنا ان مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات تساوى الوحدة ومن ثم فلن يتأثر عرض العملة الأجنبية بالارتفاع أو الانخفاض فى سعر الصرف الأجنبى .

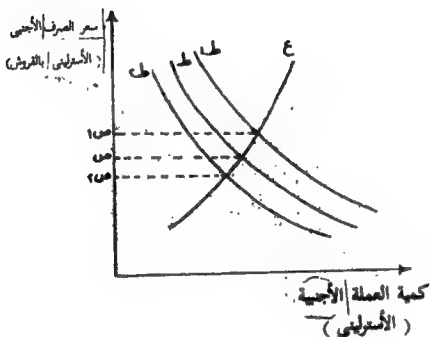
### تحليل اثر التغيرات فى الأذواق والأسعار على سعر الصرف الأجنبى :

سنفرض فى تحليلنا التالى ان طلب البريطانيين على السلع المصرية هو طلب مرن وبالتالى يأخذ منحنى عرض الاسترلينى الشكل المعهود لمنحنى العرض الذى يرتفع من جهة اليسار من ناحية نقطة الاصل متجها الى اعلى وإلى جهة اليمين .. وسوف تسقط هذا الفرض مؤخرًا . والمقصود الآن هو تبين اثر التغير فى الأذواق والأسعار على سعر الصرف الأجنبى .

#### ١ - اثر التغير فى الأذواق :

فى الرسم رقم (٧-٣) يتحدد سعر الصرف الأجنبى التوازنى بتقاطع منحنى الطلب ط مع منحنى العرض ع عند المستوى |ص|. والآن دعنا نفترض ان تفضيل المصريين للسلع البريطانية قد ازداد . طبيعى ان منحنى طلب المصريين على





شكل (٣-٧)

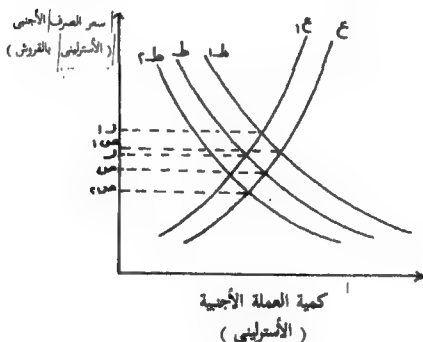
السلع البريطانية سوف ينتقل من موضعه الى ناحية اليمن . وهذا يعنى ان الواردات من هذه السلع سوف تزداد بالرغم من ثبات سعرها بالاسترليني وثبات سعر صرف الجنيه الاسترليني . ونتيجة لهذا يرتفع المطلوب من الاسترليني — لسداد قيمة الزيادة في الواردات . ويمكن تمثيل تلك الزيادة في الطلب على الاسترليني التي تتم عند نفس اسعار الصرف بانتقال المنحنى ط الى ط ١ ، ومع بقاء منحنى عرض العملة الاجنبية عند الوضع ع يؤدي هذا كما نرى الى ارتفاع سعر الصرف التوازي من ص الى ص ١ . ويمكن ان نعيد تقويم هذه النتيجة فيما يلي :

ان ازدياد التفضيل بالنسبة للسلع الواردة من احد البلاد الاجنبية يؤدي الى زيادة الطلب على عملة هذا البلد تماما كما هو الحال بالنسبة لمنحنى الطلب على السلع الواردة منه ، وتكون النتيجة هي ارتفاع سعر الصرف ( بافراض بقاء العوامل الاخرى على حالها ) .. ويمكن اثبات الحالة العكسية بنفس الطريقة . اى

ان تغير الازواق ضد السلع الأجنبية يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الى اليسار الى ط ٢ وإلى انخفاض سعر الصرف الاجنبي الى ص ٢ ( بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها ) .

## ٢ — اثر التغيرات في الأسعار :

أ — اسعار السلع الأجنبية : لو فرضنا الآن في مثالنا أن مستوى الاسعار داخل بريطانيا قد ارتفع وبالتالي أن اسعار صادراتها قد ارتفعت فما الذى يحدث لسعر صرف الجنيه الاسترليني ؟ ان ارتفاع اسعار السلع البريطانية المستوردة داخل مصر سيؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة من هذه السلع . وسيعتمد حجم الانفاق الجديد مقدرا بالجنيه المصري أو بالجنيه الاسترليني ( حيث ان سعر الصرف بين العملتين لم يتغير حتى الآن ) على مرونة طلب المصريين على السلع



شكل رقم (٤-٧)

البريطانية . فلو فرضنا مثلا ان الطلب المصرى مروته اكبر من الوحدة فان ارتفاع اسعار السلع البريطانية بمقدار س % سيؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة فى مصر من هذه السلع بمقدار اكبر من س % . وبالتالي فان حجم الاتفاق الجديد يكون اقل من الحجم السابق . اى الكمية المطلوبة من الاسترلينى سوف تنقص عند نفس سعر الصرف . ويمكن تمثيل هذا بيانيا فى الشكل رقم (٤-٧) كالآتى : سعر الصرف للاسترلينى قبل تغير الاسعار الداخلية فى بريطانيا هو ص وقد تمحدد بتقاطع منحنيات الطلب ط والعرض ع . والآن بعد ارتفاع الاسعار الداخلية فى بريطانيا ، ومع بقاء منحنى العرض على جاله عند ع . فان نقص الطلب على الاسترلينى يؤدى الى انتقال المنحنى ط الى ط ٢ ، ويؤدى هذا الى انخفاض سعر الصرف التوازى الى ص ٢ . اما اذا كان الطلب المصرى على السلع البريطانية ذا مرونة اقل من الوحدة فان ارتفاع اسعار السلع البريطانية بمقدار س % يؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة فى مصر بمقدار اقل من س % ، وبالتالي فان حجم الاتفاق الجديد يكون اكبر من الحجم السابق — اى تهدد الكمية المطلوبة من الاسترلينى عند نفس سعر الصرف . ويمثل هذا بيانيا منحنى الطلب ط الى الوضع ط ١ وارتفاع سعر الصرف التوازى الى ص ١ ومن الممكن ايضا التحقق من أن انخفاض اسعار الصادرات البريطانية سيؤدى الى ارتفاع سعر صرف الاسترلينى او انخفاضه او بقاءه ثابتا معتمدا على ما اذا كانت مرونة الطلب على هذه السلع فى البلاد المستوردة اكبر من الوحدة أو اقل من الوحدة أو تساوى الوحدة على الترتيب .

ب — أسعار السلع الوطنية : لنفرض الآن حدوث ارتفاع فى مستوى الاسعار فى مصر مع ثبات مستوى الاسعار فى بريطانيا لنرى كيف يتأثر سعر الصرف بين الجنيه الاسترلينى والجنيه المصرى . طبعى ان ارتفاع مستوى الاسعار داخل مصر سوف يؤدى الى زيادة اسعار السلع المصرية المصدرة ( بافتراض ان قطاع التصدير لن يحصل على أية معونة حكومية من اجل المحافظة على أسعار الصادرات ) وبافتراض أن مرونة طلب البريطانيين على السلع المصرية اكبر من الوحدة نجد ان ارتفاع اسعار هذه السلع يؤدى الى نقص الاتفاق البريطانى مقدرا

بالاسترليني وبالتالي الى نقص عرض الاسترليني عند نفس سعر الصرف — أى انتقال منحني العرض الى اليسار وفي الرسم البياني نجد أن انتقال منحني العرض من ع الى ع١ يؤدي في حالة ثبات الطلب ط الى ارتفاع سعر الصرف من ص الى ر . ولكن هل من الصحيح ان الطلب على الاسترليني سوف يبقى على حاله عند ط بالرغم من ارتفاع مستوى اسعار السلع المصرية ؟ في الواقع ان هذا الارتفاع في الأسعار المصرية مع ثبات مستوى الأسعار البريطانية يعني ان السلع البريطانية أصبحت أرخص نسبيا وبالتالي فان هذا يؤدي الى ارتفاع الطلب على هذه السلع ( لا ننسى اننا نفترض حرية التجارة في تحليلنا الحالي ) . والنتيجة اذا هي انتقال منحني الطلب على السلع البريطانية تجاه اليمين وانتقال منحني الطلب على الاسترليني تجاه اليمين ايضا .. وفي الرسم البياني نجد أن هذا يمكن تصوره بانتقال الطلب من ط الى ط١ .. اذا فالنتيجة النهائية لارتفاع مستوى الاسعار الداخلية هي انتقال منحني عرض الاسترليني الى اليسار من ع الى ع١ ومنحني الطلب على الاسترليني الى اليمين من ط الى ط١ وارتفاع سعر الصرف من « ص » الى « ر » .

إنستطيع لذلك أن نقرر ان ارتفاع مستوى الاسعار الداخلية مع بقاء مستويات الأسعار الأجنبية ثابتة لابد وان يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وتدهور قيمة العملة الوطنية ونفس الطريقة التي اتبعناها في التحليل يمكن التأكد من النتيجة العامة التالية : انه كلما كان معدل ارتفاع مستوى الاسعار الداخلية لأحد البلاد اكبر من معدل ارتفاع مستوى الاسعار الأجنبية كلما ادى هذا الى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وتدهور القيمة الخارجية للعملة هذا البلد ، والعكس صحيح .. اى ان سعر الصرف الأجنبي سوف يتدهور بينما ترتفع القيمة الخارجية للعملة الوطنية كلما ارتفع مستوى الاسعار الأجنبية بمعدل اعلى من معدل ارتفاع الاسعار الوطنية . اما اذا ارتفعت الأسعار الوطنية بنفس النسبة مثل الاسعار الأجنبية فان سعر الصرف الأجنبي لن يتأثر بهذا العامل .

والفائدة الملموسة لهذا التحليل انه يبين لنا ان استمرار ارتفاع معدلات الاسعار في أحد البلاد بمعدل اعلى من الدول الأجنبية يؤدي في حالة التجارة الحرة الى

ازدياد واردات هذا البلد وازدياد المدفوعات الى الخارج وإلى انخفاض التحويلات  
الصادرات وانخفاض حصيلة النقد الأجنبي وينعكس هذا الوضع في عجز في  
ميزان المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات .. ويؤدي في نفس الوقت الى تدهور  
قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية . والعكس صحيح .

### سعر الصرف الرسمى الثابت :

بينما فيما سبق كيفية تحديد سعر الصرف الحر أو السعر المتقلب كما يسمى  
أحيانا ورأينا كيف يمكن أن يتغير هذا السعر نتيجة لتقلبات العرض والطلب  
على العملة الأجنبية والتي تحدث بسبب التغيرات في العديد من العوامل  
الاقتصادية . فاذا ترك سعر الصرف الأجنبي لتحديد بفعل عوامل العرض والطلب  
الدائمة التغير فإنه قد يتقلب تقلبات كبيرة ربما في فترات زمنية قصيرة جدا مثلا  
من اسبوع لآخر او من يوم لآخر .

ونستطيع ان نتصور بناء على دراستنا السابقة ضرر مثل هذه التقلبات ،  
وخاصة اذا اشتدت ، على المعاملات الاقتصادية الدولية . فالمنتج في اى بلد قد  
يجد ان البيع والشراء في السوق الداخلى قد أصبح أكثر أمنا من التعامل الخارجى  
في ظل هذه الظروف ، وكذلك فان اصحاب رؤوس الاموال طويلة الاجل سوف  
يترددون كثيرا وربما يحجمون كلية عن اقراض أموالهم خشية تدهور قيمتها الحقيقية  
بشكل غير متوقع بين سنة وأخرى . ومن ناحية أخرى فان تقلبات سعر الصرف  
الحر سيكون لها انعكاسات خطيرة احيانا على انشطة التصدير والاستيراد داخل  
البلد فتصيبها بعدم الاستقرار . وبطبيعة الارتباط بين النشاط الاقتصادى في قطاع  
التجارة الخارجية والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد القومى فان أثر عدم  
الاستقرار سوف ينتشر عموما فيؤثر على معدلات الانتاج والتوظيف .

ومع ذلك نجد بين الاقتصاديين من يدافع عن سعر الصرف الحر على اعتبار  
انه يمكن ان يؤدي دورا حيويا في موازنة التجارة الخارجية بشكل تلقائى . ولشرح  
هذا دعنا نفترض حرية التجارة وان ميزان المدفوعات في حالة توازن بالمفهوم  
الاقتصادى وان سعر الصرف عند هذا الوضع التوازنى هو ص . والآن لنفترض

حدوث عجز ميزان المدفوعات — أى زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن فى ميزان المعاملات الجارية والرأسمالية — يصبح الطلب على العملة الأجنبية أكبر من المعروض منها لدى البلد ف يرتفع سعر الصرف الأجنبى فوق ص — أى تنخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية . ويؤدى هذا الى انخفاض اسعار الصادرات من المنتجات الوطنية فتزداد حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية ( طالما ان مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات أكبر من الوحدة ) . ومن الناحية الأخرى فان ارتفاع سعر الصرف الأجنبى يؤدى الى ارتفاع اسعار الواردات من المنتجات الأجنبية ومن ثم انخفاض مدفوعات البلد من العملات الأجنبية ( طالما ان مرونة الطلب الداخلى على الواردات تساوى أى شئ أكبر من الصفر ) . وهكذا يؤدى ارتفاع سعر الصرف الأجنبى فى حالة عجز ميزان المدفوعات الى زيادة المعروض من العملة الأجنبية وتقليل المطلوب منها بشكل تلقائى فى اتجاه تحقيق التوازن . العكس ، صحيح فى حالة تكوين فائض فى ميزان المدفوعات . فالانخفاض التلقائى فى سعر الصرف الأجنبى — أى ارتفاع قيمة العملة الوطنية — يؤدى ( فى ظل الفروض المختلفة التى اشرنا اليها ) الى تشجيع الاستيراد — أى زيادة الطلب على العملة الأجنبية — وانخفاض حصيلة الصادرات — أى انخفاض المعروض من العملة الأجنبية ، وهكذا يتجه وضع ميزان المدفوعات وسعر الصرف الى حالة التوازن مرة أخرى دون تدخل السلطات النقدية .

وهكذا يرى المدافعون عن سعر الصرف الحر انه لا بأس ان تقوم التقلبات فى هذا السعر بتشجيع المصدرين وتثبيت هم المستوردين أو العكس كلما لزم الأمر ، وفى رأيهم ان هذه التقلبات التلقائية التى تستعيد التوازن فى ظروف الحرية التجارية خير من قيام السلطات النقدية بتثبيت سعر الصرف واجتهادها فى البحث عن السياسات السليمة التى يمكن ان يتحقق بها التوازن .. فاذا ما فشلت هذه السياسات تفاقمت الأزمة وقد يؤدى ذلك الى عواقب اقتصادية وخيمة بالنسبة لاقتصاد البلد ككل .

ولى الواقع العملى نجد ان بلدان العالم قد تخلت عن نظام سعر الصرف الحر وأصبحت تفضل سعر الصرف الرسمى الثابت . وينبغى ان يلاحظ ان تثبيت سعر

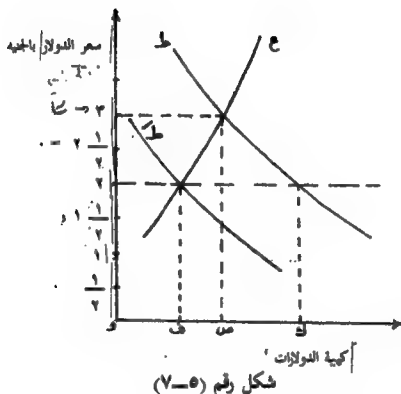
الصرف لا يعنى عدم السماح له بالتغير على الإطلاق . ففى عالم يتسم بالحركة والتغير بصفة مستمرة نجد ان هدف الاستقرار الاقتصادى لا يمكن ان يتحقق عن طريق سياسات جامدة غير مرنة . وحيث ان سياسة تثبيت سعر الصرف الاجنبى تهدف الى تحقيق الاستقرار فى المعاملات التجارية الخارجية فان من المفروض ان يكون فيها قدر من المرونة يسمح بتحقيق المرجو من ورائها . ولكن من الناحية الأخرى قد نتساءل : اذا سمح لسعر الصرف الرسمى بالتغير .. فالى اى الحدود ؟ وكيف ؟ وهذا التساؤل دقيق ومخطر وهو يستحق الاهتمام فعلا فى اى دراسة تستهدف تحقيق الاستقرار الخارجى .

دعنا نفترض الآن فى نموذج مبسط ان السلطات النقدية سوف تقوم بتحديد سعر الصرف الرسمى على اساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجى آخذة فى الاعتبار ايضا ظروف الاعتماد المتبادل بين هذا القطاع وبقية قطاعات الاقتصاد القومى حاضرا ومستقبلا . ويلاحظ ان مثل هذه السياسة لن تهمل قوى العرض والطلب ولكنها لن تعطىها باى حال نفس القدر من الأهمية الذى تحوزه فى السوق الحر .

ولنأخذ بلدا ما لنطبق عليه تحليلنا ، وليكن هذا مصر<sup>(١)</sup> . ولنفترض ان هناك عملتين فقط هما الجنيه المصرى والدولار الأمريكى وأن سعر الصرف قد تمحدد رسميا عند الدولار الأمريكى =  $\frac{1}{2}$  جنيه مصرى رغم ان السعر الحر الذى تمحدده قوى

العرض والطلب هو الدولار الأمريكى = ٢ جنيه مصرى . وبين الرسم البياني رقم (٥-٧) ان كمية الدولارات المطلوبة تتساوى مع عرضها عند سعر الصرف التوازنى فى السوق الحر . ولكن هناك فائض طلب مقداره ك ف عند السعر الرسمى الذى حددته الحكومة اللبنانية . وتفسير ظاهرة فائض الطلب فى سوق العملة الاجنبية لا يختلف عن تفسير هذه الظاهرة فى سوق اية سلعة من السلع .

(١) مع عدم الالتزام اطلاقا بسياسة الصرف الاجنبى التى تتبعها الحكومة المصرية فعلا فى الواقع العمل ، فهنا مجزئ مثال للشرح والتوضيح .



فالسعر المنخفض يشجع المشتريين على زيادة طلبهم ولكنه يثبط همة البائعين فيقل عرضهم . ولآن في ظل ظروف فائض الطلب على الدولارات الأمريكية فإن البعض سيحصلون على احتياجاتهم من هذه الدولارات بينما لن يستطيع البعض الآخر . ويتسبب هذا الوضع في نشأة سوق سوداء لبيع الدولارات ، ويبدأ سعر الدولار داخل هذه السوق في الزيادة عن  $\frac{1}{4}$  جنيه (السعر الرسمي) وفي

الاتجاه نحو السعر التوازي . ومن أجل منع هذه التطورات فإن الحكومة قد تخطو خطوة أخرى فتقيد التعامل في النقد الاجنبي وتلزم الافراد بقوة القانون ان لا يحولوا أية دولارات الى جنيه أو بالعكس داخل السوق الحر . وتستطيع السلطات النقدية ان تلزم جميع المشروعات التي تعمل في قطاع التجارة الخارجية ان تحول اليها مكسباتها من العملة الاجنبية ( الدولارات الأمريكية ) ، كما تطلب من جميع



المشروعات الرأغبة في الحصول على دولارات ان تتقدم اليها بالطلبات للبت فيها .  
هذا النظام للتدخل في سوق النقد الأجنبي يطلق عليه اسم « الرقابة على النقد  
الأجنبي » Exchange Control ويعتبر أقوى سلاح لدى السلطات النقدية لضمان  
تنفيذ سياسة الصرف الأجنبي بصفة مباشرة .

وحيث أن هناك فائض في الطلب — كما ذكرنا — فان كل ما سوف تفعله  
السلطات النقدية هو اتباع نظام مماثل لنظام تموين السلع النادرة بالبطاقات من  
أجل توزيع العرض المحدود من الدولارات . غير أن السلطات لن تقوم بتوزيع  
الدولارات في هذه الحالة بالتساوي بين الراغبين في الحصول عليها وإنما وفقاً لما  
تقتضيه الحاجة من حيث أولويات الحصول على بعض الواردات قبل الأخرى فإذا  
نجمت هذه السياسة الرسمية فإن منحني الطلب ( ط ) ينتقل الى الوضع ط' .  
اما عدم نجاح هذه السياسة فيمكن قياسه بمدى قيام السوق السوداء ودرجة  
اختلاف سعر الصرف الأجنبي في هذا السوق عن السعر الرسمي الثابت .

والافتراض الاساسي وراء كل هذا هو ان رفع سعر الجنيه المصري رسمياً إنما  
يقصد به تحقيق اهداف اقتصادية محددة على مستوى القطاع الخارجى أو على  
مستوى الاقتصاد القومى ككل . وكذلك يفترض ضمناً ان السلطات النقدية  
المصرية قد قامت بحسابات دقيقة لقياس آثار هذه السياسة ولتحديد الفترة الزمنية  
اللازمة لانجازها .

ولكن ربما كان من المتعذر على السلطات النقدية ان تدافع طويلاً عن سياسة  
ما للنقد الأجنبي ما لم تظهر في الأفق بعض المؤشرات العملية التى تدل على ان  
الاهداف المرجوة من ورائها في طريقها الى التحقق . كما انه من العسير على  
السلطات النقدية في البلدان التى تعتمد بصفة اساسية على المشروع الخاص ان  
تدافع طويلاً عن سعر رسمى للصرف الأجنبي اذا كان الفارق بينه وبين السعر الحر  
كبيراً .

ولهذا ربما كان الاسلوب الواقعى الذى يضمن نجاحاً اكبر لسياسة الصرف  
الأجنبي في دولة مثل مصر وخصوصاً اذا كانت تستهدف زيادة الاعتماد على

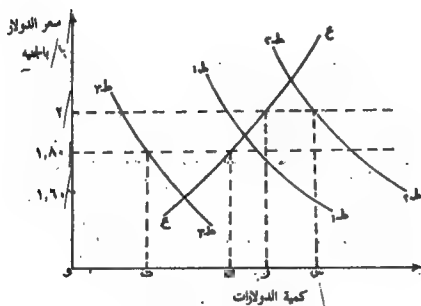
المشروع الخاص في نشاطه الاقتصادي هو قيام السلطات النقدية في المجال الإلزامي بتحديد سعر الصرف بين الجنيه والدولار بصورة لا تبعد كثيرا عن ظروف طلب وعرض الدولارات ، آخذة في الاعتبار صورة المستقبل بمجوار صورة الحاضر ومعتمدة في تقديراتها على المعلومات الخاصة عن مركز البلد الاقتصادي والمالي والعوامل الاقتصادية المختلفة التي تستوجب تفضي التقلبات في المعاملات التجارية والمالية مع العالم الخارجي . فإذا تم هذا فإن السلطات قد تعمل جاهدة للمحافظة على السعر الرسمي بتقييد الحصول على العملات الأجنبية وفقا لمقتضيات الحاجة الاقتصادية . وقد يتم هذا عن طريق الرقابة على النقد الأجنبي . ومع ذلك فهناك أسلحة أخرى قد تستخدم بمجوار هذا النظام الذي يمثل تدخلا مباشرا في سوق النقد الأجنبي ، وأحد هذه الأسلحة هو التصرف في الرصيد الرسمي من الدولارات بغرض موازنة سعر الصرف . فإذا ما حدث وازداد الطلب على الدولارات في ظل ظروف السياسة الرسمية فإن السلطات النقدية تقوم ببيع كمية من الدولارات من رصيدها الرسمي . أما إذا انخفض الطلب على الدولارات في ظل ظروف مغايرة فإن السلطات النقدية تقوم بشراء كمية من الدولارات من السوق والتي تلزم لإعادة سعر الصرف داخل الحدود التي يقرها السعر الرسمي .

وهذا تتمكن السلطات النقدية من المحافظة على سعر الصرف الرسمي دون التفاوض كلية عن العوامل التي تمهد وجود سعر الصرف الحر ومن أهمها إمكانية اتخاذها — الى درجة كبيرة — كدليل على مدى قوة او ضعف المركز المالي للبلد .

لنفرض الآن ان السلطات النقدية المصرية قد حددت سعر الصرف الرسمي بين ١,٨٠ جنيه الى ٢ جنيه للدولار الأمريكي . وبلاحظ ان وضع سعر الصرف الرسمي بين هذين الحدين الأقصى والأدنى قد اصطنع تخصيصاً لبناء قدر من المرونة للمساهمة في المحافظة على هذا السعر وتحقيق الاهداف المرجوة من وراءه . ولنفرض ايضا ان السلطات النقدية سوف تقوم بتقييد الطلب على الدولارات عن طريق الرقابة على النقد الأجنبي . وسوف يسمح نظام الرقابة على النقد باستيراد سلع معينة ضرورية للبلد بدون أية حدود بينما يقيّد الحصول على سلع أخرى من خلال نظام الحصص الاستيراد ، محلدا في حالة كل سلعة الحد الأقصى المسموح

باستيراده . وفي حالات أخرى قد ترى الرقابة على النقد انه لا يجب السماح باستيراد بعض السلع على الإطلاق وبهذه الوسائل المختلفة تستطيع السلطات أن تضغط الطلب على الدولارات فيصبح أقل مما كان يمكن أن يكون عليه في ظل نظام حر . ولكن بالرغم من كل هذه القيود والتحكمات في المطلوب من الدولارات فان السلطات لن تستطيع أن تحتفظ دائما بحجم ثابت من الطلب ولا بد أن تأخذ في الحسبان كيفية معالجة بعض التقلبات القصيرة الاجل والتي قد تحدث بسبب عوامل موسمية أو بسبب عوامل دورية خاصة /برواج/ ركساد حجم المعاملات التجارية في السوق .

وفي الرسم البياني رقم (٦-٧) نفترض أن منحني الطلب ط ١ ط ٢ يمثل ذلك الحجم من الطلب على الدولار الذي تبغى السلطات المحافظة عليه وتسمح فقط بالتقلبات حوله بحيث لا يخرج سعر الصرف عن الحد الأقصى وهو ٢ جنية للدولار أو عن الحد الأدنى وهو ١,٨٠ جنية للدولار .



شكل رقم (٦-٧)

فاذا زاد حجم الطلب ووصل سعر الصرف الأجنبي الى الحد الأقصى ( الدولار = ٢ جنيه ) تعلن السلطات النقدية استعدادها لبيع الدولارات في كميات غير محدودة للسوق عند هذا السعر ، اما اذا انخفض حجم الطلب وهبط سعر الصرف الى الحد الأدنى ( ١,٨٠ جنيه للدولار ) فان الحكومة تعلن استعدادها لشراء كميات غير محدودة من الدولارات من السوق عند هذا السعر . ونجاح سياسة الحكومة يؤدي الى بقاء سعر الصرف داخل الحدود الرسمية .

وهناك نقطة خاصة باحتياطي الدولارات الموجودة لدى السلطات النقدية فان تساوت مشترياتها من الدولارات ( في حالة انخفاض الطلب ) بمبيعاتها من الدولارات ( في حالة زيادة الطلب ) فان حجم احتياطي الدولارات ( احتياطي العملات الأجنبية ) لن يتأثر بهذه السياسة — تحليل الفترة القصيرة — أما اذا زادت مبيعات السلطات النقدية عن مشترياتها من الدولارات فان احتياطي الدولارات يقل بفعل هذه السياسة . ويحدث العكس حينما تنهد المشتريات من الدولارات عن المبيعات .

والتغيرات في حجم احتياطي الدولارات تؤخذ كمؤشر للدلالة على الحالة الجارية لميزان المدفوعات ( خلال الفترة القصيرة — شهر أو ثلاثة شهور مثلا ) وما اذا كان في حالة عجز أو فائض . ويجب ان نلفت النظر الى ضرورة تمييز هذا العجز أو الفائض في احتياطي الدولارات عن العجز أو الفائض الذي كان يمكن أن يحدث لو تركت عوامل الطلب والعرض تتقلب بحريتها وتؤثر على سعر الصرف كما تملى احوال السوق .

وستشرح ما سبق بالاستعانة بالرسم البياني رقم (٦-٧)

سنفترض بقاء منحني العرض على ما هو عليه في جميع الحالات لتوضيح هذه الحالات ببساطة :

أ — اذا كان منحني الطلب أصلا هو ط ١ وقطع منحني العرض في حدود المدى من ١,٨٠ جنيه للدولار الى ٢ جنيه للدولار فان السلطات النقدية

لن تحتاج الى القيام بشراء دولارات من السوق او بيعها من رصيدها الى السوق .

ب — اذا ارتفع منحني الطلب من ط ١ الى ط ٢ فال الحكومة تبيع كمية من الدولارات مقدارها ( ر س ) من احتياطي الدولارات من اجل منع سعر الصرف للدولار من الزيادة عن ٢ جنيه للدولار .

ج — اذا انخفض سعر الصرف من ط ١ الى المستوى ط ٣ فان الحكومة تشتري من السوق الكمية ( ت ي ) من اجل منع سعر الصرف للدولار من الانخفاض عن ١,٨٠ جنيه للدولار .

ودليل نجاح سياسة الحكومة هو بقاء سعر الصرف في الحدود الرسمية وبقاء احتياطي العملة الاجنبية في الوقت نفسه في حالة استقرار نسبي . بمعنى ان احتياطي الدولارات في المثال الحالي يزيد وينقص في حدود معقولة .

اما اذا كانت الحكومة قد اخطأت التقدير وتحاول المحافظة على سعر صرف اعلى بكثير أو أقل بكثير مما يمكن أن يقرره واقع حالات الطلب والعرض على العملة الاجنبية فانها سوف تعاني من تقلبات شديدة في احتياطي العملة الأجنبية قد لا تستطيع التغلب عليها .

لنفرض جدلا في المثال الحالي ان منحني الطلب على الدولارات كان أصلا ط ٢ بدلا من ط ١ ، وهذا يعني ان تقلبات الطلب سوف تكون على يمين و يسار هذا المنحني . فاذا أرادت الحكومة أن تحافظ على السعر الرسمي ما بين ١,٨٠ جنيه و ٢ جنيه للدولار كحد أقصى فانها لا بد أن تبيع دولارات في كل فترة زمنية بقدر يساوي ( ر س ) على الأقل ، ثم انها سوف تبيع أكثر من ( ر س ) كلما انتقل المنحني ط ٢ الى اليمين .

وعليه فسوف يكون هناك نزيف دائم في احتياطي الدولارات الموجودة لديها وقد يحدث عرضا فقط ان تضيق الحكومة الى احتياطي الدولارات اذا ما انخفض الطلب جدا . مثلا الى ط ١ .

ولا يمكن بطبيعة الحال ان نتصور استمرار هذا الموقف حيث ان المبيعات من الدولارات دائما أقل من المشتريات .. ولهذا فان الاحتياطي من العملة الاجنبية سوف يتعرض للنفاذ في فترة من الفترات وتضطر السلطات النقدية اما للسماح اسعر الصرف الاجنبى بالزيادة عن مستوى السعر الرسمى المحدد والبحث عن مستوى جديد يمكنها المحافظة عليه ( وهذه هي حالة تخفيض سعر العملة الوطنية Devaluation ) أو انها تبدأ في اتباع اجراءات الغرض منها تشديد الرقابة على الصرف الاجنبى حتى يمكن المحافظة على السعر الرسمى دون التصرف في احتياطي العملة الأجنبية . أى أن السلطات النقدية لابد أن تعيد النظر في سياسة الاستيراد بغرض تخفيض الحصة أو منع استيراد بعض السلع التي كانت قد سمحت باستيرادها . كما قد تقوم بتقييد سفر المواطنين للسياحة في الخارج .... الخ من هذه السياسات .

ومن الناحية الاخرى يمكن ان تتبع بعض السياسات من أجل زيادة عرض العملة الأجنبية وهذا بتشجيع الصادرات الوطنية عن طريق الاعانات المباشرة للمصدرين وتسهيل اجراءات التصدير أو بتشجيع بعض الصادرات غير المنظورة مثل السياحة الأجنبية مثلا .

**سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية والعوامل المحددة لنجاحها أو فشلها :**

عرفنا فيما سبق ان العجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي الى تدهور الاحتياطيات الدولية لدى الدولة من الذهب النقدي والعملات الأجنبية والأصول السائلة التي تستخدم في تصفية المعاملات التجارية الدولية ، كما انه قد يتسبب في زيادة ما على الدولة من التزامات تجاه الدول الأجنبية . وعرفنا أيضا ان هذه الظروف نفسها تؤدي الى تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية حيث انها تعنى زيادة مستمرة في الطلب على العملات الأجنبية بالنسبة الى المعروض منها لدى البلد . فاذا كانت السلطات النقدية للبلد قد حددت سعرا رسميا للعملة الوطنية فانها لن تستطيع المحافظة عليه الا باتخاذ المزيد من الاجراءات المقيدة للتجارة الخارجية وحرية التعامل في النقد الاجنبى . وهنا قد تفكر السلطات النقدية في

اجراء تخفيض رسمى للقيمة الخارجية — للعملة الوطنية بفرض تصحيح الاوضاع المذكورة ، وقد تستخدم هذه السياسة بمفردها أو قد تستخدم مع اسلحة اخرى ترمى الى تحقيق نفس الهدف وهذا الاحتمال الاخير هو الغالب فى الواقع لاسباب عديدة . وبهنا هنا ان نستعرض اهم العوامل التى تحدد نجاح أو فشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة .

لقد تعرضنا فى الصفحات السابقة الى دراسة مرونة العرض والطلب على السلع الداخلية فى التجارة الخارجية وعرفنا ان هذه الدراسة هى جوهر نظرية سعر الصرف الاجنبى . فعرفنا ان الطلب على السلع المستوردة هو الذى يحدد الكميات المطلوبة من النقد الاجنبى كما ان الطلب الاجنبى على السلع المصدرة هو الذى يحدد الكميات المعروضة من النقد الاجنبى . وحيث تحددت هذه المفاهيم فاننا قمنا بتحديد العلاقة بين مرونة الطلب على الواردات ومرونة الطلب على النقد الاجنبى وايضا بين مرونة الطلب على الصادرات ومرونة عرض النقد الاجنبى . وبالنسبة لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة (أو نظل الفروض التى تضمنها التحليل استطعنا ان نصل الى النتيجة التالىتين :

#### ١ — الطلب على النقد الاجنبى :

ان تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لابد وان يؤدى إلى نقص كميات الواردات وقيمتها بالعملة الاجنبية ومن ثم يؤدى إلى نقص المطلوب من العملة الاجنبية بشرط أساسى وهو أن تكون مرونة الطلب الداخلى على السلع المستوردة مساوية أى شيء أكبر من الصفر . ويتوقف مقدار هذا النقص على مرونة الطلب على الواردات : فكلما كانت مرونة الطلب الداخلى على الواردات كبيرة كلما كان النقص فى الطلب على العملة الاجنبية كبيرا ، وكلما كانت مرونة الطلب الداخلى على الواردات قليلة كلما كان النقص فى الطلب على العملة الاجنبية ضعيفا .

#### ٢ — عرض النقد الاجنبى :

ان تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لابد وأن يؤدى إلى زيادة كميات الصادرات ، ولكن قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية تتوقف على مرونة الطلب الخارجى :

( أ ) فتزيد قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية إذا كان الطلب الخارجى على السلع المصدرة كبير المرونة .

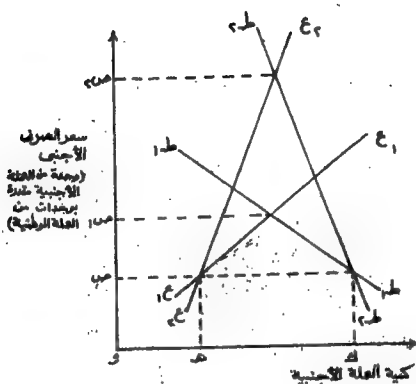
( ب ) وتقل قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية إذا كان الطلب الخارجى على السلع المصدرة قليل المرونة .

( جـ ) وتظل قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية بدون تغيير إذا كان الطلب الخارجى على السلع المصدرة له مرونة تساوى الوحدة .

وحيث أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تهدف إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات — أى إلى زيادة حصيلة الصادرات من العملات الاجنبية وإلى تخفيض الانفاق على الواردات فاننا نستطيع أن نقرر الآتى على ضوء النتائج السابقة :

أولاً : أن نجاح هذه السياسة يستلزم أن تكون مرونة الطلب الداخلى على الواردات مساوية أى شيء أكبر من الصفر وأن تكون مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أكبر من الوحدة . وعموماً كلما ارتفعت مرونة الطلب الداخلى على الواردات وازدادت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات عن الوحدة كلما أمكن لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية أن تحقق نجاحاً أكبر . أنظر شكل رقم ( ٧ — ٧ ) حيث يلاحظ أن لدينا فائض في الطلب على العملة الاجنبية مقداره ك ه عند سعر الصرف الاجنبى ص الذى حددته السلطات النقدية من قبل بصفة رسمية . والآن لاحظ انه لو كانت مرونة الطلب الداخلى على الواردات والطلب الخارجى على الصادرات مرتفعة لكانت منحنيات طلب وعرض العملة الاجنبية هي ط ١ ، ع ١ ، وللتخلص من فائض الطلب ك ه يلزم رفع سعر الصرف الاجنبى بالمقدار ص ص ١ . أما لو كانت مرونة الطلب الداخلى على الواردات والطلب الخارجى على الصادرات منخفضة لكانت منحنيات طلب وعرض العملة الاجنبية مثل ط ٢ ، ع ٢ . وللتخلص من نفس فائض الطلب ك ه يلزم رفع سعر الصرف الاجنبى بالمقدار ص ص ٢ وهو أكبر بكثير من ص ص ١ . وقد يكون رفع سعر الصرف الاجنبى بالمقدار ص ص ٢ غير ممكن عملياً حيث





### شكل رقم ( ٧ - ٧ )

يتضمن تخفيضاً كبيراً في القيمة الخارجية للعملة الوطنية . والخلاصة هي أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بنسبة معينة سوف يحقق بلا شك نجاحاً أكبر في حالة ارتفاع مرونة الطلب على الواردات والصادرات عنه في حالة انخفاض هذه المرونة .

ثانياً : أن فشل هذه السياسة مؤكد في حالة انخفاض مرونة الطلب الخارجي على الصادرات عن الوحدة وضغالة مرونة الطلب الداخلي على الواردات بحيث أن مجموع المرونتين معا يقل عن الوحدة . بل أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في هذه الظروف يؤدي إلى اشتداد حدة العجز في ميزان المدفوعات . هذه الحالة تعرف باسم سعر الصرف غير المستقر Unstable Exchange Rate وسوف نقوم بشرحها فيما يلي .

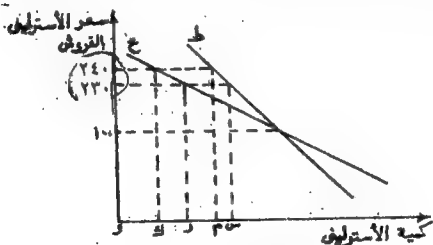
### حالة سعر الصرف غير المستقر :

لنأخذ بلدين اثنين فقط هما مصر وبريطانيا ، ولنفرض أن مصر تعاني من عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها وأن السلطات النقدية بها فكرت لهذا السبب في تخفيض القيمة الخارجية للجنينة المصرية من أجل تقليل الانفاق على الواردات من بريطانيا وزيادة الصادرات إليها . ولكن لنفرض الآن أن مرونة الطلب البريطاني على الصادرات المصرية كانت أقل من الوحدة وأن مرونة الطلب المصري على السلع المستوردة من بريطانيا ضعيلة لدرجة أن مجموع المرونتين معا يقل عن الوحدة أيضا . في هذه الحالة تتحقق حالة سعر الصرف غير المستقر ويؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى زيادة فائض الطلب على العملة الأجنبية — أى اشتداد حدة العجز في ميزان المدفوعات — بدلا من انقاصه . وبالاستعانة بالرسم البياني رقم ( ٨ - ٧ ) يمكن توضيح هذه الحالة بصورة أبسط . فلقد عرفنا من قبل أن منحني عرض العملة الأجنبية يأخذ شكل ممائل لمنحني الطلب العادي في حالة انخفاض مرونة الطلب الخارجي على الصادرات عن الوحدة . وهكذا يأخذ منحني عرض الاسترليني في مصر شكلا ممائلا لمنحني الطلب العادي . كما أن الشرط المذكور بشأن ضعالة مرونة الطلب الداخلي على الواردات يعنى أن منحني الطلب على العملة الأجنبية سوف يكون أشد انحداراً من منحني عرض العملة الأجنبية . وهكذا نجد في الرسم البياني أن منحني عرض الاسترليني في مصر ينحدر من اليسار إلى اليمين وأنه أقل انحداراً من منحني الطلب على الاسترليني .

ولنفرض مثلاً أن سعر الجنينة الاسترليني قد تحدد عند ٢٣٠ قرش ، فيكون لدى مصر فائض في الطلب على الاسترليني عند هذا السعر قدره ٢٠٠ ر س كما يوضح الرسم البياني . فاذا فكرت السلطات النقدية المصرية في تخفيض الجنينة المصرية كحل لهذه المشكلة — أى زيادة سعر الجنينة الاسترليني فوق ٢٣٠ قرش — فإن مثل هذا الحل لن يكون ناجحاً بل يتسبب في زيادة حدة مشكلة فائض الطلب على الاسترليني . ويمكن بالنظر إلى الرسم البياني أن نتبين كيف أن كل تخفيض في قيمة الجنينة المصرية — أى كل زيادة في سعر الاسترليني فوق

٢٣٠ قرش — سوف يؤدي إلى زيادة فائض الطلب على الاسترليني . والواقع أن المقصود من اجراء تخفيض رسمي في قيمة الجنيه المصري هو تخفيض أسعار السلع المصرية المصدرة إلى بريطانيا من أجل زيادة الصادرات إلى بريطانيا وزيادة المكتسب من الاسترليني — أى زيادة عرض الاسترليني . ولكن نظراً لأن مرونة طلب البريطانيين على السلع المصرية أقل من الوحدة فإن تخفيض أسعار هذه السلع يؤدي إلى تخفيض حصيلة الاسترليني وبالتالي نقص المعروض من هذه العملة وهو عكس ما ترمى اليه السلطات النقدية في مصر حين تقوم باجراء تخفيض رسمي في قيمة العملة الوطنية .

ومن الناحية الأخرى فإن الارتفاع في أسعار الواردات نتيجة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ( رفع سعر الصرف الاجنبي ) يمكن أن يحسن موقف ميزان المدفوعات — طالما أن مرونة الطلب الداخلى على السلع الاجنبية المستوردة أكبر من الصفر — لأنه يسبب نقصاً في المطلوب من العملة الاجنبية . ولكن نظراً لضعالة مرونة الطلب الداخلى في مصر على الواردات من السلع البريطانية في الحالة التي نبهتھا الآن فإن النقص في المطلوب من الاسترليني لن يكفى اطلاقاً لمعادلة النقص في عرض الاسترليني الذى حدث بسبب تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصري . ونلاحظ من الرسم البياني ( رقم ٨ — ٧ ) ان تخفيض قيمة



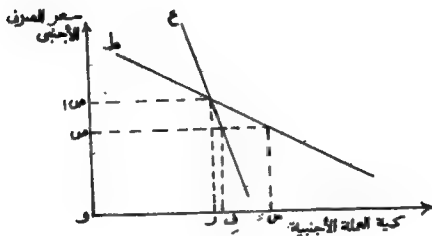
شكل رقم ( ٨ — ٧ )

حالة سعر الصرف غير المستقر

الجنيه المصرى بزيادة سعر الاسترليني من ٢٣٠ قرش إلى ٢٤٠ قرش قد تسبب في نقص المطلوب من الاسترليني بالمقدار س م ولكنه أدى إلى نقص عرض الاسترليني بالمقدار ر ك وحيث أن ر ك أكبر من س م فقد ازداد فائض الطلب على الاسترليني فأصبح م ك بدلاً من س ر . هكذا يزداد العجز في ميزان المدفوعات نتيجة اجراء تخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

ويجب أن نلاحظ أنه لو كان مجموع مرونتي الطلب الداخلى على الواردات والطلب الخارجى على الصادرات أكبر من الوحدة فان سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية سوف تؤدي دورها في انقاص فائض الطلب على العملة الاجنبية أو ازالته كلية حتى بافراض أن مرونة الطلب الخارجى على الصادرات تقل عن الوحدة . ففى هذه الحالة يؤدي رفع سعر الصرف الاجنبى ( تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ) إلى نقص المعروض من العملة الاجنبية ولكنه يؤدي أيضا إلى نقص المطلوب من العملة الاجنبية بمقدار أكبر بما يتيح التخفيف من حدة فائض الطلب أو انتهاء هذا الوضع واستعادة التوازن .

افترض مثلا أن مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أقل من الوحدة ولكنها مع ذلك لا تقل عنها الا قليلا وأن مرونة الطلب الداخلى على السلع المستوردة أكبر من الوحدة . في هذه الحالة يتخذ منحني عرض العملة الاجنبية والطلب عليها الشكل المبين بالرسم البياني رقم ( ٩ - ٧ ) . وكما نلاحظ فان منحني عرض العملة الاجنبية شديد الانحدار ( لاحظ أنه لو كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات تساوى الوحدة لأصبح منحني عرض العملة الاجنبية عمودا قائما على المحور الأقي ) بينما أن منحني الطلب على العملة الاجنبية قليل الانحدار . وكما هو واضح فان فائض الطلب على العملة الاجنبية عند سعر الصرف و ص يساوى س ف ، ورفع سعر الصرف الاجنبى ( أى تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ) إلى المستوى و ص ١ سوف يؤدي إلى خفض عرض العملة الاجنبية بالمقدار ف ر ومع ذلك فان التوازن سوف يتحقق لأن المطلوب من العملة الاجنبية قد انخفض س ر = س ف + ف ر .



شكل رقم ( ٩ - ٧ )

هذه الحالة يجب تمييزها بوضوح عن حالة سعر الصرف غير المستقر حيث لا تنطبق عليها شروطها . باختصار فإنه ليس من الضروري أن تكون مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أقل من الوحدة حتى نواجه حالة سعر الصرف غير المستقر .

ومن الواضح الآن بعد أن أتينا من شرح سعر الصرف غير المستقر أنها حالة استثنائية وإنما لو وجدت فعلاً لكان من الخطأ اللجوء إلى سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة لعلاج مشكلة فائض الطلب الداخلي على العملة الأجنبية ، بل وربما كان من الواجب في هذه الحالة أن تعمل السلطات النقدية للبلد على رفع أسعار الصادرات بطريقة مدروسة تساهم في تعظيم حصيلة العملات الأجنبية .

ولقد قامت حول حالة سعر الصرف غير المستقر الكثير من المناقشات ولم يهجم بها البعض على أساس أنها حالة شاذة غير واقعية . ولكن من الناحية الأخرى أكدت بعض الدراسات أنها حالة ممكنة الوقوع عملياً على أساس أن هناك حالات عديدة من السلع الداخلة في التجارة الدولية التي تعاني من انخفاض مرونة الطلب عليها .

ولكن أياً كان الأمر فإن التحليل السابق يؤكد لنا حقيقة هامة سبق الإشارة إليها وهي أن السلطات النقدية في أى بلد لابد أن تبحث جيداً وتقدر بدقة مرونة الطلب على الصادرات والواردات قبل اللجوء إلى أى إجراء يستهدف تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من أجل التخلص من عجز ميزان المدفوعات .

### اجراء التحليل باستخدام فروض أكثر واقعية :

يحق لنا أن نتساءل الآن : هل يكفى اشتراط ملائمة المرونة الخاصة بالطلب الخارجى على الصادرات والطلب الداخلى على الواردات حتى نقوم بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، في واقع الأمر نحن لا نستطيع أن نقرر هذا ، فبالرغم من ضرورة توافر هذا الشرط الاساسى الخاص بمرونة الطلب فانه ليس كل شيء حيث أن هناك ظروف عديدة تحيط بالتجارة الخارجية ومن المتوقع أن تتحكم هذه الظروف بدرجة أو بأخرى في نجاح أو فشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

ولقد اعتمد تحليلنا السابق ضمناً على عدد من الفروض المبسطة نذكرها فيما يلى ، ثم نبحث في تعديلها أو استبدالها بفروض أكثر واقعية . والهدف من هذا هو أن نرى بوضوح أكثر الظروف العديدة التى تحيط بسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في الواقع العملى ونختبر أثر هذه الظروف عليها .

(١) لقد ذكرنا من قبل بصفة عامة أن هناك أسلحة أخرى قد تستخدم أيضاً بهدف تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات مثل تقييد التجارة الخارجية عن طريق حصص الاستيراد أو التعريفات الجمركية . ولكن في تحليلنا لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية استبعدنا ضمناً أثر هذه القيود المختلفة على الطلب على النقد الاجنبى داخل البلد الذى قام بالتخفيض . كما استبعدنا أيضاً احتمال وجود هذه القيود الحمائية لدى البلدان الاجنبية ومن ثم امكانية تأثرها على معاملاتهم التجارية والمالية مع البلد الذى قام باجراء التخفيض في القيمة الخارجية لعملته . فماذا يحدث

لو أخذنا هذه الاحتمالات في الحسبان ؟ إلى أى مدى يؤثر هذا على  
احتمالات نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ؟

(٢) كما أننا افترضنا بصورة ضمنية أيضا مرونة عرض الانتاج الوطنى . فبما أن  
تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية سوف يؤدي إلى انكماش كمية  
الواردات من السلع الأجنبية فلا بد أن يكون لدى جهاز الانتاج الوطنى  
امكانية تعويض هذا الانكماش بزيادة عرض السلع الوطنية البديلة  
للواردات . ومن الناحية الأخرى حيث أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة  
سيؤدي إلى زيادة كمية الصادرات فلا بد أن يكون من الممكن دائما لنشاط  
التصدير الوطنى أن يقوم بزيادة عرض الصادرات كلما ازداد الطلب  
الخارجى عليها .

(٣) عرفنا أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية سوف ينجح في تخفيض  
الطلب على النقد الأجنبى حيثما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات من السلع  
الأجنبية إلى انخفاض الكميات المطلوبة منها . ولكن صحة هذه النتيجة  
تتوقف على فرض ضمنى وهو أن لدى المنتجين الأجانب الرغبة والقدرة على  
تحمل هذا الأثر بتخفيض المعروض من انتاجهم . كما أن تخفيض القيمة  
الخارجية للعملة الوطنية سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات من  
السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ومن ثم زيادة الصادرات للأسواق  
الأجنبية . ولقد افترضنا أيضا ضمنا أن المنتجين الأجانب سيحملون هذا  
الأثر باجراء التخفيض اللازم في المعروض من انتاجهم . باختصار فإن  
المنتجين الأجانب لن يقوموا باجراء أى تخفيض في أسعارهم لمواجهة آثار  
تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بحيث يتمكنون من المحافظة على  
أسواقهم .

وسوف نبحث فيما يلى كيف أن اختلاف الظروف الواقعية عن الفروض  
المبسطة التى استخدمت من قبل في تحليلنا يؤثر تأثيرا مباشرا على نجاح سياسة  
تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

(١) تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ظروف تقييد التجارة الخارجية بدرجة أو بأخرى :

#### ١ - أ - تأثير نظام الحصص على عرض النقد الاجنبى :

أن الفرض من نظام الحصص كما نعرف هو تقييد الواردات . ولنفرض الآن أن البلاد الاجنبية التى تتاجر معها قد قامت بفرض نظام الحصص على جميع أنواع السلع التى تستوردها منا . وبالإضافة إلى هذا دعنا نفرض أن الواردات الفعلية فى هذه البلاد قد بلغت أقصى حد سمحت به الحصص المفروضة . وهذا يعنى أننا لا نستطيع أن نزيد من صادراتنا إلى هذه البلاد اطلاقا عند سعر صرف معين أو فوق هذا السعر بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا . إذا فهذه السياسة فى ظل هذه الافتراضات سوف تبوء بالفشل لأن انخفاض أسعار صادراتنا الذى تترتب على تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا لن يؤدى إلى زيادة فى الكميات المصدرة وبالتالي لن يؤدى إلى أى زيادة فى عرض العملات الاجنبية .

ولكن هذا الفرض الذى اقمناه — وهو اكتمال حصص الاستيراد فى البلاد الاجنبية لدرجة لا تسمح بأى زيادة فى صادراتنا — يعد فرضا متطرفا . ففى غالب الأمر سوف نجد أن حصص الاستيراد فى البلاد الاجنبية لم تكتمل بعد عند سعر صرف معين . وعليه فرفع سعر الصرف الاجنبى وذلك بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا سوف يشجع المستهلكين الأجانب على زيادة طلبهم على السلع التى نصدرها . ولكن يجب أن يكون واضحا لدينا أن الزيادة فى الصادرات سوف تكون محدودة بالحدود القصوى التى تسمح بها حصص الاستيراد فى البلاد الاجنبية . أى ان نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة سوف يتوقف على حجم تلك الأجزاء من حصص الاستيراد فى البلاد الاجنبية التى لم يمكن اشباعها عند سعر الصرف السابق .

#### ١ - ب - تأثير نظام الحصص على الطلب على النقد الاجنبى :

لنفرض أننا قد أقمنا نظاما لحصص الاستيراد ليشمل جميع السلع الواردة من البلاد الاجنبية وانا عند سعر صرف معين قد استنفدنا كل ما تسمح به هذه



الحصص . أى أن الطلب على الواردات قد أصبح عديم المرونة تماما تحت مستوى سعر الصرف القائم . ولكن برفع مستوى سعر الصرف المشار اليه — أى بتخفيض القيمة الخارجية للعملة — ترتفع أسعار السلع الأجنبية فيخفض المستهلكين في الداخل من استيرادهم منها — رغم سماح حصص الاستيراد . أى أن مرونة الطلب على الواردات تكون مساوية للصفر بسبب استنفاد حصص الاستيراد عند سعر صرف معين ثم ترتفع هذه المرونة فتصير أكبر من الصفر بسبب رفع سعر الصرف . وهذا هو الشرط المطلوب لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة .

#### ١ - ج - تأثير التعرفة الجمركية الأجنبية على عرض النقد الاجنبى :

لنفرض أن البلاد الأجنبية التى تصدر اليها سلعتنا تفرض تعرفة جمركية معتدلة على هذه السلع . فاذا كنا نصدر كميات معينة من السلع عند هذا المستوى من التعرفة الجمركية وعند مستوى معين لسعر الصرف الاجنبى فانه من المنتظر أن يؤدي تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا ( رفع سعر الصرف الاجنبى ) إلى خفض أسعار صادراتنا . ويؤدي هذا نفس الدور كما لو أن البلاد الأجنبية قد خفضت التعرفة الجمركية فتزداد الكميات التى نصدرها . فاذا كان الطلب الاجنبى على صادراتنا كبير المرونة فانه من المنتظر أن تنهد حصيلتنا من العملات الأجنبية بالرغم من وجود التعرفة الأجنبية . إلا أنه من الواضح بالطبع أن وجود التعرفة الجمركية على الواردات في البلاد الأجنبية سوف يحد من فعالية تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا وأثرها على زيادة عرض العملات الأجنبية ويمكن التأكد من هذا بمراجعة النتيجة التى توصلنا اليها من قبل بفرض حرية التجارة ثم بمقارنتها بحالة متطرفة تفرض فيها البلاد الأجنبية تعرفة جمركية عالية على وارداتها منا . في هذه الحالة نجد أن المستهلكين الاجانب يدفعون جزءا عاليا من أسعار السلع التى يستوردونها منا في شكل تعرفة جمركية .. وعلى هذا فان أثر رفع سعر الصرف الاجنبى — بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا — سوف ينقص أسعار السلع التى نصديرها إلى المستهلكين الاجانب بنسبة إيجابية . / ومن ثم فان الطلب الاجنبى على صادراتنا سوف يصبح أقل استجابة إلى التغيرات في سعر الصرف الاجنبى .

ويمكن تلخيص نتيجة هذا التحليل كالآتي : أن فرض البلاد الأجنبية لتعريفية جمركية على وارداتها يحد من الأثر الذي يمكن أن يلعبه التغير في سعر الصرف ، وكلما ارتفعت التعريفية الجمركية الأجنبية كلما قلت استجابة الطلب الأجنبي لتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا وكلما قلت قدرتنا على استخدام هذه السياسة من أجل زيادة عرض العملات الأجنبية لدينا . ويجب التأكيد أننا نفترض ضمناً في كل التحليل السابق أن الطلب الأجنبي على صادراتنا — والذي تقيده التعريفية الجمركية — هو طلب مرن ، وذلك لأن افتراض العكس يعنى عدم نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا سيكون أقل ما يمكن كلما ارتفعت التعريفية الجمركية الأجنبية وكلما انخفضت مرونة الطلب الأجنبي على صادراتنا من مستوى يفوق الوحدة إلى مستوى الوحدة .

#### ١ - د - تأثير التعريفية الجمركية الوطنية على الطلب على النقد الأجنبي :

من السهل على ضوء التحليل السابق تصور أثر التعريفية الجمركية الوطنية على وارداتنا والأثر المحتمل لتغير القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ظل هذه الظروف . فكلما ارتفعت النسبة التي تحتلها التعريفية الجمركية في أسعار السلع المستوردة كلما قل تأثير التغير في سعر الصرف الأجنبي على طلب هذه السلع . ومن ثم يمكن أن نتوقع أن يتضائل أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالنسبة لانقاص الطلب على النقد الأجنبي كلما ارتفعت تعريفتنا الجمركية على الواردات ، والعكس صحيح .

(٢) تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ظروف انخفاض مرونة عرض الاتاج الوطنى بدرجة أو بأخرى .

٢ - أ - انخفاض مرونة عرض المنتجات المحلية البديلة للواردات وأثر ذلك على الطلب على النقد الأجنبي .

حينما نقوم بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا ترتفع أسعار السلع المستوردة ويؤدى هذا كما نعرف إلى انخفاض الكميات المطلوبة من هذه السلع ( طالما أن مرونة الطلب أكبر من الصفر ) وبالتالي إلى انخفاض المطلوب من النقد الأجنبي

ولكن هذا التحليل يتضمن قدرة منتجنا على زيادة عرضهم للسلع المنافسة للواردات عند كل ارتفاع في أسعار الواردات . فارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية يؤدي إلى انعاش السوق الداخلى للمنتجات المحلية التى تتنافس معها . فإذا لم يتمكن جهاز الانتاج الوطنى من زيادة عرض بدائل الواردات فان الطلب على السلع المستوردة التى ارتفعت أسعارها — بسبب تخفيض قيمة عملتنا — يصبح أقل مرونة مما كان يمكن أن يكون عليه . ويؤدى هذا بطبيعة الحال إلى عدم انخفاض المطلوب من العملات الأجنبية بالقدر الذى كان يمكن أن يتحقق وبالتالي إلى الحد من نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة . ويمكن تلخيص تلك النتيجة فيما يلى :

كلما انخفضت مرونة عرض المنتجات الوطنية التى تتنافس فى السوق الداخلى مع الواردات من السلع الأجنبية كلما أصبحت مرونة الطلب على النقد الأجنبى صغيرة . أى كلما أصبح من المتعذر الاعتماد على سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة لتخفيض الطلب على النقد الأجنبى . والعكس صحيح .

## ٢-ب- انخفاض مرونة عرض الانتاج الوطنى من السلع المصدرية وأثر ذلك على عرض النقد الأجنبى .

بافتراض أن مرونة الطلب على صادراتنا أكبر من الوحدة فالتناقص من قبلنا فى تحليلنا إلى أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يؤدى إلى زيادة عرض النقد الأجنبى لدينا . ولكن هذا يفترض ضمناً قدرة منتجنا على زيادة عرضهم من سلع التصدير كلما زاد الطلب الخارجى عليها . ولو افترضنا عدم وجود الطاقة الانتاجية التى تكفل تحقيق هذه الزيادة فى التصدير أو عدم مرونة جهاز الانتاج للتغيرات فى الأسعار فان تخفيض القيمة الخارجية للعملة يصبح ذى أهمية فى زيادة عرض النقد الأجنبى . وبالإضافة إلى هذا فان امكانية تنمية الصادرات من السلع التى يزيد عليها الطلب الأجنبى يتوقف جزئياً على مدى مرونة الطلب الداخلى على هذه السلع . فلو أن المستهلكين عندنا لا يرغبون فى التنازل عن جزء من طلبهم على السلع التى تصدر إلى الخارج بالرغم من ارتفاع اسعارها الداخلية

فإن من الصعب على المنتجين زيادة عرضهم من هذه السلع لغرض التصدير عند زيادة الطلب الاجنبى . ويمكن أن نضع ملخص هذه المناقشة كما يلى :

كلما انخفضت قدرة جهاز الانتاج الوطنى على زيادة سلع التصدير كلما انخفضت القدرة على تنمية حصيلة الصادرات من النقد الاجنبى ( أى عرض العملة الاجنبية ) عند اجراء تخفيض فى القيمة الخارجية للعملة الوطنية — حتى مع افتراض أن مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أكبر من الوحدة .

وكذلك كلما انخفضت مرونة الطلب الداخلى على السلع المصدرة كلما تعذر الاستفادة من اجراء تخفيض معين فى القيمة الخارجية للعملة الوطنية ..

ففى ظل الظروف المذكورة يصعب تحقيق الزيادة المتوقعة فى عرض العملة الاجنبية بسبب الاخفاق فى زيادة عرض الصادرات بشكل يتناسب مع الزيادة فى الطلب الخارجى عليها .

( ٣ ) تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية فى ظروف اتجاه المنتجين الاجانب للمحافظة على أسواقهم .

حينما نقوم بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا فان ذلك يؤدى إلى تخفيض الطلب على النقد الاجنبى لأنه يتسبب فى ارتفاع أسعار الواردات فتتخفيض الكميات المطلوبة منها ( مرونة الطلب على الواردات أكبر من الصفر ) . ويفترض هذا التحليل ضمنا أن المنتجين الاجانب الذين نستورد منهم على استعداد لخفض عرض انتاجهم المخصص للتصدير لنا وأنهم لن يلجأوا إلى خفض أسعارهم فى محاولة للمحافظة على طلبنا كما كان قبل اجراء تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية . وقد تتحقق هذه الظروف فعلا فى بعض الحالات . ولكن فى حالات أخرى قد يجد المنتجون الاجانب أن من العسير عليهم تخفيض المعروض من انتاجهم للتصدير دون أن تلحق بهم خسائر كبيرة فيلجأون فى هذه الظروف إلى خفض اسعار صادراتهم بما يكفل المحافظة على أسواقهم الخارجية . أى أن اسعار السلع التى نستوردها منهم فى هذه الحالة قد تنخفض بما يكفى لالغاء الارتفاع الأول الذى أحدثناه فى هذه الاسعار على أثر تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا .

وكلما حقق المنتجون الأجانب نجاحا في هذا المضمار فإن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية سوف تفشل في تحقيق ما كانت ترمى اليه من تقليل الواردات وتخفيض المطلوب من النقد الاجنبى .

وكذلك رأينا من قبل أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية سوف يؤدي إلى تخفيض اسعار السلع الوطنية المصدرة ومن ثم زيادة توزيعها في الاسواق الاجنبية ، فهل يتقبل المنتجون الأجانب هذه النتيجة ؟ لقد افترضنا هذا من قبل في تحليلنا بصورة ضمنية .. ولكن ماذا يحدث لو قام المنتجون الأجانب بخفض اسعارهم أيضا بنسبة مماثلة للمحافظة على اسواقهم من منافسة سلعا بعد أن قمنا بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا ؟ في هذه الحالة لن يتحقق الأثر المطلوب لتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في زيادة عرض العملة الاجنبية حتى ولو كانت مرونة الطلب الخارجى على صادراتنا أكبر من الوحدة أصلا .

وبلاحظ أن المنتجين الأجانب لن يضطروا إلى التخلي عن اسواقهم أو الدفاع عنها إذا قامت السلطات النقدية في بلدهم بإجراء تخفيض مماثل في القيمة الخارجية لعملتها كرد فعل للتخفيض الذى قمنا به أولا في القيمة الخارجية لعملتنا . ففي هذه الحالة تبقى الأمور بالنسبة للبلدين كما كانت قبل التخفيض .

### مراجع الفصل السابع :

- P. T. Ellsworth, The International Economy ( 3rd Edition, London, New York, 1964 ) Chapter 17.
- C. Kindleberger, International Economics ( 3rd Edition, Illinois, 1963 ) Chapter 3.
- R. Lipsey, An Introduction to Positive Economics ( London, 1963 ) pp. 459-474.
- F. Machlup, « The Theory of Foreign Exchanges », Economica, Vol. VI ( New Series ) Nov. 1939, PP. 375-397, and Feb. 1940, pp. 23-49.; Reprinted in : Readings in the Theory of International Trade ( American Economic Association. London 1966 ), PP. 104-158.

## الفصل الثامن

### المعاملات الاقتصادية الخارجية والدخل القومي

سنقوم في هذا الفصل بتحليل اثر المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومى مبتدئين بالمعاملات الجارية ثم المعاملات الرأسمالية . وسوف نقيم عدة افتراضات نظرية تستهدف تصوير الواقع في صورة مبسطة وذلك بغرض الشرح والتوضيح . ومع ذلك ينبغي ان نتفكر دائما ان تبسيط عملية التحليل الاقتصادى لبعض المسائل لا تقلل من قيمة النتائج التى تتوصل اليها على الاطلاق .

وأول الفروض الاساسية في تحليلنا بخصوص الاسعار ، فنحن نفترض ثباتها حتى نستطيع اعتبار الدخل القومى النقدي مساويا للدخل القومى الحقيقى أو الانتاج القومى . ومن ثم تصبح التغيرات النقدية معبرة عن التغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادى . وسيمنا نتكلم عن ثبات الاسعار فاننا لا نقصد الاسعار الداخلية فقط بل الاسعار الخارجية ايضا . فافتراض ثبات الاسعار الداخلية فقط يحقق التساوى بين الدخل النقدي والدخل الحقيقى في حالة واحدة الا وهى حالة الاقتصاد المغلق Closed Economy — اى حالة انعدام المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجى كلية . وبخلاف ذلك — اى في حالة وجود التبادل الخارجى — لابد ان نفترض ايضا ثبات الاسعار الخارجية حتى يمكن استخدام التغيرات النقدية للتعبير عن التغيرات الحقيقية . ولكنى نتأكد من اهمية هذا الفرض دعنا نفترض ان الانتاج القومى لم يتغير من فترة زمنية ما الى الفترة الزمنية التالية وان اسعار الصادرات بقيت ثابتة على ما كانت عليه بينما ان اسعار الواردات ( الاسعار الخارجية ) قد ارتفعت . في مثل هذه الحالة ينخفض معدل التبادل الدولى وينخفض الدخل الحقيقى للبلد بالرغم من ان الانتاج القومى لم يتغير .

وتم فرض اساسى آخر يرتبط بالفرض الأول الا وهو استبعاد حالة التوظيف الكامل . فنحن نفترض وجود موارد اقتصادية متعطلة داخل الاقتصاد ويمكن أن نجر إلى مجال النشاط الانتاجى فى حالة نهادة الانفاق . ومن الناحية الأخرى فان الموارد الاقتصادية المستخدمة فعلا يمكن ان تخرج من مجال النشاط الانتاجى فى حالة نقص الانفاق اما بالنسبة لبقية الفروض المستخدمة فى التحليل فسوف تبرز من خلال عرض الموضوع فيما يلى :

### أثر الصادرات والواردات على التدفق الداخلى للدخل القومى

نعرف من دراستنا للاقتصاد المغلق ان شرط التوازن فى اية فترة زمنية هو تساوى التهربات من تيار الدخل القومى مع الإضافات اليه — أى تساوى الادخار مع الاستثمار . هذا الوضع التوازنى يتحقق بالمصادفة حينما يتساوى المقدار الذى امتنع اصحاب الدخل عن انفاقه على الاستهلاك مع المقدار الذى قرر اصحاب الاعمال انفاقه على الاستثمار فى النشاط الانتاجى خلال فترة زمنية معينة . اما اذا افترضنا ان الاستثمار كان اقل من الادخار خلال فترة زمنية ما فان هذا يعنى ان تيار الدخل القومى قد تعرض للتناقص . ويتوالى هذا التناقص فى الدخل القومى خلال الفترات الزمنية التالية إلى ان يتحقق التوازن حينما يصل الادخار الى المستوى المنخفض الذى تحقق للاستثمار من قبل فيتساوى معه . وبالعكس من ذلك فى حالة نهادة الانفاق الاستثاى عن المدخرات — مثلاً عن طريق حصول قطاع الانتاج على الائتمان المصروف — خلال فترة زمنية ما فان تيار الدخل القومى يزداد . ويستمر تزايد الدخل القومى خلال الفترات الزمنية التالية الى ان يتحقق التوازن حينما يرتفع مستوى الادخار الى المستوى الذى ارتفع عنده الاستثمار أصلاً ، فيتساوى معه<sup>(١)</sup> .

فاذا ادخلنا الآن اعتبار التجارة الخارجية ، نجد ان انفاق القطاع المنزلى على الواردات يمثل تسرباً من تيار الدخل تماماً مثل الادخار . فاستهلاك السلع الاجنبية يعنى ان المستهلكين يقتطعون جزءاً من الدخل الذى تسلموه من قطاع الانتاج فى

(١) نفترض هنا نموذجاً مبسطاً ليس فيه أى تأثير للحكومة على تيار الدخل .



بلدهم ليسلموه الى قطاع الانتاج في بلد آخر . ومن ثم فان هذه العملية تخلق دخلا لقطاع الانتاج الاجنبى بينما تؤدي الى تسرب من تيار الدخل المتدفق الى قطاع الانتاج القومى . وبالتالي كلما زاد الاستيراد من الخارج كلما ضعف تيار الانفاق فى الداخل وضعف النشاط الانتاجى القومى ، وبالتالي يتعرض الدخل القومى للتناقص . فاذا اخذنا حالة متطرفة تتمثل فى ان المستهلكين فى بلد ما فروا انفاق كل دخلهم على الاستيراد فان تيار الانفاق على السلع الوطنية ينكمش فى هذه الحالة الى الصفر فيهبط دخل قطاع الانتاج الى الصفر وبالتالي يهبط الدخل المتدفق الى القطاع المنزلى الى الصفر . هذا الشرح المبسط يظهر كيف ان استمرار الزيادة فى الواردات يؤدي الى انكماش متزايد فى حجم الدخل .

وبنفس المنطق السابق يمكننا تصور أثر الصادرات على الدخل القومى . لقد رأينا فيما سبق ان واردات البلد تخلق دخلا لقطاع الانتاج الاجنبى وكذلك فان صادرات البلد ( واردة البلدان الاجنبية ) تخلق دخلا لقطاع الانتاج القومى . فاذا كنا نقول ان الواردات تمثل تسربا من تيار الدخل ( مثل الادخار ) فان الصادرات تمثل اضافات الى تيار الدخل ( مثل الاستثمار ) . وباختصار فان قدرة قطاع الانتاج القومى على بيع جزء من انتاجه الى القطاع المنزلى الاجنبى تكسبه دخلا اضافيا ويتدفق هذا الدخل بدوره — خلال النشاط الانتاجى — الى القطاع المنزلى القومى فتزداد دخول المستهلكين .

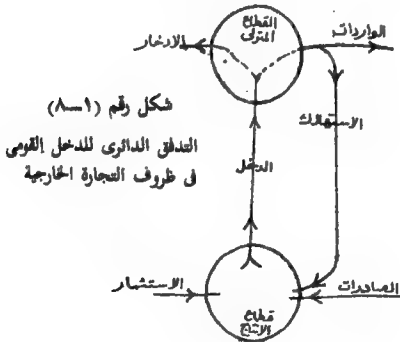
والواقع ان حدوث زيادة فى الصادرات يؤدي الى ارتفاع دخول المشروعات التى تعمل فى قطاع التصدير ، وبالتالي فان دخول العاملين بهذه المشروعات ( العمال واصحاب الاعمال ) سوف ترتفع ايضا . ويؤدي هذا بدوره الى زيادة الانفاق الداخلى فينتعش النشاط الانتاجى فى الصناعات المتصلة بقطاع التصدير ثم يمتد اثر هذا الانتعاش الى صناعات أخرى داخل الاقتصاد القومى . وتؤدي هذه العملية بشكل متتابع الى زيادة الانتاج وزيادة الدخل الذى يسلمه قطاع الانتاج الى المستهلكين .. اى ان الزيادة الأولية فى الصادرات تؤدي الى زيادات متتالية فى الدخل القومى الى ان يتحقق التوازن مرة اخرى عند مستوى مرتفع عن ذى قبل .

وقد شرحنا من قبل ان شرط التوازن في الاقتصاد المغلق هو تساوى التهربات من تيار الدخل — اى المدخرات — مع الاضافات الى هذا التيار — اى الاستثمارات . وباستخدام نفس المنطق نستطيع ان نقرر شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح ( وجود المعاملات مع العالم الخارجى ) : أى ضرورة تساوى التهربات مع الاضافات . والتهربات من تيار الدخل القومى تساوى الآن مجموع المدخرات والواردات بينما ان الاضافات الى تيار الدخل تساوى مجموع الاستثمارات والصادرات . اى ان شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح هو :

$$خ + م = ث + ص$$

حيث خ = المدخرات ، م = الواردات ، ث = الاستثمار ، ص = الصادرات .

والرسم التوضيحي رقم (٨-١) يبين لنا شكل التدفق الدائرى للدخل القومى في ظروف التجارة الخارجية .



### تحديد المستوى التوازنى للدخل فى ظروف التجارة الخارجية :

كما تستخدم نظرية المضاعف Multiplier الكينزية فى تحديد المستوى التوازنى للدخل فى ظروف الاقتصاد المغلق فانها تستخدم ايضا بعد ادخال اثر الصادرات والواردات فى تحديد المستوى التوازنى للدخل فى ظروف التجارة الخارجية<sup>(١)</sup> .  
 يعرف المضاعف فى الحالة الاعيرة باسم مضاعف التجارة الخارجية Foreign Trade Multiplier .

قبل ان نبدأ فى عرض النظرية نلفت النظر الى الفرض الذى أوردناه فى بداية الفصل الحالى بشأن وجود طاقات انتاجية معطلة داخل الاقتصاد وأن الجهاز الانتاجى مرن فى استجابته للتغيرات فى الانفاق . هذا الافتراض ضرورى ولا يمكن التخلي عنه فى نظرية المضاعف ، حيث ان صحتها متوقفة عليه .

وكذلك نلفت النظر إلى ضرورة مراجعة التحليل الكينزى الخاص بدوال الاستهلاك والادخار والاستثمار ونظرية المضاعف فى ظروف الاقتصاد المغلق فى أى مرجع متخصص حتى يمكن متابعة التحليل التالى بسهولة . فنحن فى عرضنا لنظرية المضاعف فى ظروف التجارة الخارجية نعتمد على فهم القارئ مسبقا لهذه المسائل .

### عرض مختصر لنظرية المضاعف فى الاقتصاد المغلق :

لقد عرفنا من قبل ان شرط التوازن فى الاقتصاد المغلق هو ان يساوى الادخار والاستثمار - أى ان  $\Delta = \text{خ}$  .

وبافتراض حدوث تغير فى الاستثمار  $\Delta$  فان الادخار لابد ان يتغير بمقدار  $\Delta$  خ مساويا  $\Delta$  ث لكى يتحقق التوازن مرة أخرى .

اى ان شرط التوازن هو :  $\Delta \text{خ} = \Delta \text{ث}$

$$\dots \Delta \text{خ} = \text{خ} (\Delta \text{ى}) \quad \left[ \text{لأن } \text{خ} = \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{ى}} \right]$$

(١) سوف نستمر فى افتراض انعدام الانفاق الحكومى والضرائب وما شابه من أوجه التدخل الحكومى التى تؤثر فى تيار الدخل القومى .

حيث « غـ » الميل الحدى للادخار ، ي الدخل .

$$\Delta \text{ غـ } = \Delta \text{ ي } \quad \Delta \text{ ث}$$

$$\Delta \text{ ي } = \Delta \text{ ث} \times \frac{1}{\text{غـ}}$$

اى ان المستوى التوازى الجديد للدخل يتحقق عندما يتغير الدخل بالمقدار  $\Delta \text{ ي}$  مساويا للتغير الاصلى الذى حدث فى الاستثمار  $\Delta \text{ ث}$  مضروبا فى مقلوب الميل الحدى للادخار  $\frac{1}{\text{غـ}}$

ولقد اطلق كينز على الكسر  $\frac{1}{\text{غـ}}$  مصطلح « المضاعف » Multiplier وواضح

ان قيمته اكبر من الواحد الصحيح طالما ان الميل الحدى للادخار غـ اصغر من الواحد الصحيح . كما ان قيمة المضاعف لا يمكن ان تكون مالا نهاية (  $\infty$  ) حيث ان الميل الحدى للادخار يتخذ عادة قيمة اكبر من الصفر .

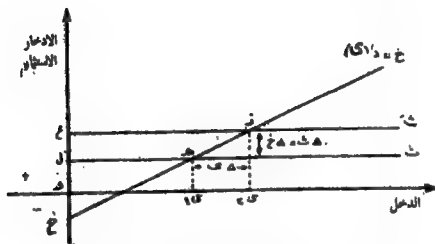
$$\text{والمضاعف} \frac{1}{\text{غـ}} = \frac{1}{\text{لـ}} \quad \text{حيث}$$

$$\text{« لـ » الميل الحدى للاستهلاك} \quad \text{لـ} = \text{غـ} + \text{س} = 1$$

وفى الرسم البيانى التالى ( رقم ٢-٨ ) نلاحظ ان دالة الاستثمار هى ل ث ، ويُفترض هنا ان الاستثمار الكلى فى المجتمع « تلقائى » اى لا يتأثر بالدخل . ومن الناحية الأخرى فإن دالة الادخار هى غ خ ، ويتحدد المستوى التوازى للدخل ي ١ بتقاطع الدالتين عند النقطة هـ — اى بتساوى الادخار والاستثمار عند هذه النقطة حيث كل منهما = و ل .

فاذا فرضنا زيادة الاستثمار بالمقدار  $\Delta \text{ ث} = \text{ل ع}$  تنتقل دالة الاستثمار الى أعلى الى المستوى ع ث . ويتحدد المستوى التوازى الجديد للدخل ي ٢ بتقاطع

دالتى الادخار والاستثمار عند النقطة ز . لاحظ ان كل من  $\Delta X$  ،  $\Delta Y$  ،  $\Delta C$  ،  $\Delta I$  عند المستوى التوازى الجديد للدخل  $Y_2$  ، أو بعبارة أخرى ان  $\Delta C = \Delta X = \Delta I = \Delta Y$  ، وهو شرط التوازن .



شكل رقم (٢-٨)  
تحديد المستوى التوازى للدخل فى الاقتصاد المغلق

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{1}{\text{المضاعف}} = \frac{1}{\text{مخ}}$$

ويمكن ان نرى ان زيادة الاستثمار بالمقدار  $\Delta C$  قد أدت الى زيادة تفوقها فى الدخل ، أى ان  $\Delta Y > \Delta C$  حيث  $\Delta Y = Y_2 - Y_1$  ،  $\Delta C = C_2 - C_1$  . ويمكن ان نلاحظ من الرسم كيف ان قيمة مضاعف الاستثمار التى تتحدد بمقلوب الميل الحدى للادخار هى التى تحدد مقدار الفارق بين  $\Delta Y$  من ناحية ،  $\Delta C$  من الناحية الأخرى . فالمضاعف  $\frac{1}{\text{مخ}} = \frac{\Delta Y}{\Delta C}$  ، ويتضح من الرسم ان مقلوب الميل الحدى للادخار  $\frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{Y}{C}$  عند نقطة التوازن . وهكذا اذا اتجهت قيمة  $\frac{1}{\text{مخ}}$  الى الكبر ( أى اذا اتجه مخ الى الصفر بالمخافين

درجة ميل دالة الادخار ) فان قيمة  $\frac{\Delta Y}{\Delta T}$  ستعجه الى الكبير ايضا . والعكس

صحيح .

نظرية المضاعف في ظروف التجارة الخارجية :

نحتاج أولا الى وضع بعض الافتراضات التى تحدد شكل العلاقة بين الواردات والدخل القومى من جهة والصادرات والدخل القومى من جهة أخرى .

دالة الاستيراد :

نفترض في نموذجنا المبسط ان الواردات (م) دالة للدخل القومى — أى ان  $M = D(Y)$  — وهذه الدالة طردية بمعنى انه اذا زاد  $Y$  تزداد  $M$  والعكس صحيح . ويتحدد مقدار التغير في الواردات  $\Delta M$  تبعا لتغير معين في الدخل  $\Delta Y$  بما يسمى « الميل الحدى للاستيراد » . ونرمز لهذا بالرمز «  $M_y$  » . أى ان  $M_y = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$  . فاذا ازداد الدخل القومى بمقدار مليون جنيه مثلا فازدادت

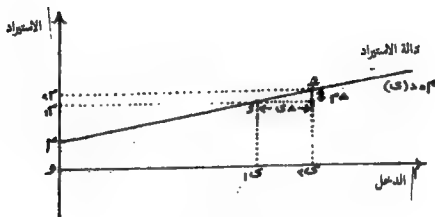
الواردات تبعا لذلك بمقدار ١٠٠,٠٠٠ جنيه فان  $M_y = \frac{1}{10}$  . وينبغي ان نفرق

بدقة بين الميل الحدى للاستيراد والميل المتوسط للاستيراد والاخير يساوى متوسط المنفق على الاستيراد من الدخل أى  $= \frac{M}{Y}$  . ومن الممكن استخراج المرونة

الدخلية للاستيراد : أى درجة التغير النسبى في الواردات تبعا لتغير نسبى معين في الدخل ، وذلك بقسمة الميل الحدى للاستيراد على الميل المتوسط للاستيراد — أى ان :

$$\text{المرونة الدخلية للاستيراد} = \frac{M_y}{M} / \frac{\Delta M}{\Delta Y} \text{ وهذا يساوى } \frac{\Delta Y}{Y} / \frac{\Delta M}{M}$$

وفي الرسم البياني التالي (٣-٨) نصور دالة الاستيراد ونضيف بعض الملاحظات .



شكل رقم (٣-٨) دالة الاستيراد

وبلاحظ من الرسم السابق ما يلي :

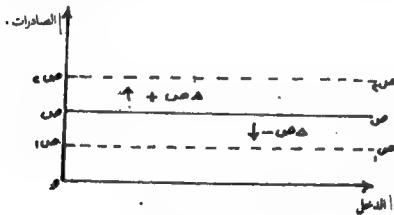
- ١ - بالامكان قياس الميل الحدى للاستيراد/م « ميل دالة الاستيراد بين اى نقطتين . فمثلا بين النقطتين د ، هـ نجد ان الزيادة فى الدخل  $و٢ - و١$  والزيادة التابعة لها فى الاستيراد  $و٢م - و١م$  .  
وبالتالى فان  $\frac{و٢م - و١م}{و٢ - و١} = \frac{٤ \Delta}{١ \Delta}$  وهذا المقدار نفسه يساوى ميل دالة الاستيراد بين د ، هـ كما هو موضح بالرسم .

- ٢ - ان دالة الاستيراد تأخذ شكل الخط المستقيم وهذا بفرض تبسيط التحليل ، وبناء على هذا يبقى الميل الحدى للاستيراد/م « فى حالة ثبات . ولكن يلاحظ ان الميل المتوسط للاستيراد  $\frac{م}{د}$  يختلف بين نقطة وأخرى حيث ان دالة الاستيراد لا تقطع نقطة التقاء المحورين وانما تقطع المحور الرأسى عند مستوى موجب .

٣ - حيث ان دالة الاستيراد تقطع المحور الرأسى ( المثل للواردات ) عند مستوى الدخل  $Y = 0$  ، فان المجتمع لن يقوم بتخفيض وارداته من الخارج الى الصفر حتى لو هبط مستوى الدخل الى الصفر . مثل هذا الحجم من الاستيراد عند مستوى  $Y = 0$  صفر (و م بالرسم ) يستدعى التصرف فى بعض مدخرات المجتمع التى تراكمت فى فترات سابقة فى شكل احتياطات دولية من الذهب النقدي وأرصدة العملات الاجنبية وودائع بالبنوك الاجنبية الخ .

#### دالة الصادرات :

سنفترض فى نموذجنا الحالى ان الصادرات تتحدد بعوامل مستقلة عن الدخل القومى ، تماما مثل الاستيراد . فالصادرات تتأثر بالاسعار النسبية والتغيرات فيها وكذلك بدخول المستهلكين فى البلدان الاجنبية وبأذواقهم وبعدد آخر من العوامل تطرقنا اليها من قبل . والرسم البياني ( رقم ٤-٨ ) يصور دالة الصادرات فى شكل خط مستقيم موازى للمحور الافقى الذى يقيس الدخل القومى . وزيادة الصادرات سوف تمثل بانتقال الدالة بأكملها الى اعلى والعكس فى حالة نقص الصادرات تنتقل الدالة الى اسفل كما هو مبين بالرسم تماما مثل دالة الاستيراد .



شكل رقم (٤-٨)  
دالة الصادرات



ومع ذلك فالقول بان الصادرات لا تتأثر بالدخل القومي — اى انعدام المرونة  
الدخلية للصادرات (  $\frac{\Delta ص}{ص} / \frac{\Delta ي}{ي} = صفر$  ) لا يتسم بالواقعية . فدراسة

احوال التجارة الخارجية فى عديد من الحالات تظهر ان الطلب المحلى يتنافس  
احياناً مع الطلب الاجنبى على السلع المصدرة . فمثلاً قد تؤدى زيادة الدخل  
القومى الى زيادة الطلب المحلى على سلع التصدير ومن ثم تنكمش الصادرات .  
ومع ذلك فسوف نتجاوز عن هذا الاحتمال بفرض تبسيط التحليل .

مضاعف التجارة الخارجية : لنبعد شرحنا من قبل ان شرط التوازن فى الاقتصاد  
المفتوح هو تساوى الاضافات التى تتمثل فى الصادرات والاستثمار مع التسريبات  
من تيار الدخل القومى التى تتمثل فى الواردات والمبذورات .  
اى ان  $ص + ث = م + خ$

وبافتراض حدوث تغير فى الصادرات (  $\Delta ص$  ) أو فى الاستثمار (  $\Delta ث$  )  
فان الواردات والمبذورات لابد ان تتغير بالمقادير  $\Delta م + \Delta خ = \Delta ص + \Delta ث$  .  
وهذا هو شرط التوازن فى حالة حدوث اية تغيرات ، ومنه نستطيع ان نتوقف  
على قيمة مضاعف التجارة الخارجية بنفس الأسلوب الذى اتبعناه فى حالة  
المضاعف الداخلى .

$$ص + ث = م + خ$$

$$\Delta ص + \Delta ث = \Delta م + \Delta خ \quad \text{شرط التوازن}$$

$$، \Delta م = - ( \Delta ي ) ، \Delta خ = - ( \Delta ي )$$

$$، \text{إذن } [ \Delta م = - \frac{\Delta ي}{ي} ، \Delta خ = - \frac{\Delta ي}{ي} ]$$

٢٠٤ بالتعويض

$$\Delta \text{ ص} + \Delta \text{ ث} = \text{م} (\Delta \text{ ي}) + \text{خ} (\Delta \text{ ي})$$

$$\Delta \text{ ص} + \Delta \text{ ث} = \Delta \text{ ي} (\text{م} + \text{خ})$$

$$\Delta \text{ ي} = \Delta \text{ ص} + \Delta \text{ ث} \times \frac{1}{\text{م} + \text{خ}}$$

اى ان المستوى التوازنى للدخل يتحقق عندما يتغير الدخل بالمقدار  $\Delta \text{ ي}$  مساويا للتغير الاصلى فى الاستثمار  $\Delta \text{ ث}$  وفى الصادرات  $\Delta \text{ ص}$  ( او فى احدهما ) مضروبا فى مقلوب مجموع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستيراد . ويطلق على  $\frac{1}{\text{م} + \text{خ}}$  مصطلح مضاعف التجارة الخارجية<sup>(١)</sup> . وحيث ان :

١ < م + خ < بمفر - اى ان قيمة م + خ اصغر من الواحد الصحيح واكبر من الصفر فان قيمة مضاعف التجارة الخارجية ستكون اكبر من الواحد وأقل من مالا نهاية . وكلما صغر مجموع م + خ كلما كبرت قيمة مضاعف التجارة الخارجية وبالتالي كبرت الزيادة التبعية فى الدخل نتيجة لزيادة معينة فى الصادرات أو فى الاستثمار . والعكس صحيح اى كلما كبر مجموع م + خ كلما صغرت قيمة مضاعف التجارة الخارجية وبالتالي صغرت الزيادة التبعية فى الدخل نتيجة لزيادة معينة فى الصادرات أو فى الاستثمار . والخلاصة ان مقدار التغير فى الدخل يتوقف على الميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للاستهلاك لانهما معا يحددان المقدار الكلى للتسرب من تيار الدخل . فكلما صغر مقدار التسرب من الدخل كلما اصبح التغير فى الدخل المترتب على تغير معين فى الاستثمار أو فى الصادرات كبيرا ، والعكس صحيح .

(١) هذه هى أبسط صور مضاعف التجارة الخارجية حيث يلاحظ أننا قد توصلنا اليها بعدد من الافتراضات المبسطة للواقع . ويمكن ان نجد القارئ المتخصص علاجاً لهذا الموضوع بشكل اعمق فى احد المراجع الأجنبية المذكورة فى نهاية الفصل . وفى المراجع العربية نقتصر : فتاوى هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى - الفصلين ٦ ، ٧ ( دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٩ ) .

وينبغي ان يتأكد القارئ من ان نظرية المضاعف تساعدنا في تحديد مقدار التغير في الدخل المتوقع على تغير معين في الصادرات أو في الاستثمار سواء كان هذا التغير بالزيادة أو بالنقص .

مثال عددي :

$$\frac{1}{10} = \text{نفرض ان الميل الحدى للاستيراد م}$$

$$\frac{2}{10} = \text{والميل الحدى للاستيراد خ}$$

حالة (١) أن : الاستثمار قد ازداد بمقدار ١٠٠ مليون جنيه ( في فترة زمنية معينة ) والصادرات قد ازدادت بمقدار ١٠٠ مليون جنيه ( في نفس الفترة )

$$\text{الزيادة في الدخل } \Delta ي = \Delta ث + \Delta ص \times \frac{1}{م + خ}$$

$$\frac{100}{3} = \frac{1}{\frac{2}{10} + \frac{1}{10}} \times 100 + 100 =$$

$$= 666,6 \text{ مليون جنيه}$$

حاله (٢) ان : الاستثمار قد نقص بمقدار ٥٠ مليون جنيه ( في فترة زمنية معينة ) والصادرات قد ازدادت بمقدار ٧٠ مليون جنيه ( في نفس الفترة )

$$\Delta ي = (\Delta ث + \Delta ص) \times \frac{1}{م + خ}$$

والفرض :

$$\frac{10}{3} \times (70 + 50 -) = \Delta \text{ ي}$$

$$[ \frac{2}{10} = \text{م} , \frac{1}{10} = \text{خ} ]$$

$$\frac{10}{3} \times 20 =$$

$$= 66,6 \text{ مليون جنيه}$$

حاله (٣) ان : الاستثمار قد نقص بمقدار ٥٠ مليون جنيه ( في فترة زمنية معينة ) والصادرات قد نقصت بمقدار ٥٠ مليون جنيه ( في نفس الفترة )

الفرض

$$\Delta \text{ ي} = \Delta \text{ ث} + \Delta \text{ ص} \times \frac{1}{\text{م} + \text{خ}}$$

$$[ \frac{2}{10} = \text{خ} , \frac{1}{10} = \text{م} ]$$

$$= - 100 \times \frac{10}{3} \times \frac{1}{3} = - 333,3 \text{ مليون جنيه}$$

حالة (٤) : افترض نفس ارقام الحالة رقم (١) بالنسبة للاستثمار والصادرات اى ان  $\Delta \text{ ث} + 100 =$  مليون جنيه ،  $\Delta \text{ ص} + 100 =$  مليون جنيه

$$\text{ولكن م} = \frac{2}{10} , \text{خ} = \frac{3}{10}$$

$$\text{في هذه الحالة } \Delta \text{ ي} = 200 \times \frac{1}{\frac{3}{10} + \frac{2}{10}} = 100$$

$$= 400 \text{ مليون جنيه}$$

وهكذا نرى بمقارنة الحالة رقم (١) ان الزيادة في الدخل تقل كلما اتجه مجموع م + خ الى الكبير .

$$\text{ففى الحالة رقم (١) م + خ} = \frac{٣}{١٠} \text{ وفى هذه الحالة (٤) م + خ} = \frac{٥}{١٠}$$

وفى الحالة رقم (١) نجد ان  $\Delta$  م + خ = ٦٦٦,٦ مليون جنيه نتيجة زيادة فى الاستثمار والصادرات مقدارها الكلى ١٠٠ مليون جنيه .

وفى هذه الحالة رقم (٤) نجد ان  $\Delta$  م + خ = ٤٠٠ مليون جنيه نتيجة نفس الزيادة فى الاستثمار والصادرات .

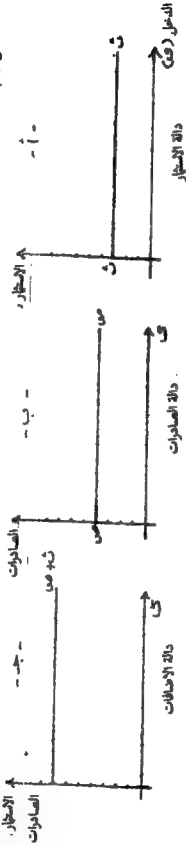
ونترك للقارئ ان يفترض ارقاما أخرى للميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للادخار لكى يختبر الافتراض بنفسه .

وباستخدام الرسم البياني نستطيع ان نشرح فيما يلى كيفية تحديد المستوى التوازى للدخل فى ظروف التجارة الخارجية . وسوف نقوم بهذا العمل على عدة خطوات بغرض التوضيح .

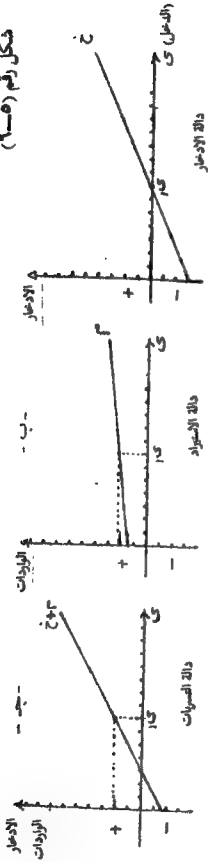
أولاً : نرسم دالة التسربات Leakages Function بمعرفة كل من دالتى الاستيراد والادخار . ونلاحظ اننا نقوم بجمع المدخرات + الواردات عند كل مستوى من مستويات الدخل جعها لكى نستخرج دالة (م+خ) كما هو موضح فى الشكل رقم (٨-٥) .

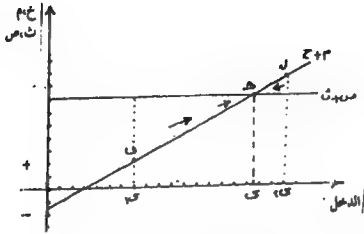
ثانياً : نرسم دالة الاضافات Additions Function بمعرفة كل من دالتى الصادرات والاستثمار . ونلاحظ اننا نضيف مستوى الاستثمار الثابت عند مستويات الدخل المختلفة الى مستوى الصادرات وهو ايضا ثابت عند مستويات الدخل المختلفة لكى نستخرج دالة الاضافات (ص+ث) كما هو موضح فى الشكل رقم (٨-٦) .

شكل رقم (٨-٦)



شكل رقم (٨-٥)





شكل رقم (٨-٧)

تحديد المستوى التوازني للدخل في ظروف التجارة الخارجية

فالبا : بمعرفة دالتي التهربات (م+خ) والاضافات (ص+ث) نستطيع ان نحدد المستوى التوازني للدخل القومي في ظروف الاقتصاد المفتوح كالآتي :

ونلاحظ من الرسم البياني الاخير رقم (٨-٧) ما يلي :

- ١ - ان المستوى التوازني للدخل يقدetermined بتقاطع دالتي الاضافات والتهربات عند النقطة هـ ، حيث ان عند هذه النقطة فقط نجد ان  $ص + ث = م + خ$  . ولا يمكن ان يتحدد المستوى التوازني للدخل على يمين أو يسار هـ . فمثلا عند النقطة ل تكون التهربات اكبر من الاضافات اي ان :  $م + خ > ص + ث$  ولهذا لا يمكن ان يكون  $ي$  ، دخلا توازنيا وتعرض للانكماش . وكلما انكمش الدخل تحت مستوى  $ي$  كلما ضاقت الفجوة بين التهربات والاضافات الى ان يتحقق التوازن عند  $ي$  . ونفس الاسلوب نستطيع ان نثبت ان  $ف$  لا يمكن ان تكون نقطة توازن حيث ان عندها نجد الاضافات اكبر من التهربات اي ان :  $ص + ث > م + خ$  ، ولهذا لا يمكن ان يكون  $ي$  دخلا توازنيا وبدأ

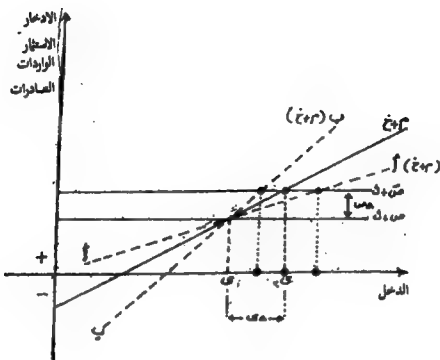
في الارتفاع . وكلما ارتفع الدخل فوق مستوى ١ كلما ضاقت الفجوة .  
بين الإضافات والتسريبات الى ان يتحقق التوازن عند ى حيث  
ص + ث = م + خ .

٢ — ان المستوى التوازنى للدخل سوف يتوقف دائما على ميل دالة التسريبات  
والذى يتحدد بدوره بمجموع م + خ . فلو افترضنا ان دالة  
التسريبات كان اكثر أو اقل ميلا مم هى عليه فى الشكل السابق لتغير  
مركز الدخل التوازنى الى اليمين أو الى اليسار من ى . وتفسير هذا فى  
نظرية المضاعف ، حيث ان مضاعف التجارة الخارجية ما هو الا  
مقلوب ميل دالة التسريبات =  $\left( \frac{1}{م + خ} \right)$

ولتوضيح الملحوظة الاخيرة يبينها نفترض مثلا زيادة الصادرات بالمقدار  $\Delta$  ص  
بينمابقى الاستثمار ثابتا على ما هو عليه . فى هذه الحالة تنتقل دالة الإضافات إلى  
اعلى بالمقدار  $\Delta$  ص ويتحدد مستوى توازنى جديد للدخل القومى . وكما هو  
موضح بالشكل رقم (٨-٨) نجد ان الدخل ينتقل من المستوى ى الى المستوى  
ى٢ على اثر الزيادة التى حدثت فى الصادرات . ويلاحظ انه لو كانت دالة  
التسريبات اكثر انحدارا مثل الوضع ب ب لتحدد الدخل عند مستوى اقل من  
ى٢ . ففى هذه الحالة نجد ان مجموع م + خ اكبر نسبيا وبالتالي فان  
المضاعف  $\frac{1}{م + خ}$  اصغر نسبيا . وكذلك لو ان دالة التسريبات اقل انحدارا

مثل الوضع أ أ فان الدخل التوازنى يتحدد عند مستوى اكبر من ى٢ لان  
م + خ اصغر نسبيا وبالتالي فان مضاعف التجارة الخارجية  $\frac{1}{م + خ}$   
اكبر نسبيا .

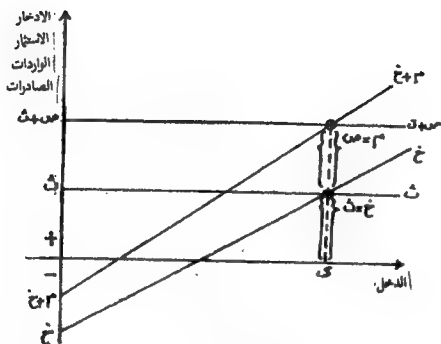




شكل رقم (٨-٨)

٣ — وبلاحظ أخيراً أنه عند المستوى التوازني للدخل الذي يتحدد بشرط :  
 $ص + ث = م + خ$  فإن التوازن قد يتحقق أيضاً في داخل الاقتصاد  
 بين الادخار والاستثمار وفي ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات .  
 انظر الشكل التالي رقم (٨-٩) ولكن هذا الوضع التوازني قد لا  
 يتحقق بالضرورة . ذلك لأن تحقيق التوازن الكلي في حالة الاقتصاد  
 المفتوح لا يقتضى بالضرورة تحقيق التوازن بين  $خ$  ،  $ث$  من جانب وبين  
 $ص$  ،  $م$  من جانب آخر .

فقد لا تتساوى الصادرات مع الواردات ولا يتساوى الاستثمار مع  
 الادخار ومع ذلك يتحقق التوازن طالما ان مجموع  $ص + ث = م + خ$  .  
 فإذا زادت الصادرات عن الواردات في سنة ما بمقدار ٣٠ مليون جنيه



شكل رقم (٨٩)

وكانت المدخرات ( في نفس السنة ) اكبر من الاستثمارات بنفس المقدار  
تحقق التوازن الكلى .

مثال، آخر : اذا حدث وزادت الواردات عن الصادرات في احدى  
السنوات بمقدار ٥٠ مليون جنيه ولكن الاستثمار كان يفوق المدخرات  
( في نفس السنة ) بنفس المقدار فان التوازن الكلى يتحقق .

وفهم من هذا ان بالامكان تغطية آثار العجز في الميزان التجارى  
( م < ص ) على الدخل القومى بزيادة الاستثمار فوق مستوى الادخار بنفس  
مقدار العجز . وكذلك فان تكوين الفائض في الميزان التجارى ( ص > م )  
يسمح بزيادة مستوى الادخار فوق مستوى الاستثمار في سبيل تحقيق توازن الدخل  
القومى . وهكذا نرى ان ادخال التجارة الخارجية في الحسابان يمكن ان يخل  
بشروط التوازن الداخلى بين الادخار والاستثمار ( خ = ث شرط التوازن في

الاقتصاد المغلق ) ومع ذلك يظل تحقيق التوازن للاقتصاد ككل ( النشاط  
الاقتصادى الداخلى والخارجى ) ممكنا بسبل أخرى .  
الانعكاسات الخارجية للواردات والصادرات :

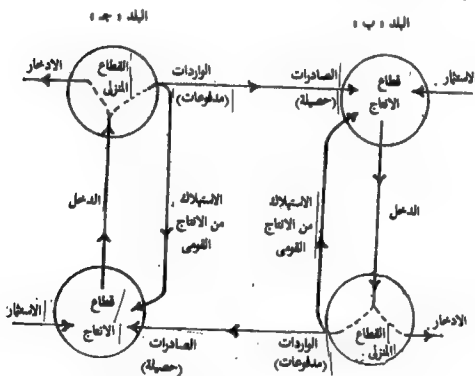
عرفنا من التحليل السابق ان الواردات تعتبر تسربا من تيار الدخل القومى وانه  
كلما ارتفع الميل الحدى للاستيراد كلما انخفضت قيمة مضاعف التجارة  
الخارجية وقلت الزيادة التبعية فى الدخل نتيجة زيادة معينة فى الصادرات . أما  
الصادرات من الناحية الأخرى فليس بينها وبين الواردات اية علاقة وهى تتحدد  
بعوامل مستقلة عن الدخل القومى للبلد وتؤدى نموها الى نمو هذا الدخل بفعل  
مضاعف التجارة الخارجية .

الا ان هذا التحليل لاثر كل من الواردات والصادرات على الدخل القومى لبلد  
ما يغفل الآثار الخارجية للتجارة الخارجية وانعكاسات هذه الآثار على الدخل .  
ودراسة هذه الآثار الخارجية للواردات والصادرات وانعكاساتها على الدخل القومى  
تؤكد انهما ليستا تجارتين منفصلتين كما يصور تحليلنا السابق .

لنأخذ أولا حالة بلدين ب ، جـ . ولنتساءل ماذا يحدث لو أن صادرات ب الى  
جـ استمرت فى الزيادة بينما استمرت واردات ب من جـ فى التناقص . وفقا<sup>٢٦</sup>  
لتحليلنا فى الصفحات السابقة من هذا الفصل ينتعش الدخل القومى للبلد ب  
ويزهد. زيادات متتالية بفعل مضاعف التجارة الخارجية . اما بالنسبة للبلد جـ  
حيث تزداد وارداته وتتناقص صادراته فان الدخل القومى سوف يتعرض للتناقص  
بفعل مضاعف التجارة الخارجية الذى يعمل فى صورة عكسية . واذا اكتفيينا بهذا  
القدر من التحليل فاننا نكون قد اغفلنا تماما بحث الانعكاسات الخارجية للتجارة  
الخارجية . فالواقع ان زيادة صادرات ب الى جـ ومن ثم زيادة الدخل القومى  
للبلد ب سوف تؤدى الى زيادة وارداته من جـ حيث ان  $M = D(ي)$  ، وحيث  
ان واردات ب من جـ هى صادرات جـ فان الدخل القومى لهذا البلد ينتعش  
ايضا . ونستطيع ان نضع هذا التقرير نفسه من وجهة جـ فنقول ان وارداته من  
ب لن تؤدى بصفة مستمرة الى انكماش دخله . حيث ان هذه الواردات ( =

صادرات ب ) سوف تؤدي الى زيادة الدخل القومي للبلد ب فعمل على زيادة وارداته من ج ( = صادرات ج ) فتؤدي الى زيادة دخل ج ... وبوجه عام نقول ان واردات كل بلد دالة لدخله القومي بينما ان صادراته دالة لدخل البلد الآخر . هذا الاعتماد الدولي المتبادل International Interdependence يعني ان نمو الصادرات لاي بلد يرتبط بنمو وارداته .

والرسم التالي رقم (١٠-٨) يبين صورة التدفقات الدائرية للدخول القومية النقدية لبلدين ب ، ج ، وكيفية اتصال هذه التدفقات النقدية عن طريق التجارة الدولية . فالانفاق على الواردات من ناحية ب يعد حقا تسريها من تيار دخله القومي ولكنه يؤدي الى انعاش الدخل القومي للبلد ج ، فيزداد انفاق الأخير على الواردات ( م = د ( ي ) وهذا يعد تسريها من تيار دخله ولكنه يؤدي الى انعاش دخل ب فتزداد وارداته من ج ... وهكذا .



شكل (١٠-٨) التدفقات الدائرية للدخول القومية واتصالها عن طريق التجارة الدولية

ونفس النتيجة التي توصلنا اليها بالنسبة للبلدين يمكن تعميمها على عدد اكبر من بلدان العالم . وعموما اذا كان الاتفاق على الواردات يعتبر عنصرا من عناصر التسرب ويتسبب في انكماش الدخل القومي في البلدان المستوردة ، فان هذا الاتفاق نفسه له أثر آخر على المستوى الدولي حيث يعتبر عنصرا من عناصر الاضافة الى تيار الدخل القومي في البلدان التي قامت بالتصدير . فهتمش الدخل القومي في البلدان المصدرة بفعل مضاعف التجارة الخارجية وما يلمح ان ينعكس أثر هذا الانتعاش في شكل زيادة في الواردات من البلدان التي استوردت أولا .. وهكذا .

وحينما نأخذ في اعتبارنا الآثار الخارجية للواردات والصادرات وانعكاسات هذه الآثار على الدخل القومي للبلد فاننا نقرب كثيرا من الواقع العمل ونبتعد عن الصورة الأولية البسيطة التي وصلنا اليها من قبل . وما لاشك فيه ان معادلة مضاعف التجارة الخارجية سوف تختلف في الحالة الأخيرة عن الحالة الأولى التي افترضنا فيها ضمنا عدم وجود اية انعكاسات خارجية للواردات والصادرات . ونموذج المضاعف في الحالة الأخيرة يسمى « مضاعف التجارة الخارجية مع الانعكاسات الخارجية Foreign Trade Multiplier with Foreign Repercussions » .

وفي هذا النموذج نجد ان تغير الدخل في بلد ما ربما لتغير معين في الصادرات أو في الاستثمار لن يتحدد فقط بالميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للاذخار اللذان يخصان هذا البلد وانما ايضا بالميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للاذخار اللذان يخصان البلد الآخر أو البلدان الأخرى التي يتعامل معها . ولذلك بدلا من ان يكون المضاعف « ض » مثلا في الصيغة البسيطة  $\frac{1}{m + s}$  نجده يتخذ صيغة أخرى تجمع بين الميل الحدى للاستيراد والاذخار الخاصة بالبلد والعالم الخارجى .

وحيث قد تختلف الظروف التي تسبب عملية التضاعف في الدخل تختلف ايضا الصيغ التي يتخذها مضاعف التجارة الخارجية . وبدون الدخول في

عمليات اشتقاق رياضية لصيغة المضاعف في حالة الانعكاسات الخارجية نعرض لصيغتين تتحققان في حالتين :

الأولى : حينما تنبعث زيادة الدخل المتتالية للبلد من زيادة صادراته للبلد الآخر ( أو للعالم الخارجي ) مع حدوث نقص مساو في الانفاق الداخلى للبلد الآخر ( أو العالم الخارجي ) على الاستهلاك .

وصيغة المضاعف « ض » في هذه الحالة بالنسبة للبلد « ب » هي :

$$\text{ضرب} = \frac{1}{\text{م ب} + \text{م ج} + (\text{م د} / \text{ب} / \text{ج})}$$

والحرف ب يشير إلى البلد (ب) التي زادت صادراتها وسوف يزداد دخلها بشكل متضاعف . أما الحرف جـ فيشير إلى البلد الآخر ( أو بقية العالم ) . بينما ان مـ ، مـ فيشيران كما علمنا من قبل إلى الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستيراد على الترتيب . فمثلا مـ جـ الميل الحدى للاستيراد في البلد جـ ( أو بقية العالم ) ، مـ بـ الميل الحدى للاستهلاك في البلد بـ ، وهكذا .

الثانية : حينما تنبعث زيادة الدخل المتتالية للبلد من زيادة تلقائية في انفاقه الاستهلاكى أو الاستثمارى ( أو الحكومى اذا سمحنا بتغير هذا ) أو في ظل ظروف زيادة واردات البلد الآخر جـ ( أو واردات بقية العالم ) وتكون هذه الزيادة في الواردات مموله مثلا عن طريق التوسع في الائتمان المصرفى . وصيغة المضاعف « غـ » في هذه الحالة بالنسبة للبلد ب هي :

$$\text{ضرب} = \frac{1 + (\text{م ج} / \text{ج} / \text{د})}{\text{م ب} + \text{م ج} + (\text{م د} / \text{ب} / \text{ج})}$$

ونلاحظ ان قيمة المضاعف في الحالة الثانية ستكون اكبر بالمقارنة بالحالة الأولى<sup>(١)</sup> .

(١) لمزيد من التفاصيل/للدارس الشخصى انظر :

Kindleberger, C.P : International Economics , 4th ed . Home wood III , R.D. Irwin , 1968 . Chapter 16 and Appendix O .

## الر المعاملات الجاهزة الأخرى على الدخل القومي :

قمنا حتى الآن بتحليل أثر الصادرات والواردات على الدخل القومي فما هو أثر المعاملات الاقتصادية الأخرى التى يسجلها ميزان المعاملات الجاهزة فى ميزان المدفوعات ؟ سنقوم فيما يلى بتحليل أثر هذه المعاملات على أساس الفروض المبسطة التى اعتمدنا عليها خلال هذا الفصل .

إذا كنا قد فهمنا من تحليلنا السابق اننا نعى بالصادرات والواردات ذلك الجانب المنظور فقط ( أى الميزان التجارى ) فاننا نستطيع الآن ان نجمل ايضا الجانب غير المنظور ( صادرات وواردات الخدمات ) ، ونطبق عليه نفس النتائج التى توصلنا اليها . فالصادرات غير المنظورة تماما مثل الصادرات المنظورة تؤدى الى زيادة الدخل لانها تمثل اضافات الى تدفقه الجارى فدخل قناة السيوس فى مصر من عوائد مرور السفن هو حصيلة صادرات خدمات الجرى المائى . وهو يؤدى الى زيادة الدخل تماما كما يؤدى تصدير القطن المصرى مثلا . ويمكن اخذ امثلة اخرى كثيرة مثل دخل شركات الطيران الوطنية أو دخل المشروعات السياحية وانفاق السياح الاجانب داخل البلد عموما . كل هذه صادرات غير منظورة وتؤدى لزيادة الدخل القومي تماما كما تؤدى الصادرات السلعية . وفى بعض البلاد مثل لبنان يزيد الاعتماد جدا على الصادرات غير المنظورة وبالتالي يزيد اعتماد الدخل القومي عليها . وبطريقة متشابهة يمكن تصور وضع الواردات غير المنظورة وأثرها على الدخل القومي . فانهاق المواطنين على السياح خارج البلد هو استيراد لخدمات اجنبية . وكذلك استخدام المواطنون لشركات النقل والملاحة والطيران الاجنبية يؤدى الى تسربات من تيار الدخل القومي ومن ثم الى انكماشه . ومع ذلك فان الانكماشات الخارجة فى ظروف الاعتماد الدولى المتبادل والنمو المضطرد للتجارة الدولية كفيلة بموازنة هذه الآثار الانكماشية والانكماشية معا .

ولدينا ايضا فى ميزان المعاملات الجاهزة بند الإيرادات الرأسمالية المحولة من وإلى الخارج . والإيرادات المحولة من الخارج هى ثمار الاستثمار القومى فى الخارج .

وهي تضيف الى تيار الدخل القومى اذا تم انفاقها على الخدمات والاستهلاك او على الاستثمار وهي بهذا تؤدي الى زيادة الدخل<sup>(١)</sup> . اما اذا ادخرت هذه الإيرادات فان اثرها على الدخل سوف يكون محايدا فهي لن تؤدي الى زيادته كما انها لن تؤدي الى انكماشه حيث انها لم تقطع اصلا من تدفقاته الجارية . ولكن فى هذه الحالة نقول ان الاستثمار القومى فى الخارج او القروض التى اعطيت لبلدان اجنبية فى فترة ماضية لا تساهم فى زيادة الدخل القومى فى الحاضر . وهذه النتيجة غير مرغوبة فى حد ذاتها . اما الإيرادات الرأسمالية المحولة الى الخارج فان لها أثرا عكسيا على الدخل القومى فهذه الإيرادات وهى غالبا الفوائد والأرباح على رأس المال الاجنبى فى الداخل تقطع مباشرة من الدخل الجارى . فهي لذلك تسربات مباشرة من تيار الدخل واثرها لن يختلف عن اثر الانفاق على الواردات المنظورة وغير المنظورة او الادخار .

#### اثر المعاملات الرأسمالية الطويلة الاجل على الدخل القومى :

سبق أن تكلمنا عن المعاملات الرأسمالية الطويلة الاجل فى ميزان المدفوعات الدولية . وهي تضم كما نعلم فى الجانب الدائن القروض الطويلة الاجل التى يتسلمها البلد من الاجانب كما تضم ايضا التحويلات الرأسمالية الاجنبية الطويلة الاجل لغرض الاستثمار المباشر داخل البلد ( الاستثمار الاجنبى المباشر وهو ذلك الاستثمار الذى يدار مباشرة بواسطة الاجانب القائمين به — مثل شركات البترول الاجنبية فى البلاد العربية — فيتحملون مسؤولية اعماله وينالون نتائجه ) . ونجد فى الجانب الدائن ايضا التحويلات الرأسمالية التى يحصل عليها البلد الدائن من الخارج سدادا لقروض كان قد اعطاها فى الماضى لدول اجنبية . ولا حاجة الى ان نقرر أن أثر هذا النوع الأخير من التحويلات الرأسمالية على الدخل القومى لن يختلف عن اثر الإيرادات الاستثمارية المحولة من الخارج . فهذه لو تم انفاقها على الاستهلاك أو الاستثمار داخليا لأدت إلى زيادة الدخل القومى . اما ادخارها أو

(١) بالفرض مرونة جهاز الانتاج ووجود موارد اقتصادية مخططة فان زيادة الانفاق الاستثمارى او الاستهلاكى بشكل مستقل عن الدخل ( نتيجة لتدفقات نقدية من الخارج مثلا ) تؤدي الى زيادة الطلب الكلى ومن ثم يرتفع المستوى التوازنى للدخل القومى .



انفاقها على الاستيراد فسوف يكون له اثرا محايدا على الدخل القومي في السنة التي ترد فيها من الخارج حيث انها لم تتسرب اصلا من تيار الانفاق الجارى ( بفرض ثبات عدد من العوامل الأخرى ) .

أما بالنسبة لأثر القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر فالأمر يختلف . فإذا ما استخدم القرض في اقامة مشروع يدر عائدا مباشرا ( وهذا للفرقة عن المشروعات الاستثمارية التي لا تدر عوائد مباشرة مثل مشروعات رأس المال الاجتماعى — التعليم والصحة مثلا ) فانه يؤدي الى زيادة الدخل القومى | مثل الاستثمار القومى والزيادة فى الصادرات . اما اذا انفق القرض الأجنبي على مشروعات رأس المال الاجتماعى فان تأثيره على الدخل القومى خلال الفترة الأولى يحدث عن طريق زيادة الاستهلاك كنتيجة لانفاق العاملين الجدد بهذه المشروعات . أما فى الاجل الطويل فان تأثير هذا النوع من الانفاق على الدخل القومى يظهر فى صورة غير مباشرة اذا حقق نجاحا فى رفع الكفاءة الانتاجية للعمال وللمشروعات الانتاجية داخل البلد ، ويزداد هذا الأثر اذا حقق نجاحا فى زيادة الصادرات إلى العالم الخارجى .

وهناك ايضا القروض الأجنبية المقيدة — وذلك حينما يقوم البلد الدائن بتقييد حرية البلد المدين فى انفاق مبلغ القرض . فمثلا قد يشترط البلد الدائن ان يقوم البلد المدين باستيراد ما يلزمه من سلع استثمارية من سوقها ، أو قد يشترط البلد الدائن ان ينفق القرض كله على شراء سلع استهلاكية من عندها . وفى الحالة الأولى فان تقييد القروض لن يؤثر كثيرا على فعاليته بالنسبة الى زيادة الاستثمار وزيادة الدخل القومى اما فى الحالة الاخيرة حينما يقيّد استخدام القرض على الاستهلاك ، فان تقييد القرض سوف يجعله غير ذى فائدة اطلاقا للنشاط الاقتصادى القومى بل قد يؤدي الى انكماش الدخل اذا ما أدى استيراد السلع الأجنبية الممولة بقيمة القرض الى كساد مبيعات الانتاج القومى .

وقد تكلمنا فى كل ما سبق عن اثر القروض الأجنبية ولم نتكلم بعد عن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الصورة الأخرى للاستثمار الأجنبى . واثر الاستثمار

الاجنبى المباشر على الدخل القومى تماما مثل اثر الاستثمار القومى .. ولقد ارتبط هذا النوع من الاستثمار تاريخيا بالاستثمار الخاص ( الافراد او الشركات الاجنبية وليس الحكومات الاجنبية ) كما انه تركز غالبا فى استغلال الثروات الطبيعية : مثل المزارع الخصبة الواسعة والمناجم الغنية بالثروات المعدنية وحقول البترول . وفى معظم هذه الحالات حقق الاستثمار الاجنبى المباشر ارباحا طائلة ولكن آثاره الانتعاشية لم تنتشر الى بقية النشاط الاقتصادى للبلد . ذلك لان المستثمر الاجنبى كان يعيد استثمار ارباحه بنفس النشاط القائم أو يقوم بتحويلها الى الخارج ولم يحاول المخاطرة باقامة استثمارات فى اية أنشطة انتاجية أخرى داخل البلد . ومع ذلك ففى بعض الحالات الأخرى ساهم الاستثمار الاجنبى المباشر فى اتساع دائرة النشاط الاقتصادى وإلى نمو الدخل القومى نمو ملحوظا . ومثال هذه الاستثمارات البريطانية فى أستراليا وكندا وأمريكا خلال القرن التاسع عشر والاستثمارات الأمريكية فى ألمانيا الغربية واليابان فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وفى الجانب المدين نجد التحويلات الرأسمالية الى خارج البلد . وقد تم هذه فى شكل قروض أو استثمارات مباشرة فى الخارج . فاذا تصورنا ان هذه التحويلات تستلزم ادخارا اضافيا من تيار الدخل الجارى سهل علينا ان نعرف تأثيرها على تيار الانفاق الكلى . فهى مثل المدخرات تمثل تسربا من تيار الدخل القومى ومن ثم تؤدي الى انكماشه . اما اذا كانت مثل هذه التحويلات الرأسمالية الى الخارج مقطوعة من ادخارات سابقة يكتنزها البلد فى شكل احتياطات من الذهب النقدي والعملات الأجنبية وغير ذلك من الاصول السائلة فان الأمر سوف يختلف . فالأثر فى هذه الحالة الأخيرة يقع على صافي مركز الاحتياطات الدولية السائلة لدى البلد ولن يتأثر الدخل القومى الجارى . أما فى الاجل الطويل فقد يؤدي منح القروض للبلدان الأجنبية الى انتعاش اقتصادياتها ومن ثم نهضة وإداتها من الخارج وغالبا ما يكون للبلد الدائن نصيب كبير فى مثل هذه النهضة .

وهناك فى الجانب المدين ايضا التحويلات الرأسمالية التى تتمثل فى سداد اقتساط القروض التى سبق الحصول عليها من الخارج . وفى حالة نجاح البلد فى استخدام القروض الأجنبية التى حصل عليها فى الماضى فانه سوف يحقق زيادة فى

الإنتاج القومى وفى الصادرات من هذا الإنتاج . وسداد أصول القروض الأجنبية فى هذه الحالة يستلزم تصريف بعض مكتسبات النقد الأجنبى فى شكل تحويلات رأسمالية للبلد الدائن . ولا نستطيع ان نقول ان هذا الأثر سىء أو غير مرغوب ، ذلك لأن الأثر الانتعاشى للقرض فى مجال تنمية الإنتاج القومى والصادرات ومكتسبات النقد الأجنبى يفوق الأثر الانكماشى الناشئ عن ضرورة سداد أصول القرض فى فترات الاستحقاق . أما فى حالة عدم النجاح فى استخدام القرض الأجنبى فى تنمية الإنتاج القومى والصادرات فإن سداد الأصول فى فترات الاستحقاق يستلزم الاقتطاع عن مكتسبات النقد الأجنبى التى لم تحقق نمواً أو قد يستلزم الاقتراض من الخارج مرة أخرى ، ومن ثم يتدهور صافي مركز الاحتياطيات الدولية السائلة لدى البلد . فإذا تكرّر مثل هذا الوضع و / أو اذا كان حجم الدين الأجنبى كبيراً أصلاً فإن آثاره الانكماشية على النشاط الاقتصادى الداخلى للبلد قد تصبح خطيرة للغاية .

ولعلنا قد استطعنا الآن تكوين فكرة واضحة عن أثر الاستثمار الأجنبى ( سواء تم عن طريق الاقتراض أو عن طريق تحويلات رأسمالية مباشرة لحساب المستثمرين الأجانب المقيمين داخل البلد ) على الدخل القومى . فالاستثمار الأجنبى تماماً مثل الاستثمار القومى يمثل إضافات الى تيار الدخل القومى ويؤدى الى زيادته بشكل متضاعف فى الفترات الزمنية التالية فى حالة نجاحه . الا ان وضع الاستثمار الأجنبى يختلف عن الاستثمار القومى فى انه يستلزم تحويل جزء من الدخل القومى الى الخارج فى شكل فوائد وأقساط فى حالة القروض أو فى شكل ارباح فى حالة الاستثمار المباشر . ولقد ناقشنا أثر هذه التحويلات الرأسمالية الى خارج البلد على الدخل القومى وكيف انها تمثل تسربات من تيار هذا الدخل تؤدى فى حد ذاتها الى انكماشه تماماً مثل الادخار أو الانفاق على الواردات . ومع ذلك فلا نستطيع ان نحكم اذا ما كانت هذه الآثار سيئة أو غير مرغوبة أم لا قبل ان نقدر الآثار الانتعاشية للاستثمار الأجنبى ونعرف اذا ما كانت تفوقها أم لا .

ويلاحظ عموما ان معظم البلدان المدينة تنتمى لفئة البلدان المتخلفة التى تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية . وهذه البلدان تعاني من ندرة نسبية شديدة فى رؤوس الأموال بسبب ظروف التخلف الاقتصادى ، فاذا ما شرعت فى التنمية الاقتصادية واجهت أحد طريقتين : اما الرضا باهداف ائتمانية محدودة تتناسب مع قدرتها التمويلية الذاتية مع العمل على تنمية هذه تدريجيا ، أو الرغبة فى تحقيق اهداف طموحة اعتمادا على رأس المال الاجنبى . فاذا استلزم الامر الاعتماد على التمويل الاجنبى للتنمية الاقتصادية فان من الضرورى تقدير الآثار المترتبة على الدخل القومى فى الفترات التالية للحصول عليه . ولابد من عمل تفرقة كما رأينا بين الاقتراض والاستثمار الاجنبى المباشر . فالقرض الاجنبى يستلزم دفع الفوائد والاقساط فى السنوات التالية لاقتراضه . وهذا هم سواء كان القرض قد أدى الى زيادة الدخل القومى أم لا ، لأن اتفاقية القرض تمثل التزاما دوليا يجب الوفاء به . فاذا كان القرض قد استثمر استثمارا غير ناجح فان عبءه على الدخل القومى سيصبح كبيرا لأن التهربات من هذا الدخل وفاء باستحقاقات القرض تكون اكبر من الاضافات اليه . وبالعكس كلما ادى القرض الى زيادة الدخل القومى ومكتسبات النقد الاجنبى ، وكانت هذه المكتسبات تفوق مدفوعات الفوائد واقساط القرض المستحقة كلما ازدادت مساهمته الفعلية فى التنمية الاقتصادية .

ويلاحظ ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تنفذ البلدان المتخلفة من التفكير فى كل هذه المشاكل المتعلقة بالاقتراض من الخارج . فالمستثمر الاجنبى يأتى برأسماله ومعداته وخبرته الفنية والادارية ويقوم بانشاء الاستثمار على مسفوليته ، فان فشل الاستثمار فلن يتحمل البلد اية خسائر — فليس هناك أصول وفوائد مستحقة مثل القروض — وان حقق نجاحا فان جزءا من الدخل الجديد وهو ربح المستثمر الاجنبى قد يحول الى الخارج ( أو قد يعاد استثمار الربح داخلها كما حدث فى العديد من الحالات تاريخيا ) . وعلى ذلك فان الاضافات الى تيار الدخل القومى لابد ان تكون اقل من التهربات منه فى حالة الاستثمار الاجنبى المباشر ويستمر هذا الاثر الانتعاشى طالما لم يقيم المستثمر بتصفية اعماله وتحويل رأسماله الى خارج البلد . ولكن هناك مخاطر واضرار فى الاعتماد على الاستثمار الاجنبى المباشر

اعتمادا كبيرا أو كليا . فهناك مخاطر سياسية تنشأ عن الاستثمار الاجنبى المباشر فى حالة توسعه حيث قد يسعى المستثمرون الاجانب الى السيطرة بطريق أو بآخر على الاقدار السياسية للبلد وذلك للمحافظة على مصالحهم الاقتصادية من التأمين أو المصادرة أو ضمنا لبقاء حقوقهم فى تحويل ارباحهم الى الخارج أو بهدف تخفيض الضرائب والرسوم أو الاتاوات التى يدفعونها لحكومة البلد . وهناك مخاطر اقتصادية تتمثل فى الاعتماد على الاستثمار الاجنبى المباشر اعتمادا كبيرا أو كليا لان هذا النوع من الاستثمار يتركز بطبيعته فى نواحي النشاط الاقتصادى المرتفعة الربحية فقط ، فلا يمكن مثلا ان يساهم فى انشاء تلك الصناعات التى تتوافر لها مقومات النجاح والكفاءة النسبية المرتفعة فى الزمن الطويل . وبذلك فهو لن يساهم اطلاقا فى وضع الاسس السليمة للتنمية الاقتصادية .

مراجع الفصل الثامن : 1

- 1 - P.T. Ellsworth , The International Economy , ( Macmillan , London , N. York , 1969 ) .  
Chapters 16, 17 and 30
  - 2 - C. Kindleberger , International Economics ( 4th Edition , Homewood , Illinois , 1968 ) ,  
Chapter 16 .
  - 3 - R.G. Lipsey , An Introduction to Positive Economics , ( London 1963 ) , Chapter 37 .
- \*. فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والداخل القومى ( القاهرة ١٩٦٩ ) الفصل السادس .

## الفصل التاسع

### السياسة التجارية والمكسب من التجارة الخارجية

#### Trade Policy

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريمه من العقوبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الأقليمي بين مجموعة من البلدان . ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية كما تعرف على مستوى أى بلد من البلدان ، وكل مايلحق بها من أساليب واجراءات تنظيمية تستتبط أو تتبع من جهة السلطات المسؤولة في الدولة لتنفيذها . يمكن أن تسمى بالسياسة التجارية . وليس هناك أى اختلاف في أن الهدف الاساسي للسياسة التجارية في أى بلد هو العمل على تحقيق المصلحة القومية في نشاط التجارة الخارجية . الا أن هذا الهدف الذى يمثل حجر الزاوية في بناء اية سياسة تجارية لن يكون للاسف هدفا واضحا لاجدال فيه كما قد يظن القارئ المبتدئ لأول وهلة . فمن وجهة نظر الدوليين Internationalists على اختلاف مذاهبهم نجد أن المصلحة القومية لاي بلد تعتبر جزءاً لايتجزأ من مصلحة العالم ككل ، ولذلك لايصح عندهم أن يطغى التفكير القومى الضيق الافق أو « المحلى » على التفكير في مصلحة المجتمع الدولي . وبالتالي لن تكون هناك أية سياسات عامدة تستهدف تحقيق المصلحة القومية للبلد على حساب البلدان الأخرى التي تشترك معها في نفس الأهداف . بل أن تحقيق مصلحة المجتمع الدولي يمثل هدفاً أساسياً يسعى اليه الجميع ، فإذا تحقق هذا الهدف تحققت معه تلقائياً المصالح القومية للبلدان المختلفة . ووفقاً لهذه النظرة الدولية « المثالية » التي تعالج العالم على أنه وحدة واحدة ينبغي أن ترسم السياسة التجارية لأى بلد بشكل يرمى إلى تحقيق أقصى درجات التكامل مع بقية البلدان . ومن ثم

يمكن أن نتصور أن يتم في تلك الحالة تحرير مختلف السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من أية عقبات تعوق تحركاتها من بلد لآخر . وكذلك الاتفاق على تنظيمات نقدية دولية من نوع أو آخر ، وإرساء قواعد المؤسسات والأجهزة الكفيلة بمراقبة هذه الأوضاع والمحافظة عليها . هذه النظرة المثالية ولم تتحقق في أية عصر من العصور الآن وربما لن تتحقق مستقبلا أيضا في اعتقاد الكثيرين . ومع ذلك يجدر بنا أن نذكرها حيث يتحقق لبلدان العالم حينما تسمى إليها بدرجة أو أخرى الاقتراب من ظروف الاقتصاد الدولي الكامل حيث يمكن أن تسود أكبر درجة ممكنة من الرفاهة الاقتصادية للمستهلك في أى مكان كان .....

أما القوميون Nationalists على اختلاف ألوانهم في أى بلد فانهم لا ينظرون الى العالم الا على أنه مجموعة من الدول المتنافسة أو المصالح القومية المستقلة . ومن ثم فإن هدف تحقيق المصلحة الاقتصادية القومية لبلدهم هو الهدف الاساسى وينبغى السعى اليه ولو على حساب التعدى على المصالح القومية للبلدان الأخرى إذا اقتضى الأمر . هذا مبدأ مقرر عندهم والخروج عنه قد يعتبر تخليا عن القومية أو مبادئ الوطنية . وبالتالي فمن الممكن أن تتصور السياسة التجارية في ظل هذه الظروف تعمل على تقييد حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من أو الى البلد تقييدا معتدلا أو متشددا وفقا للهدف القومى والرغبة في تحقيقه . ومع ذلك فليس هناك ما يمنع من أن تحتوى السياسة التجارية في هذه الحالة على استثناءات تتضمن تحرير مجالات معينة من التجارة الخارجية مع بعض البلدان أو في بعض الظروف الاقتصادية إذا كان هذا من مستلزمات تحقيق الهدف القومى في فترات معينة ....

وتدلنا التجربة التاريخية على أن ارتفاع موجة القومية خلال ظروف معينة كان دائما يؤدى الى وضع السياسات التجارية الهادفة الى تحقيق المصلحة الاقتصادية القومية بشكل متطرف ، ربما بتقييد التعامل الاقتصادى الخارجى الى أقصى الحدود أو ربما على حساب تحطيم المصالح الاقتصادية للبلدان الأخرى ، ولما كان لدى مختلف شعوب العالم دائما استعداد طبيعى للمعاملة بالمثل أو للأخذ بالثأر في هذه الأحوال فقد ترتب على مثل هذه السياسات الضيقة الأفق سياسات مماثلة



لها أو أشد منها تطرفا مما تسبب في تقطيع اوصال العلاقات الاقتصادية الدولية وتدهور التجارة الدولية بل وتعرض كيان العالم للخطر . ونستطيع أن نجد أمثلة على هذا النمط من التصرفات خلال عصر الرأسمالية التجارية في القرون ما بين السادس عشر والثامن عشر وكذلك في المجتمع الأوربي خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين .

• ومع ذلك فقد ساهمت التجارب القاسية التي خاضتها دول العالم في الحروب ( خاصة تجربتي الحرب العالمية الأولى والثانية ) في افهام السياسيين والشعوب على حد سواء أن ممارسة السياسات القومية المتطرفة في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية لا تؤدي في النهاية الا إلى الدمار . ولم يكن قيام « عصبة الأمم » League of Nations فيما بعد الحرب العالمية الأولى الا انعكاس لتجربة هذه الحرب وتعبير عن رغبة البلدان الغربية المتنافسة في وضع بعض قواعد التعاون الدولي ..... إثم كان فشل هذه المنظمة في اداء مهمتها وانهارها فيما بعد انعكاس واضح للمشاكل الاقتصادية والسياسية العديدة التي مر بها العالم فيما بين الحربين وفشله في حل هذه المشاكل على أسس دولية ، ومن ثم عود جراح إلى السياسات القومية المتطرفة . ونشبت الحرب العالمية الثانية وصاحبها مآصياها من دمار وخراب خاصة في أوروبا . وفيما بعدها اتجه العالم باكملة إلى وضع اسس افضل للتعاون الدولي عن طريق انشاء منظمة الأمم المتحدة United Nations ولاشك أن هذه المنظمة تعاني من ضعف هيكلي وقدرة محدودة على التصرف بسبب الظروف الواقعية التي يعيش فيها عالمنا المعاصر وبالفعل في الصراعات الدولية بمختلف اشكالها ودرجاتها وفي المتناقضات الصارخة فيما بين اقلية من سكان العالم يعيشون في حالة تخلف اقتصادي ملموس وبين اقلية مرفهة في عدد محدود من بلدان العالم . ولكن مع التسليم بكل هذا فان منظمة الأمم المتحدة وما تفرع عنها من مؤسسات عديدة تعمل في ميادين الاقتصاد والهيكل والمساعدات الفنية والتعليم والصحة والتغذية قد ساهمت بالفعل في وضع البذور الأولى السليمة لخلق مجتمع دولي متكامل . ولاشك أن وجهة النظر الدولية المثالية التي تنادى بالتكامل ما بين الأهداف الاقتصادية القومية للبلدان المختلفة قد

وجدت بعض الدعم في هذه المجهودات الدولية المتكاملة . كما أنها وجدت دعماً فكرياً أيضاً من جانب النظرية الاقتصادية التي ساهمت بشكل متزايد في القاء الضوء على حقيقة الاعتماد المتبادل Interdependence في ميدان الاقتصاد الدولي ( كيف أن المصالح القومية الاقتصادية للبلدان المختلفة تعتمد على بعضها البعض ) وفي اقتراح الأساليب المؤدية إلى تنظيم هذا الاعتماد المتبادل وتنميته في مختلف العلاقات الاقتصادية الدولية .

ولكن مع زيادة حدة مشكلة التخلف الاقتصادي في غالبية بلدان العالم والحاجة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية برزت اتجاهات جديدة مميزة في مجال السياسات التجارية يمكن تسميتها عموماً بالاتجاهات الواقعية . هذه الاتجاهات تتمثل في اختيار السياسة التجارية وفق للظروف الاقتصادية أو للمرحلة الاقتصادية التي يمر بها البلدان دون التقيد مسبقاً بأية نظرات قومية أو بأية فلسفات دولية . وعلى ذلك فقد يستلزم الأمر تقييد التجارة الخارجية تقييداً شديداً في بعض الظروف أو في خلال مرحلة من المراحل وربما تحريرها إلى أبعد الحدود في ظروف أخرى . واتجاه ثان ينادى بأن أفضل وضع للبلد المتخلف الذي يسعى إلى تحقيق التنمية هو الاتجاه إلى تحرير التبادل التجاري وتوسيع دائرته تدريجياً مع البلدان المتخلفة فقط بحجة أن التجارة مع البلدان المتقدمة تسبب في زيادة فجوة التخلف الاقتصادي . واتجاه ثالث ينادى بأن مصلحة البلدان المتخلفة تتمثل في التمسك بما أسماه استراتيجية التوجه إلى الداخل Inward Looking-Strategy وقاصدون بذلك اتباع سياسات الحمائية التجارية هادفة إلى الاعتماد على الذات بقدر الأمكان وذلك كبديل للتوجه إلى الخارج ومحاولة الاعتماد على التجارة الدولية والمعونات التي تقدمها البلدان المتقدمة بشروط ليست في صالحها . وبالطبع فإن مثل هذه الاستراتيجية الائتمانية تسبب في مزهد من القيود على التجارة الدولية ....

### كيف يتم اختيار السياسة التجارية ؟

هذا السؤال يجب أن يبحث على أساس الحاجج الاقتصادية السليمة التي تستند عليها كل سياسة تجارية مع مراعاة الظروف الواقعية التي يمر بها الاقتصاد

القومى والأهداف الاقتصادية التى يرجى تحقيقها مستقبلا وكذلك طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية . كل ذلك حتى يمكن التوصل إلى السياسة التى تدار بها شئون التجارة الخارجية بما يضمن تحقيق أكبر مكسب ممكن إنما للبلد حاضرا ومستقبلا فى إطار الاقتصاد الدولى .

ولكن الملاحظ من التجربة التاريخية أن السياسة التجارية لم تكن دائما من صنع رجال الاقتصاد ، بل كثيراً ماكان منطق رجال السياسة سواء فى المجالس النيابية أو فى مقاعد السلطة يتدخل بشكل قاطع فى تحديد هدفها وصياغتها فى قالبها الواقعى . ولايمنى هذا أن منطق رجال الاقتصاد لم يكن له أهمية ، فقد مارس التجار دورا كبيرا فى رسم السياسة التجارية المركنتالية ، وكنى كان له نفوذه فى البلاط الملكى الفرنسى بما اتاح خروج فلسفة الحرية الاقتصادية من عقالها فى أواخر القرن السابع عشر ، وريكاردو كان عضوا بالبرلمان البريطانى وكان معروفا بقوة حجته بين أقرانه من النواب وهو الذى بدأ فى ١٨١٧ الحركة التى انتهت بتحرير التجارة الخارجية فى منتصف القرن التاسع عشر ، كما أن فريدريك ليست الاقتصادية الألمانى كان واحداً ممن تلقى إرائهم اذاتأصاغية من ابناءأوطانهم ومن ثم حازت وجهة نظره فى حماية الصناعات الناشئة على تأييد كبير فى الدول الألمانية الناهضة . ولكن مايقصد ايضا هو أن الرأى الاقتصادى لم يكن له الدور الأول أو الرئيسى فى تقرير السياسة التجارية بل كان إنما يأخذ طريقه من نافذة السياسة إذا اقتنعوا به . هذه الحقيقة التى نستمد منها من دراسة التاريخ تضع الاقتصادى فى موضع المستشار الذى قد يؤخذ برأيه أو لا يؤخذ وليس بأى حال فى موضع المقرر النهائى للأمور الاقتصادية الكبرى الخاصة بالدولة ومن ضمنها السياسة التجارية . هذه الحقيقة مازالت تعيش معنا حتى عصرنا الحالى باستثناء البلدان المتقدمة التى أولت القيادات السياسة فيها أهمية كبيرة نسبياً للمشورة الاقتصادية . ولكن الأخذ أو عدم الأخذ بالمنطق الاقتصادى لا يؤثر اطلاقا فى قيمته العلمية وإنما يعنى انه قد يجد طريقه إلى الواقع العمل أو يبقى مطويا فى سجل الكتب . وعدم الأخذ بالمنطق الاقتصادى السليم لايجب أن يقلل من همة الاقتصادى الحق فى ضرورة البحث عنه وتدعية والدفاع عنه . فلم يقلل من همة

الاقتصاديون الكلاسيك ابتداء من سميث ان يدافعوا عن حرية التجارة الخارجية طوال قرن من الزمان دون أن يشهدوا تطبيقها . بل أن سميث قضى الثلاثة عشر عاما الأخيرة من حياته مديرا لجمرك جلالة الملك باسكتلنده وكان يمارس عمله باقتدار كما ينبغي ولم يتنازل في الوقت نفسه عن أفكاره بشأن حرية التجارة. وربما أن تطور الظروف الاقتصادية يثبت صحة المنطق الاقتصادي ، أو ربما أن مالم يقتنع به رجال السياسة أو لم يفهموه الآن يتسلل تدريجيا إلى إذهانهم فينثر في اتجاهاتهم مستقبلا<sup>(١)</sup> .

ولذلك فليس أمام الاقتصادي الا أن يعرض وجهة النظر الاقتصادية في السياسة التجارية ( أو غيرها ) ويدعمها بقدر الأمكان وبمينا بكل وضوح لرجال السياسة وهم أما أن يقتنعوا بها أو لا يقتنعوا بها . وليست مهمة الاقتصادي بأى حال من الأحوال أن يأخذ بعض السياسات التجارية التي لا تستند على أى منطق اقتصادى سليم فيدافع عنها على اساس احتياجات الواقع العملى ، فليترك هذه المهمة لرجال السياسة فهم يستطيعون ادائها على أكمل وجه اذا مارغبوا . ولكن هذا لايعنى إطلاقا ان يتعد الاقتصادي عن الواقع العملى ، بل أنه لو فعل هذا لخرج عن مهمته العلمية بلاشك . فلا بد أن يثبت أن المنطق الاقتصادى العلمى فى خدمة الواقع العملى وأن السياسة التجارية التي يقترحها قد وضعت فى ظروف التضارعات تعكس الواقع لكى تحقق أكبر مكسب ممكن من التجارة الخارجية حاليا ومستقبلا .

وعلى الأساس الذى وضعناه نبدأ بذكر المكسب المتوقع من سياسة الحرية

---

(١) لمعنى أجد تأييدا كبيرا فى هذا رأى من الفقيه المثالية التى الصطلحوا من الاقتصادى القرن العشرين كينز فى نظريته العامة :

"The ideas of economists and Political Philosophers, both when they are right and when they are wrong, are more powerful than is commonly understood. Indeed the world is ruled by little else. Practical men, who believe themselves to be quite exempt from any intellectual influences are usually the slaves of some defunct economist. Madmen in authority who hear voices in the air, are distilling their frenzy from some academic scribbler of a few years back. I am sure that the power of vested interests is vastly exaggerated compared with the gradual encroachment of ideas"

.... John Maynard Keynes , The General Theory of Employment , Interest and Money (Macmillan , London , 2949) P . 383

التجارية على اساس انها تستند على منطق سليم تماما لا يمكن الجدل فيه من الناحية العلمية طالما تمسكنا بالفروض التي يقوم عليها . ولكن هل تتحقق هذه الفروض أو لا تتحقق في الواقع العمل هذه هى المسألة التى يجب أن تبحث . فإذا تأكدنا من توافر هذه الفروض التى يستند عليها منطق سياسة الحرية التجارية فلا بد من التسليم بانها هى السياسة المثلى . أما فى الحالة العكسية فلا بد أن نتبين كيف أن التخلل عن بعض هذه الفروض يؤثر فى المكسب المتوقع من التجارة الخارجية فى ظل سياسة الحرية التجارية .... وبعد ذلك نقوم بتحليل الحجج التى يستند اليها انصار تقييد التجارة الخارجية على اساس الظروف الواقعية ، فاذا سلمنا ببعض هذه الحجج باستخدام المنطق الاقتصادى السليم فلا بد ايضا بالتالى من التسليم بان سياسة تقييد التجارة يمكن أن تستند ايضا فى بعض الحالات على اساس اقتصادية سليمة .

### أولا : المكسب المتوقع من سياسة الحرية التجارية :

يمكن تلخيص المكسب المتوقع من تطبيق سياسة الحرية التجارية فى قيام التخصص وتقسيم العمل على اساس اختلاف النفقات النسبية ، أى على اساس الكفاءات النسبية أو الميزات النسبية . فتخصص البلد فى إنتاج السلعة أو السلع التى تنخفض لديه نفقات انتاجها نسبيا يعنى أن الموارد الاقتصادية قد وضعت فى أحسن الاستخدامات الممكنة لها داخل الاقتصاد . ومن ثم تتحقق أكبر إنتاجية لعناصر الانتاج ويمكن البلد من تحقيق أكبر ناتج قومى ممكن . فاذا تخصصت البلدان المختلفة كل فيما يتميز فيه نسبيا فإن نفقات انتاج السلع المختلفة تبسط إلى أدنى مستوى ممكن على مستوى الاقتصاد الدولى . ومن ثم فإن الرفاهة الاقتصادية للمستهلك داخل أى بلد تصل إلى أقصى ما يمكن فى ظروف الحرية التجارية حيث أن لديه الفرصة لاختيار السلع التى تشبع رغباته من أى مصدر من مصادر الإنتاج فى العالم فيتمكن من أنتقاء احسن النوعيات وأقل الأسعار .

وفقا لهذا التحليل فإن الإخلال بمبدأ التخصص يؤدي إلى الابتعاد عن نمط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية Optimum Allocation of Resources ، ومن ثم

تنخفض أنتاجية هذه الموارد . وبالتالي ينخفض الدخل القومي الحقيقي داخل أى بلد وترتفع نفقة إنتاج السلع المختلفة عموما وتعرض رفاهة المستهلك للتناقص .

ومن المسير اجراء اختبار للفرض السابق الذى تستند اليه الحرية التجارية على اساس القياس الكمي Qontitative Measurement بعبارة أخرى انه من المسير عمليا أن تتوصل إلى تقدير كمي للمكسب الذى ينجم عن التجارة الخارجية فى حالة التخصيص على أساس اختلاف النفقات النسبية أو الميزات النسبية حتى نستطيع أن نثبت أن هذا هو أكبر مكسب ممكن . والسبب فى هذا أن مبدأ التخصيص على أساس الميزات النسبية يستند منطقيا على عدد من الفروض الأساسية التى يقصد بها تصوير الواقع وأن غالبية هذه القروض غير متوافرة فى الواقع العملى فى عصرنا الحاضر وفقا للنمط الذى تصوره النظرية أصلا<sup>(١)</sup> . وكما ذكرنا من قبل فى معرض انتقاد نظرية النفقات النسبية أن القدرة على تجربة النظرية هى التى تحدّد مسألة الانتفاع بها أو عدم الانتفاع بها فى مجال السياسة الاقتصادية .

ولكن مع التسليم بأهمية القياس الكمي للحقائق فى المجال العلمى عموما فإن هناك ظروف واقعية كثيرة تؤثر فى نتائج هذا الأسلوب فى مجال الاقتصاد فتشكك فى دقته ولا تجعلنا نسلم به دائما كحكم نهائى على سلامة النظرية الاقتصادية أو عدم صلاحيتها . ولذلك يجب أن يمتد المفهوم التجريبي للنظرية الاقتصادية ليشمل التجربة التاريخية بالإضافة إلى ما يمكن التنبؤ به بشكل كمي على أساس المعلومات الحاضرة . بل وأن التجربة التاريخية قد تقدم لنا أحيانا إثباتات قوية على صحة نظرية معينة، وربما أن هذا هو أقوى منطق يستطيع أن يتمسك به المدافعون عن مبدأ التخصيص القائم على أساس النفقات النسبية فى ظل سياسة الحرية التجارية . ونستطيع أن نجد أدلة تاريخية قوية على أن البلدان الأوربية قد حققت مكسبا كبيرا من تجارتها الخارجية فى غضون

(١) هى : المنافسة الصالحة والتوظيف الكامل والحركة التامة لعناصر الإنتاج داخليا وليس دوليا ومقابل الأوقات أما الفرض المفسر لقيام التجارة الخارجية فهو أن البلد يحقق أكبر مكسب ممكن من التجارة الخارجية فى حالة التخصيص فى إنتاج وتصدير السلع التى يتميز فيها نسبيا أى التى ينتجها بنفقات نسبية منخفضة وهذا هو ما يجب اختياره ، ولكن من المسير اجراء هذا الاختيار فى ظل ظروف مخالفة لتلك التى تمثلها الفروض الأساسية للنظرية . راجع الفصل ٤ لتأكيد من الانتقادات التى توجه فى عصرنا الحالى للفروض الأساسية التى يعتمد عليها الفرض المفسر فى نظرية النفقات النسبية .

النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما كانت تقترب من ظروف التخصص وتقسيم العمل القائم على اساس الميزات النسبية بعد أن أعتنقت الحرية التجارية. ومن الناحية الأخرى فإن التجارة الخارجية لهذه البلدان لم تحقق نموا مماثلا فيما بعد. في القرن العشرين — في ظل سياسات تقييد التجارة. ولكن كثيرا ما يسأل المهاجرون لسياسة حرية التجارة: لماذا لم تحقق المستعمرات الأوربية ( وهي تمثل في العصر الحاضر النسبة الكبرى من البلدان المتخلفة اقتصاديا ) مكسبا مماثلا من جراء تحرير تجارتها الخارجية في أواخر القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup>. وفي الواقع أن اقتصادات المستعمرات قد حققت مكسبا ضئيلا من جراء تخصيصها في إنتاج وتصدير السلع الأولية بعد فرض حرية التجارة عليها من جانب الدول الأوربية الاستعمارية. ولكن هذا لا يعني أن المكسب الناجم من إنتاج وتصدير السلع الأولية كان ضئيلا. فالثالب أن هذه التجارة الخارجية للمستعمرات قد حققت مكاسب هائلة ولكن هذه المكاسب وزعت بطريقة ما بحيث أن النسبة الصغرى منها كانت من نصيب المستعمرات أما النسبة الكبرى فكانت من نصيب المشروع الغربى الذى كان يعمل بداخلها. ففي ظل الاستعمار وجد اصحاب رؤوس الاموال من بريطانيا وبعض البلدان الأوربية الأخرى فرصة كبرى لاستثمار اموالهم داخل المستعمرات وكان من الطبيعى أن تتجه هذه الاستثمارات نحو أكثر مجالات الإنتاج وحيمة وكانت هذه تتركز جميعا في نشاط الإنتاج الأولى. وفي ظل الحرية التجارية تخصصت كل مستعمرة في مجالات كانت تتميز فيها نسبيا وتحققت مكاسب هائلة من إنتاج وتصدير السلع الأولية. ولكن توزيع المكسب الناجم من التجارة الخارجية للمستعمرات كان دائما في صالح اصحاب الاستثمارات الغربية ولم يكن ابدا في صالح اقتصادات المستعمرات ذاتها. ولذلك يمكن أن يقال أن منطق التخصص على اساس الميزات النسبية في ظل حرية التجارة لم يفقد صحته في حالة المستعمرات في القرن التاسع عشر. فقد كان من نتائجه تحقيق أكبر مكسب ممكن من تجارتها الخارجية ولكن الاستعمار ( والاستثمارات الغربية التى قامت في رعايته ) أدى إلى توزيع المكسب في غير صالح البلدان المستعمرة.

(١) سوف نعرض لهذا السؤال في الفصل القادم

وخلصا المناقشة السابقة هي أن التجربة التاريخية يمكن أن تساهم في تدعيم الحججة الاقتصادية التي تستند اليها سياسة الحرية التجارية .

ولكن يجب أن نتذكر دائما أن أثبات قوة الحججة الاقتصادية التي تستند اليها الحرية التجارية يقيم حالة قوية للدفاع عنها بشرط ضرورى وهو توافر عدد من الفروض الأساسية اللازمة لتحقيق التخصيص الدولى على اساس الميزات النسبية . فاذا لم تتوافر هذه الفروض الأساسية فإن اعتناق الحرية التجارية لن يؤدى إلى تحقيق التخصيص الدولى على اساس الميزات النسبية بل وسوف يتسبب في تحقيق خسائر مؤكدة لبعض البلدان المتاجرة .

ولذلك ينبغي أن يتجه مجهودنا نحو أكتشاف الاختلافات بين الظروف الواقعية التي تعاصرها بلدان العالم اليوم والظروف التي تصورها الافتراضات الأساسية التي يعتمد عليها تحقيق التخصيص الدولى على اساس الميزات النسبية للبلدان المختلفة ، وماهو أثر هذه الاختلافات على المكاسب المتوقعة من سياسة الحرية التجارية . وبناء على ذلك نستطيع أن نرفض أو نقبل سياسة الحرية التجارية في العصر الحاضر .

لقد لاحظنا عند دراسة نظرية النفقات النسبية أن عددا من الانتقادات الهامة يوجه في عصرنا الحاضر إلى فروضها الأساسية اللازمة لتحقيق حالة التخصيص في انتاج وتصدير السلع التي تتميز بانخفاض نفقات انتاجها نسبيا ... أى التي تتمتع بميزات نسبية . وهذه الانتقادات تشكك كثيرا في صلاحية الفروض الأساسية للنظرية في تمثيل ظروف عصرنا الحاضر في غالبية الحالات . ومن أهم الفروض الأساسية التي يجب الالتفاف اليها ومناقشتها الآن في مجال بحث صلاحية سياسة الحرية التجارية للبلدان المعاصرة هي فروض : المنافسة الصافية والتوظف الكامل والحركية التامة لعناصر الإنتاج داخليا بهدف تحقيق أقصى عوائد ممكنة . وبالنسبة لفرض المنافسة الصافية فإنه غير صحيح في غالبية الحالات في عصرنا الحاضر سواء على المستوى الداخلى للبلاد أو على المستوى الدولى . وبالتالي فإن الأسعار النسبية لا تملكس النفقات النسبية . فاذا قام التخصيص على اساس الاسعار النسبية السائدة في الأسواق لما أدى هذا إلى وضع الموارد



الاقتصادية في الاستخدامات المثل لها . وعلى قدر اتساع الفجوة ما بين النفقات النسبية للسلع كما ينبغي أن تكون في ظل المنافسة الصافية والأسعار النسبية لهذه السلع كما هي فعلا في ظل درجات مختلفة من المنافسة غير الكاملة أو الاحتكار سيكون الابتعاد عن نمط التوزيع المثل للموارد الاقتصادية في حالة قيام التجارة الحرة . أما بالنسبة لفرضي التوظيف الكامل والحركية التامة لعناصر الانتاج داخليا أو قدرة عناصر الانتاج على التحول من نشاط إلى آخر داخل الاقتصاد وفقا لمعدلات الربحية في هذه الأنشطة فيستحسن أن نفرق ما بين مجموعتي البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة في تقرير مدى توافرها . فالبلدان المتقدمة اقتصاديا تتميز بأن مستوى استخدام الموارد الاقتصادية لديها يقترب جداً من وضع التوظيف الكامل ، كما أن لدى القائمين على النشاط الاقتصادي بها مرونة كبيرة في الاستجابة للتغيرات في الأسعار والأرباح وقدرة ملحوظة على تحويل العناصر الإنتاجية من نشاط لآخر تبعاً لهذه التغيرات . ولكن البلدان المتخلفة من الناحية الأخرى تعاني من عكس هذه الظروف تماماً .

ويتضح لنا مما سبق أن ظروف البلدان المتخلفة عموماً لن تسمح لها إطلاقاً بالاستفادة من مبدأ التخصيص القائم على أساس الميزات النسبية في ظل الحرية التجارية . بل أن العكس قد يحدث فتحقق لها خسارة نتيجة عدم سيادة المنافسة الصافية في السوق الدولية ونتيجة عدم قدرتها على الاستفادة بالكامل من إمكاناتها الاقتصادية الداخلية أو نتيجة عدم مرونة جهازها الإنتاجي في الاستجابة للتغيرات في الأسعار النسبية .

أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فيمكن أن نرى أن أفتقارها للمنافسة الصافية هو الذي سوف يعوقها بصفة أساسية من التمتع بمزايا التخصيص وتقسيم العمل على أساس الميزات النسبية في حالة اتباع سياسة الحرية التجارية . ولكن مناقشات انحصار حرية التجارة تؤكد أن اتباع هذه السياسة يؤدي إلى القضاء على الاحتكار ويشجع في الأسواق درجة عالية من المنافسة بينما أن الاستمرار في تقييد التجارة يحمي القوى الاحتكارية ويهدد بضياع معظم المزايا التي يمكن الحصول عليها في ظروف المنافسة . ولكن حتى يفرض صحة هذا الرأي فإن البلدان المتقدمة

لاستطيع من الوجهة العملية أن تقوم بتحرير تجارتها على المستوى الدولى بينما أن هناك مجموعة كبيرة من بلدان العالم وهى مجموعة البلدان المتخلفة سوف تتبع سياسة تقييد التجارة . فقيام التجارة الخارجية بين مجموعتين من بلدان العالم احدهما تتبع سياسة حرية التجارة والأخرى تتبع سياسة تقييد التجارة بدرجات مختلفة لايمكن أن يستمر عمليا حيث أن المنتجين فى المجموعة الأولى سيشرحون أن عاجلا أو آجلا أن مكاسب التجارة الدولية توزع فى غير صالحهم فترفع اصواتهم مطالبة بحكوماتهم بالتدخل من أجل حمايتهم . وعلى ذلك فإن تطبيق حرية التجارة على المستوى الدولى لايمكن أن يتحقق فى ظروف العالم الراهنة التى تشهد تناقضا حادا فى الظروف الاقتصادية بين مجموعة البلدان المتقدمة ومجموعة البلدان المتخلفة . ولكن هناك وضع آخر يمكن تصوره بالنسبة للبلدان المتقدمة . دعنا نتصور أن مجموعة من البلدان المتقدمة سوف تتفق على ازالة كافة العقبات الجمركية فيما بينها مع الاحتفاظ بسياسات جمركية تجاه العالم الخارجى . ودعنا نفترض أيضا أن هذه البلدان متجاورة أو متقاربة جغرافيا حتى لا يكون لعنصر المواصلات تأثير على التحليل . الاحتمال الاكبر هنا هو أن تشدد درجة المنافسة بين الصناعات التى تنتج سلعاً متائلة وكذلك ايضا بين الانشطة الزراعية داخل مجموعة البلدان المتفقة . ولكن قد يحدث فى هذه الظروف التى تشدد فيها المنافسة أن تلجأ بعض المشروعات إلى تنظيم بعض الاشكال الاحتكارية ( عن طريق الاندماج أو إنشاء التكتلات أو الدخول فى اتفاقيات احتكارية من نوع أو آخر ) وهذا التطور فى حد ذاته إذا حدث سوف يؤدى إلى اضعاف درجة المنافسة فى الاسواق وإلى القضاء على اية مكاسب كانت ترجى من ورائها . ولذلك دعنا نفترض أن حكومات هذه البلدان قد اتفقت ايضا على سن تشريعات داخلية تمنع قيام التنظيمات الاحتكارية من أى نوع . وفى ظل ظروف التوظيف الكامل أو شبه الكامل Semi Full Employment ( مثلا ٣٪ بطالة ) وارتفاع درجة حركية عناصر الانتاج A High Degree of Mobility تبعا للتغيرات فى عوائدها والتى يعنى توافر القدرة على التحول Capacity to Transform من نشاط لآخر تبعا للتغيرات فى معدلات الربحية فإن النتيجة المتوقعة من سياسة تحرير

التجارة داخل مجموعة من البلدان المتقدمة هي اتجاه الموارد الاقتصادية داخل كل بلد إلى التوظف في أفضل الاستخدامات الممكنة ، فترفع إنتاجيتها ويتحقق نمو في الدخل الحقيقية بمعدلات أكبر كلما تزداد رفاهة المستهلكين عن ذى قبل . وهكذا تتحقق مكاسب من التخصص وتقسيم العمل وفقاً للكفاءات أو الميزات النسبية على المستوى الإقليمي Regional Level بين مجموعة من البلدان المتقدمة إذا تم الاتفاق على إزالة كافة العقبات الجمركية فيما بينهم . ولكن ملاحظ أن المكاسب المتوقعة لمجموعة من البلدان في هذه الحالة في ظل الفروض الأساسية للتحليل تتوقف على مستوى التعريف الجمركية الذى كان سائدا فيما بينهم قبل الاتفاق ، فكلما كان هذا المستوى مرتفعا كلما أدت إزالته إلى تحقيق مكاسب أكبر . وبالإضافة إلى ذلك فإن المكاسب المتوقعة للبلدان المتقدمة من تحرير التجارة على المستوى الإقليمي لا يمكن أن تصل إلى مستوى المكاسب المتوقعة من تحرير التجارة على المستوى الدولى إذا كان تحقيق هذا الوضع الأخير ممكنا . والسبب الرئيسى لهذا هو أن المجموعة من البلدان التى تقوم بتحرير التجارة فيما بينها سوف تبقى على سياج جمركى بينها وبين العالم الخارجى ، ومن المحتمل جدا أن تعطى بعض صناعاتها أو مزارعها حماية غير اقتصادية — أى حماية ضد صناعات أو مزارع أكفأ نسبيا في العالم الخارجى . وكلما أشدت مثل هذه الحماية التى تقوم على أساس غير اقتصادى ( فى رأى انصار حرية التجارة ) كلما قلت المكاسب المتوقعة لمجموعة من البلدان من جراء تحرير التجارة على المستوى الإقليمي بالمقارنة بالمكاسب المتوقعة لهم من تحرير التجارة على المستوى الدولى ( نظرياً ) . أما بالنسبة للبلدان الأخرى خارج منطقة التجارة الحرة فأنها سوف تحقق مكسبا من جراء قيام هذه المنطقة إذ أدى هذا حصولها على نفس احتياجاتها السابقة من بلدان هذه المنطقة بأسعار أقل — أى أنها تشارك في الاستفادة من مكاسب التخصص على أساس الميزات النسبية . ولكن من الناحية الأخرى فأن قيام السياج الجمركى الذى يحمى منطقة التجارة الحرة قد يؤدى كما ذكرنا إلى تحول الإنتاج من مصادر أكفأ نسبيا لدى البلدان الخارجية إلى مصادر أقل كفاءة داخل المنطقة . في هذه الحالة فإن البلدان الأخرى خارج منطقة

التجارة الحرة سوف تحقق عسارة نتيجة اضطرارها الى تقليل الانتاج من انشطة انتاجية ذات كفاءة نسبية مرتفعة لديها .

وخلصا المناقشة السابقة هي :

١ — من الناحية النظرية نجد أن أكبر مكسب ممكن تحقيقه من التجارة الخارجية يتم في حالة التخصيص الدولي على اساس مبدأ النفقات أو الميزات النسبية في ظل سياسة الحرية التجارية .

٢ — ولكن تحقيق المكسب المشار اليه ليس رهن تطبيق سياسة الحرية التجارية فقط . فهناك ظروف اقتصادية اساسية لابد من توافرها في الواقع العملي لكي يتم فعلا التخصيص الدولي على اساس الميزات النسبية بعد تطبيق الحرية التجارية : فاذا لم تتوافر هذه الظروف الاقتصادية الاساسية في الواقع العملي فلا يمكن اقتراح السياسة التجارية المذكورة .

٣ — أن البلدان المتخلفة خاصة تعيش في ظروف اقتصادية لا تسمح لها اطلاقا بالاستفادة من سياسة الحرية التجارية بل أن هذه السياسة قد تسبب لها خسائر اقتصادية .

٤ — أن البلدان المتقدمة اقتصاديا تستطيع بالاتفاق على تحرير التجارة فيما بينها أن تحقق جانب — ربما كبير — من مكسب التخصيص القائم على اساس المزايا النسبية .

**ثانيا : المكسب المتوقع من تقييد التجارة الخارجية :**

نقوم فيما يلي ببحث الحجج التي يستند اليها انصار تقييد التجارة الخارجية . فاذ سلمنا بأن بعض هذه الحجج تعتمد على منطق اقتصادي سليم فلا بد من التسليم بأن هناك اسس اقتصادية لتقييد التجارة الخارجية في بعض الحالات .

**( ١ ) حماية الصناعة الناشئة Infant Industry**

تقترح الحماية للصناعة الناشئة على اساس أن نفقة الانتاج المتوسطة أو الحدية لهذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا بسبب ظروفها الخاصة . بعبارة أخرى أن

الصناعة الناشئة لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى ، ولذلك من الضروري أن تعطى الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من الوقوف على اقدامها . وبالرغم من أن حجة حماية الصناعة الناشئة تعتبر من أقوى الحجج التي يستند اليها انصار تقييد التجارة الخارجية الا انها يجب أن تناقش تفصيلا . وسوف يتضح لنا أن هناك حالات للصناعة الناشئة تستوجب فعلا اللجوء إلى أسلوب الحماية ، بينما أن هناك حالات أخرى لا يمكن الموافقة على حمايتها . ولهذا السبب ستجرى مناقشتنا لحماية الصناعة الناشئة على عدد من الخطوات حتى تتبين بوضوح حالة الصناعة الناشئة التي تستحق الحماية .

تتحمل الصناعة عند قيامها بكافة النفقات الانتاجية الثابتة لطاقة انتاجية معينة . ولهذا فإن نفقات الانتاج المتوسطة والحدية لابد وأن تكون مرتفعة في البداية ثم تتجه تدريجيا إلى الانخفاض كلما ازداد الانتاج بسبب الأقتراب من مستوى الاستخدام الأمثل للطاقة الانتاجية الثابتة . ولنفرض أن الصناعة الأجنبية التي يستمد منها السوق المحلي احتياجاتها لها نفس الطاقة الانتاجية الثابتة مثل الصناعة الناشئة وانها جدلا تواجه ايضا ظروفها الاقتصادية مماثلة من حيث الفن الإنتاجي المستخدم والأسعار النسبية لعناصر الانتاج والوفورات الخارجية . ولكن لأن هذه الصناعة الأجنبية قد قامت أولا فانها قد تمكنت من تحقيق مستوى الاستخدام الأمثل لطاقتها ولذلك فإن نفقات انتاجها المتوسطة أو الحدية منخفضة نسبيا في لحظة قيام الصناعة الوطنية الناشئة . في هذه الحالة سوف تواجه الصناعة الوطنية الناشئة صعوبة مؤقتة فقط ، ذلك لأن مجرد اتباع سياسة جريئة في الإنتاج سوف يؤدي إلى الوصول سريعا إلى مستوى الاستغلال الأمثل لطاقتها الانتاجية وبالتالي تتمكن من منافسة الصناعة الأجنبية . فاذا لم يكن للصناعة الأجنبية المنافسة أية ميزات نسبية واضحة كما افترضنا ضمنيا فإن نفقة المواصفات كفيلة بترجيح كفة الصناعة الوطنية في السوق المحلي . في هذه الحالة لا تحتاج الصناعة الوطنية الناشئة إلى أية حماية جمركية ، يكفي فقط أن تمد الدولة اليها يد المعونة في البداية باعفاؤها من ضرائب الانجاح في المرحلة الأولى أو

بمساعدها في انشاء رأس مالها الثابت في حالة ضخامته . ولكن هذا النموذج البسيط يحتاج إلى عدد من التعديلات حتى نصل إلى حالة الصناعة الناشئة التي تثير الجدل في الواقع العمل . وفيما يلي نسقون باسقاط الافتراض الخاص بمثال الظروف الاقتصادية المحيطة بالصناعة الناشئة مع تلك الخاصة بالصناعة الأجنبية التي تنتج سلعة مماثلة لأن مثل هذا الافتراض لا يتماشى مع ظروف الاقتصاد الدولي .

أولاً : لنفرض أن الصناعة الأجنبية تمد السوق المحلي بسلعة س ، وأن الفن الإنتاجي الذي تستخدمه لإنتاج هذه السلعة كثيف العمل نسبياً *labor Intensive Technique* . والآن لنفرض قيام صناعة وطنية لإنتاج السلعة س بنفس الفن الإنتاجي المستخدم لدى الصناعة الأجنبية علماً بأن عنصر العمل بدرجة المهارة المطلوبة متوفر نسبياً داخل البلد مما يعني أن معدلات الأجور العمالية منخفضة نسبياً عن البلد الأجنبي . وبالتالي فإن الصناعة الوطنية الناشئة لها ميزة نسبية *Comparative Advantage* في إنتاج السلعة س بالمقارنة بالصناعات الأجنبية . ولكن لنفرض أن الصناعة الأجنبية لها طاقة إنتاجية أكبر من تلك التي بدأت بها الصناعة الناشئة داخل البلد. في هذه الحالة نجد أن من الضروري حماية الصناعة الناشئة إذا كانت الوفورات الداخلية *Internal Economies of Scale* التي تتمتع بها الصناعة الأجنبية نتيجة طاقاتها الإنتاجية الكبيرة تفوق المزايا النسبية للصناعة الناشئة ذات الطاقة الإنتاجية الأصغر . وينبغي أن تستمر الحماية للصناعة الناشئة إلى أن تستطع في الأجل الطويل بزيادة طاقاتها الإنتاجية أن تخفض نفقة إنتاج السلعة س إلى مستوى مماثل لنفقة إنتاج الصناعة الأجنبية . والمتوقع نظرياً أن تصل الصناعة الوطنية إلى هذا الوضع قبل أن يصل حجم طاقاتها الإنتاجية إلى مستوى يماثل الطاقة الإنتاجية للصناعة الأجنبية — حيث أنها تتمتع بميزات نسبية تتمثل في انخفاض تكلفة عنصر العمل الذي يعتمد عليه إنتاج السلعة س بصفة أساسية . وحينها تصل الصناعة الوطنية إلى مستوى الطاقة الإنتاجية الكبيرة والاستخدام الكامل لها فأنها سوف تكون في مركز قوى يسمح لها بتصدير إنتاجها ومنافسة الصناعة الأجنبية القديمة في أسواقها منافسة شديدة تهدد بقائها . والخلاصة هي أن ظروف تميز الصناعة الأجنبية بطاقة

إنتاجية أكبر وبالتالي تتمتعها بوفورات داخلية ضخمة وانخفاض اسعار منتجاتها لايجب أن تتخذ في حد ذاتها مبررا لحماية الصناعة الناشئة . فهذا الأساس وحده لا يكفي بل لابد من التأكد من توافر شرط آخر هام وهو أن يكون للصناعة الناشئة مزايا نسبية كامنة Potential Comparative Advantages حتى يمكن إزالة الحماية عنها في الأجل الطويل — بعد أن تنمو طاقها الانتاجية .

ثانيا : نفرض وجود بلدين ( أ ) ، ( ب ) الأول ( أ ) متخلف اقتصاديا والثاني ( ب ) بلد صناعي متقدم اقتصاديا . ولنفرض أن لدينا صناعة ناشئة في البلد (أ) لإنتاج السلع س وأن هناك صناعة ناشئة أيضا لها نفس الطاقة الانتاجية تنتج نفس المنتجة في بلد آخر (ب) . ونفرض أن السلعة المنتجة س من السلع كثيفة العمل نسبيا ، ولنفرض أيضا أن هذا العنصر الإنتاجي بدرجة المهارة المطلوبة لإنتاج س متوفر نسبيا لدى ( أ ) بالمقارنة بالبلد ( ب ) وأن المادة الخام الرئيسية المطلوبة للصناعة متوفرة أيضا داخل ( أ ) بأسعار منخفضة نسبيا . في هذه الحالة نجد أن صناعة السلعة س في البلد ( أ ) لها ميزات نسبية بالمقارنة بنفس الصناعة في ( ب ) . ولكن بالرغم من هذا ومن تماثل ظروف الصناعة في ( ب ) . ولكن بالرغم من هذا ومن تماثل ظروف الصناعتين من حيث حداثة العهد بالتصنيع والطاقة الانتاجية المستخدمة في كل منها فإن صناعة السلعة س في البلد ( ب ) سوف تقف في مركز تنافسي افضل : والسبب في ذلك هو افتراضنا أن ( ب ) بلد صناعي متقدم اقتصاديا بينما أن ( أ ) بلد متخلف اقتصاديا . ولو افترضنا أن الصناعة س في البلد ( ب ) قامت قبل الصناعة المماثلة في البلد ( أ ) أو أنها تعمل بطاقة إنتاجية أكبر منها فسوف يزداد الموقف صعوبة ، وقد لا نستطيع الصناعة الناشئة في البلد ( أ ) . في ظل هذه الافتراضات الجديدة من القيام على الاطلاق بالرغم من أى ميزات نسبية كامنة لديها . هكذا تؤدي ظروف التقدم الاقتصادي في البيئة الصناعية إلى إعطاء ميزات كبيرة لاي صناعة تقوم بها بحيث يمكن أن تتفوق على صناعة مماثلة لها تنشأ في ظروف التخلف الاقتصادي حتى لو كان لدى هذه الأخيرة ميزات نسبية كامنة . وأول سبب يذكر هنا تفسيراً لهذه الظاهرة هو أن مستوى الاستثمارات الأساسية Infra Structure أو رأس المال الاجتماعي Social Overhead

Capital في البلد المتخلف ليس على نفس المستوى المتوفر في البلد المتقدم اقتصاديا . فمثلا نجد أن شبكة الطرق والمواصلات ، معاهد تدريب العمال ، محطات توليد الطاقة المحركة ، المستشفيات ، المدارس ومراكز البحوث الخ من عناصر رأس المال الاجتماعي غير متوفرة أو بها قصور شديد في البلد المتخلف اقتصاديا بالمقارنة بما هو متاح لدى البلد المتقدم اقتصاديا . وحيث أن خدمات رأس المال الاجتماعي تؤثر بطريق غير مباشر في نفقة انتاج أى صناعة داخل الاقتصاد بحيث تؤدي إلى خفضها فإن أية صناعة في بلد متقدم اقتصاديا سوف تتفوق على قريتها في بلد متخلف اقتصاديا — بافتراض ثبات العوامل الأخرى . أن الصناعة الناشئة في البلد المتخلف في ظل الظروف التي نشير إليها ستضطر في الواقع إلى تجهيز احتياجاتها الخاصة من بعض الاستثمارات الأساسية التي تتوفر في البلد المتقدم اقتصاديا على مستوى الاقتصاد ككل . وحيث أن النفقة الحدية الخاصة لهذه الاستثمارات عادة مرتفعة جداً بالمقارنة بالنفقة الحدية الاجتماعية فإن الصناعة الناشئة في البلد المتخلف سوف تعاني من صعوبات غير عادية وارتفاع في نفقات انتاجها حتى ولو أن لديها ميزات نسبية كامنة على أساس توافر بعض عناصر الانتاج بأسعار مخفضة نسبيا . فمثلا قد تضطر الصناعة الناشئة بتحمل اعباء تمهيد الطريق الواصل بينها وبين اقرب الطرق الممهدة التي تصل إلى السوق الداخلي أو إلى الميناء ، وتضطر إلى تحمل اعباء تدريب العمال وانشاء وحدات صحية لهم وربما اضطرت إلى أنشاء مساكن لهم ولعائلاتهم ، وقد تضطر ايضا إلى أنشاء محطاتها الخاصة لتوليد الطاقة المحركة .

أما السبب الثاني الذي يميز الصناعة القائمة في البيئة الصناعية المتقدمة عن مثيلتها القائمة في بلد متخلف اقتصادي فهو يرجع إلى نوع آخر من الوفورات الخارجية . ففي داخل البيئة الصناعية المتقدمة حيث يتركز عدد كبير من الصناعات المتكاملة من ناحية العرض أو الإنتاج تنخفض نفقات الوحدة المنتجة في أية صناعة . هذا بخلاف الوضع في الاقتصاد المتخلف حيث تضطر الصناعة الناشئة إلى الخروج عن تخصصها الأصلي وانتاج بعض السلع المكملة لتساعد في اتمام الناتج النهائي وبالتالي ترتفع نفقة الوحدة المنتجة . وكذلك في البيئة الصناعية



المتقدمة حيث يتركز عدد كبير من الصناعات في مكان متقارب تنمو مشروعات خاصة للنقل وللإصلاح والصيانة والبحث العلمى وتسويق الأنتاج ويصبح الحصول على الموارد الممبوبة لتوسع المشروع أمراً ميسراً الخ . وتقديم كافة هذه الخدمات بهذه الصورة يؤدى إلى مزايا غير عادية للصناعة القائمة في البيئة الصناعية المتقدمة ويؤدى إلى انخفاض نفقات الأنتاج بالمقارنة بمثلتها القائمة في الاقتصاد المتخلف حتى ولو فرضنا أن الأخيرة لها ميزات نسبية كامنة متمثلة في توافر بعض عناصر الأنتاج بأسعار منخفضة نسبياً أو في توافر المادة الخام أو في القرب من السوق الخ .....  
.....

في هذه الأحوال فأن هناك مبرراً قوياً لحماية الصناعة الناشئة في البلد المتخلف اقتصادياً إلى أن يتم بناء رأس المال الاجتماعى أو تنمية الوظائف الخارجية للصناعة . ويجب أن نلفت النظر إلى أن حماية الصناعة الناشئة في هذه الحالة يتم على اساس أن لها ميزات نسبية كامنة مستتبع تدريجياً في الأجل الطويل . كما يلاحظ أيضاً أن حماية الصناعة الناشئة في هذه الأحوال ترتبط ارتباطاً كاملاً بالتنمية الاقتصادية أو هى جزء لا يتجزأ منها تنجح بنجاحها وتفشل بفشلها . وفى حالة تحقيق نمو الصناعات الناشئة ، التى تتمتع بميزات نسبية فان البلد نفسه سيحقق أكبر معدل ممكن لنمو الناتج القومى كما انه سيحقق أكبر مكسب ممكن من التجارة الخارجية . وكذلك تستفيد البلدان الأجنبية من نمو الصناعات الناشئة على هذا الاساس ، حيث أنها ستستطيع في الأجل الطويل أن تحصل على احتياجاتها من هذه الصناعات بأسعار مخفضة نسبياً .

## ( ٢ ) تقييد التجارة الخارجية بفرض تنوع الأنتاج :

تعتمد حجة تقييد التجارة هنا على المنطق الآتى :

أن التخصص القائم على الميزات النسبية في ظل الحرية التجارية يؤدى نظرياً إلى توزيع أفضل للموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفة ومن ثم تحقيق أكبر أنتاج ممكن داخل كل بلد ولكنه قد يمرض الاقتصاد القومى لظروف عدم الاستقرار واحياناً يتسبب في ابطاء عملية النمو الاقتصادى . فالتخصص في أنتاج

وتصدير سلعة أو عدد قليل من السلع واستيراد معظم الاحتياجات من البلدان الأخرى يترك الاقتصاد القومى عرضه للهزات الشديدة فى ظروف الكساد الدولى والحروب . كما أن التخصص فى الانتاج الأولى قد لا يتيح فرصة نمو الناتج القومى بنفس المعدلات التى يتيحها التخصص فى الصناعة . وحيث أن من المتوقع أن يساهم التنوع فى الانتاج Diversification of Production فى الحد من الاعتماد المتطرف على نشاط التجارة الخارجية فإن السعى إلى هذا الهدف سوف يساهم فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتغادى بعض المشاكل الأخرى الناجمة عن التخصص فى ظل الظروف الواقعية التى تحيط بالنشاط الاقتصادى الخارجى والداخلى . وفيما يلى نناقش أهمية تنوع الانتاج لتغادى ظروف عدم الاستقرار فى فترات الكساد والحروب ثم أهمية تنوع الانتاج فى حالة اتجاه الموارد الاقتصادية إلى التخصص فى نشاط الانتاج الأولى وفقا للمميزات النسبية .

## ( ٢ - ١ ) أهمية تنوع الانتاج لتغادى ظروف عدم الاستقرار فى فترات الكساد :

تقوم المناقشة هنا على أساس أن الاقتصاديات الحرة أو غير الموجهة لابد أن تتعرض للكساد بين فترة وأخرى . وفى ظل الحرية التجارية فإن الكساد الذى ينبعث من أحد البلدان لابد أيضا أن ينتشر إلى بقية البلدان الأخرى وسوف تشتد حدته تدريجيا إلى أن تصل مستويات النشاط الاقتصادى عموما إلى أدنى مستوى ممكن وبعد ذلك تحدث العملية العكسية حين يبدأ الرواج الاقتصادى فى أحد البلدان وينتشر تدريجيا إلى بقية البلدان الأخرى وهكذا ترتبط البلدان ببعضها البعض فى ظروف الحرية التجارية ، فيقلب نشاطها الاقتصادى معا فى نفس الاتجاه فى فترات الكساد والرواج . ومراجعة نظرية/مضاعف التجارة الخارجية — مع أخذ الانعكاسات الخارجية فى الاعتبار يعطينا فكرة أوضح عن كيفية انتقال الكساد ( أو الرواج ) من بلد إلى آخر واشتداد حدته تدريجيا على المستوى الدولى . فمثلا نجد أن أنكماش الاستثمار بمقدار معين فى أحد البلدان سوف يؤدي إلى إنكماش بمقدار أكبر فى الدخل القومى ، وحيث أن الواردات دالة للدخل القومى فإنها سوف تتعرض للأنكماش أيضا . وعن هذا الطريق يبدأ بالكساد طريقه إلى البلدان الأخرى ، فحينما تنخفض واردات أحد البلدان فإن

صادرات بلد آخر أو بلدان أخرى تنخفض أيضا بنفس القدر . ومع أنكماش الصادرات لبعض البلدان تنكمش دخولها القومية وتنكمش وارداتها ومن ثم تتعرض صادرات بلدان أخرى للأنكماش وتتناقص دخولها القومية . وهكذا إلى أن يعم الكساد العالم أجمع . والأفتراض الأساسى بالطبع فى كل هذا التحليل هو حرية النشاط الاقتصادى الداخلى وحرية التجارة الخارجية ففى ظروف توجيه النشاط الاقتصادى الداخلى أو التحكم فيه عن طريق التخطيط وكذلك فى ظروف التقييد الشديد للتجارة الخارجية يصبح التحليل السابق غير صحيح . ومن الناحية الأخرى فإنه كلما زاد الاعتماد على التجارة الخارجية فى ظروف التخصص والحرية التجارية كلما تعرض الاقتصاد القومى لخطورة الهزات الاقتصادية الشديدة فى حالة أى كساد . يبدأ من مكان ما فى العالم . فإذا تحققت هذه الظروف بالفعل فإن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادى بتقليل الاعتماد على التجارة الخارجية عن طريق تنوع الانتاج قد يؤدى إلى مكسب أكبر من الخسارة التى تصيب الاقتصاد نتيجة الابتعاد بعض الشيء عن التخصص . بعبارة أخرى أن نمو الانتاج القومى المتوقع نتيجة تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى ظل فرض قيود على التجارة الخارجية وتنوع الانتاج قد يفوق النمو المتوقع عن طريق التنوع الأمثل للموارد الاقتصادية فى ظل التخصص والحرية التجارية وظروف عدم الاستقرار .

هذه المناقشة سليمة من الناحية النظرية كما أنها وجدت تأييدا كبيرا فى ظروف الكساد العالمى فى أوائل الثلاثينات ومع ذلك لا يجب المبالغة فيها الآن . فقد جاءت النظرية العامة لكينز فى ١٩٣٦ لتطويع بفلسفة النشاط الاقتصادى الحر بلا اية قيود أو سياسات توجهه الوجهة السليمة نحو تحقيق النمو الاقتصادى فى ظروف الاستقرار . ولقد أدى التدخل الحكومى فى معظم البلدان الغربية — اقتصاديات السوق — إلى التخلص من مظهر الدورات الاقتصادية ما بين الكساد والرواج، وأن ما يحدث الآن فى هذه البلدان من تقلبات فى النشاط الاقتصادى ما بين الحين والآخر لا يقارن على الإطلاق بما كان يحدث من قبل واثناء الكساد العالمى الأخير فى ١٩٢٩ — ١٩٣٣ .

وبالإضافة إلى هذا فإن نمو المقدرة لدى السلطات الاقتصادية فى البلدان الغربية على استخدام الكفو للسياسات النقدية والمالية وسياسات الاسعار

والاجور يتيح عزل الكثير من الآثار غير المرغوبة للتجارة الخارجية عن النشاط الاقتصادى الداخلى دون اللجوء إلى القيود الجمركية والعمل على « تنوع الانتاج » لتحقيق نفس الهدف . ومن ناحية أخرى ساهم صندوق النقد الدولى IMF فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى العالم بتحقيق التعاون الدولى فى الشؤون النقدية والعمل على تثبيت اسعار الصرف والمساهمة بشكل ايجابى فى حل مشاكل موازين المدفوعات للاعضاء ويمكن أن يقال أن الصندوق قد استطاع عمل الكثير فى سبيل حصر نطاق وعلاج العديد من مشاكل الصرف وموازين المدفوعات التى ظهرت فى العديد من البلدان المنتمية اليه بالمعضوية بطريقة لم تسمح لهذه المشاكل بالبحث بهدف الاستقرار الاقتصادى الدولى ويلاحظ أن أحد الأهداف الاصلية للصندوق عند الاتفاق على قيامه كان « تيسير التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية والمساهمة بذلك فى تحقيق وحفظ مستويات عالية من العمالة والدخل القومى »

وخلاصة القول أن التوجيه السليم للنشاط الاقتصادى الداخلى فى نظام السوق الحر مع استخدام السياسات الاقتصادية بكفاءة فى حماية هذا النشاط من تقلبات النشاط الاقتصادى الخارجى . بالإضافة إلى عمل صندوق النقد الدولى أو أية تنظيميات أو اتفاقيات ترتب من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادى للمعاملات الدولية سوف يقلل جدا من أهمية تقييد التجارة الخارجية بهدف تنوع الانتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادى .

## ( ٢ - ب ) أهمية تنوع الانتاج لطفاً ظروف النقص الشديد فى عرض السلع خلال الحرب :

أن ظروف التخصص والاعتماد الكبير على المصادر الأجنبية يعرض الاقتصاد القومى للخطر الشديد فى ظرف الحرب حيث تنقطع الواردات من معظم السلع التى يحتاجها المستهلكون والمنتجون على السواء . وكلما كان التخصص متطرفاً من الاصل كلما اشتد خطر الحرب . وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية اضطر الكثير من البلدان الزراعية والصناعية إلى اقامة صناعات لا تتمتع بميزات نسبية فى

الظروف العادية ، كما اضطرت ايضا البلدان الصناعية لتشجيع الانتاج الأول من سلع زراعية غذائية ومواد خام ضرورية للصناعة بغض النظر عن تكلفتها المرتفعة نسبيا ... وبعد انتهاء الحرب بقي الكثير من هذه الانشطة الاقتصادية عن طريق تقييد الواردات الاجنبية أو عن طريق الاعانة المالية من الدولة . وحيث أن ظاهرة الحرب يمكن أن تتكرر دائما وبصفة عشوائية فقد قيل أن من الأفضل النظر إلى تنوع الانتاج على انه ضرورة لأمن الاقتصاد القومي والعمل على تحقيقه بطرق افضل وفي ظروف اقتصادية أكثر ملائمة خلال السلم بدلا من تأجيله ثم الاضطرار إلى تنفيذه بشكل عاجل في ظروف الحرب السريعة . ولاشك في أن هذه المناقشة الكثير من المنطق المرتبط بالظروف الواقعية ، وعلى اساسها ينبغي العمل على دراسة برنامج محدد لأقامة عدد من الصناعات اللازمة لأنتاج السلع « الضرورية » للمستهلكين والمتجعين داخل الاقتصاد القومي . ولذلك يتم تنوع الانتاج بما يكفى لتفادى ظروف الحرب . وبطبيعة الحال فأنتا في هذه الحالة أنتخلى عن مبدأ اختيار الصناعات على اساس النفقات النسبية لها ولكن مع ذلك يجب أن نبحث في تنفيذ هذه الصناعات بأقل نفقة ممكنة بالنسبة للاقتصاد ككل خلال الظروف العادية — أى بما يحقق أقل تباعد ممكن عن وضع التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية للمجتمع . وبلاحظ أن التماضى في تعريف الصناعات الضرورية لأمن الاقتصاد القومي في هذه الظروف لن يؤدى إلا منهك من التباعد عن وضع التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية والاقتراب من وضع الاكتفاء الذاتي مما يؤدى إلى ابطاء عملية النمو الاقتصادى بدرجة كبيرة والتعدي على رفاهة المستهلك بشكل خطير . أضف إلى هذا أن التماضى في الاستعداد لظروف الحرب والسعى نحو الاكتفاء الذاتى يؤدى إلى تخريب العلاقات الاقتصادية الدولية ومعها العلاقات السياسية ومن ثم قد يؤدى إلى الحرب ذاتها . ولذلك يجب أن يكون هناك بعض الاستعداد الطبيعى للتفاؤل من أجل بناء اقتصادى افضل سواء على المستوى الداخلى أو الدولى . ولكن ثمة مسألة أخرى هامة ينبغي الانتباه إليها وهى ان استخدام الأسلحة الحديثة التى عرفها العالم بعد تفجير الذرة وصناعة الصواريخ العابرة للقارات والطائرات الحارقة لسرعة الصوت الخ يقلل جدا من

احتمال الحروب الطويلة الأجل مثل تلك التى شهدتها العالم مرتين خلال القرن الحالى .... فاذا صح هذا التحليل فعلا فأن من الغريب أن نعمل على الاستعداد للحرب بتتبع الانتاج . بل أن هدف تنوع الانتاج يصبح هدفا زائفا لامننى له إذا كانت فترة الحرب المتوقعة تنحصر فى حدود الأسابيع المدة أو الأيام أو ربما الساعات : وربما كان من الأفضل فى هذه الظروف الاستعداد بمخزون استراتيجى دائم من كافة السلع الضرورية وإدارته بطريقة اقتصادية سليمة بحيث ينخفض عبء نفقات التخزين إلى حده الأدنى ، مع الاستمرار فى تخصيص الموارد الاقتصادية وفقا للميزات النسبية .

## ( ٢ - ج ) أهمية تنوع الانتاج فى حالة اتجاه الموارد الاقتصادية إلى التخصص فى نشاط الانتاج الأولى :

أن التخصص على أساس الميزات النسبية فى ظل حرية التجارة قد يؤدى إلى التطرف فى انتاج وتصدير بعض السلع الأولية ويقال أن هذا الوضع فى حد ذاته بينما يؤدى إلى تحقيق أعظم ناتج قومى يمكن الا انه قد يقلل بصورة غير مباشرة من فرصة النمو الاقتصادى فى الأمد الطويل بالمقارنة بما يمكن أن يتحقق فى ظروف التخصص فى النشاط الصناعى . ولهذا فالبلدان التى تتميز نسبيا فى انتاج السلع الأولية اقل حظا من البلدان التى تخصص فى انتاج السلع الصناعية وفقا لميزاتها النسبية . والمنطق الذى تستند اليه هذه المناقشة يتلخص فى أن العامل الصناعى له فرصة أكبر فى زيادة مهارته بالمقارنة بالعامل الزراعى ، وأن فرصة الخلق والأبتكار فى ميدان الفن الأنتاجى أكبر فى الصناعة عنها فى الزراعة ، وأن البيئة الصناعية لها مايميزها عموما عن البيئة الزراعية حيث يشجع فيها الاهتمام بالادخار والاستثمار والرغبة فى زيادة الثروة والرغبة فى التمتع بسلع جديدة . وقد يستدل على صحة هذه المناقشة بمقارنة ظروف البلدان الصناعية والبلدان الزراعية أو بمقارنة ظروف المدن الصناعية والقرى الزراعية داخل البلد الواحد . ولكن لايجب أن نحكم على صحة هذه المناقشة على أساس التقدم الاقتصادى البطيء للبلدان المتخلفة المنتجة للسلع الأولية . فرما كان للتخصص فى الانتاج الأولى حقيقة دورا فى بطء عملية التقدم الفنى أو فى انخفاض مهارة العمال الزراعيين فى هذه البلدان ولكن تعرضها

للاستعمار وسيطرة المشروع الغربى على نشاطها الأولى لفترة طويلة من الزمن كان له أثر اقوى واهم . ومن الناحية الأخرى يمكن القول بأن المناقشة المذكورة تحتوي على قدر من المبالغة بدليل أن هناك بعض البلدان المتقدمة اقتصاديا مثل استراليا ونيوزيلاند والدانمرك والتي تعتمد بدرجة كبيرة على إنتاج وتصدير السلع الأولى . كما أنه من الممكن دائما اقامة مشروعات خاصة بالبحث العلمى وتطوير الفنون الانتاجية المستخدمة فى ميدان الإنتاج الأولى والعمل على زيادة مهارة العاملين فيه وتنمية الرغبة فى الادخار والاستثمار بوسائل مختلفة .

ولكن الدراسات الاقتصادية تشير بوجه عام إلى أن معظم الرغبات الانسانية التى تقف وراء السلوك الاقتصادى المؤدى إلى النمو الاقتصادى ( مثل الرغبة فى الخلق والابتكار وتحسين الفنون الانتاجية والرغبة فى العمل وزيادة المهارة والرغبة فى الادخار والاستثمار الخ ) يتم خلقها ونموها داخل البيئة الصناعية بشكل تلقائى Autonomus هذا بخلاف البيئة الزراعية حيث أن نشأة الرغبات المذكورة يحتاج إلى تدخل قوة خارجية عنها ، ومثل هذه القوة قد تنبعث من البيئة الصناعية داخل البلد بسبب الاعتماد المتبادل أو الترابط ما بين النشاطين الصناعى أو الزراعى . ولقد حدث هذا فى تجربة للبلدان المتقدمة فيلاحظ النشاط الزراعى ظل فى حالة ركود أو مايشبه الركود من النواحي التكنولوجية والاقتصادية لفترة طويلة بعد الثورة الصناعية بينما كان النشاط الصناعى فى تقدم مستمر فى كافة النواحي ثم بدأ اثر هذا التقدم ينعكس على النشاط الزراعى ، وتحققت الثورة الصناعية . بفضل هذه الظروف فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر . وبما لاشك فيه أن النشاط الزراعى فى البلدان الصناعية المتقدمة اقتصاديا يكتسب بعض المزايا بالمقارنة بمثيله فى البلدان الزراعية المتخلفة . فالتقدم الفنى والاقتصادى السريع الذى يحدث فى النشاط الصناعى فى البلدان المتقدمة ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على احوال النشاط الزراعى فيها يؤدي إلى تطوير الآلات الزراعية المستخدمة وتحسين نوعيات الاسمدة وارتفاع مهارة العمال الزراعيين وازدياد انتاجيتهم كما يتيح فرصة تسويق الانتاج بطرق أفضل سواء داخليا أو خارجيا .

وعلى ذلك فإن هناك حجة اقتصادية قوية لاقامة بعض الصناعات داخل البلدان التي تقع ميزاتها النسبية داخل النشاط الزراعي ( أو عموما النشاط الأولي ) فقط ، وسوف يستلزم الأمر بالطبع حماية هذه الصناعات . وفي هذه الحالة نقول أن « تنوع الإنتاج » باقامة بعض الصناعات التي لا تتمتع بميزات نسبية وحمايتها إنما يستند على اسباب قوية خاصة بالنمو الاقتصادي في الأمد الطويل . واقامة بعض الصناعات التي لا تتمتع بميزات نسبية وحمايتها سوف يؤدي إلى التضحية بهدف تعظيم الناتج القومي لفترة قد تطول ، ولكن خلق البيئة الصناعية داخل الاقتصاد الزراعي سوف يؤدي إلى تحقيق عدد من المكاسب بطريق غير مباشر وفي الأمد الطويل سوف يساهم في تحقيق معدلات أكبر ثمو الناتج القومي الحقيقي . ومع ذلك فالمشكلة الحقيقية تتمثل في كيفية اختيار الصناعات في هذه الظروف ، ويمكن القول عموما بأن الأفضل هو اختيار الصناعات التي تتميز بمعدل ارتباط قوى بالنشاط الزراعي ( أو النشاط الأولي عموما ) داخل البلد ومن ثم يتوقع أن قيامها ونموها سوف يحفز ثمو في هذا النشاط بدرجة أقوى من غيرها . كما ينبغي تفضيل الصناعات التي لا يتسبب قيامها في الانحراف كثيرا عن نمط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بحيث يمكن حمايتها عن طريق فرض قيود جمركية معتدلة نوعا . كما يجب أن تستنبط السلطات الاقتصادية للبلد من وسائل مايمكنها من التأكد بطريقة أو بأخرى من قيام المشروعات الصناعية برفع كفاءتها الإنتاجية بصفة مستمرة بحيث لا يمثل وجودها عبئا متزايدا على الاقتصاد القومي .

### ( ٣ ) تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف :

خلال أزمات البطالة التي تمر بالبلدان المتقدمة اقتصاديا قد يقترح تقييد التجارة لعرقلة الواردات وتشجيع قيام صناعات بديلة للواردات لتستوعب الأعداد المتعطله من العمال بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى . وحيث أن زيادة مستوى التوظيف يؤدي إلى زيادة الانفاق داخل الاقتصاد فإن صناعات أخرى سوف تنتعش ويرتفع مستوى الدخل القومي بأثر المضاعف . والمناقشة تعتمد كما نرى على اسس اقتصادية معروفة ، ولكن لنا أن نتساءل هل أن فرض



القيود الجمركية وما يؤدي إليه من قيام بعض الصناعات البديلة للواردات ومن ثم استيعاب البطالة هو أنسب الحلول الاقتصادية لهذه المشكلة ؟ لقد تعرضنا من قبل لظروف الكساد وعرفنا كيف يمكن أن ينتشر هذا من بلد لآخر عن طريق التجارة الدولية . ولاحظنا أيضا أن ظروف الكساد تنتشر سريعا على المستوى الدولي في ظروف حمة التجارة . ولكن هذا لا يعني أن تقييد التجارة هو الحل السليم في هذه الظروف . بل أن تقييد الواردات في بلد من البلدان بسبب البطالة الداخلية سوف يؤدي إلى انكماش صادرات البلدان الأخرى التي يتعامل معها ومن ثم ظهور بواحد الكساد فيها تنكمش وارداتها منه ومن بلدان أخرى .... وهكذا تنتشر ظروف الكساد على المستوى الدولي ولاستفيد البلد الأول الذي قام بتقييد وارداته . هذا بالإضافة إلى أن تشجيع قيام صناعات بديلة للواردات بعيدا عن الميزات النسبية يؤدي إلى الانحراف عن الوضع الأمثل لاستخدام الموارد الاقتصادية النادرة ، ولا يمكن السماح باستمرار هذا الوضع في الأجل الطويل خاصة إذا لم يؤدي إلى حل واضح وقاطع لمشكلة البطالة الداخلية في ظروف الاقتصاد الدولي .

والأفضل هو البحث عن الأسباب الحقيقية للبطالة الداخلية ومعالجتها مثلا عن طريق السياسات النقدية والمالية ، وكذلك من الضروري الاستعاضة إلى الاقتراحات التي قد يشير بها صندوق النقد الدولي لتفادي نقل أزمة البطالة إلى البلدان الأخرى ومن ثم تفادي المضاعفات الدولية لها . ولكن يجب أن نلاحظ أن السياسات النقدية والمالية التوسعية المستخدمة لعلاج البطالة أن لم تعمل بكفاءة فسوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار الداخلية ، وهذا في حد ذاته في ظروف حرية التجارة يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وتقليل فرص التصدير إلى الخارج . ومثل هذه الظروف إذا تحققت فعلا سوف تهدد من قوة حجة إنصاف تقييد التجارة . ولهذا يجب أن تستخدم السياسات النقدية والمالية التوسعية بكل كفاءة وحذر تام . ولكن يلاحظ أيضا أنه حتى في حالة الاستخدام الكفء لهذه السياسات الاقتصادية الداخلية فإن زيادة مستوى التوظيف ومن ثم زيادة الدخل النقدي سوف تؤدي إلى زيادة الواردات وهذا في حد ذاته يتسبب في عجز ميزان

المدفوعات . ويستحسن معالجة هذا الوضع سرياً عن طريق انعاش الصادرات بطريق الأمانة المالية أو بطرق أخرى — وذلك لفترة محددة من الزمن — حتى يعود الأمور إلى أحوالها الطبيعية . أما إن لم يمكن أنعاش الصادرات فيمكن ممارسة بعض التقيد الكمي للواردات لفترة محدودة من الزمن ، مع اقناع البلدان الأخرى التي يتاجر البلد معها بأن هذه الأوضاع مؤقتة وستزال بمجرد القضاء على المشكلة وعودة الأمور إلى مجراها الطبيعي . وفي هذه الظروف قد ترضى البلدان الأجنبية بالتعاون مع البلد الذي يحاول حل مشاكله الداخلية على أساس أن عبء هذه الظروف المؤقتة أخف عليها من عبء انتشار الكساد والبطالة بينها جميعا . وما لاشك فيه أن نجاح البلد في حل مشكلة البطالة الداخلية دون اللجوء إلى تقييد تجارته أو إنشاء صناعات بديلة للواردات لا تتمتع بآية ميزات نسبية سوف يعتبر مكسبا مؤكداً للاقتصاد القومي .

أما في البلدان المتخلفة اقتصاديا فإن مشكلة البطالة المقنعة والسافرة من المشاكل الاقتصادية الدائمة . ولقد قيل أن تقييد التجارة الخارجية في سبيل إقامة صناعات بديلة للواردات تستوعب الأيدي العاملة المتعطلة افضل اقتصاديا من استمرار تدفق الواردات من السلع الأجنبية الرخيصة نسبيا وبقاء مشكلة البطالة .

ولكن هذه الحجة تستدعى اختبارا دقيقا . فاذا كانت الصناعات البديلة للواردات التي يقترح حمايتها لها ميزات نسبية كافية وسوف توضح اثناء نموها فإن مناقشة حماية الصناعات الناشئة تطبق عليها . أما إذا كانت هذه الصناعات لا تتمتع ولايتوقع أن تتمتع مستقبلا بآية ميزات نسبية فهجب أن نكون على حذر تام قبل اتخاذ أى قرار بحمايتها . فالبلدان المتخلفة تعاني من ندرة نسبة شديدة في الموارد الاقتصادية الضرورية للتنمية ومن ثم فإن وضع هذه الموارد النادرة في افضل الاستخدامات الممكنة بهدف تحقيق أكبر كفاءة إنتاجية لها — ومن ثم تعظيم الناتج القومي — هو هدف في غاية الأهمية للتنمية الاقتصادية . فهل يمكن أن تتغاضى عن هذا الهدف مقابل هدف تحقيق أعلى مستوى توظيف ممكن ، والواقع أن التغاضى عن هدف أكبر كفاءة ممكنة للعناصر الإنتاجية النادرة أمر يصعب تصوره في ظروف البلدان المتخلفة كما أن استمرار مشاكل البطالة بالشكل الحاد الموجود فيها له آثاره الاجتماعية والاقتصادية السيئة فلا بد من الملائمة بين هذين

الهدفين ، وقد يتحقق هذا عن طريق الأخذ بالفنون الإنتاجية الحديثة المكثفة للعمل والعمل على تطوير هذه الفنون بصفة مستمرة . أما تقييد الواردات وإقامة صناعات بديلة لها في سبيل رفع مستوى التوظيف وبغض النظر عن الاستخدام الذى يحقق أكبر كفاءة ممكنة لعناصر الإنتاج فإنه لا يمثل حلاً سليماً على الإطلاق فهو يحقق هدف ما ويتفادى عن تحقيق هدف آخر لا يقل عنه أهمية بل يزيد .

أن من الخطأ تصوير المسألة على أنها مسألة الاستغناء عن الواردات من السلع الأجنبية وإقامة صناعات وطنية تنتج بدائل لها بنفقات مرتفعة نسبياً حقاً ولكنها تساهم في رفع مستوى التوظيف . أن التصور السليم للأمر يقتضى منا أن ننظر إلى نفقة الفرصة البديلة للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد لى نتأكد من أن استيعاب هذه الموارد في مثل هذه الصناعات الوطنية التى تنتج بدائل الواردات بنفقات مرتفعة نسبياً يحرم صناعات وطنية أخرى أكثر كفاءة نسبياً من استيعاب نفس هذه الموارد في سبيل تحقيق حجم أكبر من الإنتاج ومن الصادرات .... بل وأيضاً في سبيل رفع مستوى التوظيف خاصة إذا أمكن الاعتماد على الفنون الإنتاجية المكثفة للعمل .

( ٤ ) تقييد التجارة بسبب التصرفات الاحتكارية للمنتجين

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التصرفات الاحتكارية للمنتجين في السوق الدولية والتي توضع عادة تحت مصطلح « الأغراق » Dumping .

( ١ ) الاحتكار الدائم Persistent Monopoly

ويسمى أيضاً بالأغراق الدائم وهو أن يبيع المنتج بسعر معين داخل بلده وبسعر آخر منخفض عنه في السوق الخارجية ، ويتحقق أكبر ربح للمحتكر حينما يساوى النفقة الحدية بالإيراد الحدى في الأسواق المختلفة التى يبيع فيها . وتعتمد هذه الحالة على وجود اختلاف بين مرونة الطلب في الأسواق المختلفة ، فيتمثل المستهلك في بلد المحتكر سعراً مرتفعاً نسبياً لأن مرونة الطلب منخفضة نسبياً ، بينما يتمتع المستهلك الأجنبي ( بالنسبة للمحتكر ) بسعر منخفض نسبياً لأن مرونة طلبه على السلعة مرتفعة نسبياً بسبب وجود بدائل لها . ونتجج هذه

السياسة القائمة على التمييز الاحتكاري أو التمييز في الاسعار بين الاسواق المختلفة طالما أن من غير الممكن تحقيق أرباح باعادة تصدير السلعة من السوق المنخفضة السعر إلى السوق المرتفعة السعر نسبيا بسبب نفقات المواصلات والتأمين أو بسبب الرسوم الجمركية التي تقيد الواردات من هذه السلعة في بلد المنتج المحتكر .

ولاشك أن هذا النوع من الاحتكار الدائم القائم على اساس التمييز في الاسعار Price Discrimination يضر بالمستهلك في بلد المنتج المحتكر ، أما بالنسبة للبلدان الأخرى فلا يمثل أى خطر على اقتصادياتها الا إذا أضر ببعض الصناعات القائمة أو الناشئة على اساس الميزات النسبية .

### ( ٢ ) الاحتكار المتقطع Sporsdio Monopoly

ويسمى ايضا بالاغراق العرضي أو المؤقت ويحدث حينما يقوم المنتج ببيع المخزون أو الإنتاج الفائض من السلعة في السوق الخارجية دفعة واحدة أو على دفعات كبيرة بأسعار منخفضة ، وذلك للتخلص من هذا المخزون أو الفائض بطريقة لا تؤدي إلى خفض السعر في داخل بلده ... وهذا الاحتكار له خطورته الكبرى اذا كانت السلع التي يقوم المنتج بتصريفها بكميات كبيرة وعند اسعار منخفضة لها مايمثلها من الإنتاج المثل لبلد أو بلدان أخرى . في هذه الظروف نجد أن لدى البلد أو البلدان التي ستضر بهذا الأغراق العرضي أو المؤقت بحجة قوية لحماية اسعار منتجاتها من المهبوط المفجائي وذلك بفرض تعريف جمركية مرتفعة أو قيود كمية على الواردات تكفي لأبطال الغرض الأصل للمنتج الأجنبي المحتكر . ويجب أن تزال هذه التعريف الجمركية أو القيود الكمية على الاستيراد وتعود الأمور إلى سيرتها الطبيعية بمجرد انتهاء الظروف التي أدت إلى فرضها .

### ( ٣ ) الاحتكار الشرطي Predatory Monopoly

ويسمى ايضا بالاغراق المدمر أو المحرّب ويحدث حينما يبيع المنتج السلع التي ينتجها في السوق الخارجية بأسعار منخفضة أو منخفضة جدا بفرض القضاء على

المنافسة الاجنبية التي تواجهه في هذه السوق أو بفرض القضاء على بعض الصناعات الناشئة التي يمكن أن تمثل خطراً عليه مستقبلاً وهي مازالت في مهدها . وبعد أن ينجح المخترع في تحقيق أغراضه الدنيئة يقوم برفع الاسعار لاستغلال المستهلك . وتقيد التجارة الخارجية في البلدان التي تتعرض لهذا النوع من الأحتكار له كل مايرره . فهذا الأحتكار القادم من الخارج يساهم مباشرة في خراب الصناعات الوطنية الكفو وفي الحد من درجة المنافسة داخل الاقتصاد القومي ، كما يؤدي إلى حرمان المستهلك من التمتع بمصادر انتاجية عديدة تمده باحتياجاته المختلفة والمفاضلة بينها على اساس الجودة أو السعر المنخفض . ومع ذلك فيجب الحذر من خلط حالة الأحتكار الشرس بحالة المنتج الأجنبي الذي يستطيع بيع منتجاته داخل البلد بأسعار منخفضة بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع كفاءته نسبياً . فالحالة الأخيرة مختلفة وتستدعي مراجعة بعض المناقشات التي أوردناها في الصفحات السابقة .

\* \* \*

وبالاضافة إلى ما سبق ذكره فان هناك أسباب أخرى تذكر احياناً لتقييد التجارة الخارجية ولا نستطيع أن نناقشها جميعاً في هذا المجال خاصة وأن معظمها لا يستند على حجج اقتصادية سليمة أو لا يستند على حجج اقتصادية على الإطلاق . ولقد اكتفينا فيما سبق بذكر أهم الحجج التي تذكر لتقييد التجارة الخارجية ومناقشتها من أجل اختبار قوة المنطق الاقتصادي الذي تستند عليه ومن ثم الموافقة عليها أو الاعتراض .

---

\* مراجع الفصل التاسع : أنظر نهاية الفصل العاشر

## الفصل العاشر

### السياسة التجارية

### والمتغيرات الدولية

★ الاتجاهات العامة للسياسة التجارية فيما بعد الحرب العالمية الثانية :

لقد كان الحرب العالمية الثانية على نمو الانتاج الصناعى الوطنى داخل الكثير من بلدان العالم أقوى بكثير من الاثر المماثل للحرب الأولى . فبخلاف الوضع قبل الحرب العالمية الأولى كانت هناك صناعات وطنية ناشئة فى العديد من بلدان العالم قبل بداية الحرب الثانية على اساس الحماية الجمركية . وحينما قامت الحرب انتعشت احوال هذه الصناعات الوطنية بسبب انقطاع المنافسة الأجنبية التى كان مصدرها الاساسى هو البلدان الأوربية المتحاربة فى الغرب واليابان فى الشرق . وبخلاف ذلك ادت الحرب إلى قيام صناعات جديدة داخل البلدان المختلفة لتغطية الاحتياجات المحلية سواء من السلع الاستهلاكية أو من بعض السلع الانتاجية الضرورية لاستمرار عمليات الإنتاج فى الصناعات القائمة . وبعد أن وضعت الحرب الثانية أوزارها كان من الطبيعى أن تعانى بعض الصناعات الوطنية الناشئة من ضعف ظاهر تجاه المنافسة الأجنبية . ولم تستطع بعض الصناعات الصغيرة والمزدهرة النفقات بشكل ظاهر الاستمرار فى مواجهة المنافسة الأجنبية ، وخاصة حينما بدأت هذه المنافسة تشدد فى الخمسينات بعدما انتهت البلدان الأوربية واليابان من اعادة بناء صناعاتها واستعادة مركزها الاقتصادى . ويلاحظ أن غالبية البلدان حديثة العهد بالتصنيع انجذبت نحو تقييد المنافسة الأجنبية تقييدا شديدا عن طريق التعريف الجمركية وحصص الاستيراد .

ولكن من ناحية أخرى فإن الفترة التالية للحرب العالمية الثانية شهدت نموا كبيرا في التعاون الاقتصادي الدولي في مجال النقد والتمويل وكذلك اتجاهها واضحا نحو تحرير التجارة الدولية . وبالنسبة للتعاون الاقتصادي الدولي في مجال النقد والتمويل فإن له آثاره المباشرة وغير المباشرة على تخفيف القيود المفروضة على المدفوعات الدولية ومن ثم فإنه يساهم في تسهيل التجارة الدولية . وأهم ما يذكر في هذا الصدد هو قيام صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) وفقا لاتفاقية بيهتون رودز في ١٩٤٤ . واختص صندوق النقد بتقديم رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الدول الأعضاء لمساعدتها على تغطية العجز المؤقت في ميزان المدفوعات أو لتخطي صعوبات خاصة في المدفوعات الدولية ، كما هدفت سياسة الصندوق أيضا إلى إيجاد الاستقرار في أسعار الصرف والعمل على القضاء على جميع العوامل التي تقيد الصرف الأجنبي وتمنع نمو المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء . أما البنك الدولي فكان الهدف من انشائه هو مد الدول الأعضاء بالقروض لغرض المساعدة في بناء الاقتصاديات وتنميتها . وقد ضم البنك الدولي منذ انشاؤه العديد من الدول المتقدمة والدول المتخلفة اقتصاديا وقد تكفل بمساعدة الجميع ، ولهذا لم يكن الغرض من قيامه كما قد يفهم البعض هو مساعدة البلدان المتخلفة فقط . ولقد اتجهت الكثير من قروض البنك فعلا إلى بلدان أوروبا في الفترة التالية للحرب الثانية مباشرة لغرض المساعدة في بناء الاقتصاديات الأوروبية واستعادة مادامته الحرب . وفي تلك الفترة كان نصيب البلدان المتخلفة من قروض البنك ضعيفا . ولكن بعد انتهاء مرحلة إعادة البناء الأوروبية أو منذ منتصف الخمسينات بدأت قروض البنك الدولي تتجه بشكل متزايد إلى كتلة البلدان المتخلفة اقتصاديا

أما بالنسبة للاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية فقد انبعث أصلا من البلدان المتقدمة اقتصاديا واتخذ مظهرا جديدا في الواقع العملي بخلاف ذلك الذي عرفه العالم خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر . فلم يكن هناك تفكير في إلغاء جميع القيود الجمركية وترك الأمور تجري على اعتها وفقا لقوى العرض والطلب

في السوق الحرة ، بل كانت هناك دعوة عامة إلى تخفيف هذه القيود تدريجياً عن طريق عقد المعاهدات التجارية الودية وتدعيم أواصر التعاون الاقتصادي والتقدي بين البلدان ، كما ظهرت أيضاً الدعوة إلى تحرير التجارة من كافة قيودها بين مجموعة من البلدان مع تنظيم التعريفات الجمركية لهذه المجموعة تجاه العالم الخارجى بشكل أو بآخر . ولقد انتشر هذا الاتجاه الأخير بالذات في أوروبا الغربية ومنها انتقل تدريجياً إلى أنحاء العالم الأخرى .

ومن أهم ما يذكر بالنسبة للمعاهدات التجارية الدولية التي استهدفت تحرير التجارة الخارجية أو تخليصها من الكثير من قيودها : الاتفاقية العامة للتحرير والتجارة المعروفة باسم « الجات » GATT التي عقدت في أول عام ١٩٤٨ تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وبالمعاونة مع المنظمات الاقتصادية الدولية . ومن المبادئ الهامة التي قررتها اتفاقية الجات والتي ينبغي ذكرها في مجال السياسة التجارية : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، فنص الاتفاقية على أن أى ميزة تمنحها دولة من الدولة المنضمة للاتفاقية لسلعة مستوردة أو مصدرة من أو إلى دولة أخرى تمنح مباشرة وبدون شرط إلى نفس السلعة المستوردة من أو إلى جميع أعضاء الاتفاقية ، ومبدأ عدم التمييز بين الانتاج المحلي والاجنبي بين بلدان الاتفاقية ، واعتبار سياسة الأغراق — أى بيع السلعة في سوق اجنبية بسعر يقل عن سعرها الأصلي في سوق البلد المنتج لها — منافية لاجراض الاتفاقية خاصة إذا ماترتب عليها الأضرار بالصناعة في البلد الذى يتعرض لهذه السياسة ، وتقرير مبدأ الرسم الجمركى على السلعة التي تسورد من داخل أحد البلدان الأعضاء في حالة كون هذه السلعة تتمتع باعانة اقتصادية حكومية مباشرة أو غير مباشرة في مكان أنتاجها . ويفرض الرسم الجمركى في هذه الحالة بحيث يظل أثر الاعانة والنص على التزام البلدان المنضمة للاتفاقية بعدم اخضاع تجارة الاستيراد أو التصدير لقيود كمية مثل حصص الاستيراد ويستثنى من هذه القاعدة الحصص المؤقتة المفروضة لمواجهة العجز في الأغذية أو بعض السلع الاساسية وكذلك الحصص المفروضة بغرض الحد من فائض الانتاج في مجال بعض انواع السلع الزراعية ، كما قررت اتفاقية الجات ايضا مبدأ هام وهو أن تحرير التجارة على المستوى الاقليمى



بين بلدان منضمة للاتفاقية عن طريق اقامة الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة — لايتنافى مع روح الاتفاقية على شرط ألا ينشأ عن اقامة هذه التنظيمات التجارية تمييز جمركى ضد بلدان أخرى اعضاء فى الاتفاقية .

ولكن دراسة اتجاهات السياسة التجارية فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية تستلزم التفرقة بوضوح ما بين مجموعتى البلدان المتقدمة اقتصاديا والبلدان المتخلفة اقتصاديا ، حيث كل من المجموعتين لها ظروفها الخاصة بها والتي تختلف أختلافا كبيرا عن الأخرى . وسنبداً أولاً بالقاء نظرة على الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية الذى انبعث من البلدان الأوربية حيث كان هذا بالذات هو ابرز اتجاهات السياسة التجارية عموماً فى البلدان المتقدمة ثم انتشر بعد ذلك على المستوى الدولى . وبعد ذلك نلقى نظرة على اتجاه السياسة التجارية فى البلدان المتخلفة اقتصاديا .

### الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للبلدان الأوربية على المستوى الاقليمى :

فيما يلى نستعرض هذا الاتجاه الجديد من خلال التنظيمات والاتفاقيات التى تمت داخل أوروبا فى الفترة التالية للحرب الثانية بهدف تحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من البلدان بصورة أو بأخرى .

#### ( ١ ) اتحاد البنلوكس Benelux

بدأ البنلوكس كشكل من أشكال الاتحاد الجمركى Customs Union بين بلجيكا وهولنده واللوكسمبرج . وكانت نواة المشروع هى معاهدة عقدت ما بين حكومات البلدان الثلاثة فى المنفى خلال عام ١٩٤٤ . ثم جاء المشروع إلى الوجود بعد انتهاء الحرب فى عام ١٩٤٨ . وكان مشروع البنلوكس فى ١٩٤٤ يهىء لتحرير التجارة ما بين البلدان الثلاثة مع الاحتفاظ بتعريف موحدة تجاه العالم الخارجى — مع استثناء المستعمرات الهولندية والبلجيكية من هذه التعريف الموحدة . كما كان من المتصور أن هذا الاتحاد الجمركى هو الخطوة الأولى نحو

الاتحاد الاقتصادي الكامل من النواحي المالية والنقدية الداخلية والخارجية . ولقد تم إلغاء التعريف الجمركية بين البلدان الثلاثة فعلا في ١٩٤٨ واستبدلت بتعريفية خارجية موحدة ، ومع ذلك بقيت بعض القيود الجمركية ممثلة في حصص الاستيراد سارية المفعول مما أثر بلاشك على التدفقات السلعية داخل البنلوكس إلى أن تم إلغاء معظمها في ١٩٤٩ . وبما سهل قيام البنلوكس أن السلع المنتجة داخل بلدان الاتحاد متكاملة إلى حد كبير بطبيعتها . ولكن من الناحية الأخرى واجهت بلدان الاتحاد مصاعب عديدة عند محاولة الاتفاق على إلغاء الحواجز الجمركية بالنسبة للسلع المتنافسة ولم يمكن التغلب على كافة هذه المصاعب ومن ثم بقيت بعض القيود قائمة على التجارة بين بلدان الاتحاد . واستمرت الجهود تبذل نحو إنشاء الاتحاد الاقتصادي الكامل خلال الخمسينات واهتمت أول اتفاقية في هذا الصدد عام ١٩٥٨ ثم عدلت في ١٩٦٠ .... ولكن يجب أن نذكر أن اتحاد البنلوكس لم يمنع بلجيكا وهولندا واللوكسمبرج من توقيع معاهدة روما في ١٩٥٨ والتي بمقتضاها أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوربية EEC التي تعرف باسم السوق الأوربية المشتركة وستكلم عنها فيما بعد .

## ( ٢ ) المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي والتنمية ( OEEC )

The Organisation for European Economic Co  
operation and Development .

أقيمت المنظمة بالتعاون بين مجموعة كبيرة من البلدان الأوربية ( غير الشيوعية ) والولايات المتحدة وذلك لأتمجاز المشروع الذي قدمه مارشال وزير الخارجية الأمريكي في ١٩٤٧ من أجل إعادة بناء الاقتصاد الأوربي بعد الحرب الثانية . وكان من الواضح للولايات المتحدة الأمريكية أن ترك أوروبا الغربية بلا مساعدات اقتصادية | تعينها على استعادة انتعاشها الاقتصادي يمكن أن يجر عليهما كحلفاء مشاكل كثيرة من كافة النواحي السياسية والاقتصادية ويعرضهما للخطر تجاه المعسكر السوفيتي في أوروبا الشرقية . فأوروبا بدون المساعدات الأمريكية كانت ستلجأ في مرحلة أو أخرى من مراحل البناء الاقتصادي إلى تقييد مدفوعاتهما إلى العالم الخارجي والحد من وارداتها بشكل | عنيف لما كانت تعانيه

من ندرة نسبية شديدة حينذاك في رؤوس الأموال . وربما أن الولايات المتحدة بالذات كانت ستضار من مثل هذا التقييد حينما يحدث حيث كانت تتمتع بفائض ملحوظ في ميزان مدفوعاتها مع أوروبا وكان الدولار الأمريكي مبعث أزمة بالنسبة للبلدان الأوربية عموما بسبب ندرته الشديدة لديهم أما من جهة الولايات المتحدة فلم تكن على استعداد لأن تمضى في تقديم مساعدات لأوروبا من جانب واحد بلا برنامج واضح . وفي ١٩٤٨ انشأت المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى وبدأت في ممارسة أعمالها بالتعاون مع إدارة التعاون الاقتصادى الأمريكى ( ECA ) التى تم خلقها خصيصا للإشراف على تنفيذ مشروع مارشال للمساعدات الاقتصادية . ومن أهم مايعتينا هنا بالنسبة للمنظمة ، بخلاف سعيها إلى زيادة الإنتاج الأوربى واستعادة الأسواق المالية داخل البلدان الأوربية ، أنها عملت على تنمية التجارة الأوربية الاقليمية والخارجية بصفة مستمرة . وبالنسبة للتجارة الأوربية الاقليمية بالذات أستمرت المنظمة تعمل ( حتى بعد انتهاء مشروع مارشال ) على انقاص حصص الأستيراد والقيود على المدفوعات الخارجية بين الدول الأعضاء . ولكن المنظمة لم تنجح في إزالة التعريفات الجمركية وتحريم التجارة الأوربية الاقليمية منها بسبب وجود كثير من المصاعب أمام تنسيق الأمور الاقتصادية بين مجموعة كبيرة من البلدان الأوربية دفعة واحدة .

### ( ٣ ) جماعة الفحم والصلب الأوربية ( ECSC )

European Coal and Steel Community |

عرفت هذه الجماعة ايضا باسم مشروع شومان Schuman وزير الخارجية الفرنسى الذى أقرح قيامها في ١٩٥٠ . وضمت الجماعة التى قامت في ١٩٥٢ ستة بلدان هى المانيا وإيطاليا وبلجيكا واللوكسمبرج وهولنده وفرنسا . وكان الغرض من قيامها خلق سوق أوربية مشتركة في الفحم والحديد الخام والنفط والصلب ، وتحقيق هذا فعلا في ١٩٥٣ بإلغاء كافة القيود والحواجز أمام تجارة السلع المذكورة بين البلدان الستة المنضمة للجماعة ( الغيت التعريفات

الجمركية وحصر الاستيراد وتقييد النقد الأجنبي ووسائل تمييز الأسعار في مجال السلع أو في مجال الشحن ) . ولقد كان تكوين جماعة الفحم والصلب الأوروبية خطوة من الخطوات الهامة في سبيل تحقيق الجماعة الاقتصادية الأوروبية فيما بعد .

#### ( ٤ ) الجماعة الاقتصادية الأوروبية ( EEC )

##### European Economic Community (Common Market)

تم إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتعرف باسم السوق الأوروبية المشتركة في ١٩٥٨ بمقتضى معاهدة روما التي وقعها الأطراف في ١٩٥٧ ، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي بين ستة بلدان أوروبية هي ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والوكسمبرج وفرنسا . والنظرة الاقتصادية المجردة إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية تشير إلى أنها ليست أكثر من اتحاد جمركي Customs Union بين البلدان المنضمة إليه للتحويل تدريجيا خلال مرحلة انتقالية ( ١٩٥٨ — ١٩٦٦ ) إلى وضع السوق المشتركة ، وذلك عن طريق إلغاء كامل لكافة القيود على التجارة بينها . ومع ذلك فإن فلاسفة الجماعة الاقتصادية الأوروبية كانوا يرمون إلى أبعد من ذلك من البداية حيث كانوا في الواقع يرجون وضع نواة الوحدة الاقتصادية والسياسية لأوروبا الكبرى . ولقد عبر الكثير من أنصار فكرة الوحدة الأوروبية عن نفس الأمنية بطرق مختلفة ، فقليل أن تحرير التجارة بين مجموعة البلدان الأوروبية لم يكن يستدعي عقد اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية بوجه خاص حيث كان يمكن تحقيق هذا الهدف الاقتصادي وحده من خلال المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي OEEC أو المجات GATT . أما الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق المشتركة فهي تتميز بأنها تعمل على إزالة كافة القيود الجمركية على أساس لارجعة فيه لأنها جزء أو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر . هذا النوع من التفكير كان وراء تمسك الستة بلدان المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة بها والعمل على انجاحها بشتى الطرق وكان أيضا وراء رفض بريطانيا وبعض البلدان الأوروبية الأخرى لها . ففي داخل بريطانيا لم يتصور سياسة حكومة المحافظين في ١٩٥٨ أن من مصلحة بريطانيا الدخول في الجماعة الاقتصادية الأوروبية والعمل تدريجيا

على تحقيق اندماج اقتصادى وسياسى كامل مع بلدان أوروبا الغربية . وكان وراء رفض بريطانيا ايضا لفكرة الجماعة الاقتصادية الأوربية علاقتها الاقتصادية القوية بمستعمراتها ، وبعض مستعمراتها السابقة في إطار الكومنولث ورفضها الدخول في أى تنظيم أوربى قد يفسر على أنه تنصل من هذه العلاقة في الأجل الطويل . ومع رفض بريطانيا الدخول في الجماعة الاقتصادية الأوربية رفضت عدة بلدان أوربية أخرى الدخول في هذه الجماعة ايضا وذلك لأرتباط مصالحها التجارية ارتباطا قويا بالمصالح البريطانية .

ومع ذلك فقد أدت التطورات الاقتصادية والسياسية في خلال الستينات إلى تغيير ميزان بريطانيا تجاه الكومنولث وأوربا فازداد التفضيل بشكل واضح لمزيد من الأرتباط الاقتصادى والسياسى مع أوربا . واخيرا في مطلع السبعينات دخلت بريطانيا في مفاوضات مع الجماعة الاقتصادية الأوربية انتهت بالسماح لها بالانضمام اليها .

وبالنسبة لالغاء القيود على التجارة بين البلدان المنضمة للجماعة الاقتصادية الأوربية قامت الإدارة الاقتصادية للجماعة بتنظيم برنامج في ١٩٥٩ ليجرى تنفيذه على ثلاث مراحل كل منها يستغرق أربع سنوات وينتهى بإزالة كافة القيود على التجارة . أما المرحلة الأولى ١٩٥٩ - ١٩٦٢ فاستهدفت تخفيض التعريفات الجمركية بمقدار ٢٥٪ على الأقل مع توسيع نطاق حصص الاستيراد والمرحلة الثانية مهدت لتخفيض ٥٠٪ في التعريفات الجمركية ومنهذ من التوسع في نطاق حصص الاستيراد (لاحظ أن توسيع حصص الاستيراد يعمل بمثابة الغاء تدريجى للقيود الكمية على الاستيراد بينما أن تضيق نطاق هذه الحصص يؤدي إلى العكس) . أما المرحلة الثالثة فاستهدفت الالغاء الكامل لكل من التعريفات الجمركية والحصص . وبالنسبة للتعريفات الجمركية الموحدة للسوق المشتركة فقد اتفق على تحديدها عموما على اساس المتوسطات الحسابية للتعريفات الجمركية السائدة لدى بلدان الجماعة الاقتصادية في يناير ١٩٥٧ ، مع السعى إلى تخفيضها بقدر الأمكان . ولقد واجهت بلدان التسويق المشتركة مشاكل خاصة في ازالة القيود الجمركية على المنتجات الزراعية بسبب التفاوت في كفاءة النشاط الزراعى والاختلافات في مستويات الأجور والاسعار بداخله والفروق بين مستويات الاعانات الاقتصادية الممنوحة من الحكومات

للمزارعين داخل كل بلد . كما حرصت ادارة السوق المشتركة ايضا على حظر كافة أشكال التنظيمات والاتفاقيات الاحتكارية . فزيادة درجة المنافسة داخل مجموعة من البلدان التى تحرر تجارتها شرط اساسى تتمتعها بمميزات التخصص وتقسيم العمل .

ونظمت معاهد روما أيضا قواعد الانتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة من جانب البلدان الخارجية المرتبطة اقتصاديا بصفة خاصة بالبلدان الأوربية المؤسسة للسوق . ونصت المعاهدة على أن يجرى التعامل ما بين البلدان المنتسبة والبلدان الأصلية فى السوق المشتركة على اساس نفس النظام المتفق عليه بين البلدان الأصلية ، كما يجرى أيضا تطبيق الالغاء التدريجى للقيود الجمركية بين البلدان الأصلية والمنتسبة على نفس الاسس . الا أن المعاهدة تبينت الظروف الخاصة للبلدان المنتسبة التى تمر بمرحلة التنمية الاقتصادية فأتاحت لها أن تفرض من الرسوم الجمركية مايلزم لها بفرض التصنيع أو بفرض الحصول على ايرادات للموازنة العامة على شرط أن تخفض تلك الرسوم تدريجيا فيما بعد ، كما أتاحت لهذه البلدان المنتسبة أن تحصل على مساعدات اقتصادية من البلدان الأصلية فى السوق المشتركة . وبعد أن حصلت الغالبية العظمى للبلاد المنتسبة على استقلالها أثبتت مرة أخرى مسألة المعاملة الخاصة لهذه البلدان فى السوق المشتركة . ووقفت ألمانيا وهولندا موقف المعارض تجاه اقتراح تمتع المستعمرات التى حصلت على استقلالها بمزايا الانتساب للسوق المشتركة بينما وقفت فرنسا إلى جانب اقتراح مضاد . وفى يوليو ١٩٦٣ عقدت معاهدة جديدة نظمت العلاقة بين البلدان الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة وثمانية عشر بلد أفريقى . ونصت المعاهدة الجديدة على تمتع بعض صادرات السلع من البلدان الأفريقية بحرية تامة فى الدخول إلى السوق المشتركة ، كما نصت ايضا على وجوب التشاور فيما يتعلق بالسياسة التجارية تجاه البلدان الخارجة عن السوق المشتركة . وكذلك على حق البلدان المنتسبة فى الدخول فى اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة سواء فيما بينها أو مع بلدان أخرى بالقدر الذى لايتعارض فيه هذا مع المصلحة الأصلية للسوق الأوروبية المشتركة . وليست هذه بالطبع هى جميع بنود معاهدة ١٩٦٣ ، ولكنها أهم

مأضيف على معاهدة روما بالنسبة لتنسيق السياسة التجارية ما بين البلدان المنتسبة للسوق المشتركة والبلدان الأوربية الأصلية في هذه السوق .

## ( ٥ ) منطقة التجارة الأوربية الحرة

### European Free Trade Area (EFTA)

أنشأت منطقة للتجارة الحرة في ١٩٦٠ تضم بريطانيا وسبعة بلدان أوربية من أعضاء المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي OEEC ، وهي النمسا ، والدانمرك ، النرويج ، السويد ، وسويسرا ، والبرتغال ثم فنلندة . وهذه البلدان الأوربية هي التي نعت بريطانيا بعد أن رفضت دخول الجماعة الاقتصادية الأوربية ( السوق المشتركة ) . ونصت معاهدة منطقة التجارة الأوربية الحرة (الافتا ) على إزالة القيود المفروضة على التجارة من تعريف جمركية وحصص استيراد ما بين البلدان السبعة خلال فترة عشر سنوات ، ثم انقضت الفترة اللازمة لتحقيق الهدف المذكور إلى ست سنوات ابتداء من ١٩٦٠ . وعلى خلاف اتفاقية السوق الأوربية المشتركة احتفظ كل بلد من بلدان الافتا بتعريفته الجمركية الخاصة تجاه العالم الخارجي وكذلك بحق تعديلها وفقا لظروفه الاقتصادية . وظلت منطقة التجارة الحرة قائمة وساهمت فعليا في تحرير التجارة ما بين البلدان الأوربية إلى أن قررت بريطانيا الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة وتبعها في ذلك عدد من بلدان الافتا .

### اتجاهات السياسة التجارية في البلدان المتخلفة :

لم تكن مشكلة التخلف الاقتصادي غالبية عن مسرح الأحداث العالمية قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكنها تفجرت بشكل واضح بعد هذه الحرب بعد حصول غالبية المستعمرات الأوربية على استقلالها خلال الحرب ذاتها واثناء الخمسة عشر عاما التالية . ومجموعة البلدان المتخلفة اقتصاديا كانت — وما زالت — تعاني عموما من انخفاض واضح في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، وتتميز عموما بأنها بلدان منتجة للسلع الأولية وليست صناعية ، وانها تعتمد على اسواق البلدان المتقدمة

اقتصاديا — خاصة البلدان الأوربية في تصريف جزء كبير من إنتاجها من السلع الأولية .

ومثل هذه الظروف التي ميزت هيكل النشاط الأنتاجى والتجارة الخارجية لم تكن وليدة الحرب الثانية وإنما هى من آثار الفترة الاستعمارية الطويلة . ولذلك كانت المناقشة الهامة التى أثبتت فى فترة ما بعد الحرب الثانية ، وبعد الاستقلال ، تدور حول قضيتين رئيسيتين : التخصص فى الانتاج الأولى واثاره الاقتصادية وقضية الصناعة الحديثة . ولأجل فهم متوازن لهاتين القضيتين اللتين ترتبطان معا ينبغى معرفة الخلفية التاريخية وهذا ماسوف نفعله بإيجاز فيما على .

### ( ١ ) جذور المشكلة ( لبذة تاريخية ) :

لقد كان من نتائج سياسة الحرية التجارية التى اعتنقها برطانيا والبلدان الاستعمارية الأخرى فى منتصف القرن التاسع عشر ، وفرضتها فرضاً على مستعمراتها ، أن فتحت ابواب هذه المستعمرات أمام منتجات الصناعات الأوربية الحديثة ... وفى سنوات قلائل تهدمت اوضاع الصناعات الحرفية القديمة داخل المستعمرات .

ولم يكن هذا التطور فى حد ذاته هو ما يدعوا إلى القلق حيث حدث موقف مشابه للصناعات الحرفية فى أوربا خلال عصر التحول الصناعى السريع من الآلات اليدوية إلى الآلات التى تعمل بالبخار . أن المشكلة الحقيقية بالنسبة للمستعمرات فى ظل ظروف الحرية التجارية كانت تتمثل فى تدهور صناعاتها القديمة مع عدم أستطاعتها اقامة صناعات حديثة بدلا منها . وقد يقال أن المزايا النسبية للمستعمرات لم تكن فى مجال النشاط الصناعى ، وفى هذه الظروف لا يمكن الادعاء بتحقيق اية خسارة من جراء تدهور الصناعات القديمة فى المستعمرات ونمو النشاط الأولى ( الزراعة واستخراج الخدمات ) بدلا منها . بل أنه وفقا لنظرية النفقات النسبية — التى تستند اليها فلسفة الحرية التجارية — لابد أن تكون المستعمرات قد حققت حينذاك أكبر مكسب ممكن من تمهاتها الخارجية بتخصصها فيما يتميز فيه فعلا وبتخليها عن أوجه النشاط الأخرى التى لا تتميز



٦- فيها نسبيا الا وهى الصناعة . ولقد كانت هذه هى الحجة التى تمسكت بها البلدان الاستعمارية وتمكنت بها من رفض مطالب مستعمراتها باقامة صناعات حديثة بداخلها . وتدفقت رؤوس الاموال من بعض البلدان الأوربية الاستعمارية — من بريطانيا على وجه الخصوص — وبكميات كبيرة لكى تستثمر فى مجالات انتاج وتصدير السلع الأولية فى المستعمرات فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر . وكانت هذه التدفقات الرأسمالية تم بدافع الربحية ، وتحققت بالفعل مكاسب وفيرة لكافة المشروعات الاستثمارية الغربية التى عملت فى المجالات المذكورة مما جعل الاستعماريون يؤكدون أن الميزات النسبية للمستعمرات لا يمكن أن تكون فى مجال الصناعة كما هو الحال فى أوروبا . وبهذا أسفر تطبيق الحرية التجارية فى المستعمرات عن التخصص فى انتاج السلع الأولية . ومع ذلك فقد كشفت لنا الدراسات الاقتصادية فيما بعد عن الحقائق الآتية بشأن التخصص فى السلع الأولية الذى قام فى المستعمرات خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر وظل مستمرا حتى حصلت على استقلالها ، بل وإلى الآن فى غالبية الأحوال :

١ — أن معظم المكاسب التى حققت من الاستثمارات فى الانتاج الأولى داخل المستعمرات كانت دائما تتركز فى ايدى اصحاب المشروعات الغربية بينما ذهب الجزء الأصغر منها إلى سكان المستعمرات . وعلى هذا فإن مكسب التجارة الخارجية للمستعمرات قد وزع لغير صالحها خلال عصر الحرية التجارية .

٢ — أن أصحاب المشروعات الغربية قاموا أما باعادة استثمار ارباحهم التى حققوها فى نفس مجالات الانتاج الأولى داخل المستعمرات ، أو بتحويل هذه الأرباح خارج المستعمرات . ومن ثم فلن تكن هناك ادلى مساهمة من المشروعات الغربية الاستثمار فى الصناعة أو فى اية مشروعات اخرى ( بخلاف الانتاج الأولى ) قد تفيد اقتصاديات المستعمرات فى الأجل الطويل . بعبارة أخرى أن المشروع الغربى قد ساهم فقط فى تنمية قطاع محدود داخل المستعمرات وهو الانتاج الأولى الخاص بالتصدير ولم يحاول

اطلاقاً أن يساهم بعد ذلك في النشاط الاقتصادي للمستعمرات ، وكل ذلك تم لمصلحته بما لا يقبل الشك .

٣ — الاستثمار في الانتاج الأولي داخل كل بلد من البلدان المستعمرة كان يتجه إلى التخصيص الدقيق في سلعة أو سلعتين من السلع الأولية ، ولقد ارتبط في جميع الحالات ارتباطاً كلياً أو شبه كلي بظروف الطلب على هذه السلع في البلدان الأوربية الصناعية وليس بظروف النشاط الاقتصادي الداخلي حيث قام . واستمرار هذا الوضع في ظروف الحرية التجارية واتجاه جميع البلدان المتاجرة إلى التخصيص الدقيق كل وفقاً لما يتميز فيه نسبياً قد لاثير الاعتراض . ولكن استمراره في العشرين عاماً الأخيرة من القرن التاسع عشر حينما اتجهت جميع البلدان الأوربية — فيما عدا بريطانيا — إلى حماية نشاطها الأولي تسبب بشكل مباشر في وقوع المستعمرات في ظروف التبعية الاقتصادية . فلقد أصبح الانتاج الأولي في المستعمرات معتمداً كلية أو بدرجة كبيرة على ظروف الطلب في البلدان الأوربية الصناعية ينتعش بهزادته ويكسده بكساده هذا بينما أصبحت هذه البلدان بعد حماية نشاطها الأولي في مركز يسمح لها بالتحكم في وارداتها من العديد من السلع الأولية . ولو أن البلدان الأوربية كما أشرنا قد قبلت مبدأ التخصيص الدقيق في الانتاج الصناعي من جانبها ولم تلجأ إلى حماية انتاجها الأولي وتميمته لما تحققت ظروف التبعية الاقتصادية للمستعمرات بسبب تخصيصها في الانتاج الأولي بل لتحقيق « الاعتماد المتبادل » بمعناه السليم بين البلدان المتاجرة جميعاً .

وهكذا نستطيع أن نرى غالبية المكسب الناجم من تخصيص المستعمرات في انتاج وتصدير السلع الأولية في ظروف الحرية التجارية كان يتسرب منها إلى خارجها ، أو كان يبقى بداخلها ليستثمر مرة أخرى في أنشطة لا تفيد في تنمية اقتصادياتها بشكل اساسي بل تفيد اصحاب المشروعات الغربية بصفة خاصة . كما أن أصرار الدول الأوربية الاستعمارية على أن تتخصص المستعمرات في الانتاج

الأولى وفقا لمبدأ الميزات النسبية كان خدعة استعمارية لأن هذه الدول الأوربية لم تقبل أن تطبق على اقتصادياتها نفس المبدأ العلمى الذى فرضته على غيرها .  
( ب ) التصنيع فى ظل الحماية :

لقد شاع الاعتقاد فى ظل الظروف المذكورة لدى غالبية البلدان المتخلفة بأن التصنيع هو الحل الأمثل والوحيد لمشاكلها فى فترة ما بعد الحرب والاستقلال وأنه لابد من السعى إلى تحقيقه بكافة الوسائل . وكان لهذا الاعتقاد بالطبع أثر واضح على السياسة التجارية للبلدان المتخلفة حيث اتجهت الواحدة تلو الأخرى إلى رفع مستوى القيود الجمركية على واردات السلع الأجنبية بغرض تنمية الصناعات داخلها . ولكن لا ينبغي أن يفهم من هذا أن الاتجاه نحو تقييد الاستيراد فى البلدان المتخلفة كان منبها فقط من رغبة رشيدة فى تنمية الصناعة أو أن هذه السياسة الحماية تمت على اساس دراسات اقتصادية دقيقة بفرض انجاز اهداف محددة . لقد لعبت الرغبة فى زيادة الإيرادات الجمركية أيضا دورا واضحا فى رفع مستوى التعريف الجمركية فى غالبية البلدان العربية بالإضافة إلى هذا فإن حماية بعض الصناعات الناشئة كانت تم بلا اساس اقتصادى واضح أو بلا اساس اقتصادى على الإطلاق ، فمثلا حماية بعض الصناعات الجديدة على انها « استراتيجية » أو ضرورة لأمن الاقتصاد القومى مع ما فى هذه الحجة من غموض كبير فى حالة السلم ، أو الحماية على اساس أن الصناعة الجديدة تساهم فى زيادة العمالة بغض النظر عن كفاءتها من ناحية المقدرة على تنمية الدخل الحقيقى فى الأجل الطويل ، أو حماية بعض الصناعات العاجزة عن مسايرة التطور التكنولوجى بحجة انها صناعات وطنية . ولقد ادت سياسة حماية الصناعات الجديدة فى البلدان المتخلفة على اساس مختلفة — اقتصادية وغير اقتصادية — إلى إحلال تدريجى للمنتجات الوطنية محل الواردات من السلع الأجنبية ومن ثم تحقيق وفر فى مدفوعات النقد الأجنبى . ولم تمتد النظرة من جانب المسؤولين عن السياسة الاقتصادية فى البلدان المتخلفة إلى دراسة أثر تحقيق الوفر فى النقد الأجنبى بالطرق السابق وصفها على نمط توزيع الموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد وامكانية تنمية الدخل القومى الحقيقى واثره على تنمية الصادرات فى الأجل الطويل . بل لقد

اعتقد المسؤولون في العديد من البلدان المتخلفة التي تحاول التصنيع في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط أن تحقيق الوفرة في النقد الأجنبي يعتبر مكسبا وهادفا يسعى اليه في حد ذاته في ظروف العجز المستمر أو شبه المستمر في موازن المدفوعات الدولية . وبالتالي اتجهت السياسة التجارية لهذه البلدان اتجاها واضحا خلال الستينات إلى تبني سياسة التصنيع لأحلال الواردات من السلع الأجنبية وتوفير النقد الأجنبي . وادى اتباع سياسة إحلال الواردات - Import Substitution إلى تبني سياسة حمائية شديدة تمثلت في تعريف جمركية مرتفعة للغاية وحصص ضيقة للأستيراد ورقابة شديدة على النقد الأجنبي .

### ( جـ ) السياسة التجارية ووضع المنتجات الأولية :

وبالرغم من تدمير البلدان المتخلفة من وضعها في الاقتصاد الدولي كبلدان منتجة للسلع الأولية واتجاهها إلى التصنيع إلا أن الاهتمام بتجارة صادرات السلع الأولية كان أمرا لا يفر منه . فهذه الصادرات كانت ، وظلت تمثل نسبة كبرى من الدخل القومي لمعظم البلدان بالإضافة إلى أنها المصدر الأساسي للنقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية . ولقد تضاعف الاهتمام بتجارة صادرات السلع الأولية في ظروف تقلبات الطلب الخارجى على هذه السلع من جانب البلدان الصناعية ، وماينتج عن هذه التقلبات الخارجية من تقلبات أشد منها في حجم النشاط الاقتصادى الداخلى . وبالطبع فإن ظروف الكساد العالمى ١٩٢٩ — ١٩٣٣ لم تكن غائبة عن الأذهان ، فالكساد بدأ من الولايات المتحدة ثم اصاب البلدان الأوربية الصناعية ثم امتدت آثاره بشكل مدمر على البلدان المنتجة للسلع الأولية . وكذلك ادت حرب كوريا في مطلع الخمسينات إلى إنتعاش حاد في اسعار ودخول البلدان المنتجة للسلع الأولية ثم مالبت هذا الانتعاش أن تقوض سريرا بنهاية الحرب تاركا وراءه حالة من الركود بالنسبة للبلدان التى لم تستطع أن تخفض انتاجها من العديد من السلع الأولية بمرونة كافية بعد انخفاض الاسعار مرة واحدة . ولذلك لجأت البلدان المتخلفة إلى وضع سياسات خاصة بتجارة صادراتها من السلع الأولية من أجل عزل الاثر الخارجى للتقلبات في

اسعار هذه السلع عن النشاط الاقتصادى الداخلى وللحد من تقلبات الدخول المستمدة منها وذلك حتى يمكن أن يتحقق بعض الاستقرار الاقتصادى فى ظروف التنمية ... وما يذكر فى هذا المجال اتجاه البلدان المتخلفة إلى الدخول فى اتفاقيات سلمية دولية International Commodity Agreements بالاشتراك مع بعض البلدان المتقدمة اقتصاديا المنتجة لنفس السلع الأولية ومع البلدان المستهلكة لهذه السلع . ولقد تم هذا فى إطار المبادئ العامة المضافة إلى ميثاق منظمة التجارة الدولية ITO التابعة للأمم المتحدة فى ١٩٤٧ وهى : مراعاة مصلحة البلدان المستهلكة للسلع الأولية بالسماح لها بالدخول فى الاتفاقيات الدولية ، العلنية التامة لنبود الاتفاقيات المقترحة والمعقودة ، السماح بتقييد العرض فى احوال الفائض السعوى الشديد أو البطالة العامة ، التأكد من وجود حجم كافى من المخزون فى حالة تقييد العرض ، وكقاعدة عامة يعمل على تشجيع الإنتاج من أكثر المصادر الانتاجية كفاءة . ولقد اعدت الاتفاقيات السلعية الدولية بثلاثة أشكال لتحقيق الاستقرار فى اسعار السلع الأولية : (١) اتفاقيات التعاقد Contract Agreements بين البلدان المنتجة والمستهلكة على بيع أو شراء كميات معينة حينما يصل مستوى الاسعار إلى حده الأقصى أو إلى حده الأدنى ( على الترتيب ) ، والاتفاقيات هى التى تنظم الحدود الدنيا والقصوى للاسعار وكذلك الكميات المتعاقد عليها . ويلاحظ أن هذه الاتفاقيات التعاقدية لاتلغى معاملات السوق حيث أن الكميات المتعاقد عليها بالبيع أو الشراء فى حدود المستوى الأقصى للسعر أو المستوى الأدنى لاتمثل كافة الكميات المنتجة أو المستهلكة . واتفاقية القمح الدولية فى ١٩٤٩ من هذا النوع . ( ٢ ) نظام الحصص Quota System ويجرى الاتفاق بموجب هذا النظام على التحكم فى عرض السلعة فى السوق الدولى عند وجود فائض منها وتندى سعرها إلى حد معين وذلك عن طريق تحديد حصص صادرات لكل بلد من البلدان المشتركة فى الاتفاقيات . ومن الناحية الأخرى تضمن الاتفاقيات فى حالة وجود عجز من السلعة وارتفاع اسعارها إلى حد معين توزيع كميات منها وفقا لخصص معينة على البلدان المستهلكة . ومن هذا النوع من الاتفاقيات اتفاقية .

السكر الدولية في ١٩٥٤ والبن الدولية في ١٩٥٨ . ( ٣ ) صناديق الاحتياطي Buffer Stocks وفقا لهذا النظام يحتفظ بمخزون من السلعة ( القابلة للتخزين ) وتقوم الهيئة الدولية المشرفة عليه بموجب الاتفاقية وتسمى « هيئة التسويق » Marketing Board بزيادة المخزون عن طريق الشراء في حالة انخفاض سعر السلعة في السوق الدولي إلى حد أدنى متفق عليه ، وانخفاض المخزون عن طريق البيع في حالة ارتفاع السعر إلى حد أقصى متفق عليه . ومثال هذا اتفاقية القصدير Tin في ١٩٥٣<sup>(١)</sup> .

ولكن أنتقدت الاتفاقية الدولية السلعية عموما على اساس انها اجتهدت لتحقيق الاستقرار في اسعار السلع الأولية ولم تعمل على تحقيق الاستقرار في دخول المنتجين داخل البلدان المشتركة . وهذا الانتقاد له اهميته خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة المنتجة للموارد الأولية حيث أنها كما ذكرنا تعتمد بصفة خاصة على انتاج وتصدير هذه السلع في اكتساب نسبة كبرى من دخلها .

#### ( د ) محاولات تكوين اسواق مشتركة :

وبالاضافة إلى ماسبق فقد تأثرت البلدان المتخلفة بفكرة الاسواق المشتركة التي قامت في أوروبا بنجاح . ولكن مع تعدد محاولات البلدان المتخلفة في هذا المجال ، في امريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا وفي الشرق الأوسط ، ألا أن قليل من النجاح قد تحقق من ورائها . ولعل منطقة التجارة الحرة في امريكا اللاتينية LAFTA التي أنشأت بمقتضى معاهدة متفديو عام ١٩٦٠ بين البرازيل والأرجنتين ، بيرو ، شيلي ، بوليفيا ، اكوادور ، كولومبيا وبدأت أعمالها في ١٩٦٢ ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى CAMC قد حققت بعض التقدم نسبيا . كما سارت مجموعة من البلدان العربية في طريق تكوين « السوق العربية المشتركة » ACM . ولكن التجربة كما تمت في البلدان المتخلفة بعيدة جدا في نجاحها عن النموذج الذي تم بنجاح في أوروبا . وفيما يلي نبذة مختصرة عن السوق المشتركة لأمريكا الوسطى والسوق العربية المشتركة .

( ١ ) نشر فيما سبق إلى تواريخ بدأ سريان مفعول الاتفاقيات الدولية المذكورة وليس تواريخ عقدها بالضرورة .  
ول حالة اتفاقية السكر فاننا نعمل التاريخ الطويل السابق لاتفاقيات السكر الدولية .

## السوق المشتركة لأمريكا الوسطى :

### Central American Common Market

تأسست بموجب الاتفاقية التي عقدت في ١٩٦٠ بين : جواتيمالا ، السلفادور ، كوستاريكا ، نيكارجوا ، وهندوراس . أما عن أهدافها فتشملت في التخلص من القيود الجمركية وحصص الاستيراد وجميع القيود المفروضة على التجارة الخارجية بين البلدان الأعضاء ( باستثناء بعض سلع زراعية في أغلبها ) وذلك في موعد اقضاه يونيو ١٩٦٦ . ونظمت اتفاقية السوق عملية وضع تعريفات جمركية موحدة للأعضاء بالنسبة للواردات من العالم الخارجى مع استثناءات محدودة جداً . وبالإضافة إلى ذلك كان من أهداف السوق العمل على تحقيق التكامل الصناعى بين الأعضاء . ولأشك أن هذا الهدف كانت له أهميته الكبرى بالنسبة للبلدان الأعضاء ، التى تتميز كل منها على حده بصغر سوقها المحلى ، وكانت. تبذل محاولات جادة من أجل إقامة قاعدة الصناعات الحديثة والتى ترتبط بالانتاج الكبير وتستلزم بالتالى أسواقاً متسعة . واستهدفت اتفاقية السوق ايضا تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية ونظم تسوية المعاملات بين الأعضاء والعمل على تلافى عجز موازن المدفوعات . ولقد تم انشاء « بنك التكامل » ، « غرفة المقاصة » كمؤسستين لتعزيز التجارة وتيسير وتنظيم عمليات المدفوعات ، وكذلك للسير فى اتجاه توحيد « العملة النقدية » المتداولة داخل السوق . .

### السوق العربية المشتركة : Arab Common Market

عقدت اتفاقيتها في ١٩٦٤ وضمت مصر ، العراق ، الأردن ، سوريا وليبيا . وانضمت موريتانيا في ١٩٨٠ . وتحددت أهدافها في ضمان حرية تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل السلع والمنتجات وحرية الإقامة والعمل وممارسة الأنشطة الاقتصادية وحرية النقل واستخدام وسائله وتسهيلات مختلفة .

وبعد عقد الاتفاقية تمت تخفيضات جمركية متتابعة أدت تقريباً إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والموارد الطبيعية ذات المنشأ

الوطنى . أما بالنسبة للرسم على المنتجات المصنعة فى البلدان المنضمة للاتفاقية فقد أصبحت معفاة من الرسوم كلياً فى ١٩٧٣ .

وحيث كان تحقيق الوحدة الجمركية هدفاً أساسياً للسوق ف اتخذت عدة خطوات فى سبيل ذلك . واعتمد مجلس السوق فى ١٩٧٥ قانون الجمارك الموحد ومنح الأعضاء مهلة انتقالية مدتها خمس سنوات تجرى خلالها التعديلات الضرورية .

وتشير التقارير الرسمية إلى أن التبادل التجارى بين البلدان الأعضاء ظل يزداد . وبلغ حجم التجارة المتبادلة فى الصادرات بين البلدان الأعضاء ما يعادل ٦٤١ مليون دولار فى ١٩٧٩ وما يعادل ٩٨٣ مليون دولار فى ١٩٨٠ .

ومع ذلك فإن التقدم الفعل للسوق لم يكن اهدأ عند مستوى الاهداف المتصورة . وقد تفاوضت عدة دول عربية اخرى لدخول السوق ولكن هذا لم يتم . وعملت عضوة مصر فى ١٩٧٩ بسبب اتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل وتفكك مشروع الاتحاد بين ليبيا ومصر وسوريا ...

### إتجاه السياسة التجارية لمصر :

تمكنت مصر من وضع تعريفه هائية فى ١٩٣٢ وذلك بعد فترة طويلة أخذت فيها بالحرية التجارية تبعاً لبريطانيا . ولقد أستمريت فلسفة التقييد سائدة فى مصر بلا منازع حتى أكتوبر ١٩٧٣ حين قررت الدولة تبني مايسمى بسياسة الانفتاح .

وخلال فترة التقييد ارتبط جانب كبير من التغيرات والتطورات فى سياسة الاستيرادى باعتباريات الأجل القصير مما تسبب فى عدم وجود إتجاه واضح خاص بالأجل الطويل فى معظم الفترة وهذا فى حد ذاته أمر غير مقبول فى ظروف التنمية الاقتصادية . لقد كانت التعريفه الحمائية التى فرضت فى بداية الثلاثينات متمشية مع ظروف الكساد العالمى حينذاك وكان الأرتفاع المتتالى فى معدلات التعريفه خلال الحرب العالمية الثانية دالة لتغيرات الاسعار العالمية . ويبدو أن



هدف الأيراد Revenue لعب دورا هاما في تحديد التعريف وتغيراتها خلال الثلاثينات والأربعينات وكذلك أيضا فان حماية السلع الزراعية كانت مسألة هامة في خلال فترة الكساد ، ومع ذلك فقد واجهت الحكومة المصرية حينذاك بين مشكلة الموازنة استقرار أسعار الغذاء في المدن واستقرار دخول المزارعين في الريف .

ولقد قيل أن سياسة التقييد استهدفت منذ البداية حماية الصناعات الوطنية الناشئة ومع ذلك يجب أن نفرق بين وضع تنتفع فيه الصناعات الوطنية من فرض تعريف جمركي بشكل عام ( بعد فترة من الحرية التجارية ) ووضع تفرض فيه التعريف مصممة خصيصا لمساعدة هذه الصناعات ، والوضع الأول وليس الثاني هو الذى تحقق . ويمكن القول اجمالا أن هدف حماية الصناعة الناشئة في مصر كان يأتي في مرتبة ثالثة بعد الأهداف المالية وحماية دخول المزارعين من التقلبات بذلك في المرحلة الأولى من التقييد .

أما في خلال الخمسينات والستينات فقد حدث تغير واضح في السياسة الاستيرادية بهدف تشجيع النشاط الصناعى الوطنى في المجال الأول وحمايته من المنافسة الأجنبية ، وهذا في حد ذاته يمثل هدفا طويلا الأجل . ولكن مرة أخرى نجد أن التعريف الجمركية وغيرها من وسائل التقييد لم تصمم على أساس اعتبارات طويلة الأجل . ولكن مرة أخرى نجد أن التعريف الجمركية وغيرها من وسائل التقييد لم تصمم على اساس اعتبارات طويلة الأجل تأخذ في الحسبان آثار الحماية على كفاءة الصناعات الناشئة أو الآثار غير المباشرة على النشاط الاقتصادى بصفة عامة . فالتمييز ضد السلع الأجنبية على اساس درجة تصنيعها أو مجرد وجود بدائل محلية لها لا يعد قاعدة صالحة لرسم سياسة تجارية تتمشى مع اعتبارات التنمية الاقتصادية حيث قد يصبح التمييز على اساس الكفاءات النسبية أمراً مهماً تماماً . والواقع أن سياسة التصنيع القائمة على اساس أحلال الواردات لم تحقق النجاح المرجو منها . ومصر في هذا الأمر تشارك مجموعة البلدان النامية التى جربت نفس هذه السياسة . ولقد اتسمت صناعات بدائل الواردات عموماً بانخفاض الكفاءة وعدم قدرتها على توفير النقد الأجنبي كما كان متصوراً مما ساهم في زيادة حدة مشكلة ميزان المدفوعات فلقد تمت التقديرات الخاصة بحسابات

الوفير في النقد الأجنبي على أساس افتراضات بسيطة وعامة فلم تأخذ في الحسبان الآثار غير المباشرة التي تنشأ عن إقامة صناعات بدائل الواردات بالنسبة للطلب على النقد الأجنبي ، كما لم تأخذ في الحسبان أيضا آثار التغيرات المتوقعة في الميل للاستيراد مع نمو الدخل . كما أن كثير من الوفورات الخارجية المتوقع تحقيقها مع النمو الصناعي لم تتحقق . واعتمدت الصناعات الناشئة على فنون انتاجية مكثفة لرأس المال نسبيا ومن ثم لم تساهم كما ينبغي في حل مشكلة البطالة وكان النمو في التوظيف في مثل هذه الظروف على حساب الكفاءة . ولم تكن السياسة موجهة إلى الاقتصاد ككل بقدر ما كانت موجهة إلى النشاط الصناعي فكانها بذلك تؤكد استمرار الثنائية الاقتصادية .

وقد قيل أيضا أن سياسة الاستيراد نجحت في الحد من واردات السلع الكمية ومن ثم فإنها ساهمت في تعبئة موارد النقد الأجنبي المتاحة إلى نواحي أكثر أهمية مثل واردات السلع الإنتاجية عموما والسلع الضرورية للاستهلاك الشعبي . ولكن ينبغي تحرى الدقة في مثل هذه المناقشة لسبب واحد رئيسي وهو أن بعض السلع الإنتاجية كان من أجل انتاج سلع كإلمة داخليا فهل هو حقا هدف اقتصادي ناجح أن نحد من واردات السلع الاستهلاكية الكمية ونزيد من واردات المستلزمات الإنتاجية لهذه السلع ؟ هل من الممكن أن يكون استيراد المستلزمات الإنتاجية في هذه الحالة أكثر نفعا للاقتصاد ككل من استيراد السلع النهائية ؟ أو ماهي الآثار المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للاقتصاد القومي من جراء تخفيض معدلات الحماية على سلع رأسمالية تستورد لأقامة مصانع لسيارات الركوب الشخصية أو أجهزة التلفزيون أو التلاجات الكهربائية الخ . ورفع معدلات الحماية على نفس هذه السلع ؟ هل يعد نجاح السياسة الاستيرادية في مثل هذه الحالة نجاحا حقيقيا من وجهة نظر التنمية الاقتصادية ؟

وكان لموقف الأحتياطيات الرسمية من العملات الصعبة دور كبير الأهمية في تحديد درجة تقيد التجارة الخارجية وأسلوب إدارتها . في خلال العشر سنوات التالية للحرب الثانية كان موقف الأحتياطيات الرسمية حسنا ومن ثم لم تنشأ الحاجة إلى تشديد القيود على الاستيراد . ثم بدأ الموقف يتغير تدريجيا منذ ١٩٥٧ وأصبح

سيما في بداية الستينات مما كان سببا في التشدد التدريجي في رقابة النقد الأجنبي وزيادة الرقابة على الواردات بالطرق المباشرة . ولقد وصلت الاحتياطات الرسمية إلى أسوأ وضع فيما بين حربي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ فازداد « التقدير » ( وليس الترشيد ) في النقد الأجنبي ونخفضت « تراخيص الاستيراد لقوائم انتظار طويلة . ويلاحظ أن معظم أثر التقدير في النقد الأجنبي وتأجيل البت في تراخيص الاستيراد كان منصبا على المشروعات العامة التي عهد اليها من قبل بحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية . وهكذا نرى كيف يؤدي العجز المستمر في ميزان المدفوعات إلى تضارب الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي وكيف يقود هذا إلى اساليب مشددة قصيرة الأجل لمعالجة الموقف مما يعوق تنفيذ الأهداف الانمائية طويلة الأجل .

ولا يخفى كيف يرتبط موقف العملة الوطنية بموقف ميزان المدفوعات ، ولذلك فقد ساء موقف الجنيه المصري تدريجيا . وربما أن تخفيض قيمة الجنيه المصري أو عدم تخفيضه لم يكن بالأمر الهام بالنسبة لتجارة الواردات حيث تحكمت فيها الدولة بوسائل عديدة وأحكمت الرقابة على موارد النقد الأجنبي المستخدمة فيها إلى حد بعيد ، أما بالنسبة للصادرات فقد اختلف الأمر لقد احتفظت الحكومة بسعر رسمي مرتفع للجنيه المصري ولم تلجأ إلى تخفيض قيمته الرسمية الا استثناء ، وعزلته عن التعامل الحر في الأسواق الخارجية كما أتبعته اساليب غير مباشرة لتصحيح الموقف ( جنية التصدير وحقوق الاستيراد وعلاوات التصدير ) مما أدى إلى تعدد أسعار الصرف وهو نظام يحتاج إلى دراسات تقديرية دقيقة لمرونة طلب وعرض الصادرات حتى يعمل بكفاءة وهو أمر لم يحدث في حالتنا . أما ما كان ينبغي عمله في مثل هذه الظروف فهو أمر ظل متوقفا على كافة الظروف التي أحاطت بالنشاط الاقتصادي القومي داخليا وخارجيا . ولا نستطيع الجزم بضرورة اجراء تخفيض كبير مرة واحدة في قيمة الجنيه المصري في أواخر الخمسينات أو عدة تخفيضات متتالية في الستينات بعد تخفيض ١٩٦٢ . ولكن نستطيع الجزم بأن القيمة الرسمية للجنيه كانت مرتفعة حيثذاك عن القيمة الفعلية إلى حد أعزاج نشاط الصادرات وأن الوسائل التصحيحية غير المباشرة التي ألتجأت اليها

الحكومة لم تستطع معالجة الموقف . ولهذا فإن القول بأن حقوق الاستيراد أو علاوات التصدير كانت تشمل وسائل تشجيعية للصادرات هو قول مبالغ فيه بل أنه يشك أن هذه أدت دورها التعويضي بنجاح . كذلك فإن هناك شك في أن تكون عملية أسعار الصادرات بعد تأميم التجارة الخارجية قد نجحت في تلافى آثار المبالغة في تحديد السعر الرسمي للجنينة المصرى على نشاط الصادرات .

ولم يتلق نشاط الصادرات عموما التشجيع الكافى خلال فترة التقيد . بل وأن هذا النشاط افتقد الاستراتيجية الواضحة في الأجل الطويل . ليس تماما كما حدث في حالة الواردات وإنما بشكل أسوأ . لقد أدى الاهتمام الرسمى الزائد بسياسة بدائل الواردات ومحاولة توفير النقد الأجنبى والرقابة على موارده إلى أهمال أساليب تشجيع الصادرات .... بل وأن جميع هذه السياسات المذكورة في مجال الواردات والنقد الأجنبى مثلت تحيزا واضحا ضد نشاط الصادرات لقد كان هناك أمل من جانب المسؤولين أن تتمكن بعض صناعات بدائل الواردات من توفير قدر من النقد الأجنبى في مراحل الانشاء الأولى عن طريق تغطية احتياجات السوق المثل ، ثم تتمكن من اكتساب نقد أجنبى في المراحل التالية حينما تتحقق وفوراتها الداخلية والخارجية وترتفع كفاءتها فتنتجح في القيام بتسويق نسبة من إنتاجها في السوق الخارجى . ولكن هذا لأمل لم يتحقق بنجاح الا في عدد قليل من الحالات مثال الأسمنت والاسمدة والسكر . وبقيت سياسة بدائل الواردات بالصورة التى طبقت بها في مصر تلعب دورا هاما ضد نمو الصادرات المصرية في الأجل الطويل .

واهم رجال التخطيط بهدف تنوع الصادرات في الخطة الخمسية الأولى . وكان الأمل هو أن يتم تحقيق قدر من الاستقرار في حصيلة الصادرات حينما ينخفض الاعتماد الكبير على السلعة التصديرية الرئيسية — القطن الخام — ويوزع على عدد من السلع الصناعية الجديدة والزراعية وفيما يبدو كان هناك بعض الأمل أيضا لدى رجال التخطيط في أن تساهم عملية التغيير الهيكلى لتجارة الصادرات في تنميتها ( بالرغم من يأس ظاهر وضمنى من جانبهم بالنسبة لامكانيات التسويق الخارجى ) . ولقد نجحت عملية تغيير هيكل الصادرات إلى حد بعيد ، فانخفض

الاعتماد الكبير على القطن الخام وحل محله اعتماد على عدد من السلع من أهميتها غزل ومنسوجات القطن والمنتجات البترولية والوقود والاسمنت والأحذية وبعض السلع الزراعية مثل الأرز والبصل والثوم والمواالح . ولكن يتضح من الدراسة أن النجاح في تنويع الصادرات لم يلعب أى دور ملموس في الحد من التقلبات في حصيلة الصادرات أو في نموها فلقد ظلت الثلاثة صادرات الرئيسية هي : القطن الخام وغزله ومنسوجاته تمثل ٦٥٪ من حصيلة الصادرات في ١٩٧٤ وتبعاً لسياسة الدولة الإنتاجية ورفضها استيراد القطن الخام قصير التيلة للأعتماد عليه في صناعة الغزل أو استيراد غزول الأقطان الأجنبية الأرخص نسبياً لصناعة المنسوجات القطنية ظل الاعتماد الكلى مركزاً على محصول القطن الخام المصرى وظل ما يحدث في قيمته من تقلبات تبعاً لظروف السوق العالمية مهماً بشكل مباشر وغير مباشر على حصيلة الصادرات .

وكان من ضمن العوامل الهامة التي أثرت على نشاط الصادرات اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية وكان أهمها وأبرزها أثر بلاشك التي عقدت مع كتلة بلدان أوروبا الاشتراكية . ويتضح أن الاتفاقيات التجارية نجحت في تنمية الصادرات المصرية التقليدية وغير التقليدية خاصة إلى بلدان الكتلة المذكورة . ولكن هذا النجاح يجب أن يقيم بحذر بالغ لأن بلدان الكتلة الاشتراكية لم تبعاً كثيراً بمسألة جودة المنتجات المصرية ، كما أن نمو الصادرات إليها كان في جزء كبير منه مقابل لصفقات سلاح عقدت معها . وهناك أدلة تشير إلى أنه في نفس الفترة التي اتسع فيها سوق بعض المنتجات الصناعية في بلدان الكتلة الاشتراكية كان هناك انكماش تدريجي في الاسواق الحرة في أوروبا الغربية والبلدان العربية والأفريقية وأن هذا الانكماش في حد ذاته كان نتيجة عدم قدرة المنتجات المصرية على التنافس الدولي سواء من حيث السعر أو الجودة أو القدرة على الانتظام في التسدقات . وقد كان هذا العامل الأخير أحد أسباب التضرر التدريجي في احتياطات العملات الحرة لدى مصر واضطرابها لزيادة اعتمادها على الاتفاقيات التجارية . أما عن آثار تأميم التجارة الخارجية على نشاط كل من الصادرات والواردات فلا يمكن عزلها بدقة عن آثار العديد من العوامل الأخرى التي سبق مناقشتها .

ولكن من الغريب حقاً (أو من المذهل) أن تحرم المشروعات العامة الصناعية في ظل التأميم من حرية الحركة في الاستيراد والمرونة في استخدام النقد الأجنبي المخصص لها تبعاً للخطة الاقتصادية. ولقد خضعت المشروعات العامة لنظام تراخيص الاستيراد والبيروقراطية المؤسسة العامة ثم الوزارة حتى تلبي احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج الأجنبي. وربما أن بروفيسور بنروز كانت على حق في ملاحظتها بشأن الثقة في مديري المشروعات العامة بالنسبة لاستخداماتها النقد الأجنبي<sup>(١)</sup> وهو أمر له خطورته على النشاط الاقتصادي القومي. أما من ناحية الصادرات فلا شك أن تأميم أجهزة التجارة الخارجية أفقد مصر فائدة الخبرة الطويلة التي كانت لدى بعض الشركات الخاصة المشتغلة بالتصدير بغير تفرقة — في رأيي — بين الصغيرة منها والكبيرة. ذلك لأن هيئات الدولة المسؤولة عن التصدير افتقدت المرونة الكافية المطلوبة لمثل هذا النشاط في ظل التخطيط المركزي والبيروقراطية.

واعتقد أن هناك شك كبير في مقدرة الهيكل الإداري الحكومي أو المؤسسات العامة في أي دولة نامية على تحمل عبء الإشراف الكامل مرة واحدة على نشاط الصادرات بغرض تنظيمه وتنميته. وأقصى ما يمكن تصوره هو قيام الحكومة برسم الخطوط العريضة لنشاط الصادرات أو تقوم برنامجاً لتنميته تسهم في تنفيذه بكافة الطرق الممكنة على أن تترك لكافة الأنشطة التصديرية عامة أم خاصة حرية الحركة والتصرف.

ومنذ ١٩٧٣ اتجهت سياسة الحكومة إلى تحرير التجارة الخارجية من بعض القيود المفروضة عليها. ولقد حدث هذا التغير في السياسة في ظروف استمرار أزمة ميزان المدفوعات وزيادة حداثتها ونضوب الاحتياطات الرسمية إلى حدود منخفضة جداً وزيادة عبء الدين الخارجي. وكان من أهم الحوافز أيضاً على تبني السياسة الجديدة — تحت شعار الانفتاح الاقتصادي — الانتقادات، الكثيرة التي أثيرت علناً بشأن تعمد إجراءات الاستيراد والرقابة على النقد الأجنبي وعجز

1 - Penrose, E, The growth of Firms, Middle East oil, and other Essays, pp. 308 - 309 and 313 case, London, 1971

الهيئات الحكومية والعامة عن إدارة شؤون التجارة الخارجية بنجاح ، ومأثير ايضا بشأن الاتفاقيات التجارية وارتباطها بكفاءة إنتاجية وتصديرية منخفضة ومانشاً عنها من جهود في التعامل مع بلدان العملات الحرة . ولأشك أيضاً أن الموقف السياسى فى أواخر ١٩٧٣ وماتمخض عنه من تدهور فى العلاقة مع الاتحاد السوفياتى والكتلة الاشتراكية التابعة — والتقارب مع اقتصاديات السوق الحرة والرغبة فى اقرار السلام مع إسرائيل كان له أثره فى الأقدام على السياسة التجارية الجديدة .

وتتمثل عناصر السياسة الانفتاحية الجديدة والتي لم تكتمل أو تنضج بعد فى انشاء السوق الموازنة والسماح بالاستيراد دون تحويل عملة وتسهيل وتيسيط اجراءات الاستيراد والغاء تراخيص الاستيراد فى حالات عديدة وتشجيع نمو الصادرات وخاصة غير التقليدية والتحرر من اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية ولقد حدثت تطورات عديدة بعد ذلك خاصة بالنسبة للتعامل بالنقد الأجنبى والاستيراد بدون تحويل عملة وكلها تؤكد عدم وجود سياسة طويلة الأجل والافتقار التام إلى التنسيق بين القرارات الاقتصادية الرسمية المتتالية الأمر الذى يرجع اساسا إلى قصر العمر الوظيفى لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وعدم وجود أى ترابط بين سياستى الخلف والسلف فى معظم الحالات .

وبالنسبة إلى تقييم السياسة التجارية الجديدة وآثارها نجد أماننا مسألتان : الأولى أن اتجاه هذه السياسة مازال غامضاً ، ولكنى يتضح لابد أن نعرف هل الانفتاح فى مجال التجارة الخارجية طريق لتحرير هذا النشاط ؟ أم هو وسيلة « للتخلص » من بعض المشاكل المزمنة التى أستعصى حلها فى مجالات الاستيراد والتصدير والرقابة على النقد الأجنبى مع استمرار فلسفة التقييد بشكل ضمنى ؟ وبلاحظ أن التخلص من المشاكل المزمنة بهذه الطريقة قد يعنى « التهرب » . والثانية هى إذا أردنا تقييم السياسة الجديدة كما طبقت وكما تطبق بغض النظر عن خط الاتجاه العام نجد أن فترة التجربة دائماً قصيرة نسبياً وذلك لسرعة التغير ولا يمكن الأرتكان عليها لرؤية كافة جوانب الموقف .

وبالنسبة لاتجاه السياسة التجارية الانفتاحية قد فتحت « بابا » لتحرير التجارة الخارجية ، ولكن فى نفس الوقت الذى أستمرت فيه القيود الكمية وارتفعت معدلات التعريف الجمركية<sup>(١)</sup> هذا بينما ظل معظم نشاط الصادرات التقليدية خاضعا لنفس السياسة التصديرية السابقة دون تغير جوهري . هل يمكن القول فى مثل هذه الظروف أن السياسة الجديدة ليست 'الا تجربة تم فى نطاق محدود وأنا سوف نسترشد بها بعد حين' لالغاء منهذ من القيود ؟ أم أنه فى غياب ملامح سياسة واضحة لتحرير التجارة نعتبر أن ماتم حتى الآن ليس الا وسيلة للتخلص من صعوبات ميزان المدفوعات فى فترة ترى فيها الدولة ضرورة تشجيع المشروع الخاص سواء الوطنى أو الأجنبى المساهمة بكشل أكبر فى عمليات التصدير والاستيراد ؟

وبالاضافة إلى ماسبق هناك تساؤلات أخرى تنبع اساسا من ارتباط سياسة التجارة الخارجية بالسياسة الاقتصادية للبلد ككل ومن ثم ضرورة تقييمها على هذا الاساس مثلا ( أ ) إلى مدى يمكن أن نسمح بنمو الواردات الاستهلاكية ؟ من موارد النقد الأجنبى التقليدية ؟ أو غير التقليدية ؟ هل هناك وسائل ايجابية للحد من ارتفاع الاسعار فى ظروف تحرير الاستيراد ( نسييا ) والتعامل بمسر تشجيعى للعمليات الصعبة يرتفع بدرجة ملموسة فوق السعر الرسمى ؟ هل يمكن أن نتقبل الآثار الناشئة عن زيادة الاسعار بالنسبة لنفقة المعيشة أو بالنسبة لأعادة توزيع الدخل فى صالح بعض الفئات المستفيدة من الظروف الجديدة ؟ ( ب ) إلى أى مدى نرهد الاستمرار فى سياسة التصنيع على اساس بدائل الواردات ؟ أو على أسس أخرى استراتيجية أو وطنية ؟ أم هل نرهد تغيير هذا الموقف والاهتمام تدريجيا بتشجيع كافة أوجه النشاط التى تتمتع بميزات نسبية نسبية سواء صناعية أو

(١) أنظر : جمهورية مصر ، وزارة المالية ، « المصنف الجمركى » الطبعة الثالثة ١٩٧٦ ( القاهرة ١٩٧٦ ) و«ان بالتصديلات التى تمت فى جدول المصنف وفقا للقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٧ . وتشمل التصديلات ٥٧ بندا منها مثلا أن المصنف الجمركى حل النسخ الطبعة ارتفعت من ٧٥٪ إلى ١٥٠٪ ، والمطالبات الصوفية والقطنية من ٩٠٪ إلى ١٢٠٪ ، والأجهزة والأصناف الزجاجية التى تستخدم الأتارة أو الأتارة وأصناف زجاجية بصرية عادية من ٢٠٠٪ إلى ٣٠٠٪ ، ولزجاجات كهربائية للاستعمال المنزلى لا تزيد عن ١٥ قدم مكعب وسخانات مياه غير كهربائية من ٢٠٠٪ إلى ٢٥٠٪ بخلاف البها رسم استهلاك ٢٠٪ وسيارات ركوب أقل من ٤ سليلدات من ٧٥٪ إلى ١٠٠٪ وكثير من ١٥٠٪ إلى ٢٠٠٪ .



زراعية أو خدمات ؟ علما بأن قبول مثل هذا التغير سوف يكون له انعكاس مباشر وحاد على كثير من الصناعات القائمة الآن وعلى حالة التوظيف ؟ ( ج ) الى أى مدى نريد تشجيع القطاع الخاص الوطنى على حساب القطاع العام ؟ أم نسمح بنمو بصورة متوازنة معه ؟ وكيف يتحقق هذا وبأى أسلوب ؟ حيث أن لكل هذا انعكاس مباشر على سياسة التجارة الخارجية . فكلما كانت النسبة متجهة إلى إعطاء المشروع الخاص دورا متزايدا فى النشاط الاقتصادى المصرى القومى كلما استلزم الأمر التحرر من مذهب القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير . وكذلك لابد من أن نذكر هنا المشروعات الاستثمارية الأجنبية والتي تسعى الدولة إلى تشجيعها فى ظل السياسة الانفتاحية عن طريق منحها حرية الحركة والتصرف فى نشاطها التصديرى ومكتسباتها من النقد الأجنبى بالإضافة إلى استيراد مستلزماتها الانتاجية بطبيعة الحال . وكل هذا لابد أن يكون له آثاره المباشرة على قضية تجمهر التجارة الخارجية ( د ) الى أى مدى يمكن أن نعتمد على تجارنا الخارجية الحرة فى تحريك عملية التنمية الاقتصادية ؟ فى ظل ظروف السياسات التجارية التى تتبعها البلدان الأخرى وفى ظل ظروف التغيرات التكنولوجية المستمرة وكذلك التغيرات السياسية الخارجية ؟

واجابات جميع هذه الاسئلة السابقة ضرورى جدا لتحديد مفهوم سياستنا التجارية مستقبلا ومايمكن وضعه من استراتيجية محددة لتنفيذها فى اطار التنمية الاقتصادية وفى ظروف اختلال ميزان المدفوعات . ويلاحظ أيضا أن أجابات هذه الاسئلة يمكن أن تتم فى ضوء « مايمكن أن يكون » أو فى ضوء « ماينبغى أن يكون » وسوف يكون هناك فرق شاسع بين الاثنين خاصة حينما تدخل الآراء النظرية المختلفة أو وجهات النظر المثالية فى الأمر الفالى : « ماينبغى أن يكون » .

مراجع الفصلين التاسع والعاشر

- 1 - P.T. Ellsworth, the International Economy ( 3rd Edition, London 1964 - Macmillan ) , Chapters 2, 3, 11, 12, 13, 23, 24, and 30 .
- 2 - R. Harrod and D. Hague ( Editors ) , International Trade Theory In A Developing world ( London, 1964 - Macmillan ) : Several Relevant Articles Submitted by Various Authors in a Conference held by the International Economic Association .
- 3 - R. Lipsey, An Introduction to Positive Economics ( London, 1963 ) , Chapters 34 and 36 .
- 4 - G. Ranis(ed.) The Gap Between Rich and Poor Nations, 1972, Macmillan .
- 5 - J. Schumpeter, History of Economic Analysis ( 6th Edition 1967, London - G. Allen and unwin Ltd ) . Look numerous pages in the reference under : Mercantilism, Protectionism Liberalism .
- 6 - P. Streeten(ed.), Trade Strategies For Development, 1973, Macmillan .
- 7 - J.D. Theberge ( Editor ), Economics of Trade and Development : Sveral Relevant Articles Contributed by Various Authors ( London ), 1968 - J. Wiley and Sons ) .
- 8 - M.A.G. Van Meerhaeghe, International Economic Institutions, ( London 1966 ) Chapters 7 to 12 .

عبد الرحمن يسرى أحمد

استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية خلال ربع قرن ( ١٩٥٠ - ١٩٧٥ ) — مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية — ١٩٧٨ .

\* تقارير ونشرات مختلفة للبنك الدولي وللأمم المتحدة عن تطورات التجارة الخارجية إلى عام ١٩٨٣ .

## الفصل الحادى عشر التجارة الخارجية فى النظام الاسلامى

### الأسس النظرية :

يعتبر عبد الرحمن ابن خلدون ( ١٣٣٢-١٤٠٦ ) اول عالم اسلامى يقدم تحليلاً علمياً متأسكاً لاسباب قيام التجارة الخارجية . وسنقدم فيما يلى « نظريتين » له فى هذا المجال مع التعقيب .

اولاً : اختلاف الاسعار المطلقة بسبب مخاطر النقل :

اعتبر ابن خلدون ان التجارة الخارجية نشاط متفرع من نشاط التجارة عموماً وان السبب فى قيامها هو المكسب الناجم عن فروق الاسعار المطلقة .

ويعرف ابن خلدون التجارة بأنها « محاولة الكسب بتمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء اياً ما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش ... وذلك القدر النامى يسمى ربحاً » .. ثم يشرح بعد ذلك كيف ان تحقيق هذا الربح التجارى يأتى عن احد طريقتين : باختزان السلع حتى ترتفع الأسعار فى الاسواق أو بنقل السلع من بلد ترخص فيه اسعارها إلى بلد آخر ترتفع فيه<sup>(١)</sup> . ومن هذا الطريق الثانى يقدم ابن خلدون تحليله للتجارة الخارجية ، فيجد انه يتعمق فى تحليل المنفعة المترتبة على نقل السلع من مكان إلى آخر وما يتحقق من ورائها . فيشرح كيف ان « نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو فى شدة الخطر فى الطرق يكون اكثر فائدة للتجارة واعظم ارباحاً »<sup>(٢)</sup> . فالسلعة المنقولة تكون فى هذه الظروف نادرة فى الاسواق التى تجلب اليها بينما ان الحاجة

(١) مقدمة ابن خلدون — طعة دار الشعب : فصل فى معنى التجارة وبذاتها وإساقها ص ٣٥٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٥٦ .

اليها قائمة .. وعلى حد تعبيو ه وإذا قلت (السلمة) وعزت (اى كانت نادرة) غلت اثمانها . اما اذا كان البلد قريه المسافة والأمن متوفر بالطريق فإنه حينئذ يكثر ناقلوها ، فتكثر وترخص اثمانها ه . ويعتمد ابن خلدون على تحليله السابق ليؤكد ان التجارة الخارجية أكثر ربحاً من التجارة داخل البلاد فيقول : ه ولهذا نجد التجار الذين يولعون بالدخول الى بلاد السودان أوفه الناس وأكثهم أموالاً لبعده طريقهم وشقته .. فلا يرتكب خطر هذا الطريق وبعده إلا الأقل من الناس فتجد سلع بلاد السودان قليلة لدينا فتختص بالغلاء وكذلك سلعا لديهم فتعظم بضائع التجار من تناقلهم ويسرع اليهم الغنى والثروة من أجل ذلك . وكذلك المسافرون من بلادنا إلى المشرق لبعده الشقة ايضاً . وأما المترددون في أفق واحد ما بين اصصاره وبلدانه فثائدهم قليلة وارباحهم تافهة لكثرة السلع وكثرة ناقلها . والله هو الرزاق ذو القوة المتين ه<sup>(١)</sup> .

ومن الواضح ان ابن خلدون يملل المكسب العائد من التجارة الخارجية بالفروق المطلقة بين الاسعار السائدة للسلع في بلد ما وتلك السائدة في البلد الآخر . وان هذه الفروق تزداد كلما بعدت المسافة وازدادت مشقة الطريق ومخاطره . ولقد لجأ الى اعطاء امثلة تطبيقية بالتجارة في اعماق القارة الافريقية ( وهو ما يقصد بقوله التجارة مع السودان ) وكذلك التجارة مع بلدان الشرق الاقصى ( وهو ما يقصد بقوله التجارة مع المشرق ) .

ونجد أن تحليل ابن خلدون يتأكد من الناحية الاسلامية حينما نقرأ قوله تعالى ه وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وابياماً آمنين ، فقالوا ربنا باعد بين اسفارنا وظلموا انفسهم فجعلناهم احاديث ومنقذهم كل ممزق ان في ذلك لآيات لكل صبار شكور ه ( القرآن الكريم — سبأ : ١٨ ، ١٩ ) . فنجد ان الآيتين الكريمتين تحكيان قصة تجار سبأ ( من اليمن ) في العهد القديم وقد يسر لهم الله الطريق التجاري وجعله آمناً وعامراً بالتجارة والرزق ولكنهم يدعون ربه ليباعد بين اسفارهم — اى يجعل تجارتهم

(١) مقدمة ابن خلدون : ص ٣٥٧ (سبيل ذكر المرجع) .

بعيدة المسافة حتى يقل المشتغلون بها وتكثر ارباحها وهذا من باب الرغبة في تحقيق الربح عن طريق الاحتكار . فحينما كان الطريق عامراً بالتجارة وأمناً كثر المشتغلون في التجارة فتوفرت السلع المنقولة عن طريقها وقلت مكاسبها فلم يرضى هذا اصحاب النزعة الاحتكارية . ولذلك غضب الله عليهم ووظلموا انفسهم فجعلناهم احاديث ومزقناهم كل ممزق » (١) .

وعلاصة تحليل ابن خلدون ان مكسب التجارة الخارجية يتوقف على فروق الاسعار المطلقة بين البلدان ، وان هذه ترجع اساساً الى جانب المرض . فكلما زاد المعروض من السلعة المنقولة عن طريق التجارة الخارجية الى حيث يرتفع سعرها في البلد الذى لا ينتجها كلما ادى هذا الى انخفاض السعر وبالتالي كلما انخفض المكسب المحقق من التجارة . وحيث يلاحظ في عصره انه عنصر النقل هو أهم العناصر على الاطلاق في تحديد عرض السلع التى تدخل في التجارة الخارجية فقد قرر ان مكسب التجارة الخارجية يتوقف اساساً على المخاطرة المرتبطة بهذا العنصر .

ويلاحظ ان ابن خلدون يفترض خلال تحليله ان الطلب على السلع المنقولة عن طريق التجارة الخارجية « قائم » في البلدان التى تجلب اليها هذه السلع ولا يهتم بتحليل هذا الطلب . ويمكن القول بان هذا التحليل ينم عن افتراض ضمني وهو تماثل الاذواق بالنسبة للسلع المنقولة في التجارة الخارجية .

ثانياً : التجارة الخارجية منفصلة للفائض :

يلاحظ من تحليلنا السابق لما كتبه ابن خلدون انه اهم بتفسير التجارة الخارجية من خلال المكسب الناجم عن نشاط الاستيراد ولكنه لم يتقدم لنا بتفسير عن اسباب التصدير ؟ ماهو الباعث على التصدير ؟ أو ما هو المكسب الناجم للبلد الذى يقوم بالتصدير ؟ وفى ثنايا « المقدمة » التى كتبها ابن خلدون

---

(١) استعنت في تقديم هذا التفسير بما هو متاح في كتب التفسير ، واجتهدت قليلا لكي أبين الناحية الاقتصادية ، والله هو الموفق .. واكرر قوله تعالى « ما أصابك من حسنة في الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك » .

نجد اجابة للسؤال الذى نطرحه حيننا تطرق الى موضوع تقسيم العمل<sup>(١)</sup> والآثار الناجمة عنه .

يؤكد ابن خلدون ان الواحد من البشر قد لا يتمكن من ان يسد حاجاته الضرورية ( الاساسية ) من احدى السلع إذا قام بمفرده باداء جميع العمليات الانتاجية اللازمة لها . اما إذا قسمت العملية الانتاجية على عدد من الافراد فقام كل واحد بجزء منها فان الناتج الذى يحصلون عليه سوف يزيد على حاجاتهم مجتمعين ، والفائض المتحقق هنا هو ثمرة تقسيم العمل<sup>(٢)</sup> . ثم يقوم ابن خلدون بتعميم التحليل وينقله من المستوى الجزئى Micro إلى المستوى الكلى Macro ، فيقرر بناء على هذا ان اهل أى بلد إذا تعاونوا على انتاج حاجاتهم الضرورية بتقسيم الاعمال بينهم فإن هذا سوف يتطلب منهم اقل عمل متصور . ومعنى هذا ان الفائض المتحقق من تقسيم العمل يمكن التعبير عنه في شكل « كمية من العمل » تماماً كما يمكن التعبير عنه في شكل « كمية من الناتج » .

ثم يشرح بعد هذا كيف ان الفائض المتحقق من تقسيم العمل هو الذى يسمح للانفراد بمزيد من الرفاهية الاقتصادية والتي يطلق عليها « الترف » . فكمية من الناتج الفائض عن حاجة المجتمع يمكن ان يمرر عنها بمزيد من السلع الكمالية (اي غير الضرورية، وهذا غير ممكن في المرحلة الأولى التى لا ييم فيها تقسيم العمل ) ، كما يمكن ان تباع لبلدان أخرى بقيمتها مما يؤدي الى مزيد من « الغنى » ومزيد من « الترف » . وهذه الفكرة الأخيرة بشأن التصرف في الفائض عن طريق المبادلة مع البلدان الأخرى بما يؤدي الى تحقيق زيادة في الدخل والرفوة هي التى تعطينا في نظرية التجارة الخارجية ، فهذه الفكرة التى عرضها ابن خلدون بشكل عابر في المقدمة هي اساس الفكرة التى طرحها آدم سميث فيما بعد ذلك بقرون<sup>(٣)</sup> حينما تكلم عن نظرية « منفذ الفائض Vent of Surplus » والتي مايزال

(١) يستخدم ابن خلدون « توزيع الاعمال » بدلاً من « تقسيم الاعمال » وهو يؤدي نفس المفهوم . كما انه يستخدم ايضا كلمة « فصلة » ليقصد بها « فائض » حينما يتكلم عن فائض تقسيم العمل .

(٢) راجع مقدمة ابن خلدون ص ٣٢٥ .

(٣) لقد اعتقد معظم الذين قرأوا اعمال سميث في « تقسيم العمل » وما استنتجوه من آثار لتقسيم العمل في النشاط الاقتصادى الداخلى ولى « الحاجة الخارجية » انها كانت تجرى على نمط مشابه لما جاء في مقدمة ابن خلدون ، ولكن سميث الذى جاء الى العالم بعد ابن خلدون باكثر من ثلاثة

بعض الكتاب المعاصرين يعتقدون انها اكثر صلاحية للبلدان النامية من نظرية المزايا النسبية . ف نجد ان ميث H.Myint يعتقد ان نظرية منفذ الفائض التي وضعها سميت اكثر واقعية في ظروف البلدان النامية لانها تفترض وجود فائض في الطاقة الانتاجية لدى هذه البلدان عند قيام التجارة الخارجية<sup>(١)</sup> . وعلى هذا فإن تنمية الصادرات تصبح عملاً ممكناً دون الاضطرار لتحويل العناصر الانتاجية من الانتاج القائم عملياً . ويلاحظ ايضاً ان نظرية المزايا النسبية تفترض قدرة تامة على تحويل الموارد الاقتصادية من نشاط لآخر داخلياً وفقاً لمستويات عوائد عناصر الانتاج كما تفترض ارتفاع درجة مرونة الطلب على السلع وهذا غير واقعي في ظروف البلدان المختلفة . هذا يبين ان نظرية منفذ الفائض لا تفترض هذه الفروض بل وانها تسلم بانخفاض المقدرة على تحويل عناصر الانتاج داخلياً . وقد امكن لميث تفسير عدد من الأمور الهامة الخاصة بتجارة البلدان النامية وذلك اعتماداً على نظرية منفذ الفائض .

### نظرية المزايا النسبية هل يمكن قبولها على اساس اسلامية ؟

نظرية التخصص وتقسيم العمل الدولي على اساس الميزات النسبية أو التكاليف النسبية Comparative Costs نظرية معروفة وكما درسنا من قبل قبل فإن صحتها تعتمد على توافر عدة فروض اساسية هي : سيادة الحرية التجارية ، والمنافسة الصافية وتماثل الانواق بين البلدان وكذلك التوظيف الكامل وحركية عناصر الانتاج داخلياً . وبالرغم من جميع الانتقادات التي وجهت اليها الا انها مازالت تتمتع بأقوى حجة نظرية بين النظريات التي ظهرت كبديل لها . ولقد قيل في مجال انتقادها انها غير ملائمة بالذات للبلدان النامية حيث تفتح ابوابها للمنافسة القوية من البلدان الصناعية المتقدمة فتجعلها غير قادرة على التصنيع

== قرون لم يذكر ابدأ انه نقل عنه أو تأثر به . ويلاحظ ان سميت كان مقبلاً في باريس حيناً كتب مؤلفه الكبير ثروة الأمم Wealth of Nations وان كتاب « التقدم » لان غلطون كان موجوداً في ذلك الحين في مكتبة جامعة باريس ترجمها باللغة لفرنسية .

(١) انظر H. Myint : " The Gains from International Trade and the Backward Countries " Review of Economic Studies, Vol. XXII, No. 2, 1954-55

ومن ثم تتسبب في استمرار اعتمادها على النشاط الأولي التقليدي وبالتالي تستمر تبعيتها الاقتصادية . بل قيل ان قيام التجارة الدولية على اساس هذه النظرية يتسبب في زهادة البلدان النامية تحلفا والبلدان المتقدمة تقدما . ثم قيل ايضا في معرض انتقادها ان الكثير من فروضها الاساسية غير متحقق في الواقع العمل خاصة في البلدان النامية .

ولكن دفاعى عن نظرية الميزات النسبية في أجهال الحالى بين البلدان الاسلامية يرتكز على الاسس التالية :

١ — ان التكتلات الاقتصادية الاقليمية القائمة في عالمنا المعاصر غربا أو شرقا اعتمدت على النظرية المذكورة في وضع سياستها . فمثلا نجد بلدان أوروبا الغربية في سوقها المشترك قد اخذت بنظام التخصيص وتقسيم العمل بينها لتحقيق اكبر مكسب ممكن من التجارة واكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية . وفى مجموعة بلدان أوروبا الشرقية ( الكوميكون ) اخذ ايضا بنظام التخصيص وتقسيم العمل وخطط له لتحقيق اكبر معدلات ممكنة للتبادل التجارى والنمو الاقتصادى . ونفس المنطق اعتمد عليه بنجاح في الاسواق المشتركة التى قامت بين بلدان نامية في امريكا اللاتينية وافريقيا . والواقع ان هناك شبه اجماع على عدم امكانية التخل عن مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الدولى داخل اى مجموعة من البلدان تسعى نحو تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها . وفى حالة البلدان الاسلامية /نبدأ من فرض أساس وهو اننا ابناء أمة واحدة اى اعضاء فى جسد واحد فكيف لا نستفيد بالميزات الاقتصادية المترتبة منطقيا على مثل هذا الوضع . فليس هناك دفاع عن نظرية الميزات النسبية على المستوى الدولى بشكل عام وانما على المستوى الاسلامى الدولى فقط على نمط مماثل لما يتم داخل التكتلات الاقتصادية الاقليمية . والفرق شاسع حيث يتم التخصيص وتقسيم العمل فى الحالة الاخيرة على اساس مصالح مجموعة من البلدان دون الوقوع فى مخاطر التعرض لمنافسة البلدان الاجنبية حيث يتم التمييز ضدها جمركيا .



٢ — ان الاعتراضات على عدم توافر بعض الفروض الاساسية مثل الحرية التجارية والمنافسة الصافية قد يكون صحيحا على المستوى الدولى ولكن ليس على مستوى مجموعة البلدان الاسلامية ، فالسياسة الجمركية المستمدة من نظام العشور وهو نظام اسلامى تكفل سيادة ضريبة نسبية موحدة على القيمة بين بلدان المجموعة تساوى نصف معدل الحماية الفعلى المفروض على البلدان الاجنبية المسالمة وربع معدل الحماية الفعلى المفروض على البلدان الاجنبية الاخرى<sup>(١)</sup> . هذا مما يعنى حرية تجارة نسبية بين بلدان المجموعة الاسلامية فى حالة اتفاقها جميعاً على تطبيق نظام العشور . وهذه الحالة يمكن الدفاع عنها امام الحرية التجارية المطلقة ( الغاء الضريبة الجمركية كلية ) خاصة اذا كانت نسبة الضريبة الجمركية على القيمة منخفضة ، وهى مسألة متوقفة عموماً على اعتبارات المصلحة الاقتصادية بين بلدان المجموعة الاسلامية بشكل خاص وبين بلدان العالم الخارجى بشكل عام . اما بالنسبة للمنافسة فان الحالة الكلاسيكية لها قد لا تتوفر فى اى مكان فى عالمنا المعاصر ولكننا نقول ان التشريع الاسلامى ضد الاحتكار بجميع انواعه يكفل سيادة اعلى درجة ممكنة عملياً للمنافسة .

٣ — احد الفروض الاساسية لنظرية التخصص وتقسيم العمل الدولى هو تماثل الاذواق وهذا لاشك يتوافر فى حالة البلدان الاسلامية حيث تسودها عقيدة واحدة والمخاط متقاربة من الحياة الاجتماعية .

٤ — اما بالنسبة لفرض التوظيف الكامل Full Employment وحركية عناصر الانتاج Factors Mobility داخليا فليس من الممكن الدفاع عنها فى اطار الإرضاع الحالية للبلدان الاسلامية من حيث انها بلدان نامية تتجاه انواعا من البطالة المقنعة والمفتوحة ، كما أن بها الكثير من الموارد الطبيعية اقابع دون استغلال اطلاقا او دون مستوى الاستغلال الاقتصادى . كما انه يشيع لديها جمود واضح فى تحركات عناصر الانتاج داخليا تبعاً لمعدلات

(١) انظر سياسة التجارة الخارجية لى المنهج الاسلامى فيما بعد لمعرفة تفاصيل اكثر من نظام العشور (ص ٢٩٤) .

العوائد في الانشطة المختلفة . ومع ذلك فان التنمية الاقتصادية على اسس اسلامية سوف تعمل على زوال هذه الظروف المذكورة تدريجيا . بعبارة اخرى لا يمكن ضمان تحقيق جميع المكاسب المتوقعة من التخصص وتقسيم العمل بصورة فورية بين بلدان المجموعة الاسلامية بسبب ظروف التخلف السائدة حاليا ، ولكن الصورة في الاجل الطويل مختلفة .

٥ - بقي ان اعبر عن اقتناع شخصي بأن نظرية الميزات النسبية التي وضعها دافيد ريكاردو Ricardo ( وهو انجليزى يهودى الديانة اصلا ) في ١٨١٧ واكملها من بعده عدد من الاقتصاديين الغربيين لما جذور ثابتة في الفكر الاقتصادى الاسلامى لا يمكن لآى دارس تجاهلها . بل اننى اود ان اجازف بالقول ان نسخة من هذه النظرية كان يمكن ان تشتق منطقيا بطريقة افضل على اساس الفكر الاقتصادى الاسلامى دون الرجوع الى النسخة الريكاردية . ذلك لان ريكاردو أخذ الفكرة الأساسية لنظريته من فكرة آدم سميث في التخصص وتقسيم العمل . ولقد اعتقد سميث - الذى سبق ريكاردو ويعتبر استاذة فكرها دون منازع - ان التخصص وتقسيم العمل بين من يقومون بالعملية الانتاجية امر ضرورى لزيادة كفاءتهم ونتاجهم . وتكلم سميث كثيرا عن فوائد تقسيم العمل ولكنه جعله متوقفا على اتساع السوق ، فكلما كان السوق متسعا كلما امكن التخصص وتقسيم العمل بدرجة اكبر فتظهر مكاسب اكثر من وراءه، وهذا في رأيه من أهم اسباب النمو الاقتصادى. وبينما كان سميث يتكلم عن التخصص وتقسيم العمل داخل نطاق السوق الداخلى فان ريكاردو أخذ نفس الفكرة وطبقها على السوق الدولى. فنظر الى البلدان المختلفة في العالم على انها تقوم بنشاط اقتصادى متكامل وان الوضع الافضل لذلك ان تقسم عمليات انتاج السلع المختلفة بينها وفقا لما تتمتع به كل منها من ميزات نسبية . واعتقد ريكاردو اعتقادا ناجزا ان التخصص وتقسيم العمل الدولى يتيح اكبر قدر من المكسب في التجارة الدولية (الحرة) للجميع ولكل بلد على حده . والمطلع على فكر عبد الرحمن بن مخلدون في

« المقدمة » يجد إن فكرة تقسيم العمل كانت واضحة عنده اشد الوضوح ، وقد اقامها منطقيا على اساس ضرورة التعاون بين الأفراد في اداء العملية الانتاجية . وحينما تناول موضوع النمو الاقتصادى نجده يؤكد ارتباطه بعملية تقسيم العمل، فيشرح كيف ان فائض هذه العملية يصبح اكبر كلما كبر البلد (وبالعكس) وان هذا ينعكس مرة اخرى على حالة النشاط الاقتصادى « فتتسع الاحوال ويجيء الترف والغنى وتكثر الجباية للدولة بنفاق<sup>(١)</sup> الاسواق فيكثر مالها . والواقع اننى اعتقد ان سميت قد اخذ الكثير من افكار ابن خلدون دون ان يذكر ذلك ابدا ، وهناك من يشاركنى هذا الرأى عن اهتماموا بدراسة اعمال المفكر والعقيرى المسلم<sup>(٢)</sup> . فاذا سلمنا بهذا فان من الممكن القول ان كل ما فعله ريكاردو في نظريته عن التجارة الدولية هو تطوير فكرة أصلية لابن خلدون ثم نقلها اليه عن طريق سميت في كتابه ثروة الأمم Wealth of Nations وكان من الممكن ان يتم هذا قبل ريكاردو بقرون على نفس القاعدة الفكرية الخلدونية وبطريقة افضل . والسبب وراء هذا ان تحقيق التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولى يستلزم شرطا اساسيا وهو تعاون البلدان جميعا أو النظرة اليها على انها وحدة متكاملة بحيث ان كل بلد تعلم ان تحقيق مصالحها الاقتصادية في مجال التبادل مع البلدان الأخرى يستلزم تحقيق مصلحة هذه البلدان الأخرى ايضا في نفس الوقت . ومثل هذا الشرط الأساسى يتوفر حتما في ظروف متجانسة كالبلدان الاسلامية ولكنه عسير التحقيق على مستوى العالم الذى يضم بلدان متجانسة واخرى غير متجانسة بالرة . ولهذا السبب اعتقد ان الهجوم يصبح دائما شديدا على نظرية ريكاردو حينما تقترح لتفسير قيام التجارة الدولية والمكاسب المتحققة منها على مستوى العالم. هذا بينما أن النظرية لاقت تأييدا كبيرا على مستوى مجموعات البلدان التى تقاربت أو تحاول أن تتقارب سياسيا

(١) اى زيادة الانفاق لى الاسواق .

(٢) انظر للملاحظة (٣) فى اسفل ص ٤٨٨ ، فى هذا الفصل .

واقتصادياً . ولهذا لو ان اقتصادها مسلماً وضع نظرية الميزات النسبية  
لكان أول فرض أساسى يضعه هو : تماسك البلدان المتاجرة واتفاقها على  
ان تتعاون معا . وهذا أهم من أى فرض من الفروض الأساسية التى  
وضعها ريكاردو . ويأتى بعد هذا الفرض من حيث الاهمية عدم وجود  
احتكارات من اى نوع ثم تماثل الأدواق .

### سياسة التجارة الخارجية فى المنهج الإسلامى ١ :

تزايد اهتمام ابناء البلدان الاسلامية فى الحقبة الاخيرة بالاقتصاد الاسلامى  
نظاماً وتطبيقاً . ولذلك نرى انه من الضرورى ان نتعرف على القواعد العامة التى  
تحدد الاطار العام لسياسة التجارة الخارجية فى المنهج الاقتصادى الاسلامى .

#### القاعدة الأولى : حرية التجارة الخارجية فى نطاق الشريعة الاسلامية :

ان المنهج الإسلامى يشجع على ممارسة النشاط الانتاجى بحرية سواء داخلياً أو  
خارجياً طالما يتم هذا فى نطاق الشريعة الاسلامية . ولقد كان للتجارة الخارجية  
شأنها فى المجتمع العربى ( خصوصاً فى مكة المكرمة ) قبل وبعد انتشار الاسلام .  
ونستطيع ان نقرأ قوله تعالى فى سورة قمرهش : لا يلاف قمرهش .. ايلافهم رحلة  
الشتاء والصيف .. فليعبدوا رب هذا البيت .. الذى اطعمهم من جوع وأمنهم  
من خوف لكى ندرك اهمية التجارة الخارجية التى كانت تدور بين قمرهش واليمن  
شتاء وبينها بين الشام صيفاً . وقيل فى تفسير آيات هذه السورة المكية ان قمرهشاً  
كانت تفتقر فى بعض السنين من الاقوات الضرورية فتصيبها المجاعة ولكن التجارة  
الخارجية جلبت لها الخير ، وكان تجارها يرحلون ويرجعون آمنين من مخاطر الطريق  
لانهم أهل حرم .. افلا يشكرون الله ويحفظونه بالعبادة . وفى آيات أخرى من  
القرآن الكريم يتبين القارىء ان الحق سبحانه وتعالى اراد لبنى آدم ان يسعوا فى  
مشارك الأرض ومغارها برها وبحرها بحثاً عن الرزق وتعرفاً على آياته عز وجل التى  
ملأت الكون .. مثال ذلك قوله تعالى : ولقد كرمتا بنى آدم وحملناهم فى البر  
والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً  
( الاسراء — ٧٠ ) ، وقوله : هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا فى مناكبها  
وكلوا من رزقه .. ( تبارك — ١٥ ) .

ليست هناك قيود اذاً على حرية الحركة أو حرية النشاط في مجال التجارة الخارجية بل ان هناك تشجيع على ذلك . ولكن من جهة اخرى هناك بعض قيود تفرضها الشريعة الاسلامية على السلع والخدمات التي تدخل في نشاط التجارة الخارجية كما هو الأمر في الأنشطة الأخرى .. فالسلع أو الخدمات التي تنقل عن طريق التصدير الى الخارج أو عن طريق الاستيراد الى داخل البلدان الاسلامية يجب ان تكون بعيدة عن ما حرم الله . فلا يمكن للبلد الاسلامي ان يقوم بانتاج وتصدير الخمر أو لحم الخنزير حتى وان كان لهذه السلع مزايا نسبية ويتحقق من ورائها اكبر مكسب مادي ممكن .

وقائمة السلع المحرمة في العصر الحديث تشمل اشياء أخرى مثل الافلام السينائية والتلفزيونية المخلة بالآداب العامة ومقتضى الخلق الكرم والسلع والتجهيزات التي تستخدم في أنشطة اللهو والميسر وكذلك نشاط السياحة اذا تضمن هذا بالضرورة تشجيع انواع من السلوك غير الاسلامي واشاعته بين المسلمين .

ويترتب ايضاً على مبدأ الحرية التجارية الرشيدة Rational Free Trade وفقاً للنهج الاسلامي ان تقوم الدولة بفرض قيود مباشرة أو غير مباشرة — عن طريق الضرائب الجمركية أو حصص الاستيراد أو الرقابة على النقد الاجنبي — على بعض انواع السلع والخدمات التي يقل نفعها الحقيقي أو ربما يترتب عليها ضرر للأفراد أو للمجتمع . ويلاحظ ان الاسلام كان واضحاً وحاسماً في مسألة المنفعة حيث لم يتركها دالة للتقدير الشخصي كما هو الحال في النظرية الوضعية .. قال تعالى « يستلواك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس واشمهما اكبر من نفعهما .. » ( البقرة ٢١٩ ) .. فكذلك نفعل مع اية سلعة اخرى ( او خدمة من الخدمات ) نوازن بين ضررها ونفعها لكي نستدل على « منفعتها الحقيقية » بالمفهوم الاسلامي .. فاذا لم يكن النفع واضحاً أو كان الضرر موجوداً ولكن أمر تقديره بدقة غير ممكن فإن الأمر يمكن ان يحسم في حالة الاستيراد عن طريق الضرائب الجمركية كما يمكن ان يحسم عن طريق الضرائب غير المباشرة على انواع معينة من الانتاج داخليا « ونضرب على ذلك مثلاً بانواع التبغ ولقائف التبغ

( السجائر والسيجار الخ .. ) أما ان يمنع استيرادها وكذلك انتاجها وتصديرها بالنسبة للبلد الاسلامي حيث ثبت ان ضررها اكبر من نفعها . أو أن يحذر من استيرادها من الخارج أو انتاجها وتصديرها بقوة الترميم المرتفعة التي تفرضها الدولة الى اقصى حد ممكن ، أو عن طريق حصص للاستيراد الخ .. وكذلك ايضا السياحة الى الخارج يمكن ان تقيد عن طريق الرقابة على النقد الاجنبي في حالة البلدان الاسلامية النامية حيث تتضمن تهديد جزء من موارد العملة الاجنبية الصعبة لمجرد المتعة الاستهلاكية أو الترفيقية بينا هذه البلدان تعاني من ندرة هذه الموارد بشدة وتضطر للاقتراض من الخارج .

### القاعدة الثانية : المنافسة الحرة في مجال التجارة الخارجية :

الاحتكار بجميع اشكاله المتصورة سواء في مجال التجارة الداخلية أو الخارجية أمر مرفوض تماماً من وجهة النظر الاسلامية . وكذلك ايضا الغش في أنواع المعاملات المختلفة . ولذلك فان الالتزام بتطبيق الشريعة يقتضي اقامة اجهزة خاصة لمراقبة الاسعار والانتاج لمنع امور الغش في جودة المنتجات والتلاعب بالاسعار ومحاربة اى نوع من انواع الاحتكار في الاسواق فور ظهوره سواء كان مصدر هذه الأمور داخلياً أو خارجياً .

وبلاحظ ان بعض الاحاديث الصحيحة التي تحرم الاحتكار في بعض صوره تنصب مباشرة على التجارة الخارجية .. ومثال ذلك نهي عليه الصلاة والسلام عن تلقي الركبان وعن بيع الحاضر للباد .. فقد كانت ركبان التجار تأتي من خارج المدينة فينلقاها البعض من التجار المقيمين فيتفقون معهم على شراء مالدتهم باسعار خاصة وهذا بلاشك مدخل للاحتكار حيث يسهل بعد ذلك اعادة بيع السلع لسكان المدينة باسعار اكثر ارتفاعاً أو حجز السلع عنهم لفترة الى ان ترتفع اسعارها . كما ان تلقي الركبان ايضا لا يمنع الفرصة لهؤلاء القادمين بتجارتهن ان يحصلوا على افضل الاسعار لسلعهم في السوق الداخلي الكبير الذي يتمتع بالمنافسة .. كذلك فان بيع الحاضر ( من التجار المقيمين ) للباد ( من التجار غير المقيمين ) يتيح فرصة أخرى لاستغلال المقيم لغير المقيم واستغلال المقيم للمشتري بالداخل كما يفتح باب لتقاضى عمولة وساطة بلا مرر .

وربما ان فقهاء المسلمين الأوائل (رضوان الله عليهم) قد اضافوا على الاحتكار مفهومأ ضيقاً حينما حصروه في احتكار الطعام أو الاقوات الضرورية . ولكننا في العصر الحديث نتبين ان مفهوم الاحتكار يمتد ليشمل صوراً كثيرة من التحكم في الانتاج أو الاسعار في السوق بطرق مباشرة أو غير مباشرة وبأساليب فردية أو عن طريق الاتفاقيات .. وكل هذه الصور مرفوضة بالمنطق الاسلامي . ولقد اشرنا من قبل الى انواع من الاحتكار الاجنبى التى تتجه الى تخظيم النشاط الانتاجى داخل البلد . وهذه مرفوضة تماماً . وللدولة الاسلامية ان تتبع ما تراه ملائماً من التشريعات لكى تحمى نشاطها الاقتصادى الداخلى وتجارتها الخارجية من هذه الانواع من الاحتكار الشرى ، سواء عن طريق الضرائب الجمركية أو الحماية المباشرة . وحيث تمنع كافة انواع الاحتكار وجميع انواع التصرفات التى ترتبط بالتلاعب في جودة المنتجات أو الاسعار فان النتيجة التلقائية هى سيادة درجة عالية من المنافسة الحرة .

#### القاعدة الثالثة : وحدة البلدان الاسلامية وحماية تعاونها :

ان النظرة الى البلدان الاسلامية على المستوى الدولى لا تختلف بتاتاً عن النظرة الى الافراد من المسلمين على مستوى البلد الواحد ، حيث يجمعهم دائماً هدف واحد ويتماسكون كما يتماسك الجسد الواحد . وعن رسول الله ﷺ انه قال : مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى . ( عن النعمان بن بشير رضى الله عنه - متفق عليه ) . ويقتضى التسليم بهذا الأمر ان يضع البلد الاسلامى سياسة التجارة دائماً في اتجاه يتفق ولا يتعارض مع بقية البلدان الاسلامية الأخرى ، وان لا يجعل من المكسب الاقتصادى وحده حكماً نهائياً في علاقاته الاقتصادية مع هذه البلدان . فالتعاون بين البلدان الاسلامية في مجال التجارة الخارجية أمر لا يحتمل القبول أو الرفض بناء على حجج مادية حيث انه في الاصل سلوك متوقف على التسليم والايمان بما أمر به الله ورسوله ﷺ . وينبغى القول ان هذا المفهوم الاسلامى لاحتمية التعاون على اساس ايمائى لا يعنى انكار المصالح الاقتصادية أو اهمالها وانما يعنى فقط ان هذه لا يجب ان تحتل المكانة الأولى في وضع السياسة

التجارية أو عند اتخاذ القرارات بشأن تنمية أو عدم تنمية التجارة بين البلدان الإسلامية .

وبالإضافة الى ذلك فان مبدأ التعاون بين البلدان الإسلامية في مجال التجارة الخارجية يقتضى ان يكون هناك تنسيق تام بينها في مجال السياسات الاقتصادية والنشاط الانتاجى حتى يتأكد تحقيق مصلحة الجميع . وبالطبع فان مثل هذا التنسيق سوف يتطلب وضع لوائح معينة وانشاء اجهزة رسمية تختص بوضع السياسة ومتابعة تنفيذها على المستوى العملى والتأكد من انها لا تلحق اضرارا بأحد الاطراف ، أو بميزة آلية معينة لمعالجة أية اخطاء أو اضرار حال وقوعها .

**القاعدة الرابعة : المعاملة التفضيلية على اسس اسلامية :**

اقامة السياسة الجمركية في البلد الإسلامى على مبدأ التفضيل النسبى للمسلمين ( وهذا واضح من القاعدة الثالثة ) وتوحيد معاملتهم الجمركية فيما بينهم وكذلك بينهم وبين العالم الخارجى . بعد ذلك يأتي تفضيل الامم الكتابية المسالمة فتعطى هذه من جهة ميزة اقل الى المعاملة الجمركية بالمقارنة بالبلدان الاسلامية ومن جهة اخرى تعطى تفضيلاً جمركياً بالمقارنة بالدول المحاربة أو المعادية للمسلمين . ولقد وضع عمر بن الخطاب رضى الله عنه مبدأ المعاملة التفضيلية في نظام العشور . والمعروف في وقتنا الحاضر ان البلدان الإسلامية لا تعطى معاملة تفضيلية لبعضها ولا تميز بين البلدان الأخرى على اساس العقيدة . بل انه في بعض الحالات نجد ان بعض البلدان غير الإسلامية قد حصلت على شروط افضل بكثير من بلدان إسلامية في مجال التجارة الخارجية لهذه البلدان الأخيرة على اساس بعض الاتفاقيات الدولية أو الثنائية .

وسوف نعرض فيما يلى نظام العشور لا لى تحاكمه حرقاً ولكن لى نلتزم بمنهاجه القويم . ففى منهاج هذا النظام فهم دقيق للإسلام وكيفية اقامة المعاملات على اساسه .

قال ابو يوسف ( في كتاب الخراج )<sup>(١)</sup> حدثنى اسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر

(١) راجع : ابو يوسف - الخراج ، في موضوع العشور .



قال سمعت ابي يذكر قال سمعت زناد بن حدير قال « أول من بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه على العشور أنا ، قال فأمرنى أن لا أفتش أحداً ، وما مر على من شيء اخذت من بحساب اربعين درهما واحداً من المسلمين ، ومن أهل الذمة من كل عشرين واحداً ومن لا ذمة له العشر . قال وأمرنى ان اغلظ على نصارى بنى تغلب وقال انهم من العرب وليسوا بأهل الكتاب ، فلعلهم يسلمون . قال : وكان عمر قد اشترط على نصارى بنى تغلب الا ينصروا ابنائهم » .

ومن هذا الحديث تتضح المعاملة التفضيلية النسبية للمسلمين إذ انهم لا يدفعون اكثر من  $\frac{1}{4}$  ٢٪ ضريبة جمركية على القيمة ( قال بعض الفقهاء انها فى حكم الزكاة ) بينما يدفع الذميون ٥٪ وغيرهم ١٠٪ على القيمة . ويتضح لنا أمرين على درجة من الأهمية مبدأ عدم التفتيش للتجار وهو مبدأ يحافظ على كرامتهم ويتفق مع ما تفعله الدول المتقدمة فى عصرنا الحاضر . ومبدأ استخدام السياسة التجارية كوسيلة لضغط لتحقيق اهداف اسلامية وهذا ما يخص معاملة بنى تغلب .

وذكر ابو يوسف ايضاً ( فى الخراج ) « حدثنا عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب ابو موسى الأشعري الى عمر بن الخطاب « ان تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر » قال فكتب اليه عمر « اخذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين ، واخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين من كل اربعين درهماً درهما ، وليس فيما دون المائتين شيء ، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم ، وما زاد بحسابه » .

ومن هذا الحديث يتضح أولاً : أقرار مبدأ المعاملة بالمثل ( اخذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين ) . ولذلك تنصور انهم — اى الدول ، غير الاسلامية — اذا فرضت على تجارة الدول الاسلامية فى العصر الحاضر ١٠٪ ضرائب جمركية ، فيجب ان تفرض تجارها ما يماثل ذلك . ويتضح ثانياً : مبدأ الحد الأدنى للاعفاء الجمركى ( وليس فيما دون المائتين شيء ) .. وقد فسر ابو يوسف رضى الله عنه المبدأ الأخير تفسيراً واضحاً فقال « وان كان قيمة ذلك

( أى قيمة التجارة التى تمر على الجمرك ) اقل من مائتى درهم لم يؤخذ منه شىء ، وان اختلف عليه بذلك مراراً ( أى حتى ان تكرر مرور التاجر على الجمرك اكثر من مرة طالما انه كل مرة يفعل ذلك ومعه تجارة دون الحد الادنى للاعفاء ) وكل ذلك لا يساوى مائتى درهم ، ولو أضاف بعض المرات الى بعض فكانت قيمة ذلك اذا جمع تبلغ ألفاً فلا زكاة فيه ايضاً ولا ينبغى ان يضاف بعض المرات الى بعضه . . وهكذا اوضح ابو يوسف ان الاعفاء الجمركى لا يتأثر حتى وان كانت قيمة التجارة فى عدد من المرات التى يمر فيها التاجر على الجمرك تزيد عن الحد الادنى المقرر ، فالعبرة بالمرة الواحدة ..

وقال ابو يوسف ( فى الخراج ) وحدثننا عبد الملك بن جريج عن عمرو بن شعيب ان أهل منبج — قوم من أهل الحرب — وراء البحر كتبوا الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه : دعنا ندخل ارضك تجاراً وتعشراً ( أى وتفرض علينا ما تفرضه من العشور ) قال فشاور عمر اصحاب رسول الله ﷺ فى ذلك فاشاروا عليه به ، فكانوا أول من عشر من اهل الحرب .

ويتضح من الحديث مبدأ هام يتمثل فى السماح للاعداء وهم أهل الحرب ان يدخلوا بلاد المسلمين تجاراً وذلك بعد عقد اتفاقية بخصوص كيفية معاملتهم جمركياً . ويلاحظ ان مشاوره عمر رضى الله عنه لاصحاب رسول الله ﷺ فى الأمر المذكور واقرارهم له يدل على ان ثمة منفعة أو مكاسب كانت متصورة من وراء مثل هذه التجارة . وعلى أى حال فالمبدأ هو جواز التجارة مع أهل الحرب طالما ان فيها مكسب متصور وطالما يقر هؤلاء بالشروط التى يقرها حاكم المسلمين بعد التشاور مع اهل الشورى .

وليس من الضرورى كما ذكرت مسبقاً ان تتمسك بنفس النسب المعوية التى قررها نظام العشور . فالحماية الجمركية فى عصرنا الحاضر لدى بلدان العالم المختلفة قد تجاوزت هذه النسب بكثير . كما ان هناك انواع اخرى من الحماية الجمركية متمثلة فى حصص الاستيراد والرقابة على الصرف الاجنبى والرقابة المباشرة .. ومع ذلك فالمبادئ الهامة فى نظام العشور واضحة جداً ولا يمكن

تجاهلها اسلامياً ، الا وهى المعاملة التفضيلية الأولى للمسلمين ثم للكتابين المسلمين ثم لغير ذلك من اهل الحرب وغيرهم على اساس المعاملة بالمثل وبشروط معينة تفرض عليها مسبقاً . وكذلك هناك مبدأ الاعفاء الجمركى عند حد ادلى يتفق عليه ومبدأ المعاملة الطيبة للقادمين من الخارج فى تجارة أو غيرها متمثلاً فى الأمر بعدم التفتيش عند المرور على العاشر ( محصل الجمرك ) . وكذلك هناك مبدأ هام يتمثل فى ان لا تنفرد السلطة التنفيذية بوضع السياسة التجارية بل لابد من التشاور مع السلطة التشريعية ( مجلس الشعب أو ما يقوم مقامه ) .

### التجارة الخارجية للبلدان الاسلامية المعاصرة ومشاكلها<sup>(١)</sup>:

ازدهرت تجارة الدولة الاسلامية ازدهاراً مستمراً وصل الى حدود لم تكن معروفة من قبل على مستوى العالم وذلك فى الفترة الممتدة من العصر العباسى الى بداية عصر النهضة الاربوية فى القرن الرابع عشر الميلادى . وهناك شواهد كثيرة على ذلك يمكن جمعها من المسعودى والطبرى وابن خلدون . كانت الرحلات التجارية تسير براً وبحراً على امتداد الدولة الاسلامية الكبرى شرقاً وغرباً فتنتقل الحيرات ما بين بلدان أوروبا شمالاً وغرباً وبين الهند والصين وما بينهما من الممالك القديمة جنوباً وشرقاً . وكذلك مع افريقيا خاصة البلدان الساحلية منها . وكانت الدولة الاسلامية حينئذى تقود مسيرة التقدم الحضارى فى العالم . ولا يذكر التاريخ ان نشاطاً تجارياً قام داخل دولة كبرى على اساس عادلة ومتكافئة كما كان الحال فى الدولة الاسلامية قديماً . فمن المعروف ان تجارة الامبراطورية الرومانية على قدر ضخامتها كانت استعمارية الطابع تم لمصلحة روما فى النهاية .

ولكن الأمر يختلف تماماً فى عصرنا الحاضر بالنسبة للبلدان الاسلامية حيث اصبحت هذه جميعاً دون استثناء تصنف دولاً فى مجموعة البلدان النامية ، وتعالى فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية من كل ما تعالى منه هذه المجموعة . فجارة الصادرات لهذه البلدان تعتمد اساساً على السلع الأولية ، ويصل التخصص

(١) راجع : عبد الرحمن بى أحمد ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية وورها فى التنمية الاقتصادية ، بحث فى المؤتمر العالمى الثالث للاقتصاد الاسلامى اسلامباد - باكستان ١٩٨٤ ونشر ضمن اعمال المركز العالمى لبحوث الاقتصاد الاسلامى مجلد ٢ بعد ذلك .

المتطرف في كل بلد منها الى حد الاعتماد على سلعة أو سلعتين من هذه السلع الأولية . أما تجارة الواردات فيتكون الجزء الأكبر منها من مواد غذائية و سلع استهلاكية مصنوعة ، والجزء الأصغر في معظم الحالات عبارة عن الآت ومعدات وتجهيزات صناعية ووسائل نقل ( انظر جدول رقم ١ ) .

[illegible]

اما المخطط الشائع لميكال تجارة الصادرات فيرجع تاريخيا الى عصر الاستعمار وفرضه لسياسة تجارية ملائمة له وقوانين وضعية تضمن تحقيق مصالحه في البلدان الاسلامية . وبالإضافة الى هذا تدفقت الاستثمارات الضخمة من البلدان الاستعمارية خاصة بهطانيا — الى مجالات النشاط الأولى في المستعمرات فجعلتها متخصصة في انتاج بعض السلع الأولية الملائمة لاحتياجات القوى الصناعية المتقدمة في الغرب!! وكذلك يلاحظ أن نشأة الجهاز المصرفي الغربي الهوى في البلدان الاسلامية حدثت خلال فترة الاستعمار والاستثمارات الأجنبية بغرض تسهيل عمليات انتاج وتصدير السلع الأولية ونشاط استيراد السلع الصناعية من الغرب وتحويل ارباح المستثمرين الى دولهم وهكذا أصبحت البلدان الاسلامية مثل بقية المستعمرات تابعة للغرب خادمة لمصالحه . اما لماذا استمرت التبعية بعد الاستقلال السياسي فيرجع بشكل مباشر الى :

١ — ضعف المقدرة على التحول Capacity to Transform وهو أمر شائع في غالبية البلدان النامية ويرجع الى جهود حركات عناصر الانتاج في الأنشطة التقليدية وانخفاض معدلات تكوين رأس المال ومعدلات التقدم التكنولوجي في الصناعة الحديثة .

٢ — قوة منافسة البلدان المتقدمة في ميدان الانتاج الصناعي بالإضافة الى السياسات الحمائية تضعها فترقل بها استيراد السلع الصناعية التي يمكن ان تنتجها البلدان النامية بكفاءة نسبية .

٣ — استمرار الجهاز المصرفي في البلدان النامية في الاهتمام بعمليات انتاج وتصدير السلع الأولية حيث هي مطلوبة في أسواق البلدان الغربية المتقدمة ، مع التشدد في نفس الوقت في تمويل النشاط الصناعي . .. والمعروف ان النشاط المصرفي في البلدان النامية يعمل على اساس الربا وانه مرتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط المصرفي الغربي .

٤ — واهم من ذلك كله في رأينا هو غياب الشخصية المستقلة للبلدان النامية ومن بينها لشديد الأسف البلدان الاسلامية ، ووقوعها في هوة الازدواجية (١) راجع صفحات ٢٦٦—٢٦٨ من هذا الكتاب

أو الثنائية الاجتماعية Sociological Dualism . فبعد استقلال البلدان النامية استمر قادتها وجانب كبير من مثقفيها ومفكرها يتمسكون بنمط السلوك الغربي الذي شاع في بلدانهم خلال عصر الاستعمار فلما منهم بأنه الطريق الأمثل الى التقدم والرفق . ولشديد الأسف انه في بعض الحالات الاستثنائية التي انفك فيها قادة بعض البلدان النامية عن نمط السلوك الغربي لم يكن هناك استعداد حقيقى لتكون شخصية مستقلة بقدر ما كان هناك اعجاب جديد بنمط السلوك الشائع في الكتلة الاشتراكية المتقدمة اقتصاديا ومحاولة لتقليده . ولأنك ان النجمة الفكرية والسياسية والاجتماعية للعالم المتقدم كانت سببا رئيسيا وراء « ازدياد الشخصية » أو ربما فقدان الشخصية مما ساعد بشكل مؤكد في استمرار النجمة الاقتصادية بل وتقوية اواصرها .

وإذاسة هيكل واتجاهات تجارة الواردات يؤكد مرة أخرى ارتباط البلدان النامية ومن بينها البلدان الإسلامية بالمحيط السلوك الشائعة في البلدان المتقدمة . ذلك ان نسبة كبيرة من الواردات عبارة عن سلع استهلاكية مصنوعة ذات طبيعة ترفية ( فوق الكمالية ) لا تتفق مع المستويات المنخفضة جدا للدخول الفردية الشائعة في هذه البلدان ( باستثناء البلدان البترولية ) . مثال هذا سيارات الركوب الخاصة الكبيرة والثلاجات والغسالات الكهربائية ومسخنات المياه من احدث ما انتجته مصانع العالم الغربى واجهزة التلفزيون والكاسيت والفيديو .. الخ علما بان غالبية السكان لا نجد غذاء كافيا أو مسكنا صحيا أو وسيلة مواصلات مريحة أو مكانا في مستشفى عام أو دواء عند وقوع المرض . وفي الوقت الذي يمكن فيه انتاج السلع الغذائية من النشاط الزراعى نلاحظ أن هذه السلع تحتل جانبا هاما من الواردات بل وبتزايد اتفاق النقد الاجنبى عليها عاما بعد عام .

## اوضاع ميزان المدفوعات :

ومن ناحية اخرى كان من الممكن اعداد نوع من الدفاع عن نمط التخصيص المتطرف في انتاج وتصدير السلع الأولية من جهة ومغط الواردات الشائع في البلدان النامية لو كانت موازن مدفوعاتها الخارجية في حالة توازن أو استقرار نسبي ولكن هذا ليس وضع البلدان النامية اطلاقا . فهي جميعا ومن بينها البلدان الاسلامية تعالى من حالة المعجز المستمر في ميزان المدفوعات وذلك باستثناء المجموعة البترولية . ومن المعروف ان البترول له وضع خاص في التجارة الدولية وان بإمكان الدول المنتجة له ( وعددها صغير ) التحكم في انتاجه واسماؤه الى حد كبير جدا الأمر الذي لا ينطبق على السلع الأولية الأخرى<sup>(١)</sup> : انظر جدول رقم (٢) لأوضاع ميزان المدفوعات في عدد من البلدان الاسلامية .

(١) ومع ذلك فإن هذا الوضع الخاص بالبلدان المنتجة للبترول قد تغير تغيراً كبيراً منذ اواخر ١٩٨٤ . حيث أستمر سعر برميل البترول ينخفض إلى درجة أن إيرادات البلدان المنتجة وصلت في بداية ١٩٨٦ إلى ما يقرب من ثلث ما كانت عليه في قمة الراج .



جدول (٧)  
ميزان الحساب الجاري وصافي التقليلات الرأسمالية إلى الداخل (١٩٨١، ١٩٧٠)  
لمجموعة من الدول الإسلامية

الدولة	ميزان الحساب الجاري مليون دولار		صافي الاستثمار الخاص مليون دولار		صافي القروض مليون دولار	
	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠
بنغلاديش	- ٦٠	- ١٠١٦	-	-	-	٤٩١
مالي	- ٢	- ١٤٠	-	٤	٢١	١١٠
أوغندا	٢٠	١٦١	٤	٣	٢٢	٣٢
الصومال	- ٦	- ٣٠	٥	-	٤	١٦٣
يمن	- ١	-	٧	-	١	١٦٠
سريالوكا	- ١٦	- ١٤٣	٨	٨	- ٧	٢٤
البحرين	-	-	١	-	١٠	٢٥٥
باكستان	- ٦٦٧	- ٩٣٦	٣١	١٠٧	٣٧٠	٣٤٠
السودان	- ٤٢	- ٦٤٨	-	-	٣٩	٤٨٩
السنتال	- ١٦	-	٥	-	١٠	١٧٤
موريتانيا	- ٥	- ١٤٨	١	٢٢	١	١٣٨
ج. ع. ا. ا. ا.	-	- ٦٥٩	٤٠	-	-	٢٤٥
اليمن الديمقراطية	- ٤	- ١٣٧	-	-	-	١٥٨
أندونيسيا	- ٣١٠	- ٧٣٦	٨٣	١٣٣	٣٨٢	١٣٥٥
ج. مصر العربية	- ١٤٨	- ٢١٣٥	-	٧٤٦	٥٥	١٩١٨
المغرب	- ١٢٤	- ١٨٣٩	٢٠	٥٩	١٢٧	١١٠٣
الكاميرون	- ٣٠	-	١٦	-	٢٤	٢٨٦
نورس	- ٥٣	- ٤٥٠	١٦	٢٩٤	٤٢	٢٨٣
تركيا	- ٤٤	- ٢١٧٥	٥٨	١٥٠	٢٠٠	١٣٠٦
سوريا	- ٦٩	- ٥١١	-	-	٣٠	١١٣
الأردن	- ٢٠	- ٣٨	-	١٤٣	١١	٢٣٤
ماليزيا	- ٨	- ٢٩١١	٩٤	١٣١٧	- ١	١٧٣٦
الجزائر	- ١٢٥	- ٢٤٩	٤٥	٣١٥	٢٥٩	٣٨٢
م. العربية السعودية	٧١	٤٥١١٩	٧٠	٣٣٧٦	صفر	صفر
الكويت	-	- ١٣٧٥٨	-	٣٥	صفر	صفر
إيران	- ٥٧	-	٢٥	-	٧٠٥	-
العراق	- ١٠٥	-	٢٤	-	٤٦	-

ملاحظات: (١) (-) غير متاح  
المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية ١٩٨٣

## شروط التبادل الدولى Terms of Trade

وبالإضافة الى ما سبق فان شروط التبادل الدولى للبلدان النامية عموما ومن بينها البلدان الاسلامية فى حالة تدهور مستمر تقريبا على مدى الاجل الطويل. والبيانات الاحصائية بالجدول رقم (٣) توضح هذه الظاهرة بالنسبة لمجموعة من البلدان الاسلامية على مدى الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢. وتشتمل البلدان المنتجة والمصدرة للبتروىل من الاتجاه النزول لشروط التبادل الدولى كما يبين الجدول نفسه. ويمكن القول اجمالا ان السبب الاساسى فى تدهور شروط التبادل للبلدان النامية يرجع اولاً الى طبيعة نمو الطلب العالمى على معظم السلع الأولية التى تعتمد عليها تجارة هذه البلدان بصفة اساسية. فلقد تعرض هذا الطلب على مدى القرن الحالى ( فيما عدا بعض الفترات الاستثنائية من اهمها الحربين العالميتين وحرب كوريا ) الى نوع من الركود النسبى لاسباب عدة ترجع اصلاً الى التقدم التكنولوجى فى البلدان المتقدمة فقد ساهم هذا فى : انتاج البدائل الصناعية للخامات الطبيعية، وتخفيض نسبة المستخدم من المواد الخام فى العمليات الصناعية، وكذلك فى الاستفادة من الخامات الموجودة فى بعض انواع السلع الهالكة ( السيارات القديمة والمعدات الهالكة وعلب الصفيح .. الخ ) باعادة استخدامها مرة اخرى فى الصناعة . وبالإضافة لاي هذا فان البلدان المتقدمة قامت ايضا بمجهودات مكثفة منذ الستينات فى مساعدة الانتاج المحلى من عدد من السلع الأولية التى تستورد من البلدان النامية. وربما يرجع تدهور شروط التبادل الى قوة الاتحادات العمالية فى مواجهة المنتجين فى البلدان الصناعية المتقدمة، وقدرتها على جنى ثمار التقدم التكنولوجى بصفة مستمرة فى شكل زهادات حقيقية فى معدلات الأجور، والتجاء المنتجين الى رفع اسعار منتجاتهم داخليا وكذلك فى الاسواق الخارجية فى محاولة للمحافظة على دخولهم الحقيقية أو زهادتها خلال الزمن. وحيث لا يتكرر هذا الوضع فى مجموعة البلدان النامية فان التقدم التكنولوجى الذى يتحقق فيها يمكن ان يستفاد به خارجيا فى شكل اسعار مستقرة نسبيا لصادراتها أو على اية حال فهى لا ترتفع ابدا بنفس معدلات ارتفاع اسعار صادرات السلع الصناعية من البلدان المتقدمة اقتصاديا. وهكذا تدهور شروط التبادل الدولى بالنسبة للبلدان النامية .

جدول (٣)  
معدلات التبادل التجاري  
لمجموعة البلدان الإسلامية

١٩٨٠ - ١٠٠

١٩٨٢	١٩٧٩	١٩٧٠	البلد
١٠١	١٠٢	١٤٦	الأردن
٩٦	٩٩	٨٠	أفغانستان
١١٣	٧٣	-	الإمارات العربية المتحدة
١٠٨	٧٣	٢٧	أندونيسيا
٧٤	١٠٣	١٠١	أوغندا
٩٣	١١٩	١٥٠	باكستان
٩٨	٩٦	١٤٤	بنغلاديش
٨٩	١٢٥	-	تركيا
٩٩	٧٩	٥٩	تونس
١٠٦	٦٤	٢٢	الجزائر
١٢٥	٦٧	١٥	السعودية
٨٩	١١٠	١١١	السنغال
٨٥	٩٨	١٠٦	السودان
٨٤	١٢١	١٤٥	سيراليون
١١٠	١١٦	١٦٥	الصومال
١١٨	٦٩	١٤	العراق
٧١	١١٩	١٠٤	الكامرون
١١٥	٦٨	١٣	الكويت
٩٢	٩٦	١٢١	لبنان
١٠٥	٦٧	١٧	ليبيا
٩٣	٩٧	٨٦	ماليزيا
١٠٥	٩٥	١١٧	مصر
٩٨	٩٨	١١٩	المغرب
٩٧	١٠١	١٧٥	موريتانيا

اقتصاديا . وهكذا تتدهور شروط التبادل الدولى بالنسبة للبلدان النامية .

وبايا كان السبب فان تدهور شروط التبادل لغير صالح البلدان النامية — ومن ضمنها البلدان الاسلامية — يتسبب فى مصاعب متزايدة لما على مدى الأجل الطويل ، حيث يقلل من قدرتها على التنمية ومن ثم ينفذ فى فجوة التخلف Under development Gap . فالبلدان النامية تحصل على ما تهد من سلع استهلاكية او آلات ومعدات انتاجية من البلدان الصناعية بأسعار متزايدة بالنسبة لأسعار منتجاتها من السلع الأولية . أو بعبارة أخرى فان البلدان النامية تبادل سلمها الأولية بأسعار متناقصة نسبيا على مدى الزمن الطويل .

#### العلاقات الاقتصادية الحالية بين البلدان الاسلامية :

ومن المؤسف ايضا ان نجد ان البلدان الاسلامية مفككة او شبه مفككة بينما هى تقاس من حدة التخلف الاقتصادى ومشاكل التجارة الخارجية التى سبق ذكرها . فمن واقع الاحصائيات المتاحة عن حقبة السبعينات وبداية الثمانينات يلاحظ ان المعاملات التجارية لاي بلد اسلامية مع مجموعة البلدان الاسلامية الأخرى لم تحتل سوى نسبة صغيرة من تجارتها الخارجية اجمالا ، وهناك بعض استثناءات قليلة جدا من هذه القاعدة . انظر الجدول رقم (٤)

ويتضح اجمالا ضعف تيار التجارة بين البلدان الاسلامية بالمقارنة بالتجارة الخارجية لهذه البلدان مجتمعة . ففى غالبية الحالات كانت نسبة تجارة البلد الاسلامى مع مجموعة البلدان الاسلامية الأخرى تتراوح بين ٥٪ — ١٥٪ من اجمالى صادراته او وارداته مع العالم الخارجى . وفى الحالات القليلة التى ارتفعت فيها التجارة بين البلدان الاسلامية كنسبة مئوية أو كقيمة لعبت تجارة البترول — تصديرا أو استيرادا — الدور الاكبر . وبالرغم من تحسن هذه الأوضاع فى النصف الاول من الثمانينات الا ان الصورة العامة لم تتغير بعد كما يتضح من الجدول (٤) :

للدفع التجارة بين مجموعة البلدان الإسلامية حسب عشرة

سبا عربيا

[illegible]

١٩٩٥

المجلد الثاني - الإحصاءات العامة - ١٩٨٠ - ١٩٨١

## العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية في مرحلة انتقالية

يتضح لنا مما سبق أمر الواقع المؤلم الذى نعاصره كبلدان إسلامية في مجال علاقاتنا الاقتصادية الخارجية ، وكذلك وضع التفكك الاكبر اهلما والذي نواجهه على مستوى العلاقات الاقتصادية القائمة بيننا . والسؤال الذى يطرح نفسه مباشرة الآن هو : ما العلاج ؟ ولأكثر من سبب لا أعتقد ان العلاج الإسلامى الشامل يمكن ان يطبق على حالة البلدان الإسلامية في ظروفها الراهنة دفعة واحدة . فلا بد أولا من تصحيح الاختلالات القائمة في النشاط الاقتصادى الخارجى للبلدان الإسلامية باقصى قدر ممكن مع الاعتماد على مفهوم اسلامى سليم لهذه العملية التصحيحية . ثانيا لا بد من التمهيد فكريا واجتماعيا واقتصاديا لقبول العلاج الإسلامى الشامل في مجال العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية والذي يتحقق بارساء السياسة التجارية على القواعد التى سبق وتكلمنا عنها . فمما يؤسف ان هذه البلدان قد ورثت صفتها الإسلامية منذ زمن بعيد ولكنها لم تكن عند مستوى هذه الصفة لا في القرون الأخيرة السابقة ولا في سنوات القرن الحالى . ومن اجل هذا لا بد من افتراض « مرحلة انتقالية » بين الوضع الراهن للعلاقات الاقتصادية للبلدان الإسلامية والوضع المنتظر مستقبلا في ظل ظروف افضل نستعين فيها استعانة كاملة بالإسلام فكرا وعملا في مجابهة مشاكل علاقاتنا الاقتصادية وفي تنميتها .

### تصحيح اختلالات النشاط الاقتصادى الخارجى للبلدان الإسلامية :

ان اهتمامنا الآن سوف يتركز على بحث كيفية تصحيح الاختلالات ، على اساس ان هذه العملية حينما تتم على اساس مفهوم اسلامى سوف : ( ا ) تنزل اوضاع اقتصادية غير مرغوبة اسلاميا ، ( ب ) تدعم العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية بشكل مباشر وغير مباشر ، وبالإضافة الى ذلك ( ج ) تمهد تلقائيا للوضع المرغوب بعد المرحلة الانتقالية .

لعل من المفيد في بداية التحليل هنا القول بإمكانية تقديم سياسات واقتراحات لعلاج مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان الإسلامية تركز نظريا على

وضعها كبلدان نامية ، وما يصلح لهذه يصلح لها بشكل عام . فمن ذلك مثلا اقتراح انتهاء وضع الاعتماد المتطرف على صادرات سلعة أو سلعتين من السلع الأولية وذلك بتمية انواع جديدة من الصادرات التي يمكن تسويقها في العالم الخارجى . أو اتباع استراتيجيات التوجه الى الداخل *Inward-Looking Strategies* ( بدلا من ذلك ) بتمية صناعات بدائل الواردات وتقليل الاعتماد على الخارج بشكل عام . وهناك ايضا اقتراحات أخرى مثل تكتل البلدان المنتجة للسلع الأولية في مواجهة البلدان الصناعية المتقدمة على غرار نموذج الوبك OPEC . أو انشاء صناديق احتياطى لتنظيم تسويق السلع الأولية في السوق العالمى والعمل على استقرار اسعارها أو دخول منتجاتها .

منتجاتها .

ولقد قدمت فعلا بعض انواع هذه السياسات في الواقع العمل للبلدان الاسلامية على اساس انها ضرورية لا غنى عنها في البداية . ولكننى اعتقد اعتقادا جازما ان هذه السياسات لا يمكن ان تعالج احتلال النشاط الاقتصادى الخارجى للبلدان النامية « الاسلامية » علاجا جذريا لانها ببساطة تفقر الى المفهوم الاسلامى .

ان « المفهوم الاسلامى » في هذا الشأن يتركز في رأينا على قاعدتين اساسيتين :

الاولى : انتهاء وضع « التبعية الاقتصادية » للعالم الخارجى وتصفية جميع ما ترتب عليها من آثار اقتصادية في البلدان الاسلامية على مدى قرن ونصف من الزمان تقريبا .

الثانية : تحديد اهداف التجارة الخارجية لكل بلد اسلامى بما يكفل التوجه الى دفع عملية التنمية الاقتصادية داخليا وفقا للنهج الاسلامى ، وتنشيط المبادلات مع البلدان الاسلامية الأخرى .

وسوف يلاحظ من التحليل ان القاعدتين متماستين تماما بمعنى أن العمل على انشاء احدهما يتطلب وجود الأخرى كما يساهم في تقويتها ايضا .

اما وضع « التبعية الاقتصادية » فانه لا يلحق اطلاقا بابناء الامة الاسلامية في اى بلد من بلدان العالم . فالحق سبحانه وتعالى لا يرضى لمن وجه اليهم الخطاب كنتم خير امة اخرجت للناس ( ١١٠ — آل عمران ) ان يكونوا يستضعفون في الارض تابعين للامم التى كفرت من اهل الكتاب والمشركين . لقد فرضت التبعية فرضا على البلدان الاسلامية في ظروف ضعفها الشديد حينما تم احتلالها عسكريا أو وضعها تحت الحماية أو الانتداب من قبل القوى الاستعمارية الغربية في القرن الماضى . هذه القوى التى لم تكن في حقيقة الأمر سوى امتداد طبيعي للحملات الصليبية المموجة على البلدان الاسلامية منذ عدة قرون مضت والتي احبطت حينذاك بفضل تماسك المسلمين .

ولقد تعرضنا في البداية لاسباب نشأة التبعية الاقتصادية ولاسباب استمرارها الى الآن في البلدان الاسلامية — كما هو الحال في البلدان النامية عموما — بالرغم من انقضاء فترة ليست قصيرة على تحقيق الاستقلال السياسى . ولعل من اهم اسباب استمرارها كما ذكرنا تلك « التبعية الفكرية » التى تكونت خلال فترة التبعية السياسية والاقتصادية ثم استمرت بسبب الوهم السائد لدى الكثير من المثقفين بثقافات غربية ولدى الحكام بأن التمسك بأهذاب الحضارة الغربية يحمل أسس التقدم والترقى . وتستطيع أن تلاحظ من جانب هؤلاء اعجابا مفرطا بالعلماء الغربيين وفلاسفة وأدباء الغرب ورجال الاقتصاد والسياسة عندهم . بل أن بعض الحكومات في البلدان الاسلامية لن تقدم على وضع سياسات جديدة أو مشروعات حيوية قبل استشارة خبراء من الغرب . وفي بعض حالات البلدان الاسلامية ظهرت شخصيات سياسية هامة تنادى بالتخلص من هذا الاتجاه ولكن لشديد الأسف أن بعضها كان متوجها الى تقديس ( وليس مجرد أعجاب ) الأنظمة الاشتراكية كأنظمة بديلة علما بأن هذه لاتقل سوءا بل تزيد في جورها بالألحاد وبناء حياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على أساسه .

هذا كله مما يرفضه الاسلام رفضا باتا . فالأثم الكافرة والمشركة مهما بلغت من تقدم وازدهار مادية لايقندى بها اطلاقا ... لا بأنظمتها الاقتصادية ولا بطرق حياتها الاجتماعية . كما لايليق ولا يتناسب مع ابناء الامة الاسلامية ان يأخذوا منهاج



تفكيرهم أو يقيموا حياتهم على أساس أقوال أو أعمال فلاسفة أو رجال اقتصاد أو اجتماع ... الخ ممن لا يمتنون بصلة الى الاسلام ولا يحبون الله ورسوله ﷺ . يقول الله سبحانه وتعالى « لا تحمد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ... الخ » الآية ٢٢ من سورة المجادلة . ويقول « ومن الناس من يتخذ من دون الله عدداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب ان القوة لله جميعا وإن الله شديد العذاب (١٦٥) إذ تراءى الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب (١٦٦) ( البقرة ) ويقول الامام الرازى في تفسير الآية ١٦٥ اختلوا في المراد بالانداد » فالقول الأول أنها الاصنام .... « وثانيهما أنهم السادة الذين كانوا يطيعونهم فيحلون لمكان طاعتهم ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ، عن السدي والقائلون بهذا القول رجحوا هذا القول على الأول من وجوه ... وأحد هذه الوجوه « ان الله تعالى ذكره بعد هذه الآية ( إذ تراءى الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ) وذلك لائلاق الابع من اتخاذ الرجال اندادا وامثالا لله تعالى ، يلتزمون من تعظيمهم والانتقاد لهم ما يلتزمه المؤمنون من الانتقاد لله تعالى ..... ونقول ألم تكن التبعة الفكرية سببا في استيراد الخمور والافلام السينائية الفاسدة مثلا في البلدان الاسلامية وتحليل الرها في المصارف القائمة فيها ، والى أن يفضل اغنياء المسلمين ابداع أموالهم في المصارف الغريبة الشهيرة لأنها أكثر « أمانا » ، وكذلك الاستئجار في مشروعات « عالية الربحية » داخل البلدان الغريبة بدلا من المخاطرة بها في استثمارات قليلة العائد نسبياً داخل البلدان الاسلامية النامية. ألم تؤدي التبعة الفكرية الى تفضيل المستولنين في داخل معظم البلدان الاسلامية لنهضة الارتباط بالاسواق الأوروبية والأمريكية وأحيانا بأسواق الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية أو الصين بدلا من التفكير في توثيق العلاقات الاقتصادية بالبلدان الاسلامية القريبة منهم ؟

#### استراتيجية اسلامية لتصفية التبعة الاقتصادية :

ان خطورة قضية التبعة الاقتصادية تستدعي وضع استراتيجية محكمة على أسس اسلامية لتصفيتها نهائيا من حياة البلدان الاسلامية ، ونفترض هنا مايلي :

(١) لابد من حل جذرى لانهاء وضع الاعتماد المتطرف من جانب البلدان الاسلامية على انتاج وتصدير سلعة أو سلعتين من السلع الأولية لاسواق البلدان المتقدمة صناعيا، وخاصة في الحالات التي ظهر فيها بوضوح ركود الطلب الأجنبي وتدهور شروط التبادل في الأجل الطويل . والحل الجذري لن يتحقق سريعا ولكنه يتحقق بالتأكيد مع عملية تحويل تدريجي للموارد الاقتصادية المتاحة من النشاط الأول الى أنشطة اقتصادية جديدة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لمنهج اسلامي . فمثلا يتم الاستثمار في البداية وفقا لهذا المنهج في مجالات اشباع الحاجات الاساسية لجمهور الناس مثل انتاج الغذاء والكساء الشعبي وبناء المساكن الشعبية الخ ... ثم بعد ذلك في بناء صناعات انتاجية تخدم أهداف التنمية في الأجل الطويل ، وصناعات حربية لكي تكسب البلد قوة في المحيط الدولي .

ولا شك أن انخفاض حجم صادرات السلع الأولية التقليدية سوف يؤثر في مكسبات النقد الأجنبي وسيكون ذلك واضحا في البداية . ولكن يقابل ذلك توفير مدفوعات النقد الأجنبي المخصصة لاستيراد الغذاء ، وكذلك ضغط الواردات من السلع الاستهلاكية البذخية الى ادنى حد ممكن ، وهذان بندان لهما اهميتهما في واردات البلدان الاسلامية حاليا .

وتبني الإشارة الى خطأ قد يرتكب في الخلط بين الأنشطة الأولية التقليدية التي ترتبط بالتبعية للخارج والتي تحيط بها ظروف الركود النسبي وعدم الاستقرار في السوق العالمي وبين الأنشطة الأولية بصفة عامة . فمن الممكن بالطبع ان تكتشف البلدان الاسلامية ان من الممكن الاستفادة ببعض أنواع غير تقليدية من السلع الأولية ظهرت لها ميزات نسبية في السوق الخارجي في اكتساب بعض النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية داخليا . كل مايلزم في هذه الظروف هو الحذر من الوقوع في خطأ الاستمرار في الحفاظ على أو تنمية أنشطة أولية اذا تغيرت ميزات النسبية في السوق الخارجي .

ومع ذلك فان الاعتقاد هنا هو ان استراتيجية التوجه للداخل Inward-Looking Strategy أفضل لها من التوجه الى الخارج Outward-Looking

في مرحلة تحولها التدريجي من الاعتماد على الأنشطة التقليدية المرتبطة بالأسواق الخارجية والاتجاه بمواردها الاقتصادية الى الاستثمار وفقا لأولويات النهج الاسلامي في التنمية . فمثل هذه الاستراتيجية المقترحة سوف تضمن لنا الى حد كبير سلامة المسيرة في اتجاه تحقيق هدفين معا : انتهاء التبعية وتحقيق التنمية على أسس اسلامية .

(٢) تشجيع المشروعات الاستثمارية الاسلامية المتعددة الجنسية Multi-national Islamic Investment ventures في مجالات انتاج بدائل للواردات من السلع المصنوعة داخل أى بلد من بلدان المجموعة الاسلامية . وسوف يسهم هذا بشكل مباشر في خفض الاستيراد من البلدان الصناعية المتقدمة . وكلما انخفض الاستيراد من هذه البلدان كلما قلت الحاجة أيضا الى تصدير السلع الأولية اليها . ذلك لأن زيادة الواردات بشكل مستمر من البلدان الصناعية المتقدمة كانت ومازالت تمثل أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار حاجة البلدان الاسلامية ( وكذلك بقية البلدان النامية ) الى انتاج وتصدير السلع الأولية اليها حتى تحت شروط تبادل تجارى مستمرة في التدهور . فصادرات السلع الأولية كانت ومازالت تمثل المورد الرئيسى للنقد الأجنبي الذى يمكن استخدامه في استيراد الحاجات من السلع المصنوعة .

وينبغى علينا أن نتذكر ان للتبعية الاقتصادية نشأت في عصر الاستعمار بقوة الاستثمارات الغربية الضخمة في مجالات النشاط الأولى . ومن هنا نهى من المشروعات الاستثمارية الاسلامية في مجالات النشاط الصناعي داخل البلدان الاسلامية أن تلعب دورا هاما في إخليص هذه البلدان من التبعية كذلك . وتجدر الإشارة الى الدور الهام الذى يمكن أن تقوم به البلدان الاسلامية المنتجة للبترول في هذا الشأن حيث تستطيع أن تستثمر في مجالات بدائل الواردات في البلدان الاسلامية الأخرى تحت أى شروط تجدها ملائمة لضمان مصالحها ويتفق عليها . ومثل هذه الاستثمارات تعتبر من وجهة النظر الاسلامية أفضل بشكل لايقبل الشك من البديل الآخر وهو ايداع فوائض الأموال البترولية في بنوك البلدان الغربية حيث يستفاد بها على سبيل التأكد في تحقيق مزيد من الرفاهية لهذه البلدان

المقدمة . وهذه الخطوة فى حالة نجاحها سوف تكون ضربة قاصمة للتبعية الاقتصادية فى بلداننا الاسلامية .

(٣) تشجيع قيام المصارف الاسلامية بكافة الطرق المباشرة وغير المباشرة وحفزها على المساهمة فى تمويل القطاع الصناعى الحديث مع الاهتمام خصوصا بقضية المشروعات الصغيرة فيه حيث يمكن أن تقوم هذه بدور هام فى عملية التنمية . وبالإضافة الى النشاط الصناعى الحديث يمكن للمصارف الاسلامية أيضا ان توجه للمساهمة فى أنشطة غير تقليدية .

واتساع أعمال المصارف الاسلامية يساهم تدريجيا فى عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية المرتبطة بالتبعية الاقتصادية الى أنشطة حديثة ترمى قاعدة الاستقلال الاقتصادى وتدفع عجلة التنمية . ومن المتوقع فى هذه الظروف أن تقلص أعمال المصارف الرهوية تدريجيا ، والتي ساهمت مساهمة فعالة منذ عصر الاستثمار والاستثمارات الأجنبية الضخمة فى تمويل عمليات تصدير السلع الأولية الى البلدان الصناعية واستيراد منتجاتها منها وكذلك فى اجراء التحويلات المصرفية اللازمة للمستثمرين الأجانب ومدهم بالتسهيلات الائتمانية فى مجالات نشاطهم .

وأن من المؤسف حقا أن نجد بعض البلدان الاسلامية حتى وقتنا الحاضر تفتح أبوابها لفروع المصارف الأجنبية مع إعطائها بعض الميزات الخاصة . هذا بالرغم مما يعلمه الجميع ان مصالح هذه المصارف الأجنبية تقوم على تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدان الضيقة والبلد الأم حيث مراكزها الرئيسية . هذا بالإضافة الى استفادة هذه المصارف من مدخرات النقد الأجنبى للمواطنين الذين يثقون فى الأجهزة المصرفية الغريبة ( من مظاهر التبعية ) فتقوم بتحويلها الى مراكزها الرئيسية فى البلدان الصناعية المتقدمة بينما تحرم البلدان المضيفة منها .

والواقع أنه ينبغى التشريع بشكل حاسم ضد المصارف الرهوية داخل البلدان الاسلامية سواء كانت هذه المصارف وطنية أم أجنبية ... هذه الخطوة لابد من اتخاذها فى مرحلة ما . من مراحل نمو المصارف الاسلامية فى سبيل تحقيق الهدف الأساسى المطلوب .

(٤) كما أن التبعة الاقتصادية قد تحققت في ظروف املاء سياسة الحماية التجارية — Free Trade تارة ثم سياسة التفضيل الامبريالي Imperial Preferenc تارة أخرى على البلدان الاسلامية اهان استعمارها فان جزوا لايتجرأ من انهاء أوضاعها في عصرنا الحاضر يتطلب اعتناق سياسة تجارية اسلامية . وسوف نتكلم فيما بعد عن الملاح الرئيسة لهذه السياسة ولكننا نرد أن نشير الآن الى أن فلسفتها الاساسية يمكن أن تستمد من نظام العشور الذي وضعه عمر بن الخطاب رضی اللہ عنہ .

(٥) يقتضى الأمر أيضا عدم دخول أى بلد اسلامى أو استمراؤه في أى تنظيمات أو اتفاقيات تجارية دولية بهم بها معاملة البلدان غير الاسلامية معاملة المثل أو معاملة أفضل من البلدان الاسلامية حيث أن هذا لايمكن ان يتفق مع المنهج الاسلامى اطلاقا . وكذلك ينبغي لای بلد اسلامى ان لايتدخل ( أو يستمر ) في أية اتفاقيات أو تنظيمات تجارية دولية يقصد بها تقوية الانتاء والعلاقات الاقتصادية مع البلدان الصناعية المتقدمة . مثال اتفاقيات الانتاء الى السوق الأوربية المشتركة . فاحدى النظريات الحديثة في التجارة الدولية تقرر أن العلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية تسفر غالبا في غرر صالح الأخيرة ( راجع نظرية ميردال Myrdal في الأمر المعاكس للتجارة الدولية ( Back-wash Effect ) ، وأنه من غير المتوقع ان تغور الانفاقيات بين الطرفين شيئا من هذا الأمر بل هي غالبا تؤدي الى زيادة تبعية الطرف الأضعف للأقوى .

أما عن تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية فان السبيل الى تحقيقها هو المسك بالأربع قواعد التى تكلمنا عنها في رسم سياسة التجارة الخارجية لدى كل بلد من هذه البلدان . وسوف يؤدي هذا تلقائيا الى تحقيق أكبر قدر من التعاون الاقتصادى بين البلدان الاسلامية ، كما أنه يؤدي نهائيا الى تحقيق « التكامل » بين هذه البلدان .

الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية منذ ١٩٦٩ :

تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي في ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩ تحقيقاً لرغبة عدد كبير من الدول الإسلامية في احياء روح الوحدة وتقوية التعاون فيما بينها على جميع المستويات . ومنذ ذلك التاريخ بذلت جهود متتابة هادفة الى تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول الاعضاء في المنظمة مع الأخذ في الاعتبار اختلاف ظروف هذه الدول ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . وفيما يلي نعرض ما تم انجازه من اعمال في سبيل تحقيق اهداف التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية .

#### أولاً : انشاء المؤسسات المتخصصة :

تم انشاء بعض المؤسسات المتخصصة لاداء خدمات معينة للدول الاعضاء وهذه هي (١) البنك الإسلامي للتنمية ISDB في جدة ، (ب) مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والتدريب للدول الإسلامية في انقرة ، (جـ) الفرقة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع في كراتشي ، (د) المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدار البيضاء ، (هـ) المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية في جدة ، (و) المركز الإسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث في دهاكا .

وفيما يلي نبذة مختصرة عن نشاط اهم هذه المؤسسات :

##### ( ١ ) البنك الإسلامي للتنمية :

تم توقيع الاتفاق المنشئ للبنك في اغسطس ١٩٧٤ بجمدة وذلك اثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي . وكان البنك في البداية يضم ثمانية وثلاثين عضواً زادوا بعد ذلك حتى بلغوا الآن ثلاثاً واربعين ، جميعهم من الدول الإسلامية<sup>(١)</sup> . وتحدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ٢٠٠٠ مليون دينار إسلامي . والدينار الإسلامي وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي . وبلغ رأسمال البنك المكتتب فيه الى نهاية ١٩٨٤ مبلغ ١٧,١٨٥٠ (١) من بين هذه الدول فلسطين .

مليون دينار اسلامى يدفع عمليات قابلة للتحويل . اما عن هدف البنك فيتمثل في تنمية الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء والمجتمعات الاسلامية وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية ( فالبنك لا يتعامل بالفوائد اطلاقاً ) وتحقيق هذا الهدف فإن البنك يقبل الودائع ويعمل على جذب الأموال بأية طريقة اخرى . ثم انه يعمل على توظيف موارده المالية بالمساهمة في رؤوس اموال المشروعات وتقديم القروض غير الربوية للمؤسسات والمشروعات الانتاجية الخاصة والعامة في الدول الاعضاء ، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في اشكال اخرى لاغراض التنمية . ومن ذلك فان البنك يقوم بالاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية Infra-Structure الاقتصادية والاجتماعية . وكذلك فان البنك يعمل على انشاء وتشغيل صناديق خاصة لاغراض محددة وبخاصة لمساعدة المجتمعات الاسلامية في البلدان غير الاعضاء . ومن ناحية اخرى فانه يدخل في عمليات تمويل التجارة الخارجية للدول الاعضاء ويعمل على تنمية هذا النشاط . كما يقدم البنك انواع من المساعدات الفنية ويوفر وسائل التدريب للمستفيدين في مجال التنمية ، ويقوم بالابحاث اللازمة لممارسة انواع النشاط الاقتصادي والمالى والمصرفى في الدول الاسلامية طبقاً للشريعة الاسلامية .

والجدول رقم (٥) يبين نشاط البنك موزعاً حسب العمليات المختلفة التى قام بها في الدول الاعضاء اجمالاً وتفصيلاً بملايين الدينارين الاسلاميه حتى نهاية ١٩٨٤ . وقد بلغ اجمالى العمليات التى قام بها البنك في مجالات الاقتراض والمساهمات في رأس مال الشركات ، وعمليات التأجير والمشاركة في الارباح والمساعدات الفنية للدول الاعضاء حتى نهاية ١٩٨٤ مبلغ ١٠٨٤,٨٩ مليون دينار اسلامى . فاذا أضفنا إلى ذلك تمويل التجارة الخارجية للدول الاعضاء الذى بلغ حتى نفس التاريخ ٢٨١٠,٨٦ مليون دينار اسلامى نجد ان اجمالى نشاط البنك قد بلغ ٣٧٩٥,٧٥ مليون دينار اسلامى حتى نهاية ١٩٨٤ . ( حوالى ٤٣٦٥,١١ مليون دولار امريكى ) ورغم ان ذلك المبلغ يسد نسبة محدودة جداً من احتياجات التمويل الخارجى للدول الاعضاء فان نشاط البنك يعد خطوة ايجابية على الطريق الصحيح . ولكن لابد من العمل على تنمية موارد البنك لتمهيلة حتى

( ٥ ) الميزانية

العمليات المحصلة موزعة حسب الدول ونحوها

حتى آخر عام ١٤٠٤ هـ

رقم	الدولة	السود	وكن في	ماتر	مستوفى	مستوفى	المستوفى
١	لشركة الأردنية العامة	١٤,٠٠	١٤,٠٠	٥٨,٧٧	-	٠,١٩	٩٨,٦٤
٢	جورجيا العامة	-	-	-	-	-	-
٣	مملكة الإمارات العربية المتحدة	-	٧,٩٠	١٢,٩٢	٥,٢٢	-	٢٥,٧٦
٤	الجمهورية التونسية	٨,٠٠	١٥,٣٦	٨,٥٦	-	-	٢١,٩٢
٥	جمهورية أوغندا	٥,٥٦	-	٩,٠٠	-	١,١٦	١٦,٧٥
٦	جمهورية باكستان الإسلامية	١,٢٥	١٢,٦٦	٦٨,٢٢	-	-	٩٢,١٤
٧	مملكة البحرين	-	٢,٠٥	-	-	-	٢,٠٥
٨	جمهورية بنغلاديش الشعبية	٢٢,٦٠	٥,٢٨	٢٧,٩٨	-	-	٥٧,٥٦
٩	جمهورية بنين	-	-	-	-	-	٠,٩٥
١٠	مملكة بوتسوانا	٤,٤٩	٥,٤٧	٢,٥٦	-	١,٢٦	١٢,٧١
١١	الجمهورية الكاميرونية	٧,٥٥	١٢,٤٥	١٠٧,٤٥	-	٢,٠٥	١٢٥,٦٥
١٢	جمهورية كينيا	٥,٠٠	-	-	-	-	٥,٠٠
١٣	الجمهورية الفرنسية	١٦,٢٥	٢٥,٩١	١٢,٠٧	-	-	٤٨,٢٢
١٤	جمهورية كينيا	٥,٠٠	-	-	-	-	٥,٠٠
١٥	جمهورية كينيا	-	-	-	-	٠,٩٠	٠,٩٠
١٦	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٥,٩٤	-	-	-	-	١٥,٩٤
١٧	جمهورية جزر القمر الإسلامية الديمقراطية	٢,٢٢	-	-	-	١,٤١	٣,٦٣
١٨	جمهورية كينيا	٥,٩٠	-	-	-	٠,٥٠	٦,٤٠
١٩	لشركة الموانئ البحرية	-	-	-	-	-	-
٢٠	جمهورية السنغال	٢٠,١٥	١٥,٢٢	٩,٢٠	-	٢,٩٦	٤٧,٧١
٢١	جمهورية السودان الديمقراطية	١٢,٠٠	٢,٩٠	-	-	-	١٤,٩٠
٢٢	الجمهورية العربية السورية	١٤,٦٥	-	-	-	-	١٤,٦٥
٢٣	جمهورية سوازيلاند	٢,٠٠	-	-	-	١,٤٧	٣,٤٧
٢٤	جمهورية إسرائيل الديمقراطية	٨,٩٠	٤,٠٠	-	-	٠,٥٥	١٣,٤٥
٢٥	الجمهورية العراقية	١٤,٧١	-	-	-	-	١٤,٧١
٢٦	سلطنة عمان	١٢,٥٠	٧,٠١	٢٨,٩٦	-	٠,٢٤	٤٨,٤٦
٢٧	جمهورية ليبيا	٨,٧٧	٤,٠٧	٩,١٥	-	٠,١٩	١٦,٤٨
٢٨	جمهورية ليبيا	-	-	-	-	-	١٦,٥٦
٢٩	لشركة	-	-	-	-	٠,١٦	٠,١٦
٣٠	مملكة قطر	-	-	-	-	-	-
٣١	جمهورية قطر	١٥,٧٢	١٢,٧٦	-	-	١,٠٠	٢٩,٤٨
٣٢	مملكة الكويت	-	-	-	-	-	-
٣٣	الجمهورية اللبنانية	٧,١٥	-	-	-	٠,٠٩	٧,٥٢
٣٤	الجمهورية العربية السورية	-	-	٢٩,٠٥	-	-	٢٩,٠٥
٣٥	جمهورية مالي	١٢,٨١	٢,٦٥	-	-	١,١٢	١٦,٥٨
٣٦	مملكة مالايا	٢٢,٦٥	١٠,٨٥	-	-	-	٣٣,٤٥
٣٧	جمهورية مالايا	١,١٧	-	٥,٢٤	-	٠,١٩	٧,٢٠
٣٨	جمهورية مصر العربية	١٠,٢٠	-	-	-	-	١٠,٢٠
٣٩	لشركة المغربية	١٢,٠٠	٢٦,٠٨	٢,٥٢	٢,٠٦	-	٤٢,٦٦
٤٠	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٢٨,٢٢	٧,٩٧	١٢,١٢	-	١,٢٠	٤٩,٢٢
٤١	جمهورية النمسا	٢٠,٩٠	٩,٧٧	-	-	٧,٤٨	٣٨,١٠
٤٢	الجمهورية العربية اليمنية	١٢,٠٠	١,٢٠	١٢,٥٥	-	٢,٨٥	٢٥,٤٠
٤٣	جمهورية اليمن الديمقراطية	١٢,٢٠	-	-	-	٠,٧٦	١٢,٩٦
المجموع							
		٣٩٤,٢٤	٢٥٠,٢٠	٤٠٩,٢٤	٧,٢٢	٢٦,٧٠	١٠٨٤,٩٦

٥٠ يمثل المبالغ المدفوعة

٥٥ يمثل المبالغ المدفوعة

المجموع = المبالغ المدفوعة + المبالغ المدفوعة = ١٨



يتمكن من اداء الدور المنوط به . وقد أجرى البنك في عام ١٩٨٤ دراسات بشأن تقدير احتياجاته من الموارد حتى عام ١٩٩٥ فوجد انه في ظل معدل معتدل نمو عملياته المختلفة وأخذاً في الاعتبار احتياجات الدول النامية الاعضاء في البنك وظروف التضخم ، سيواجه فجوة موارد تبلغ في مجموعها نحو إحدى عشر بليوناً من الدينارات الاسلامية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٥<sup>(١)</sup> . ومن هنا تتضح ضرورة اتخاذ خطوات ايجابية لتنمية موارد البنك المالية بالطرق المختلفة خلال السنوات القادمة حتى يستطيع ان يؤدي دوره .

ومن ناحية أخرى اجتهد البنك الاسلامي للتنمية في اقامة علاقات قوية مع البنوك الاسلامية داخل الدول الاعضاء ، حيث يجمعه معها هدف مشترك الا وهو العمل على معالجة مشكلة التمويل في ظروف التنمية وداخل اطار الشريعة الاسلامية . واستطاع البنك الاسلامي للتنمية عن طريق برنامج اودائع الاستثمار ان يجتذب موارد مالية من بعض البنوك الاسلامية لاستخدامها في تمويل التجارة الخارجية . كما يحاول البنك بالتعاون مع هذه البنوك الاسلامية استحداث طرق جديدة لتنمية مصادر التمويل وذلك من اجل المساهمة بقدر اكبر في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٢)</sup> .

وكما سبق ان ذكرنا في صفحات سابقة فإن تنمية العمل المصرفي الاسلامي على مستوى الدول الاسلامية واحلاله محل النشاط المصرفي الربوي سوف يسهم مباشرة في كسر حلقة التبعية للعالم الخارجي وذلك بتنمية الانشطة الاكثر ملائمة لظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودون الوقوع في مزالق الديون الربوية واعباؤها الثقيلة . اما في المدى الطويل فان قوة النشاط المصرفي الاسلامي واتساعه سوف تؤكد وتضمن الاستقلال والتقدم الاقتصادي للدول الاسلامية جميعاً .

(ب) مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والتدريب للدول الاسلامية

بدأ المركز نشاطه في ١٩٧٨ تبعاً لقرار منظمة المؤتمر الاسلامي ، واتخذ له مقراً في انقرة بتركيا . وقد استطاع المركز بعد تأسيسه ان يقوم بجمع وتقييم الكثير من

(١) البنك الاسلامي للتنمية ، التقدير السنوي التاسع ، جلد ١٤٠٤ هـ ، ص ٦٣ .

(٢) انظر التقرير السابق للبنك ص ٥٨ .

الاحصاءات والمعلومات في المجالات الاقتصادية على نطاق العالم الاسلامى . وذكر تقرير الادارة في ١٩٨١ ان المركز قد قام باجراء دراسات حول التجارة الخارجية في الدول الاعضاء وكيفية التعاون لرفع مستوى التبادل بينها . وتضمنت الدراسات المذكورة بحث اوضاع التعريف الجمركية والاتفاقيات التجارية اللازمة لدعم التجارة الخارجية الاسلامية<sup>(١)</sup>.

وجاء في التقرير المشار اليه سابقاً انه مما يعوق مركز انقرة عن اداء مهامه العلمية الهامة عدم انتظام مدفوعات الدول الاعضاء المالية للمركز ، والنقص في كوادرات البحث العلمى اللازمة له وتأخر الحكومة التركية في تبيئة مقر دائم له في مدينة انقرة .

### (ج) الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع :

تأسست تبعاً لقرار المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية بفاس في ١٩٧٩ واتخذ مقراً لها بمدينة كراتشى في باكستان . وتهدف الغرفة إلى تنمية التعاون وتشجيع التبادل التجارى بين الدول الاسلامية الاعضاء ووضع التوصيات لحماية المصالح التجارية للعالم الاسلامى ، وتشجيع الدول الاعضاء على منح شروط تفضيلية لبعضها في تبادلاها التجارى معاً ، وتبادل الخبرات في مجال التجارة ، والعمل على حسم المنازعات التجارية ، وتنظيم الاسواق التجارية والمعارض ، والسعى لانشاء « المجموعة الاسلامية » . والمعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى ان نشاط الغرفة كان قاصراً جداً حتى عام ١٩٨٢<sup>(٢)</sup> .

### ( د ) المركز الاسلامى لتنمية التجارة بالدار البيضاء :

تقدم فريق من الخبراء في جدة في ١٩٧٩ باقتراح لانشاء مركز اسلامى لتنمية التجارة بهدف تدهيب واعادة توزيع المسئولين الاكفاء في اساليب تحسين التجارة والتسويق وكذلك القيام بالبحاث التسويق ودراسات الجدوى اللازمة لتقدير

(١) منظمة المؤتمر الاسلامى ومركز انقرة خلال ثلاث سنوات ١٩٧٨-١٩٨١ منشورات المنظمة، ص ٢

(٢) انظر : هاشم ابراهيم محمد الطيب ، التجارة الخارجية بين بلدان العالم الاسلامى ، رسالة ماجستير . جامعة أم القرى - مكة المكرمة - تحت الإشراف الاقتصادى للدكتور عبد الرحمن بى أحمد ،

ميكانيات التصدير والاستيراد بين الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي<sup>(١)</sup>. وفي عام ١٩٨١ ( ١٤٠١ هـ ) صدر قرار مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة بإنشاء المركز وأن يكون مقره في المملكة المغربية . أما أهداف ووظائف المركز فقد تحدت كآآى :

١ — تشجيع المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ، وجمع المعلومات ذات الطابع التجارى.

٢ — مساعدة الدول الأعضاء على تنسيق سياستها التجارية .

٣ — تشجيع الاستثمارات الموجهة نحو تنمية المبادلات التجارية<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ ان هذه الاهداف تختلف أو لا تعبر عن ما جاء في اقتراح لجنة الخبراء عام ١٩٧٩ وان فيها ازدواجية مع اهداف مركز انقرة .

وإى رأينا ان هدف هذه المؤسسات الثلاثة السابقة التى اقامتها منظمة المؤتمر الإسلامى فى انقرة وكراتشى والدار البيضاء واحد وينبغى ان يتركز أساساً فى القيام بالأبحاث العلمية الضرورية لتعزيز التعاون الاقتصادى وتنمية التجارة الخارجية للدول الإسلامية ، والعمل على إيجاد القنوات الملائمة عملياً لتنفيذ توصيات هذه الأبحاث فى ظل الالتزام بالشريعة الإسلامية ، وحث الدول الأعضاء على الالتزام بخطة عمل محددة . ولذلك ينبغى ان يكون هناك تنسيق مركزى بين هذه المؤسسات من قبل منظمة المؤتمر الإسلامى بحيث لا تزودج الاهداف ولا تتكرر الأبحاث بل يلتزم كل منها بعمل محدد مكمل وليس بديل للآخرين داخل اطار خطة محددة زمنياً واهدافاً . وهكذا فى تصورى يمكن ان يكون لهذه المؤسسات دور ايجابى وواضح فى تحديد معالم الطريق للدول الإسلامية الراغبة فى التخلص من ألتبعية الاقتصادية للشرق أو للغرب وتقوية نشاطها التجارى الإسلامى والعمل على مزهد من الاعتماد المتبادل بينها فى جميع المجالات الاقتصادية حتى تصل إلى مستوى التكامل الاقتصادى والوحدة الشاملة . لذلك يجب ان تؤخذ الأمور بمجدية اكتر حتى لا تتكرر الأبحاث من المؤسسات المذكورة وتتكرر مناقشتها فى المؤتمرات

(١) منظمة المؤتمر الإسلامى — تقرير لجنة الخبراء لإنشاء مركز اسلامى لتنمية التجارة بين الدول الأعضاء .

(٢) منظمة المؤتمر الإسلامى — منشورات المنظمة — القرار رقم ١٠/٣ — أى

المتعاقبة مع عدم الالتزام في النهاية بتوصياتها أو عدم الاعتماد عليها في وضع خطة عمل محددة لتحقيق الاهداف .

ثانيا : الاتفاقيات :

( ١ ) الاتفاقية الأولى :

تمت المصادقة على أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفنى والتجارى بين دول منظمة المؤتمر الاسلامى اثناء انعقاد المؤتمر الثامن لوزراء خارجية الدول الاسلامية . وبالنسبة للتعاون الاقتصادى فيتضمن انتقال رأس المال والاستثمار بين الدول الاعضاء وتشجيع المشروعات المشتركة التى تدعم التكامل الاقتصادى بينها والتعاون فى مجال تلبية احتياجات الغذاء على مستوى العالم الاسلامى . اما التعاون الفنى فيشمل تبادل الخبرات والقدرات الفنية بين الدول الاعضاء وانشاء مؤسسة للعلوم والتكنولوجيا المتقدمة<sup>(١)</sup> . وفيما يتعلق بالتعاون التجارى تنص الاتفاقية على : تطبيق معاملة تجارية متساوية وغير متميزة فيما بين الدول الاعضاء ، العمل على توسيع وتنمية المبادلات التجارية وذلك بتحرير التجارة سواء بتخفيض او ازالة العوائق الجمركية وغير الجمركية فى مجالات الاستيراد والتصدير من خلال اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة الاطراف ، ومعاملة الدول الاعضاء الاقل نموا معاملة خاصة طبقاً للظروف والأوضاع الخاصة بها . كما أوصت الاتفاقية بانشاء مراكز للتنمية التجارية بين الدول الاسلامية . واقامة معارض لعرض وتسويق منتجات البلدان الاسلامية والمشاركة فى المعارض الدولية .

ومن محاسن هذه الاتفاقية التى صادق عليها العدد اللازم من الاعضاء انها تفتح ابوابا واسعة للتعاون الاقتصادى والفنى بين الدول الاسلامية ولتحرير التجارة فيما بينها وتنميتها وذلك بدلا من الأوضاع الحمائية المترتبة السائدة والاجراءات المتشددة التى لا تأخذ فى اعتبارها اطلاقاً وحدة هذه الدول من حيث المبدأ ، أو ضرورة الاتجاه نحو تحقيق هذه الوحدة . ولا شك ان مصادقة الدول الاعضاء على

(١) البنك الإسلامى للتنمية ، القرار التاسع ص ٥٩ .

(٢) الاذانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادى والفنى والتجارى ، ١٩٧٧ .

هذه الاتفاقية تتم عن رغبة في تغيير الأوضاع التي لم تتغير منذ تحقيق استقلالها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن من جهة أخرى يؤخذ على هذه الاتفاقية اتباعها منهاجاً مماثلاً تماماً للاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف التي تعقد في اى مكان آخر في العالم لاجل مزيد من التعاون الاقتصادى وتحرر التجارة الدولية من القيود الحمائية بين مجموعة من الدول . فأين المنهج الاسلامى المتميز ؟<sup>(١)</sup> ولقد ذكرنا من قبل اربع قواعد اساسية لسياسة تجارة اسلامية ونرى ان هذه الاتفاقية غير ملتزمة الا بجانب من هذه القواعد .

### (ب) الاتفاقية الثانية :

تمت المصادقة على اتفاقية ثانية اثناء انعقاد المؤتمر الثالث عشر لوزراء خارجة الدول الاسلامية . وترسى هذه الاتفاقية المبادئ الاساسية لتشجيع انتقال رأس المال بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامى ، وهى تهدف إلى توفير الحماية اللازمة لمصالح المستثمرين ضد الاخطار غير التجارية التي قد تحدث في الدولة المضيفة . كما تعمل الاتفاقية على توفير الضمان لتحويل رأس المال وابوائاته الصافية نقداً دون ان يخضع المستثمر لاية معاملة تمييزية غير ملائمة . وكذلك توصى الاتفاقية باقامة مؤسسة اسلامية للتأمين على الممتلكات المستثمر فيها طبقاً للشريعة الاسلامية على مستوى الدول الاعضاء<sup>(٢)</sup> .

وكما يلاحظ فان هذه الاتفاقية تتجه بشكل مباشر الى تشجيع تحركات رؤوس الاموال والاستثمارات بين الدول الاعضاء وحماية هذه التحركات وتوفير الضمانات المناسبة لها والتأمين عليها وفقاً للشريعة الاسلامية . ونرى ان هذه الاتفاقية التي لم تأخذ بعد مجراها في التنفيذ العملى ( لعدم مصادقة العدد اللازم من الدول الاعضاء عليها )<sup>(٣)</sup> هامة جداً لتشجيع الاستثمارات الاسلامية المشتركة داخل الدول الاسلامية وقد سبق ان اقترحنا هذا في صفحات سابقة كخطوة ضرورية من اجل ازالة التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال والتقدم الاقتصادى والاجتماعى على اسس اسلامية .

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، النظر التاسع ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) المرجع السابق .

### ثالثاً : وضع خطة عمل للتعاون في مجال التجارة :

في مؤتمر « التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية » الذي انعقد في انقرة في نوفمبر ١٩٨٠ ، عرضت خطة عمل للتعاون الاقتصادي بين هذه الدول تناولت النشاط التجاري على النحو الآتي<sup>(١)</sup> :

- ١ — العمل على تنويع التجارة الخارجية للدول الإسلامية .
- ٢ — العمل على توسيع حجم التجارة باستخدام الطاقات الانتاجية العاطلة أو غير المستخدمة استخداماً امثلاً .
- ٣ — تشجيع التجارة الثنائية بين الدول الأعضاء .
- ٤ — دعم اوجه التنمية وتشجيع الصادرات بتدفق المعلومات وباجاد نظم مالية مناسبة .
- ٥ — توفير معاملة تجارية غير متميزة في تطبيق سياسات التجارة الخارجية .
- ٦ — توسيع وتطوير حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية باقامة المركز الاسلامي لتنمية التجارة ودعم الفرقة الاسلامية للتجارة والصناعة<sup>(٢)</sup> وتبادل السلع وتسهيل قيام المشاريع المشتركة في مجال تنمية التجارة والتخفيف التدريجي للعوائق الجمركية باتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف .
- ٧ — حصر نظم المعاملات المطبقة في الدول الإسلامية حتى يتسنى توحيدها بناء على المصالح المتبادلة مع الاخذ في الاعتبار المستويات المختلفة للتنمية ( خاصة في الدول الاقل تقدماً ) وذلك من اجل اقامة منطقة تجارية حرة في النهاية .
- ٨ — الاشتراك في المعارض والأسواق التجارية .
- ٩ — تسهيل تجارة العبور ( الترانزيت ) للدول الإسلامية التي لا تمتلك منافذ بحرية .

(١) انظر : منشورات المؤتمر الاسلامي ، مؤتمر التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية انقرة ، ١٩٨٠ ، وكذلك : هاشم ابراهيم محمد الطيب ، « التجارة الخارجية بين البلدان الإسلامية » ( مرجع سبق ذكره ) ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢) سبق الاشارة لهاتين المؤسستين .

والتعقيب الوحيد على هذه الخطة انها عبارة عن مجموعة مبادئ وتوصيات وانها تقتصر في صلبها الى مفهوم « خطة العمل ». فلم يكن في هذه الخطة ما يشير إلى خطوات محددة للتنفيذ خلال فترة معينة من الزمن أو انشاء هيئات معينة في الدول الاعضاء من أجل الاتصالات والتنسيق على المستوى الاسلامى الدولى ووضع التقارير الخاصة بالمثابرة والتنفيذ . ومرة اخرى فانها ايضا تقتصر إلى روح المنهج الخاص بالسياسة التجارية الاسلامية كما تصورناه من قبل .

وفي ١٩٨١ ( ١٤٠٨ هـ ) وافق مؤتمر القمة الاسلامى الثالث الذى انعقد في مكة على خطة عمل لتعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية . وتشمل هذه الخطة عشرة مجالات واسعة للتعاون الاقتصادى . وفى عام ١٩٨٢ وافق وزراء خارجية الدول الاسلامية في مؤتمرهم الثالث عشر على برنامج محدد لتنفيذ هذه الخطة ثم تصميمة بواسطة فريق من الخبراء المتخصصين في الشؤون الاقتصادية الاسلامية . وفى عام ١٩٨٤ اوصى مؤتمر القمة الاسلامى الرابع الذى انعقد في الدار البيضاء بان تعطى الأولوية في التنفيذ لستة قطاعات من العشرة الواردة في خطة العمل وهى : التنمية الزراعية والأمن الغذائى ، الصناعة ، العلوم والتكنولوجيا ، التبادل التجارى ، النقل والمواصلات ، والطاقة .

ولكن مازالت خطة العمل المذكورة تتمتع ربما بسبب اقتراحات القيام بالدراسات وعقد الاجتماعات الدورية لمناقشتها وكذلك بسبب عدم وجود استجابة كافية لمساهمة الدول الاعضاء فيها<sup>(١)</sup> .

ولا شك ان هذا الأمر الأخير في حد ذاته يعمل على افقاد خطة العمل حيويتها ومقدريتها على التطبيق . فعدم وجود الاستجابة الكافية من قبل الاعضاء في المساهمة في الخطة يعنى عملياً عدم الالتزام الكافى بها . ويؤخذ على خطة العمل الأخيرة انها لم تستفد من سليات الخطة الأولى التى دفعنا أو جعلتها تسير إلى عدم التنفيذ ابداً . فلماذا لم يكن هناك تقويم ونقد على خطة العمل التى اقترحت في مؤتمر انقرة ١٩٨٠ ثم بناء الخطة الثانية على أساسها : أى تضادى السليات

(١) البنك الاسلامى للتنمية : التقرير التاسع ص ٦٠

والتركيز على الإيجابيات . هل يمكن ان تقع كمجموعة من الدول الإسلامية فيما تقع فيه الدول النامية عموماً حيناً تشرع في شيء ثم تشرع في شيء آخر قبل ان تكمل الأول وهكذا ؟ كما اننى اتصور ان تركيز على عشرة قطاعات أو ستة قطاعات في آن واحد أمر غير واقعي . ومن الممكن بدلاً من ذلك التركيز في البداية على مشروعات معينة Specific Projects تتفق بدقة على أساس انها لها أولويات في المنهج الإسلامي للتنمية وتتميز بانها : (أ) تؤدي إلى اشباع الحاجات الأساسية ( مثل الحاجات الغذائية والكسائية واحتياجات الدفاع الضرورية ) لأغلبية سكان الدول الإسلامية ، (ب) تؤدي الى مزهد من الإعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول الإسلامية سواء في شكل تبادل خدمات عناصر انتاجية او مستلزمات انتاجية أو سلع نهائية بشكل مباشر أو غير مباشر ، (ج) تقلل من الاعتماد الاقتصادي على العالم الخارجى خصوصاً ما هو منه في حالة حرب أو عداة مع الدول الإسلامية . ومن جانب آخر ينبغي التحرك على خط آخر مواز لتطوير نظم التجارة والمدفوعات خطوة بخطوة في الاتجاه الذى يخدم المشروعات المعنية التى نبدأ بها .... كل ذلك في إطار خطة محددة المعالم اجمالاً وتفصيلاً يلتزم كل من يوقع عليها بان يتابع تنفيذها الى ان يتم تحقيق اهدافها خلال فترة معينة من الزمن .

---

(١) انظر : الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية والخدم الاجتهادي ، دكتور عبد الرحمن بصرى أحمد من مطبوعات المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى — جدة .



## فهرس المحتويات

### الصفحة

.....	مقدمة المؤلف	٣
.....	الفصل الأول : طبيعة الاقتصادات الدولية	٤
.....	أولاً : إمكانية تحرك عناصر الانتاج	٧
.....	ثانياً : السياسة التجارية	١٠
.....	ثالثاً : اختلاف النقود	١٢
.....	رابعاً : انفصال الأسواق	١٧
.....	الفصل الثاني : نظرية التجارة الدولية ( ١ )	١٧
.....	نظرية النفقات النسبية - ريكاردو	١٩
.....	مساهمة جون ستيوارت ميل	٢٢
.....	تطور صياغة النظرية	٢٣
.....	أولاً : ثبات النفقات النسبية	٣٣
.....	ثانياً : تزايد النفقات النسبية	٤٠
.....	ثالثاً : تناقص النفقات التعينية	٤٤
.....	ادخال تعدد السلع والبلاد في التحليل	٤٤
.....	أولاً : تعدد السلع بدلاً من سلعتين	٤٦
.....	ثانياً : افتراض تعدد البلاد	٤٩
.....	الفصل الثالث : نظرية التجارة الدولية ( ٢ )	٤٩
.....	معدل التبادل الدولي	٤٩
.....	تحليل ادجورث - مارشال	٥٧
.....	انتقاد التحليل السابق ( جراهام )	٥٨
.....	محنيات الطلب المتبادل في ظروف النفقة المتزايدة	

## الصفحة

٦٧	الفصل الرابع : نظرية التجارة الدولية ( ٣ )
٦٧	نظرية هكشر - أولين
٧١	انتقاد نظرية هكشر - أولين
٧١	أولاً : الاختلافات النوعية لعناصر الانتاج وصعوبات القياس
٧٧	ثانياً : اهمال النظرية لامكانية انتقال عناصر الانتاج دولياً
٧٩	ثالثاً : امكانية اختلاف الاساليب الفنية للانتاج
٨٠	• نتائج تحليل ليونتيف
٨٣	حول انتقاد نظرية المزايا النسبية

## الفصل الخامس : عوامل أخرى هامة تؤثر في قيام

٩١	التجارة الدولية ونموها
٩١	(أ) المواصلات والاتصالات
٩٥	(ب) الأذواق
١٠١	(ج) المعرفة الفنية - التكنولوجيا
١٠٤	(د) القدرة على تحويل الموارد الاقتصادية
١١٠	(هـ) عوامل عشوائية مؤثرة على التجارة الدولية
١١٠	• الأوبئة
١١١	• تغيرات امحاصيل نتيجة للتغيرات الجوية العشوائية
١١٢	• الاضرابات العمالية
١١٣	• الحروب والتغيرات الاجتماعية الثورية

## الفصل السادس : ميزان المدفوعات الدولية

١١٧	أولاً : الحساب الجارى
١١٨	ثانياً : حساب رأس المال
١٢١	ثالثاً : صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب والاصول الأخرى

## الصفحة

١٢٨	اجراء التسوية الحسابية باستخدام عناصر الاحتياجات الدولية
١٢٩	اختلال التوازن في ميزان المدفوعات في الاجل القصير والطويل
١٣٦	تحليل وضع ميزان المدفوعات الدولية لمصر
١٣٦	• الصادرات السلعية
١٣٨	• الواردات السلعية
١٤١	• الصادرات والواردات غير المنظورة
١٤٤	■ وضع ميزان الحساب الجارى
١٤٧	• مواجهة عجز الحساب الجارى وحساب رأس المال
١٥٣	<b>الفصل السابع : سعر الصرف</b>
١٥٥	تحديد سعر الصرف الحر
١٥٧	مرونة الطلب على الواردات ومرونة الطلب على العملة الأجنبية
١٥٩	مرونة الطلب على الصادرات ومرونة عرض العملة الأجنبية
١٦٢	تحليل اثر التغيرات في الأذواق على سعر الصرف الأجنبى
١٦٤	تحليل اثر التغيرات في الاسعار على سعر الصرف الأجنبى
١٦٧	سعر الصرف الرسمى الثابت
١٧٢	تحديد سعر الصرف بين حذّين اقصى وادنى
	سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية والعوامل
١٧٦	المحددة لنجاحها أو فشلها
١٨٠	حالة سعر الصرف غير المستقر
	تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ظروف تقييد
١٨٦	التجارة الخارجية
	تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ظروف انخفاض مرونة
١٨٨	عرض الانتاج الوطنى بدرجة أو بأخرى
	تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ظروف اتجاه المنتجين
١٩٠	الأجانب للمحافظة على أسواقهم

## الصفحة

### الفصل الثامن :

١٩٣	المعاملات الاقتصادية الخارجية والدخل القومي
١٩٤	أثر الصادرات والواردات على التدفق الدائري للدخل القومي
١٩٧	تحدد المستوى التوازني للدخل في ظروف التجارة الخارجية
٢٠٠	نظرية المضاعف في ظروف التجارة الخارجية
٢٠٠	● دالة الاستيراد
٢٠٢	● دالة الصادرات
٢٠٩	● تحديد المستوى التوازني للدخل ببيانها
٢١٣	الانعكاسات الخارجية للواردات والصادرات
٢١٧	اثر المعاملات الجارية الأخرى على الدخل القومي
٢١٨	اثر المعاملات الرأسمالية الطويلة الأجل على الدخل القومي

### الفصل التاسع :

٢٢٥	السياسة التجارية والمكسب من التجارة الخارجية
٢٢٨	كيف يتم اختيار السياسة التجارية
٢٣١	المكسب المتوقع من سياسة الحرية التجارية
٢٣٨	المكسب المتوقع من تقييد التجارة الخارجية
٢٣٨	١ - حماية الصناعة الناشئة
٢٤٣	٢ - تقييد التجارة الخارجية بغرض تنويع الانتاج
٢٤٤	● التنوع لتفادي ظروف عدم الاستقرار في الكساد
	● التنوع لتفادي ظروف النقص الشديد
٢٤٦	في عرض السلع خلال الحرب
	● التنوع في حالة انجهاه الموارد إلى التخصص
٢٤٨	في النشاط الأولى
٢٥٠	٣ - تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف

## الصفحة

- ٢٥٣ ..... ٤ - تقييد التجارة بسبب التصرفات الاحتكارية
- ٢٥٣ ..... • الاحتكار الدائم
- ٢٥٤ ..... • الاحتكار المتقطع الحدوث
- ٢٥٤ ..... • الاحتكار الشرس

## الفصل العاشر :

- ٢٥٦ ..... السياسة التجارية والمتغيرات الدولية
- ٢٥٦ ..... الاتجاهات العامة للسياسة التجارية فيما بعد الحرب العالمية الثانية
- ..... الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للبلدان
- ٢٥٩ ..... على المستوى الاقليمي
- ٢٥٩ ..... • اتحاد البنلوكس
- ٢٦٠ ..... • المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية
- ٢٦١ ..... • جماعة الفحم والصلب الأوروبية
- ٢٦٢ ..... • الجماعة الاقتصادية الأوروبية ( السوق المشتركة )
- ٢٦٥ ..... • منطقة التجارة الأوروبية الحرة
- ٢٦٥ ..... اتجاهات السياسة التجارية في البلدان المختلفة
- ٢٦٦ ..... • جذور المشكلة ( نبذة تاريخية )
- ٢٦٩ ..... • التصنيع في ظل الحماية
- ٢٧٠ ..... • السياسة التجارية ووضع المنتجات الأولية
- ٢٧٢ ..... • محاولات تكوين اسواق مشتركة
- ٢٧٤ ..... اتجاه السياسة التجارية لمصر

## الفصل الحادى عشر :

- ٢٨٥ ..... التجارة الخارجية في النظام الإسلامى
- ٢٨٥ ..... الأسس النظرية
- ٢٨٥ ..... أولاً : اختلاف الأسعار المطلقة بسبب مخاطر النقل

## الصفحة

٢٨٧	ثانياً : التجارة الخارجية منفذ للفائض
٢٨٩	نظرية المزايا النسبية هل يمكن قبولها اسلامياً ؟
٢٩٤	سياسة التجارة الخارجية في المنهج الإسلامي
٣٠١	التجارة الخارجية للبلدان الإسلامية المعاصرة ومشاكلها
٣٠٦	أوضاع ميزان المدفوعات
٣٠٨	شروط التبادل الدولي
٣١٥	استراتيجية اسلامية لتصفية التبعة الاقتصادية
	الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين
٣٢٠	الدول الإسلامية منذ ١٩٦٩
٣٢٠	أولاً : انشاء المؤسسات المتخصصة
٣٢٠	• البنك الاسلامي للتنمية
٣٢٣	• مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والتدريب
٣٢٤	• الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع
٣٢٤	• المركز الاسلامي لتنمية التجارة
٣٢٦	ثانياً : الاتفاقيات
٣٢٦	• الاتفاقية الأولى للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري
٣٢٧	• الاتفاقية الثانية
٣٢٨	ثالثاً : وضع خطة عمل للتعاون في مجال التجارة



